



المعجم العربي

بين الوضع اللُّغوي وخلافه

معجم الصَّاح للجوهري أنموذجًا



وفاء بنت سليمان الجهني



المعجم العربي بين الوضع اللُّغوي وخلافه معجم الصّاح للجوهري أنموذجًا

(أصل هذا العمل رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية وآدابها،
في جامعة أم القرى، عام ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م)

تأليف

وفاء بنت سليمان الجهني



المعجم العربي بين الوضع اللغوي وخلافه

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

الجهني، وفاء

المعجم اللغوي بين الوضع وخلافه. /

وفاء الجهني. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٣٣٢ ص: ١٧ × ٢٤ سم. - (الرسائل الجامعية؛ ١٩)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٦٦٤٥

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٥٢٥-٢٧-٢

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع.
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
مقدمة	١١
التمهيد	١٧
العلاقة بين علوم العربية من حيث التكامل والاستغناء	١٩
مقاصد التأليف المعجمي في العربية	٢٥
النظرية المعجمية العربية: الإيجابيات والسلبيات	٣١
دور الأصوليين في التفريق بين المعاني	٣٧
الفصل الأول : أسس النظرية اللغوية العربية	٤٥
المبحث الأول: ثنائية (الوضع والاستعمال)	٤٧
المبحث الثاني: ثنائية (المدال والمدلول)	٦١
المبحث الثالث: النص والمفهوم	٧٩
المبحث الرابع: مقاصد منشي الكلام	١٠٩
المبحث الخامس: أنواع المعاني وتكثيف المعنى	١٢٧

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: المعنى المعجمي والمعنى النحوي	١٥٩
الفصل الثاني : أسس الوضع والاستعمال من خلال المادة المعجمية	١٨٥
المبحث الأول: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر	١٨٧
المبحث الثاني: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى آخر متأخر	٢٠٣
المبحث الثالث: الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز	٢١٩
المبحث الرابع: الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم	٢٣٥
المبحث الخامس: الخروج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي	٢٤٩
المبحث السادس: الخروج عن المعنى الوضعي بالتغليب	٢٦٧
المبحث السابع: الخروج عن المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره	٢٨٣
الخاتمة	٣٠٣
أولاً: النتائج	٣٠٣
ثانياً: التوصيات	٣٠٥
المصادر والمراجع	٣٠٧
نبذة عن المؤلف	٣٣٥

مقدّمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مسارات عملٍ متنوعةٍ، ويتولى مهامً متنوعة تتصل بنشر اللغة العربية، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقاً وكتابةً، والنظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلّمها في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثل طموح المجمع في أن يصبح جهة تميز عليا في خدمة اللغة العربيّة، منطلقاً من قلب العالم العربي والإسلامي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائداً ومرجعياً عالميةً في مجال اللغة العربية وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء، الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود - حفظه الله - في دعم أعمال المجمع، وإستراتيجيته، وبرامجه (العلمية، والثقافية، والبحثية)، أطلق المجمع مشروع (المسار البحثي العالمي المتخصّص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة، ومواجهة المشكلات اللغوية، وسدّ الفجوات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي، وفتح الآفاق العلميّة والمعرفيّة المتنوعة، واستكمال مسارات النشر اللغوية المتخصّصة.

ويهدفُ المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحاتٍ متنوعةٍ من التخصصات، والفنون المتعلقة باللغة العربية، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميز وتشجيعه، وفتح

المجال أمام الباحثين والمختصين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمُّ المشروع مجالاتٍ بحثيةً متنوعةً، ويغطي الموضوعات التي تعزّز موقع العربية ضمن اللغات الحضارية العالمية، ومن أبرزها: (دراساتُ التراث اللغوي العربي وتحقيقه، والدراساتُ حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهوية اللغوية، ومكانة العربية وتعزيزها، واللسانيات التطبيقية، والتخطيطُ اللغوي، والسياسةُ اللغوية، واللسانيات الحاسوبية، والترجمة، والتعريب، وتعليمُ اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، والدراساتُ البيئية).

وقد بدأ المشروعُ باستقبال الدراسات النوعية الجادة، وتواصلَ مع: (المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتخذَ الإجراءات المتصلة بتحكيم الأعمال، والنظر في جديتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربية، واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في (البحث، والمنهج، والتوثيق) قبل طباعتها ونشرها.

ويتناول هذا الكتاب (المعجم العربي بين الوضع اللغوي وخلافه) تطور الدلالة في اللغة العربية، مركزاً على قضية خروج الكلمات عن معانيها الوضعية إلى معانٍ استعمالية جديدة. ويتخذ معجم «الصاح» للجوهري أنموذجاً؛ لدراسة المعاني الاستعمالية التي وقف عليها المعجم، وتتبع الآليات التي انتقلت بها الألفاظ من دلالاتها الأصلية إلى استخدامات مختلفة. كما يتطرق إلى دور السياق، والتغيرات النحوية، والمجاز في تشكيل المعاني الجديدة.

ويجتهد المجمعُ في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفية نوعية، ويأمل أن يكون هذا الكتابُ مفتاحاً لمشروعات علمية وعملية، ويحقق إثراء معرفياً لافتاً.

ويشكر المجمعُ مؤلِّفةَ الكتاب، سعادة الدكتورة وفاء بنت سليمان الجهني؛ لما تفضّلت به من عملٍ علميٍّ جادٍّ، ويدعو الباحثين إلى التواصل مع مشروعات المجمع، ومنها: (مسار البحوث والنشر العلمي)؛ للمشاركة فيه، وإثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي



مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد:

إن من أعظم نعم الله على الإنسان نعمة اللغة، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه النعمة، بقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١- ٤].

فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وكرّمه وميّزه عن بقية المخلوقات بالعقل، وعلمه الكلام الذي يعبر به عما يجول في خاطره من مشاعر وأفكار؛ فالإنسان في التصور الإسلامي كائن مكلف، استخلفه الله لتعمير الأرض، وزوده بكل الإمكانيات التي تساعده على القيام بهذه المهمة وسهّلها له، فمُنحه العقل ليميزه بين الخير والشر، ومنحه قبل ذلك القدرة والاستطاعة؛ ليتمكن من تنفيذ أوامر الله، واجتناب نواهيه، فالعقل بدون القدرة والاستطاعة لا فاعلية له؛ لأنه يحتاج القدرة على الفعل لكي يتوصل للمعرفة، وقدرة العقل على الفعل ليست إلا قدرته على الاستدلال والانتقال من مستوى المعرفة البديهية إلى مستويات معرفية أعقد، عن طريق القياس والنظر في الأدلة، والنظر في الأدلة فعلٌ ذهني لا يتحقق إلا بالاستطاعة والقدرة، وهذا ما يعبر عنه الجاحظ، بقوله: «إن الفرق الذي بين الإنسان والبهيمة، والإنسان والسَّبُع والحشرة، والذي صيّر الإنسان إلى استحقاق قول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الباقية: ١٣]، ليس

هو الصورة، وأنه خلق من نطفة، وأن أباه خلق من تراب، ولا أنه يمشي على رجليه، ويتناول حوائجه بيديه؛ لأن هذه الخصال كلها مجموعة في البُله والمجانين، والأطفال والمنقوصين، والفرق الذي هو الفرق إنما هو الاستطاعة والتمكين. وفي وجود الاستطاعة وجود العقل والمعرفة. وليس يوجب وجودهما وجود الاستطاعة^(١). وبما أن الاستطاعة والتمكين شرطان للمعرفة، فإن اللغة هي أداة إيصال المعرفة، «فحاجة الغائب موصولة بحاجة الشاهد، لاحتياج الأدنى إلى معرفة الأقصى، واحتياج الأقصى إلى معرفة الأدنى، معانٍ متضمنة، وأسباب متصلة، وحبال منعقدة. وجعل حاجتنا إلى معرفة أخبار من كان قبلنا، كحاجة من كان قبلنا إلى أخبار من كان قبلهم، وحاجة من يكون بعدنا إلى أخبارنا»^(٢).

ولذلك لم يجعل الله البيان صنفاً واحداً، «وجعل آلة البيان التي بها يتعارفون معانيهم، والترجمان الذي إليه يرجعون عند اختلافهم في أربعة أشياء، هي: اللفظ، والخط، والإشارة، والعقد»^(٣).

ومن هنا نرى أن اللغة ارتبطت بالإنسان حتى أصبحت من أهم آلات البيان، وتحدت وظيفتها بالبيان والإخبار، فكان مفهومها أنها: «أصوات يعبرُ بها كل قوم عن أغراضهم»^(٤) فكانت حاجة الإنسان للغة من أجل التواصل والتعبير عما في نفسه وحاجاته.

فمن بين لغات العالم، جعل الله سبحانه وتعالى اللغة العربية لغة كتابه المطهر (القرآن الكريم)، فكان هذا سبباً من أسباب ثبات اللغة العربية، والحفاظ على قيمتها،

(١) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، (المتوفى: ٢٥٥هـ)، الحيوان، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤هـ، ج٧، ٢٨٦/٥ - ٢٨٧.

(٢) المرجع السابق: ٣٤/١.

(٣) المرجع السابق: ٣٦/١.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٣، ٣٤/١.

فهي لغة التواصل بين أفراد المجتمع العربي، وكما أن المجتمع يتطور ويتقدم، فكذلك حال اللغة فهي في تطور وتقدم مستمر، فاللغة العربية تواكب كل جديد وتستوعب كل معنى وكلمة، سواء كانت دخيلة أو مولدة أو معربة، وكان نزول القرآن باللغة العربية من أهم أسباب اهتمام الأصوليين بتغيير المعاني لتغيير الألفاظ عن طريق الاستعمال، «فإن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب متسع جداً، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي»^(١)، والمناطق أيضاً، اهتموا بالمعاني وتغيرها بالاستعمال، ما جعلني أهتم بذكر آرائهم في المعاني وتقسيماتهم للمعنى حسب ما ورد في الدراسة، فهذا ابن سينا يقول: «ما يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة؛ ليتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول، فهذا هو من صناعة المنطقيين»^(٢).

فكان تطور اللغة في معناها بتغيير المعنى من مكان إلى مكان آخر، ومن شخص إلى آخر، ومن استعمال إلى استعمال آخر، جديراً بالدراسة، ومهماً في جعل اللغة تتقدم وتستوعب معاني جديدة عليها، فالمعاجم وعاء فكر الأمة العربية، فقد أودع العرب فيها جميع ما يتعلق بألفاظ لغتهم، ولا يستطيع أي إنسان معرفة معاني الألفاظ دون الرجوع إلى المعاجم، فالمعجم هو الدليل الذي يهدي السائل في معاني ألفاظ اللغة.

(١) السبكي، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: ٧٧١ هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهج الوصول إلى علم الأصول) للقاظمي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م، ج٧، ١٥/٢.

(٢) ابن سينا، الشفاء، المنطق، العبارة، تحقيق: محمود الخضير، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٠ م، ص ٥.

ولكن هذا المعجم الذي هو حافظ وشامل لألفاظ اللغة لم يستوعب كل هذه المعاني الجديدة المستحدثة بالاستعمال، فهو يهتم بالمعنى الأساسي (الوضعي) للكلمة، ولا يهتم بالمعنى الاستعمالي، فهو يتضح من خلال السياق والقرينة التي ترد فيه.

فقد عني المعجميون بإيضاح المعاني، وتناول الكلمة بالشرح، وبيان أوجه معانيها المتعددة، ولكنهم رغم ذلك لم يستطيعوا حصر جميع المعاني التي ترد فيها الكلمة؛ فالكلمة يتغير معناها حسب السياق الذي ترد فيه، فتأتي في سياقات بمعانٍ لم ترد في المعجم، فالمعجم العربي لا يهتم بالاستعمالات، وإنما يهتم بالحقائق اللغوية (الوضع)، لكنه قد يلمّ بالاستعمال أحياناً، ولكنه ليس من منهج أصحاب المعاجم الإحاطة بالاستعمال^(١).

فالمنعنى يتغير بالاستعمال حسب قصد المتكلم، وما يريد إيصاله من معنى للمتلقى، وحسب السياق والدلائل والقرائن الواردة فيه، فالمعنى الوضعي هو: المعنى الأصلي الأساسي للكلمة، أما المعنى الاستعمالي فهو: ما كان مخالفاً لهذا المعنى الوضعي الأساسي للكلمة، وبذلك نرى أن المعنى الوضعي يختلف عن المعنى الاستعمالي، «فاللغة هي ترتيب المفردات ترتيباً منتظماً ذا معنى، فقبل أن يرد اللفظ إلى فضاء الجملة يمتلك معنىً أساسياً ناشئاً من الوضع، ولكنه بدخوله إلى فضاءها يجوز أن يضاف له معنىً جمعياً يركز على النسيج والمعنى العام المستفاد من مجموع الجملة»^(٢).

من هنا رأيت أن يكون هذا الإشكال في إلمام المعجم واستيعابه لِمَا جَدَّ واستُحدث من معانٍ بالخروج عن المعنى الوضعي إلى خلافه عن طريق الاستعمال، ميداناً لدراستي، لأقف على المعاني الاستعمالية التي وقف عليها المعجم، وطريقة إيراده لها، وكيف خرج

(١) العايد، الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم، «محاضرات الاتجاهات المعجمية»، مرحلة الدراسة التمهيدية للدكتوراه، بتاريخ ١٣/٣/١٤٤٠هـ.

(٢) روشن، محمد باقر سعيدي، منطق الخطاب القرآني دراسات في لغة القرآن، ترجمة: رضا شمس الدين، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٦م، ص ٢٥٤.

المعنى عن صورته الوضعية إلى صور استعمالية أخرى؟ وما الصور التي خرج بها عن
المعنى الوضعي إلى معانٍ أخرى؟

وقد ارتأيت أن يكون معجم (الصاحح للجوهري) مجالاً تطبيقياً لهذه الدراسة،
فنحن نعلم أنه جمع ما صح من اللغة، مع الخروج إلى غيره من المعاجم العربية.

وإني أسأل الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول وأن ينفع به.

المؤلفة

التمهيد

- ◆ العلاقة بين علوم العربية من حيث التكامل والاستغناء.
- ◆ مقاصد التأليف المعجمي في العربية.
- ◆ النظرية المعجمية العربية : الإيجابيات والسلبيات.
- ◆ دور الأصوليين في التفريق بين المعاني.



المعجم العربي بين الوضع
اللُّغوي وخلافه

العلاقة بين علوم العربية من حيث التكامل والاستغناء:

اللغة العربية كلمة تتكون من مفردتين، ولكنها تحوي أكثر من علم، فتشمل: اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والأدب والنقد، والعروض، فجميع هذه العلوم تجتمع تحت اسم واحد هو: اللغة العربية، ومهما حاولنا الفصل بينها باستقلال كل علم عن الآخر سنجد أن جميعها تعود وترتبط وتتكامل مع بعضها البعض، حتى إننا لنجد العالم الواحد يختص في أكثر من علم، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، نبغ في العروض، وكتب في المعاجم، وابتكر طريقة التقاليب الصوتية، وله باع في النحو، ولم يختص بعلم واحد من علوم العربية بل في أكثر من فرع منها، فاللغة العربية يُكمل كل فرع منها الآخر ولا يمكن الاستغناء بفرع عن غيره، فالنحو يلازمه الصرف، والبلاغة يلازمها الأدب والشعر، واللغة تشمل جميع هذه الفروع، فلا يمكن فهم معنى كلمة أو قصد متكلم بالكلمة المفردة، بل لا بد من نص يحويها، وسياق يوضحها، ومعنى نحوي ووزن صرفي يحددان معناها، لكي يتضح المراد منها، فجميع فروع اللغة يتكامل بعضها مع بعض من أجل إبراز المعنى المراد من الكلمة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ترابط علوم اللغة العربية وعدم الاستغناء عن علم من علومها بمعزل عن الفروع الأخرى بل جميعها تقوم وتنهض وتتطور بترابطها وتكاملها مع بعضها البعض، وهذا ما كان عليه علماؤنا القدماء.

ومن هنا نرى أن كلمة علوم العربية أطلقت على عدة علوم حصرها أبو البركات الأنباري في ثمانية علوم، قال: «علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو»^(١).

(١) أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٧٦.

وورد في حاشية الصبان أنه: «أطلقت علوم العربية عند القدماء على اثني عشر علماً: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلًا لا قسمًا برأسه»^(١).

وفي العصر الحديث نادى الكثير بضرورة تقسيم علوم اللغة العربية، فيقول إبراهيم رفيده: «هذا التقسيم قد طرأ عليه كثير من التغيير بتطور هذه العلوم وأقسام البحث فيها، واليوم تقوم على فرعين أساسيين هما:

علوم اللغة: متن اللغة، فقه اللغة، النحو، الصرف، العروض، والقافية، وما يحتاج إليه من دراسات مساعدة.

وعلوم الأدب: علوم البلاغة، والأدب تاريخاً ونصوصاً، والنقد الأدبي، والأدب المقارن، وما يحتاج إليه من دراسات مساعدة». وهذا كله علوم اللغة العربية، وهي مترابطة يحتاج لدراستها المتخصص، وإن كان الضروري منها أربعة: «النحو، والصرف، وعلوم البلاغة، والأدب العربي»^(٢)، وأرى أن علوم اللغة أهمها؛ لأنها تحوي المفردات ومعانيها المختلفة التي تقوم عليها كل العلوم السابقة، من نحو وصرف وبلاغة وأدب، ولم يذكرها إبراهيم رفيده ضمن تعداده للضروري من علوم اللغة العربية.

وها نحن أولاء من بعد افتراق العلوم، وتعدد التخصصات في العلم الواحد عدنا لما كان عليه القدماء من ضرورة النظر لعلوم العربية كأنها وحدة واحدة، من خلال نظرة شاملة متكاملة مترابطة تجمع أطرافها، ويكمل بعضها بعضاً. فلكي تفهم جملة لا بد

(١) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج ٣، ٢٤/١.

(٢) رفيده، د. إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط ٣، ١٣٩٩هـ/١٩٩٠م، ص ٥٠.

من تصحيحها لغوياً، ونحوياً، وصرفياً، وبلاغياً. فلا بد من تكامل جميع العلوم العربية معاً من أجل تحقيق الفهم السليم، فلن نستطيع النظر في النصوص ونقدها دون المقاربة بين هذه العلوم والتبحر فيها.

«إن النظريات الحديثة في قراءة النصوص الأدبية أعادت الاعتبار لهذا التكامل، فعلم النص يتناول النص ككل شامل من البنية اللغوية، ولا يغفل العوامل الخارجية كالمتلقي والسياق وعلاقة النص بنصوص أخرى، وهو ما يعرف بالتناص، وبذلك يلتقي مع النقاد المتقدمين من أمثال عبد القاهر الجرجاني والسكاكي ذوي الثقافة الشمولية الذين كانوا يسبرون أغوار النص من كل النواحي»^(١).

«إن الاهتمام بالتكامل المعرفي كان نتيجة طبيعية لشيوع مقولة اتساع العلوم وضرورة التخصص التي استثمرت في غير وجهها المستحق، فعلى مستوى التكامل بين علوم اللغة والأدب مثلاً أصبح العروضي لا يهتم في النص إلا الوزن والضرورة، والناقد لا يلتفت إلا إلى الرؤية والإيديولوجية، واللغوي لا يهتم بغير معيار الصحة والصواب، بل ظهرت فجوة كبيرة في القدرة على التواصل بين من يتخصصون في العلوم الإنسانية، ومن يتخصصون في العلوم الطبيعية والتطبيقية»^(٢).

ومن مظاهر هذا التكامل المعرفي بين علوم العربية، علاقة المعجم بالعلوم العربية الأخرى إذ يرى أ.د. سليمان العايد أنها: «علاقة تكاملية لا يهدف المعجم فيها أن يحل محل العلوم الأخرى، وإنما يهدف المعجم لأن يتكامل مع العلوم الأخرى، ولهذا يستعين في المعاني الصرفية بعلم الصرف، وفي المعاني الاستعمالية بعلوم البلاغة وعلوم أخرى، ويستعين في المعاني النحوية بعلم النحو، وهكذا، فهذه العلاقة علاقة تكاملية، ويخطئ

(١) الإدريسي، د. ربيعة العمراني، «التكامل المعرفي بين علوم العربية: النحو، والصرف، الإملاء، البلاغة، أصول النحو»، دراسات وأبحاث، شبكة ضياء، نشر ٢٥ يونيو ٢٠١٤، <https://diae.net/15427>

(٢) المرجع السابق.

كثير من الناس حين يظنون أن نظاماً واحداً يمكن أن يُستغنى به عن باقي الأنظمة اللغوية الأخرى»^(١).

ومن أمثلة مظاهر هذا التكامل بين علوم اللغة العربية ما يلي:

— **علاقة التكامل بين علم النحو وعلم الصرف:** فقد قال ابن جني: «إن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدل ذلك على أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكر» فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»^(٢).

فهذا يدل على مدى الترابط وعدم الاستغناء لعلم عن العلم الآخر وأنها جميعها يكمل بعضها بعضاً.

— **العلاقة بين النحو والمعنى:** فنحن نعلم أنه لا يمكن إعراب نص دون فهم معانيه، فقد قال محمد الخضر حسين: «صرح كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، أي: المعاني التي تُستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض، وقال أبو إسحاق الشاطبي في

(١) العايد، الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم، «سلسلة محاضرات: كتب صنعت التاريخ: تهذيب اللغة»، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٠١٩م، ٢/٢٤. <https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ٤/١.

شرح الخلاصة: «النحو في الاصطلاح: علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني التركيبية، أي: المعاني التي تستفاد بالأشكال مما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني»^(١).

ومما يدل على أهمية اللغة العربية وأهمية العلوم بجميع فروعها متكاملة دون الاستغناء عن أحدها في معرفة القرآن وعلوم الدين، ما جاء به ابن فارس في كتابه «الصاحبي» حيث قال في باب القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جل وعز، وما في سنة رسول الله ﷺ من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بُدًا»^(٢). فهذا يدل على مدى أهمية الإلمام بعلوم العربية كافة لفهم الكلام، وللمساعدة في فهم القرآن لتدبر معانيه، واستنباط الأحكام.

— **العلاقة بين النحو والبلاغة:** وخير من أوضح العلاقة بينهما هو عبد القاهر الجرجاني حيث قال: «اعلم أن ليس «النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه «علم النحو»، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها. هذا هو السبيل، فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى «النظم»، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن

(١) حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ط ٢، الناشر: المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، ص ١٨٢-١٨٣.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، (د. ط)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص ٥٠.

موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساد، أو وُصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل باب من أبوابه»^(١).

ومما نُودي به في ديباجة الملتقى الوطني الأول في الجزائر بعنوان (التكامل المعرفي بين علوم اللغة والأدب) قولهم: «في زمننا الحاضر قد شاعت مقولة اتساع العلوم وضرورة التخصص؛ فاستثمرها المتخصصون في اللغة العربية وآدابها في غير وجهها المستحق، فبالغوا في الاختباء وراءها لإخفاء التهاون في تحصيل الضروري من علوم العربية، وتحقيق الغاية من المعرفة اللغوية، ونتج عن ذلك أوضاع دالة على اختلال التصور والقصور عن الواجب، كأن يتصدى الباحث الأدبي لمهمة النقد، وهو محروم من أدوات النقد الضرورية من علم باللغة في نحوها وصرفها وفقها ومعجمها ودلالاتها وبلاغتها، وأن يتجرأ كثير من الباحثين على وضع المصطلح النقدي وترجمته وهم جاهلون باللغة العربية وفقها وأصولها، وأن يستغرق اللغوي في بحوث تخصصية مثقلة بالجفاف، ثم يعجز عن كتابة نص بليغ وعن تذوق عمل أدبي وتحليله وإدراك سر جماله. إن واقعاً يرى فيه بعض المتخصصين في اللغة العربية وآدابها أن لا حق للغوي أن يخوض في شؤون الأدب، ولا حق للأدبي أن يخوض في شؤون اللغة، ويسمح فيه كثير منهم لنفسه أن يجهل من علوم اللغة ما لا يصح النظر في الأدب إلا به، ومن ضروري العلم بفن الأدب ما لم توضع علوم اللغة إلا له، هو واقع مأزوم لا بد من معالجته، وإن الهدف الذي يسعى هذا الملتقى العلمي لتحقيقه هو الإسهام في التنبيه على خطر هذا التفريق بين الأدب وعلوم اللغة، وفي تحريك الهمم لبداية إصلاح الخلل، وإعادة الأمور إلى نصابها. وندعو الباحثين إلى الإسهام في معالجة هذه القضية»^(٢).

(١) الجرجاني، الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: د.

عبد الحميد هنداي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ٦٠-٦١.

(٢) سعودي، نوري، مخبر معجم المصطلحات اللغوية والبلاغية في التراث العربي، جامعة فرحات عباس،

سطيف الجزائر، شبكة ضياء، الملتقى الوطني الأول: (التكامل المعرفي بين علوم اللغة والأدب)، مايو

٢٠١١م، <https://diae.net/2848>

فنرى أنهم لا يشجعون فكرة استقلال علوم اللغة العربية بعضها عن بعض، وبينوا أن من نادى في زمننا الحاضر بضرورة التفرقة بين علوم العربية، كان نتيجته ضعف قدرة الباحثين في إنشاء النصوص وفهمها، فمن هذا المنطلق بدأ الباحثون في التصدي لهذه التفرقة؛ لما كان لها من ضرر على العلم وضرر أكبر على الأجيال القادمة من الباحثين، فنادوا بضرورة التكامل بين علوم اللغة العربية وعدم التفرقة بينها، وهذا ما نتطلع له جميعاً.

مقاصد التأليف المعجمي في العربية:

عند الكتابة أو التأليف لا بد أن يكون هناك هدف أساسي لدى الكاتب دفعه للكتابة في موضوع ما، ولو كان هذا الكاتب يكتب لنفسه فلا بد من أن يكون عنده مقصد أو أكثر من الكتابة.

وبقدر وضوح وتحديد هذا المقصد لدى الكاتب تكون كتابته وإيصاله لهدفه ومقصده أفضل وأسرع للمتلقي.

فالتأليف ليس ظاهرة قديمة إنما هو ظاهرة مستمرة على مر العصور فهو ضروري في كل الثقافات المنتشرة حول العالم وليس الثقافة العربية فقط، فهو ظاهرة اتصال واستجابة لحاجات علمية وتعليمية وثقافية واجتماعية، فمن أجل ذلك أصبحت له أصول وصنعة في التأليف العربي منذ القدم.

واليوم يؤلف من كان عالماً ذا فكر ونضج، فمن هنا كان لا بد من الحذر من التأليف الخالي من الابداع وإضافة الجديد والمفيد في العلوم المختلفة. كما جاء في كتاب (حلية طالب العلم) حيث قال مؤلفه: «فلا بد من الحذر من الاشتغال بالتصنيف قبل استكمال أدواته، واكتمال أهليتك، والنضوج على يد أسيادك، فالاشتغال في التأليف

النافع لمن تعددت معارفه، وتمرس به بحثاً ومراجعة ومطالعة فهو من أفضل ما يقوم به النبلاء من الفضلاء»^(١).

وقد تنوعت مقاصد المؤلفين وطرق المصنفين والدارسين من المتقدمين والمتأخرين للدراسات والبحوث العلمية الشرعية والعربية بعلومها وفنونها في مقاصد التأليف وفائده وغايته وأسئلته، ومن ثم الولوج إلى تحديد مفاهيم ما احتوت عليه مصنفاتهم من دراسة، كتعريف للدراسة وتحديد للشكل والمضمون بانتظام ووضوح، وما تفردت به هذه الدراسة عن غيرها في موضوعها وعرضها^(٢).

«فمصطلح مقاصد المؤلفين أو التأليف استخدمه عدد من العلماء في التراث الإسلامي، ويبدو أيضاً أن هذا المصطلح كان معروفاً قديماً، فقد أشار ابن خلدون إلى أن أرسطو ذكر المقاصد السبعة، وعقب عليها، وأن التعقيب الذي وضعه ابن خلدون هو في المعنى نفسه الذي وضعه أرسطو»^(٣).

وبهذا نرى أن من أقدم العلوم التي توسعت في التأليف منذ القدم حتى يومنا هذا علوم اللغة العربية، فقد أخذت حظاً وافراً من الدراسة والتأليف، وكان من أهم العلوم التي تفرعت منها التأليف في المعاجم التي تشرح المفردات، فقد تنوعت منذ القدم، وهي رغم تنوعها وتعددتها لم تكن جميعها ذات غاية واحدة، بل تنوعت غايتها ومقاصد تأليفها، وخير ما يبرهن على هذا التنوع في مقاصد تأليف المعاجم هو اختلافها في الترتيب وطريقة العرض، والمادة والشرح والصياغة للمادة، والتنوع في شرح المادة وعرضها.

(١) ينظر: أبو زيد، بكر بن عبد الله، المجموعة العلمية (التعاليم، حلية طالب العلم، آداب طالب الحديث، الرقابة على التراث، تغريب الألقاب العلمية)، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ص ١٩٩.

(٢) ينظر: الجنباز، عمير، «لمحات في مقاصد التأليف للدراسات والبحوث العلمية وأسئلتها»، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، موقع الألوكة، https://www.alukah.net/sharia/0/72242/#_ftn1.

(٣) ملكاوي، بقلم: فتحي حسن، «مقاصد المؤلفين»، مرجع سابق، ص ١٥٢.

وقد كتب محمود الزين كتاباً بعنوان «مقاصد التأليف في المعجم العربي»، فبين فيه مقاصد التأليف في علم المعاجم، وأشهر الكتب في كل مقصد من مقاصد التأليف، وقد اختصرتها بما يلي^(١):

المقصد الأول: ما كان غرضهم من التأليف المعجمي جمع المادة وشرحها.

فالمعاجم مرتبة على حسب الحروف، سواء بدأت بالحرف الأول أو الحرف الأخير، جميعها خدمت اللغة العربية، وشرحت مفرداتها بحيث لا يفوتها من الكلمات إلا الأقل النادر، وتنوعت من حيث السعة، ما بين موسّع بمجلدات، وما كان موجزاً بمجلد واحد، وأقدمها معجم «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وأشهرها «القاموس المحيط» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ).

المقصد الثاني: ما كان قصدهم من التأليف المعجمي بيان وحصر المعاني والموضوعات.

فالمعاجم المرتبة حسب الحروف هي الأشهر، ولكن ليست وحدها الأقدم، فقد عاصرها نوع آخر هو (معاجم المعاني)، وهي التي رتبت ألفاظها حسب المعاني والموضوعات، ولم تكن شاملة كما في «العين»، فهي تتناول موضوعاً معيناً في كل كتاب مثل: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وخلق الإنسان، والنبات، وغيرها.

مثل: كتاب «المخصص» لابن سيده، يذكر في مقدمته مقصده من تأليفه فيقول: «أردت أن أعدل به كتاباً أضعه مَبُوباً حين رأيت ذلك أجدى على الفصيح المدره، والبليغ المُفَوِّه والخَطِيب المصقع والشاعر المُجيد المدقع، فَإِنَّهُ إذا كَانَتْ للمسمى أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ، وللموصوف أَوْصَافٌ عَدِيدَةٌ، تنقى الخَطِيب والشاعر مِنْهَا مَا شَاءَ وَاتَّسَعَا فِيهَا يَحْتَاجَانِ إِلَيْهِ مِنْ سَجْعٍ أَوْ قَافِيَةٍ»^(٢)، فنرى أنه جعل التصنيف

(١) الزين، د. محمود أحمد، مقاصد التأليف في المعجم العربي، ط١، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م، ص ١٠- وما بعدها.

(٢) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ج ١ / ٣٨

حسب المعاني لينتقي المبدع ما يناسب الوزن أو القافية، أو الفن الذي يريده من كلمات تجتمع تحت هذا المعنى، فهذا النوع من المعاجم يظهر الفروق بين المتقاربات، والتطابق بين المشتركات والتضاد بين المتفرقات.

المقصد الثالث: ما كان قصدهم من التأليف المعجمي إيضاح أصل الكلمة، وبيان وجوه الاشتقاق فيها.

فينطلق الشرح في هذه المعاجم من الأصل المعنوي واللفظ المعبر عنه، وبيان وجه الاشتقاق لكل كلمة ذات وزن معيّن ومعنى معين، وكيف أخذ من ذلك الأصل.

وهذا النوع من المعاجم يفيد في معرفة المعنى الأصلي الذي تفرعت منه المعاني، والفروق والقرب والبعد بين معاني الألفاظ المشتقة من هذا الجذر المعين، وخير ما يمثل هذا المقصد معجم ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) «مقاييس اللغة».

المقصد الرابع: المعاجم التي كان الغرض من تأليفها توضيح المجازات والكنيات، بشرح الألفاظ المستعملة بالخروج عن معناها الوضعي بالمجاز والكنية، وقد خص بالتأليف فيه الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة) شرح فيه قدراً كبيراً من الاستعمالات المجازية، فأزال ما فيها من غموض وأبان ما فيها من بلاغة.

فلاتقل أهمية هذا النوع من المعجمات عن التي تكشف عن المعاني الحقيقية الوضعية؛ لأن الاستعمال المجازي يجعل للفظ معنى آخر، وإن كان بين معنييه علاقة وثيقة تجعل المعنى الحقيقي دالاً على المعنى المجازي.

المقصد الخامس: المعاجم التي كان القصد من تأليفها بيان المعاني الاصطلاحية.

فمع تقدم الزمن ظهرت معاجم خاصة ببيان المعاني الاصطلاحية، وقد تأخر ظهورها لأن اصطلاحات العلوم تنشأ معها، وهناك جملة من العلوم تأخر ظهورها أو استقلالها في مؤلفات خاصة، كما ظهر علم البلاغة مستقلاً بعد أن كان مختلطاً بعلم النحو والأدب وعموم العلوم العربية.

ومنها كتاب «التعريفات» للسيد الشريف الجرجاني، ثم كتاب «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي عبد الرؤوف علي بن زين العابدين، ثم كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للعلامة محمد بن علي التهانوي، وهو أوسع هذه الكتب.

وأهمية هذا النوع من المعجمات تشبه أهمية معجمات المجاز؛ لأن الاستعمال الاصطلاحي: هو نقل للفظ من معناه اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي مع وجود علاقة بين المعنيين في الغالب، وربما لم تكن بينهما علاقة معنوية، كلفظ «النحو»، معناه في أصل اللغة: الجهة، ثم جعل علماً على العلم المعروف بهذا الاسم.

وأهمية هذا النوع من المعاجم أن يطلع القارئ على المعنى الاصطلاحي، وتنوع استعمالاته في معانٍ اصطلاحية متعددة.

المقصد السادس: معاجم ذات أغراض خاصة.

فما سبق من المعاجم المراد منه خدمة الكلام العربي عامة، أما المعاجم الخاصة فهي تخدم علماً معيناً، أو كتاباً معيناً، أو جانباً من الاستعمالات اللغوية المعينة، وأهم أنواع هذه المعجمات أربعة، هي:

١- المعاجم التي صُنفت لخدمة مفردات القرآن.

فائدته: حل إشكالات خاصة في استعمال بعض الكلمات لا سيما إذا كان استعمالها في مكانها ملتبس المعنى، منها: كتاب «تفسير غريب القرآن العظيم» لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي صاحب «مختار الصحاح».

٢- معاجم مفردات الحديث النبوي الشريف.

فائدتها: بيان المعنى في سياق معين أيضاً، من أقدمها «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٣- معاجم الأمثال.

يحتاج لهذا النوع من المعاجم لمعرفة حقيقة المثل وأصله ومعناه في سياقات الاستعمال، ومن أشهرها «مجمع الأمثال» للميداني.

٤- معاجم المعرّب والمولّد والدخيل.

الهدف من هذه المعاجم هو التمييز بين اللفظ العربي الأصيل وغيره وصيانة اللسان من المولد والدخيل حفاظاً على الكلام الفصيح، منها كتاب أبي منصور الجواليقي «المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم»، وكتاب «المولد في العربية» للدكتور حلمي خليل.

وغيرها من المعجمات التي تساعد المتعلم على معرفة المفردات في كتاب خاص، مثل: كتب الأضداد «الأضداد في كلام العرب» لأبي الطيب الحلي، وكتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه» لابن الشجري، وكتاب «أسماء بقايا الأشياء على نسق حروف المعجم» لأبي هلال العسكري.

وقد لخص سليمان العايد هذه المقاصد من التأليف المعجمي في العربية بقوله: (فالمعاجم تختلف بحسب مقاصد وأغراض مصنفها، فهناك مؤلفون قصدوا إلى الإحاطة باللغة، وحصرها، وحفظ ما أمكن من ألفاظها ومعانيها، وهناك آخرون قصدوا إلى الإقتصار على الصحيح الفصيح مع استبعاد ما خالفه، كما أن هناك غيرهم ممن قصد إلى الكتابة في موضوعات معجمية خاصة، كالمعاجم المختصة، والمعاجم الموضوعية، ومعاجم الأبنية، ومعاجم الألفاظ من حيث دلالتها فروقاً وترادفاً وتضاداً، كما عالجت بعض المؤلفات المعجمية الحفاظ على سلامة اللغة، من خلال التأليف في لحن الخاصة أو العامة، وهناك المعاجم المدرسية وغيرها)^(١).

(١) العايد، أ.د. سليمان بن إبراهيم، مقالات في اللغة العربية، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م،

فيتبين لنا مدى اختلاف مقاصد التأليف المعجمي بين المعجميين، فكل مؤلف يكتب لغرض معين إما خاص بفئة معينة، أو عام يستعمله الجميع، فبحسب ما يقصد الكاتب من تأليف معجمه يتضح لنا الفئة المستفيدة منه كما رأينا، فكانت هذه أبرز مقاصد المؤلفين المعجميين.

النظرية المعجمية العربية: الإيجابيات والسلبيات:

«المعجم هو كتاب يضم مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها وتكون مرتبة ترتيباً خاصاً، وهو المصنوع الذي تتمثل فيه علاقة اللفظ بالمعنى، وهو المرجع للناشئ والمتعلم والباحث، وتنوع المعاجم لأي أمة وتجدها واستعمالها بين الأفراد دليل على حيوية هذه الأمة وحيوية لغتها»^(١).

فصناعة المعجم بدأت منذ القدم، فالعرب انبثقت عندهم فكرة المعجم الشامل منذ وقت مبكر لا يتجاوز القرن الثاني الهجري حينما ألف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) معجمه الشهير «العين»، ثم تتابعت المعاجم في القرون الثلاثة التالية، وتنوعت بشكل لا تكاد تعرفه اللغات الأخرى، ورتبت إما بحسب الألفاظ أو بحسب المعاني، ورتبت معاجم الألفاظ إما بحسب الترتيب الصوتي، أو ترتيب الألفباء، أو بحسب الأبنية (الأوزان)، ورتبت المعاجم الألفبائية بحسب الأوائل أو الأواخر من حروف الكلمات^(٢).

ومع تتابع المعاجم العربية، واستمرارها حتى العصر الحديث لا تكاد تجد تشابهاً بينها فكل معجم تميز بما يحتويه، فلا عجب من أن ينبهر الغربيون بتفوق العرب في مجال المعجم، ومع ذلك نجد أن المعجم العربي تقدم عالمياً وتأخر عربياً، وتجمد العمل المعجمي العربي، ولم يعد يلبي حاجات المستهلكين المتنوعة والمتفاوتة^(٣).

(١) حسكور، د. ناديا، «المعجم العربي بين الواقع والطموح»، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٧٨، الجزء ٣، ص ٦٥٥.

(٢) مثلما رأينا في «مقاصد التأليف المعجمي في العربية» سابقاً، ص ١٧.

(٣) ينظر: عمر، أ. د. أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٦-٢٧.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة في العصر الحديث في مجال تطوير المعاجم العربية، وجعلها تواكب متطلبات العصر الحديث، ومحاولة ابتعادهم عن العيوب التي وقعت فيها المعاجم القديمة، فلم تصل لما احتوته المعاجم القديمة من مادة وابتكار في الترتيب، وغيرها من مميزات وإيجابيات لهذه المعاجم، فالمعجم العربي بصفة عامة تميز عن معاجم اللغات الأخرى بكثير من الإيجابيات من أبرزها كما أوردها أ.د. سليمان العايد ما يلي^(١):

- أن موضوع المعجم العربي هو المفردات المستقلة بمعناها والألفاظ، فمن هنا كان همه حصر جذور اللغة وحفظها، فهو لا يدعي بذلك حصر لغة العرب، ف لغة العرب لا يحيط بها إلا نبي.
- هدف النظرية المعجمية تسهيل الوصول إلى الكلمة داخل المادة، وهذا أهم شيء يقوم به المعجم، وذلك لخدمة القارئ ليصل إلى الألفاظ، وتحديد معانيها، وهذا أهم ما تطمح إليه المعجمية العربية، ولهذا أسس المعجم العربي على الجذور.
- أن المعجم العربي لا يهتم بالصرف القياسي، وإنما يعنى بتقييد التصريف الخارج عن القواعد وهو ما يصطلح عليه بالأبنية الخارجة عن القياس، ولا يعنى المعجم بالقياس فهو مهمة الصرفي.
- يهتم المعجم بتقييد ضبط ما يحتاج إلى ضبط فهذا من أعمال المعجم ورسالته، فيضبطه بالنص أو بالشكل.
- المعجم لا يدعي بأنه يأتي بكل معنى استعمال للكلمة، وإنما يشرح معاني الألفاظ الوضعية فقط، وقد يورد أحياناً المعاني الاستعمالية، مثل ما سنراها في معجم الصحاح بالفصل الثاني من الدراسة.

(١) العايد، الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم، «سلسلة محاضرات: كتب صنعت التاريخ: تهذيب

اللغة»، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ٢٠١٩م، ٢٤/٢/٢٠١٩م،

<https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>

- دلالة الألفاظ في المعجم أربعة: تباين، ترادف، اشتراك لفظي، تضاد.
- ميزة المعجم العربي أنه مفتوح الأبواب أمام كل لفظ بخلاف الأنظمة الأخرى، فالنظام النحوي والصوتي والصرفي جميعها أنظمة مغلقة، لكن النظام المعجمي يمكن أن يدخل فيه ألفاظ جديدة، فميزة المعجم العربي أن اللفظة إذا أخذت الجنسية العربية تبقى فيه، سواء استعملت أم لم تستعمل، بخلاف المعاجم في اللغات الأخرى فإنهم في كل خمسين سنة أو أكثر أو أقل يحذفون من المعجم أشياء كثيرة بخلاف المعجم العربي الذي لا يزال يحتفظ بالألفاظ التي استعملها القدماء، وهجر استعمالها المتأخرون.
- أغلب المعاجم القديمة كانت معيارية تشترط الصحة اللغوية، وأشهرها معجم الصحاح موطن الدراسة، كما يتضح من مقدمته، ومعجم مجمل اللغة لابن فارس، كما يتضح من خاتمته، بل حتى الآن يمكن لعلمائنا أن يتواضعوا ويصطلحوا ويدخلوا على اللغة ألفاظاً جديدة، كما لهم أن يختاروا من ألفاظ العامة ومستعملي اللغة ما يرون أن المعجم بحاجة إليه، ولهم أن يدخلوا فيها معاني جديدة، فالمعجم العربي يستقبل كل هذا بخلاف الأنظمة الأخرى.
- ومع ذلك نرى أن علاقة المعجم بالأنظمة الأخرى علاقة تكاملية، فلا يهدف لأن يحل محل الأنظمة الأخرى، وإنما يهدف لأن يتكامل مع هذه الأنظمة فهو يستعين في المعاني الصرفية بعلم الصرف، وفي المعاني الاستعمالية بعلوم البلاغة وغيرها، وبالمعاني النحوية بعلم النحوفهي علاقة تكاملية مع بقية الأنظمة^(١).
- فهذه من أبرز إيجابيات المعجم العربي، أما عند الحديث عن أهم سلبيات المعاجم العربية فنورد منها ما يلي:
- «لعل أول ما يؤخذ على معجماتنا العربية التصحيف، فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك، فالألفاظ

(١) وهذا يؤيده ما ذكرته سابقاً، في «العلاقة بين علوم اللغة العربية بين التكامل والاستغناء»

بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه، ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ، وهذا التصحيف لم يسلم منه لغوي، فقد وقع فيه القدماء والمحدثون أيضاً^(١).

— ومن أكبر المآخذ على المعاجم «عدم ترتيب المواد ترتيباً داخلياً، ففيها خلط الأسماء بالأفعال والمجرد بالمزيد والثلاثي بالرباعي والمشتقات بعضها ببعض، ففي كتاب الصحاح للجوهري ذكر في مادة (عرض) المعارضة التي بمعنى المقابلة بعد المعارضة التي بمعنى المجانبية بثلاثة وثلاثين سطراً^(٢)»، فكان لا بد من قراءة المادة كاملة للكشف عن الكلمة التي يريدها.

— «يواجه الباحث في المعجمات العربية عدم التزام المؤلف بالمنهج الذي اختطه لنفسه، ومن ذلك ما جاء في مقدمة لجنة (المعجم الوسيط) من أنه قد أهمل الألفاظ الحوشية التي هجرها الاستعمال، ولم تعد هناك حاجة لها أو لقلّة الفائدة منها، كبعض أسماء الإبل وصفاتها، ومع ذلك ورد في المعجم كلمات مثل: الهصاهص، بمعنى القوي من الناس أو الأسود، والهوالع: الناقة السريعة الشديدة»^(٣).

— «ومن عيوب المعجمات اختلافها في عدد الحروف الهجائية وترتيبها، فعند بعضهم ومنهم الخليل تسعة وعشرون حرفاً، وعند بعضهم ثمانية وعشرون، وكانت حجة من يعدها تسعة وعشرين أن الألف إحدى حروف العلة، فهي إذن حرف، وحجة من يعدها ثمانية وعشرين أن الألف لا يفرد لها باب في اللغة؛ لأنها لا تكون إلا زائدة أو مقلوبة فلا تُقر عليها أفعال كسائر الحروف»^(٤).

(١) ينظر: النعيمي، م. د. زينب الحاج مدح جبارة، «رؤية نقدية في المعجم العربي»، جامعة واسط، كلية الآداب، ص ٧٥.

(٢) النعيمي، م. د. زينب الحاج مدح جبارة، «رؤية نقدية في المعجم العربي»، جامعة واسط، كلية الآداب، ص ٧٧.

(٣) المرجع السابق: ص ٧٧.

(٤) المرجع السابق: ص ٧٧.

فترتيب الحروف مختلف بحسب الطريقة التي أعد بها صاحب المعجم كتابه، فالترتيب الصوتي عند الخليل يعتمد على أقصى الحروف مخرجاً، «فالبحث عن كلمة «لعب» يكون بحسب ترتيب الخليل للحروف فتكون «علب» فالعين قبل اللام، واللام قبل الباء، فيبحث عنها في باب العين.

أما ترتيب الحروف في كتاب العين فكما يلي^(١):

(ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ذ ث - ر ل ن - ف ب م - و اي)، وهذا الترتيب يصعب البحث عن الكلمات المرادة.

— ومن عيوب المعاجم أنهم يبتدئون المادة باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم المكان والآلة أو المُعرب عوضاً عن الابتداء بالفعل أو المصدر^(٢)، كما في الصحاح عند شرحه لمادة (جزر)، إذ يقول: «الْجَزُورُ مِنَ الْإِبِلِ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى... ثم قبل نهاية شرح المادة بقليل يقول: «وجزرتُ الجزور أجزرها» بالضم، واجترتها: «إذا نحرتها وجلدتها»، كقوله في أول مادة (زنفلج)^(٣): (الزنفليجة)، بكسر الزاي والفاء وفتح اللام شبيهة بالكنف، وهو معرب، وأصله بالفارسية «زَيْنُ بَيْلَه»^(٤)، فقدم اللفظ المعرب على العربي، وهذا القصور عام تشترك فيه أغلب المعاجم العربية.

— من عيوب المعاجم شرح الكلمات شرحاً معيباً، كغموض العبارة، وتعريف اللفظ الغامض بلفظ غامض، كقول الفارابي في كتابه معجم ديوان الأدب^(٥):

(١) الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٥هـ)، كتاب العين، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، (د. ط)، ٢٩/١.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، مادة: (زنفلج).

(٤) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٨هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه: د. محمد محمد تامر، وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ، مادة: (ج ز).

(٥) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت ٣٥٠هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ١٨٤/٤.

«النَّوُورُ: النَّيْلُجُ»، ولم يشرح المراد منه، ويَبِّنه الجوهري بقوله^(١): «وَالنَّوُورُ: النَّيْلُجُ، وَهُوَ دُخَانُ الشَّحْمِ يَعَالِجُ بِهِ الْوَشْمَ حَتَّى يَخْضَرَ».

— «أن المعاجم، على الرغم من رغبة مؤلفيها في جمع اللغة، قاصرة ليس فيها إلى اليوم ما هو جامع للغة بالمعنى الدقيق، فالمعاجم الأولى عذرهما واضح، وهو قلة المراجع بين أيديها وحدثة عهد التأليف بها، أما المعاجم الأخرى الحديثة فاقترنت على عدد معين من المراجع لم تتجاوزه، فلسان العرب اقتصر على مراجعه الخمسة، والقاموس له مرجعاه، وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة، ولكنهم أبعدوها»^(٢).

— الخلط بين المهجور والمستعمل، وغياب كثير من المستحدث^(٣)، بحكم تطور الزمن هجرت بعض الألفاظ واستحدث بعضها الآخر، فكلمة «ورش» في الصحاح تعني: «الوارِشُ: الداخلُ على القوم وهم يأكلون ولم يُدْعَ... الْوَرِشَةُ من الدواب: التي تَفَلَّتْ إلى الجَرِي وصاحبها يَكْفُها»، نرى أن هذه الكلمة استحدثت، وأصبحت تطلق على الورشة وهي مكان إصلاح السيارات أو الآلات، فورد هذا في المعاجم الحديثة: «وَرِشَةٌ: ج وَرِشَات وَوَرِشَات وَوَرِش: مكان مُعَدَّ لصناعة الأشياء أو إصلاحها يدوياً»، وَرِشَةٌ إصلاح السَّيَّارات / جِدَادَة - وَرِش المعهد الفَنِّي الصَّنَاعِي، وجماعة من النَّاس يشتغلون في عمل معين، وَرِشَةٌ تعليم اللُّغات الأجنبية، وَرِشَةٌ عَمَل: حلقة دراسية أو سلسلة من الاجتماعات لمجموعة صغيرة من النَّاس تُؤكِّد على التَّفَاعُل والتَّعَاوُن»^(٤).

فمن خلال ذكرنا لأهم ما في المعاجم من إيجابيات وسلبيات، أرى أن هذه المعاجم تعد كنز لغتنا، فهي التي حفظت لنا اللغة في تلك الحقبة الزمنية القديمة، وتميزت بتنوع وغزارة مادتها اللغوية التي حفظت لنا حضارتنا وأدبنا ولغتنا، وهي اللبنة الأساس

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (ن ور).

(٢) نصار، د. حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ، ٦٠٥/٢.

(٣) عمر، أ.د. أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ٩/١.

(٤) المرجع السابق، ٢٤٢٥/٣.

لظهور الفكر المعجمي، فلم أر على حد علمي حتى وقتنا هذا أي تطور مختلف عما ابتكره القدماء في ترتيب وحصر الكلمات سوى تغيرات يسيرة لا تزيد على تلافي بعض العيوب.

دور الأصوليين في التفريق بين المعاني:

اهتم الأصوليون في التفريق بين المعاني؛ لأن هذه المعاني هي مقدمتهم في الاستدلال على الأحكام الشرعية من النصوص، فموضوع الدرس الأصولي هو تحصيل المعنى واستمداده من النص؛ ليستنبطوا به الأحكام الشرعية.

«إن هذه الشريعة المباركة عربية، فالقرآن نزل بلسان العرب على الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال سبحانه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال تعالى: ﴿لَسَانُ الَّذِي يُلْحِذُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وغيرها من الآيات التي تدل على أنه عربي ولسان العرب، فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»^(١).

فكان منطلق الصلة بين المباحث الأصولية واللغة والدلالة والمعجم والسياق، جريان الخطاب الشرعي على لغة العرب في التخاطب، والتواصل فعلم أصول الفقه يتجه نحو البيان والتفسير، فكان هذا من أبرز أسباب اشتغال الأصوليين بالتفريق بين المعاني لاستخراج الأحكام الشرعية من النصوص الدينية.

فمن أهم ما يُمكن الأصولي من التفقه في دينه والوصول إلى الأحكام الصحيحة هو التوغل في اللغة العربية، فلا بد أن يكون عالماً بها وبطرق فهم معانيها واستنباطها.

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، الموافقات، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط١، دار ابن عثان، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٦، ١٠١/٢-١٠٢.

«فأصول الفقه متوقفة على معرفة اللغة العربية لورود الكتاب والسنة بها، اللذين هما أصول الفقه وأدلتها، فمن لا يعرف اللغة العربية لا يمكنه استخراج الأحكام من الكتاب والسنة»^(١). وقد أورد ابن فارس في كتابه «الصاحبي» باباً بعنوان: «القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية»، فقال: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه»^(٢).

إذن فالإقبال على اللغة العربية والتمكن منها وتعلمها، يعد من الديانة فهي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين^(٣). قال ابن حزم: «فرض على كل فقيه أن يكون عالماً بلسان العرب؛ ليفهم عن الله تعالى وعن النبي ﷺ، ويكون عالماً بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه تفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات، وبناء الألفاظ فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجعل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا ﷺ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه لأنه يفتي بما لا يدري وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]»^(٤).

«وانطلاقاً من هذا المبدأ العام الذي ينص على أن علم أصول الفقه يعد من أبرز العلوم التي اشتغلت على المعنى في النص في جميع مستوياته، من أجل فهم النص

(١) نجم الدين، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري (المتوفى: ٧١٦هـ)، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ج٣، ٤٦٨/١.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) ينظر: الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٥.

(٤) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج٨، ١٢٦/٥.

واستيعاب مضامينه والوقوف على معانيه، وإدراك مقاصده ومرامييه، قاموا باستحضار الكثير من المباحث اللغوية والدلالية التي تشتغل على المعنى؛ لأن التلقي السليم للمعنى المحمول في النص الشرعي يتأسس على ضوء القواعد والكليات والأصول المستمدة من اللغة العربية ومن طبيعتها في الأداء، وقوانينها في التخاطب»^(١).

فكان أول ما اعتنى به الأصوليون للوصول إلى المعاني هو اللفظ، فيعد مبحث اللفظ من أهم البحوث التي أسست المحاور الكبرى لعلم أصول الفقه؛ لأنه بواسطة اللفظ يتحقق التفاهم ويتيسر التواصل، فإدراك معاني اللفظ هو الذي يؤدي إلى فهم النص الشرعي وضبط معانيه اللغوية والشرعية، والإحاطة به وبمضمونه وتمييز حقيقته من مجازيه وواضح ألفاظه من خفيها^(٢).

وقد أشار ابن خلدون إلى هذا التوسع اللغوي عند الأصوليين، فقال: «يتعين النظر في دلالة الألفاظ، فاستفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة، فهناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام، وهي استفادة الأحكام الشرعية بين المعاني من أدلتها الخاصة من تراكيب الكلام وهو الفقه، فلا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق بل لا بد من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة، وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصّل أهل الشرع والعلم، مثل أن اللغة لا تثبت قياساً والمشتراك لا يراد به معناه معاً، والواو لا تقتضي الترتيب، والعام إذا خرجت أفراد الخاص منه هل يبقى حجة فيما عداها، والأمر هل هو للوجوب أو الندب، وللفور أو التراخي، والنهي هل يقتضي الفساد أو الصحة، والمطلق هل يحمل على المقيد، والنص على العلة كاف في التعدي أم لا؟ وأمثال هذه فكانت كلها من قواعد هذا الفن، ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية»^(٣).

(١) بنعمر، د. محمد، «صناعة المعنى في الدرس الأصولي»، مركز نماء للبحوث والدراسات، <https://nama-center.com/Articles/Details/41060>، ص ١٨.

(٢) ينظر: بنعمر، د. محمد، «الدرس اللغوي عند الأصوليين»، مركز نماء للبحوث والدراسات، <https://nama-center.com/Articles/Details/355>

(٣) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ٢/٢٠٠.

فالأصوليون عندهم تقسيم عام للفظ على النحو التالي^(١):

- اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له، ويشمل العام والخاص والمشارك.
- اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه حقيقة أو مجازاً.
- اللفظ باعتبار وضوح معناه وخفائه الظاهر، والنص والمفسر والمحكم.

أما اللفظ باعتبار دلالاته على المراد منه عند الأصوليين فهو على أربعة أقسام^(٢):

- عبارة اللفظ.
- إشارة اللفظ.
- دلالة اللفظ.
- اقتضاء اللفظ.

«فعبارة النص» أو اللفظ هي: «دلالة اللفظ على المعنى أو الحكم المقصود من سوقه أو تشريعه أصالة أو تبعاً»^(٣).

و«إشارة النص» هي: «دلالة اللفظ على معنى أو حكم غير مقصود لأصالة ولا تبعاً، لكنه لازم ذاتي متأخر للمعنى الذي سيق النص من أجله»^(٤).

ومن الأمثلة على عبارة النص والإشارة ما يلي:

قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]

(١) بنعمر، د. محمد، «الدرس اللغوي عند الأصوليين»، مرجع سابق.

(٢) السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٧٦-٨٥.

(٣) الدريني، د. فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص ٢٢١.

(٤) المرجع السابق: ص ٢٢٥.

يدل بعبارة النص مطابقة على أن طلاق الزوج لزوجته قبل الدخول، وقبل أن يفرض أو يقدر لها مهرًا في عقد النكاح، هو طلاق مشروع لا جناح فيه ولا إثم على الزوج، وهو معنى مقصود من سوق الآية.

ويدل بإشارة النص على أن عقد النكاح يصح بدون ذكر المهر أصلاً؛ إذ لا يصح الطلاق إلا بناء على زواج صحيح قائم، وهذا المعنى لازم ذاتي عقلي للمعنى الأول، ومتأخر عنه وليس مقصوداً للمشرع من سوق الآية؛ لأنها سيقت لتقرير الحكم السابق^(١).

ثم إن المعنى اللازم المتأخر الذي دل عليه النص إشارياً، ثابت بالنص من هذه الجهة فالنص حجة عليه، فمن هنا نرى أن الفرق بين عبارة النص، وإشارته منحصر في قصد المشرع للمعنى الذي ساق النص من أجله أصالة أو تبعاً فيكون عبارة، وعدم قصده أصلاً فيكون إشارة^(٢).

أما «دلالة اللفظ» أو النص: ف«هي اللفظ الدال على أن حكم المنطوق به ثابت لمسكوت عنه علة ذلك الحكم بمجرد العلم باللغة»^(٣).

مثالها: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهَرُهَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهو يدل على أنه يحرم على الأولاد قول أف للوالدين، ولكن كل عارف باللغة العربية يدرك أن هذا التحريم يوجب تحريم ما هو أكبر من إيذاء بالقول أو الفعل كالضرب والقتل، فهي دلالات مسكوت عنها لم يتناولها النص باللفظ.

(١) المرجع السابق: ص ٢٢٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ص ٢٢٨.

(٣) السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٧٩، وينظر: الأسعدي، للشيوخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ص ١٦٢.

أما «دلالة الاقتضاء»: ف«هي دلالة اللفظ على معنى خارج عن منطوق الكلام، يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية»^(١).

وبذلك تقتضي هذه الدلالة ثلاثة أمور هي:

١- ما يتوقف عليه صدق الكلام^(٢).

ومثاله: حديث الرسول ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». فهذا الحديث بظاهر عبارته يدل على أن الخطأ والنسيان وما أكره عليه لا يقع في الأمة، وهذا المعنى الظاهر لا يطابق الواقع، فالأمة ليست معصومة من الخطأ والنسيان، وما يقع إكراهًا، لكن الرسول ﷺ هو المعصوم لا يقول إلا حقًا، فتعين أن يقدر معنى زائد على المعنى الذي دل عليه النص بعبارته، وهو الإثم أو الحكم، فكأنه قال رُفع عن أمتي إثم أو حكم الخطأ، والنسيان...».

٢- ما يتوقف عليه صحة الكلام عقلاً^(٣).

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فعبارة الآية تدل على توجيه السؤال إلى القرية، وهذا يستحيل عقلاً، فكيف توجه سؤالاً لأرض وأبنية قرية، كيف ستجيب؟ فاستلزم هذا معنى مقدراً مقدماً تستقيم به العبارة عقلاً، وهو «أهل»، أي: واسأل أهل القرية.

(١) السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٧٩، وينظر: الأسعدي، للشيخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، مرجع سابق، ص ١٦٤، وينظر: الدريني، د. فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠، وينظر: الأسعدي، للشيخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣) ينظر: السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٨٠، وينظر: الأسعدي، للشيخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

٣ - ما يتوقف عليه صحة الكلام شرعاً^(١).

«ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فهذا الخبر بمعنى الأمر وهو يقتضي الملك فيما يحرر، لأن الحر لا يتصور تحريره، كذلك لا يجوز ولا يتصور تحرير ما لا يملكه المرء فلا بد من تقدير الملك، وزيادته إرادة ليصح هذا الأمر فالتقدير: «فتحير رقبة مملوكة».

وهنا نرى أنهم قيدوا اللازم بالمتأخر، احترازاً من اللازم المتقدم الذي يجب تقديره في الكلام، ليصدق عقلاً أو يصح شرعاً، وهو ما يسمى بالمقتضى، والدلالة عليه تسمى بـ «دلالة الاقتضاء».

«وهناك مصطلحان خالصان في نسبتها للأصوليين، وهما: المنطوق، والمفهوم، فلم يوجد لهما ذكر في المعاجم اللغوية بمعناها الاصطلاحي، لأن المنطوق في اللغة هو اللفظ، وفي الأصول هو المعنى، فالمنطوق عند الأصوليين هو: أن يحمل لفظ الجملة معنى مطابقاً لظاهر نصها المنطوق به، أما المفهوم فهو: ما يتحمل معنى آخر ملازماً لذلك المعنى، كدلالة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ مُمَا أَفِي وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، على حرمة التأفف بالمطابقة، وعلى حرمة ما هو أشد منه كالضرب والشتيم بالالتزام، ويسمون هذا المعنى المُستلزم «مفهوم الموافقة» أو دلالة النص، وقد يكون «المفهوم مخالفاً» لحكم المنطوق به، مثاله: «إِنْ سَلَّمَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ»، هنا حكم المنطوق «وجوب إكرام زيد إذا سلم»، وحكم المفهوم «إذا لم يسلم فلا تكرمه»، أي لا يجب إكرامه»^(٢).

(١) ينظر: الأسدي، للشيخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٢) الحسنائي، فضاء ذياب غليم، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مركز الحضارة لتنمية الفكر

الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠١٦م، ص ١٨٢-١٨٣.

وبذلك يكون الأصوليون قد صنفوا المفهوم إلى قسمين رئيسيين هما: مفهوم الموافقة^(١)، ومفهوم المخالفة^(٢)، وهو تصنيف متفق عليه عندهم^(٣).

«فالاهتمام بالدلالات بجميع فروعها وأقسامها جعلت علماء الأصول يهتمون بالسياق وقرائنه، فذكروا أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات المختلفة إلى ألوان من التغير الدلالي»^(٤)، وكذلك حرص الأصوليون على بيان مقصد المتكلم وتحديد مرماه؛ لذلك أفردوا أبواباً في بحوثهم تناولوا فيها قصد المشرع، وقصد المكلف مما يوحي بأهمية هذا الجانب في استنباط الحكم الشرعي، فقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، هو للأمر في ظاهره، إلا أنه يقصد به المبالغة في التهديد والخزي، وتلك هي الدلالة الثانية»^(٥).

فخلاصة القول إن قواعد الأصول لا يتوصل بها إلى المعنى الظاهر من القول كقواعد النحو، بل هي مناهج يتوصل بها لدلالات التشريع ومفاهيمه؛ لأنهم أمام كلام مليء بمعان مقدسة لا يتضمنها الكلام العادي الذي قد يُغتفر الجهل في بيان مدلوله، ولكنه كلام يحتاج إلى بحث عميق ونظر دقيق؛ فتميز الجانب اللغوي عند الأصوليين بالاستقلال عن اللغويين في تفسير الألفاظ، وقد ظهر هذا في الأسس التي اعتمدوا عليها، ومن أخذهم لمعاني الألفاظ بوسائل انفردوا بها عن سواهم^(٦).

(١) «هو كون الحكم المدلول عليه التزاماً موافقاً للحكم في المنطوق من حيث السلب والإيجاب». ينظر: المرجع السابق: ص ١٨٧.

(٢) «هو ما كان الحكم فيه مخالفاً في النسخ للحكم الموجود في المنطوق». ينظر: المرجع السابق: ص ١٨٩.

(٣) المرجع السابق: ص ١٨٧، سيأتي الحديث عنها في الفصل الأول، المبحث الثالث، النص والمفهوم.

(٤) النجار، أ.د. نادية رمضان، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، ص ٣٨٢.

(٥) المرجع السابق: ص ٤٠٧.

(٦) ينظر: السريري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ١٩٨.

الفصل الأول

أسس النظرية اللغوية العربية

- ◆ المبحث الأول: الوضع والاستعمال
- ◆ المبحث الثاني: الدال والمدلول
- ◆ المبحث الثالث: النص والمفهوم
- ◆ المبحث الرابع: مقاصد مُنشئ الكلام
- ◆ المبحث الخامس: أنواع المعاني، وتكثيف المعنى
- ◆ المبحث السادس: المعنى المعجمي والمعنى النحوي



المعجم العربي بين الوضع
اللغوي وخلافه

المبحث الأول ثنائية (الوضع والاستعمال)

- تعريف الوضع.
- طرق الوضع.
- أقسام الوضع.
- تعريف الاستعمال.
- أركان الاستعمال.
- الفرق بين الوضع والاستعمال.
- طرق الخروج عن المعنى الوضعي إلى المعنى الاستعمالي.
- موقف العلماء من الوضع والاستعمال.
- موقف المجمع من الوضع والاستعمال.

المعاني في اللغة العربية كثيرة ومتشعبة، ولكن ليست جميع الألفاظ بالمعنى نفسه في مخيلة كل متكلم في اللغة الواحدة، فمعاني الألفاظ تتغير حسب استعمال متكلمي اللغة وقصدتهم منها، ولكن كل كلمة لها معنى أصلي، وإذا تغير هذا المعنى الأصلي للفظ يكون معنى آخر غير أصلي إنما هو بحسب استعمال المتكلمين بها، فمن هنا يتبين لنا أن المعاني في اللغة العربية ذات شقين بمعنى أنها ثنائية، وهذه الثنائية تتمثل في الوضع والاستعمال.

فما مفهوم الوضع؟ وما طريقه؟ وما أقسامه؟ وما مفهوم الاستعمال؟ وما الفرق بينه وبين الوضع؟ وما طرق الخروج عن المعنى الوضعي إلى المعنى الاستعمالي؟ وما موقف العلماء من الوضع والاستعمال؟

تعريف الوضع:

حد الوضع: "الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أُطلق الأول فهم منه الثاني"^(١).

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "الوضع: في اللغة جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أُطلق، أو أُجسّ الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني"^(٢).

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ٣٤/١.
(٢) الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٢٥٣.

طرق الوضع:

هناك طريقتان يتم بهما الوضع، هما:

- ١- الوضع التعييني: ويتم هذا النوع عن طريق التعيين والتخصيص، أي تخصيص اللفظ للمعنى، وهذا النوع يشمل كل الألفاظ في اللغة العربية التي وضعت لمعانٍ معينة، وهذا النوع من الوضع في اللغة يطلق عليه (الأصل)^(١).
- ٢- الوضع التعيُّني: "وهو ليس وضعاً بالمعنى المعروف بالوضع، ولكنه نوع من تحول الألفاظ، ونقلها من معنى إلى معنى آخر فيُهجَر المعنى الأصلي، ويتعين المعنى الجديد للفظ بسبب كثرة الاستعمال، وغالباً ما يقع في الألفاظ المنقولة عن معانيها إلى معانٍ أخرى تستقر عليها"^(٢).

أقسام الوضع:

ينقسم الوضع باعتبار الموضوع (الدال)، والموضوع له (المدلول) قسمين^(٣):

- ١- **الوضع الشخصي (الجزئي):** وهو "تعيين اللفظ بخصوصه وبعينه للمعنى، كما يقال هذا اللفظ موضوع لكذا"^(٤)، وينقسم هذا النوع من الوضع إلى:

(١) ينظر: الحربي، أ.د. عبد الرزاق أحمد محمود، علم الوضع، ط٢، ديوان الوقف السني، العراق، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ، ص ١٣١، وينظر: المظفر، الشيخ محمد رضا، أصول الفقه، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠م/١٤١٠هـ، ١٠/١.

(٢) الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٣١، وينظر: المظفر، أصول الفقه، مرجع سابق، ١٠/١، وهذا ما سنتعرف عليه خلال هذه الدراسة في الفصل الثاني، المبحث الأول: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر، والمبحث الثاني: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي متأخر.

(٣) ينظر: خلف، أ. عبد الرحمن، خلاصة علم الوضع، ط١، دارالظاهرية، الكويت، ٢٠١٨م/١٤٣٩هـ، ص ١٦، وينظر: الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٣٠، وينظر: المظفر، أصول الفقه، مرجع سابق، ٢٠/١.

(٤) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ١٩٩٦م، ١٧٩٦/٢.

- موضوع بالوضع الخاص لموضوع له خاص، مثل: الأعلام الشخصية الموضوعة، كمحمد وعلي وجعفر^(١).
- موضوع بالوضع العام لموضوع له خاص، مثل: اسم الإشارة "هذا"، فالواضع تصور لفظ "هذا" بخصوصه للمفرد المذكور، ومثله الضمائر^(٢).
- موضوع بالوضع العام والموضوع له عام، مثل: "رجل"، موضوع للفرد الذكر البالغ^(٣).
- موضوع خاص والموضوع له عام، "وهذا النوع مستحيل وجوده؛ لأنه لا يوجد تصور خاص يقتضي تصور العام معه، فهذا يستحيل فهو يؤدي لمساواة الجزء بالكل"^(٤).

٢- **الوضع النوعي (الكلي):** هو "تعيين اللفظ لا بخصوصه وبعينه للمعنى، بل في ضمن القاعدة الكلية"^(٥). ومثاله: "كلمة "الضرب"، لم توضع بخصوصه وبعينه للمعنى، وإنما تصور الواضع ذاتاً قامت بالضرب، واستخلص من الحالة وضعاً عاماً هو الذي يُطلق عليه الوضع النوعي"^(٦).

ووضح هذا التفتازاني بقوله: "إِنَّ الْوَضْعَ النَّوْعِيَّ قَدْ يَكُونُ بُبُوتِ قَاعِدَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَكُونُ بِكَيْفِيَّةٍ كَذَا فَهُوَ مُتَعَيِّنٌ لِلدَّلَالَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَعْنَى مَخْصُوصٍ يُفْهَمُ مِنْهُ بِوَاسِطَةِ تَعَيُّنِهِ لَهُ، وَمِثْلُ الْحُكْمِ بِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ فَهُوَ لِفَرْدَيْنِ مِنْ مَدْلُولِ مَا الْحَقَّ بِآخِرِهِ هَذِهِ الْعَلَامَةُ، وَكُلُّ اسْمٍ غَيْرِ إِلَى

(١) ينظر: المظفر، أصول الفقه، مرجع سابق، ١١/١.

(٢) المرجع السابق: ١١/١.

(٣) خلف، خلاصة علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٥) التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرجع سابق، ١٧٩٦/٢.

(٦) الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٣٠.

نَحْوِ رَجَالٍ وَمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمَاتٍ فَهُوَ لَجَمْعٍ مِنْ مُسَمِّيَاتِ ذَلِكَ الْإِسْمِ، وَكُلُّ جَمْعٍ عُرِفَ بِاللَّامِ فَهُوَ لَجَمْعٍ تِلْكَ الْمُسَمِّيَاتِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤْضُوعَاتِ الشَّخْصِيَّةِ بِأَعْيَانِهَا، بَلْ أَكْثَرُ الْحَقَائِقِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، كَالْمُتَنَّى الْمَجْمُوعِ وَالْمُصْغَرِ وَالْمَنْسُوبِ وَعَامَّةِ الْأَفْعَالِ وَالْمُسْتَقَاتِ، وَالْمُرَكَّبَاتِ^(١). فنرى أنه وضح أن اللفظ -ضمن هيئة محددة ضمن قاعدة عامة يحدد معنى عامًا تشترك فيه الألفاظ بزيادة الألف والياء مع النون على الاسم- يكون مثنى.

ومما نسب إلى الوضع النوعي المجاز، وفيه قال: (محمد تقي الحكيم) "ومما فُرع على الوضع رأي الجمهور في أن المجاز موضوع بالوضع التأويلي النوعي، وأن صحته متوقفة على نقل النوع من دون حاجة إلى نقل الأحاد، وبين ذلك بأنه يكون بنص العرب نصًا كليًا على جواز إطلاق الاسم الحقيقي على كل ما كان بينه وبينه علاقة، منصوب عليها من قبلهم، وبين أن العلائق التي ادَّعى أنها منصوطة عند القدماء أوصلها القدامى إلى خمس وعشرين علاقة"^(٢).

ثم عرض لهذه العلائق، منها^(٣):

— تسمية الشيء باسم سببه نحو: رعيننا الغيث.

— تسمية الشيء باسم آله كإطلاق اللسان على الذكر الحسن.

وذهب (مولود السريري) إلى أن الوضع النوعي هو: "الوضع المجازي، كوضع الأسد للرجل الشجاع"^(٤)، فجعل الوضع النوعي خاصًا بالمجاز، وما جاء من الوضع النوعي على القاعدة الكلية هو بمنزلة الوضع الشخصي، ثم ذكر كلام التفازاني السابق.

(١) التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (المتوفى: ٧٩٣هـ)، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، (د. ط.)، مصر، ١/ ٧٩.

(٢) نقلًا عن: الحكيم، محمد تقي، الوضع، مطبعة العاني، بغداد، ص ٢٢-٢٣.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٢-٢٣.

(٤) السريري، منهج الأصوليين، مرجع سابق، ص ١٠.

وعند عبد الرزاق الحربي أورد الوضع النوعي وخصّه بأنه ضمن القاعدة الكلية، ولم يذكر أنه فرع منه المجاز^(١).

ومن خلال ما سبق أرى أن المجاز من الاستعمال، ولا يمت للوضع الشخصي ولا النوعي بصلة، ومما يؤكد ذلك قول السيّد السّند في حاشية شرح المطالع في بحث الدلالة: "إنّه مشترك بين معنيين، أحدهما تعيين اللفظ للدلالة على المعنى، وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعاً؛ إذ لا بدّ من العلاقة المعتبرة نوعها عند الوضع. وأمّا الوضع الشخصي فربّما يثبت في بعض، والثاني تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه، أي ليدلّ بنفسه لا بقرينة تنضم إليه، وعلى هذا فلا وضع في المجاز أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً؛ لأنّ الواضع لم يعيّن اللفظ للمعنى المجازي بنفسه، بل بالقرينة الشخصية أو النوعية، فاستعماله فيه بالمناسبة لا بالوضع، بخلاف تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً؛ لدالتها على معانيها بأنفسها، لكنه وضع نوعي أي بضابطة كلية كأن يقال كلّ صيغة فاعل كذا فهو لكذا"^(٢).

ويؤيد هذا الكلام ما ذكر الهداد في حاشية الكافية من أنّه "لا نعني بالوضع الجزئي سوى وضع اللفظ بشخصه لمعنى، كالمضمرات والمبهمات، فإنّها وضعت بأشخاصها للإطلاق على المعين، أي معيّن كان، بخلاف ذي اللام فإنّه غير موضوع بشخصه. فنحو الرجل لم يوضع هكذا بشخصه وإنّما وضعت قاعدة كلية تطلق عليه وعلى أمثاله، وهي أنّ ما دخله اللام فهو معرفة فكان وضعه كلياً لا جزئياً"^(٣).

فهنا نرى أن السيد السند نفى أن يكون المجاز هو المقصود بالوضع النوعي، وأرى أن رأيه صواب؛ فلا يدخل المجاز من ضمن أقسام الوضع، بل يدخل تحت الاستعمال ولا علاقة له بالوضع، فالمجاز يوضحه السياق والقرينة، أما الوضع فلا يحتاج لهما.

(١) الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرجع سابق، ١٧٩٥/٢.

(٣) المرجع السابق: ١٧٩٦/٢.

فالفرق الأساسي بين الوضع الشخصي والوضع النوعي، هو أن الأول يُعرف بأنه أفراد لفظ لمعنى معين، أما الآخر فيطلق على صوغ قاعدة نحوية عامة^(١).

تعريف الاستعمال:

ورد في المعجم المفصل أن: "الاستعمال هو دوران الكلمة أو التركيب على الألسن، ومنه قولهم "شاذٌ قياساً لا استعمالاً"^(٢).

وعرفه الحاج صالح بقوله: "أما الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب"^(٣).

فيتبين من كلام الحاج صالح أن الألفاظ يتغير معناها بحسب استعمال المتكلم لها وسياق استعمالها، فمستخدم اللفظ يسوقه في جملة معينة فيخرج منها بصور ومعانٍ جديدة لا حصر لها، غير معنى اللفظ الوضعي المعروف.

وقد كان شعار فلاسفة التحليل مقولة: "المعنى هو الاستعمال"، وهو يقابل الدال اللغوي: وهو أن الكلمة الواحدة تدل على أكثر من معنى، وهذه المشكلة حلها عن طريق التحليل الفلسفي الصحيح، الذي يلتزم بوصف الاستعمالات العادية للعبارة اللغوية بدلاً من مناقشتها مجردة من الظروف والمقامات الفاصلة بين المعاني^(٤).

— أركان الاستعمال: إن الاستعمال اللغوي يعتمد على ركنين أساسيين هما:
الاقتصاد والبيان:

(١) ينظر: علي، محمد محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي، ط١، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٦م، ص ٥٢.

(٢) يعقوب، عاصي، د. إميل بديع، ود. ميشال، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ج٢، ٩٢/١.

(٣) الحاج صالح، عبد الرحمن، «مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، مجلة اللسانيات، المجلد ٤، العدد ١، ص ٣٨.

(٤) ينظر: الطائي، د. نعمة دهش فرحان، «التأصيل بين فلسفة الوضع والاستعمال اللغوي»، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ، ص ٥.

- فالالاقتصاد يكون في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج له المرسل.
- والبيان هو الذي يحتاج له المستقبل، وهذا يعني أن كليهما المرسل والمستقبل مستعمل للغة، يقوم باستعمال الكلام إمّا بقصد توصيل رسالة واضحة، وإما باختزاله، مما يجعلهما يقعان في الغموض، وهذا يعوق عملية إرسال المعلومة المرادة^(١).

الفرق بين الوضع والاستعمال:

من خلال ما ذكرته سابقاً من تعاريف للوضع والاستعمال، يتضح لي أن الوضع يسبق الاستعمال، فالوضع والاستعمال معاً يدلان على الدلالة المتعلقة بالمفردة، وهذا يندرج تحت علم اللغة، وهذا العلم له علاقة بعلم التصريف والقياس والنحو، ومن هنا تظهر مدى علاقة الوضع بعلم النحو، فقد قال السيوطي: "الفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معاً في الوضع، وقال الزركشي في البحر المحيط: لا خلاف أن المفردات موضوعة كوضع لفظ (إنسان) للحيوان الناطق، وكوضع (قام) لحدوث القيام في زمن مخصوص، وكوضع لعل للترجي ونحوها"^(٢).

وعليه فالوضع خاص باللغة، فتوضع المفردات، ثم تطبق عليها القواعد النحوية من حدوث الزمان والمكان وغيرها، وهي تساعد المتكلمين على استعمال اللغة.

ومن ثم يأتي الاستعمال وهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، فالمتكلم يختار ما يحتاج إليه من الدوال للتعبير عن مقاصده المختلفة، فهو يستعمل

(١) ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، «مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٢) السيوطي، الزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٣٧/١.

اللغة بحسب ما تقتضيه أحوال الخطاب؛ لأن اللفظ والمعنى في الوضع يختلفان عنه في الاستعمال، فيميز بين ما هو راجع للقياس، وما هو راجع للاستعمال^(١).

فالوضع اللغوي هو الأصل، أما الاستعمال اللغوي فهو الفرع، قال ابن فارس: "فالقول على موضوع اللغة، وأولويتها ومنشئها، ثم على رسم العرب أي على عوائدها اللغوية في مخاطبتها من الافتنان، أي: من التنوع وتشعب استعمالاتها تحقيقاً ومجازاً"^(٢).

فنرى أن الاستعمال يقوم أساساً على الوضع ولكنه يختلف عنه، ومن هنا ظهر المجاز؛ لأنه يجوز الوضع لتلبية غرض المتكلم وحاجته، وقد درس العلماء قديماً أسباب هذا الاختلاف في حديثهم عن أسباب المجاز من المبالغة والامتداد والتوكيد، ولكن في حال عدل المتكلم عن الدلالة الحرفية للغة، عليه أن ينصب قرينة على عدوله، وأن تكون هناك مناسبة بين الدالتين الوضعية والمعنى المراد^(٣).

طرق الخروج عن المعنى الوضعي إلى المعنى الاستعمالي:

يتم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى استعمالي بأساليب عديدة، ذكرها عبد الرزاق الحربي، وهي (النقل، والتطور الصوتي، والخطأ واللحن)، وما يهمنا هو الخروج بالنقل وهو أنواع، هي:

١- **النقل البلاغي:** يقصد به الاستعمال المجازي والاستعمالي للكلمة، فالشاعر والكاتب يستعملان الكلمة بمعان مختلفة عن طريق اعتمادها على هذين الأسلوبين البلاغيين، مما يسهم في إخراج الكلمات عن معناها الوضعي إلى

(١) ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، «مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) ينظر: علي، محمد محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي، مرجع سابق، ص ٦٣.

معانٍ أخرى استعمالية عن طريق المجاز والكناية، وربما تشتهر هذه المجازات فتصبح بمنزلة المعنى الأصلي للكلمة^(١)، فكان لهذا النوع من النقل الأثر البالغ في خروج الكثير من المعاني الوضعية إلى معانٍ استعمالية عديدة حسب قصد المتكلم^(٢).

٢- **النقل العرفي:** "فَالِاسْمُ الْعَرَفِيُّ هُوَ مَا انْتَقَلَ عَنْ بَابِهِ بِعَرَفِ الْإِسْتِعْمَالِ وَغَلَبَتْهُ عَلَيْهِ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ"^(٣)، فيخرج اللفظ من معناه الأصلي بسبب كثرة استعمال الناس له، فيصبح معروفاً لهذا المعنى، فيسمى حينها حقيقة عرفية، ويبيّن ابن الأثير بقوله: "وهو أنه وضع في أصل اللغة لمعنى فجعلته العامة دالاً على غيره"^(٤)، "فَيَتَغَيَّرُ الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ بِعَرَفِ الْإِسْتِعْمَالِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ، إِمَّا بِالتَّعْمِيمِ وَإِمَّا بِالتَّخْصِصِ وَإِمَّا بِالتَّحْوِيلِ؛ كَلَفْظِ الدَّابَّةِ وَالْعَايِطِ وَالرَّأْسِ"^(٥)، "فالغائط" بعرف الاستعمال للخارج من الدبر بعد أن كان في الأصل للمكان المطمئن^(٦).

-
- (١) ينظر: أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م، ص ١٣٠.
(٢) ينظر: الحربي، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٣٦، وهذا النوع من خروج المعنى الوضعي سنتعرف عليه في الفصل الثاني، في المبحث الثالث، والرابع، والسابع.
(٣) المعتزلي، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٣هـ، ٢١/١.
(٤) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، ١٩٧/١.
(٥) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٤٣٠/١٤.
(٦) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرجع سابق، ١١٤٥/٢، سنتعرف عليه في الفصل الثاني، المبحث الخامس: الخروج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي.

٣- **النقل الشرعي:** "فالأسم الشرعي هو ما استُفيدَ بالشَّرْع وَضَعَهُ للمعنى"^(١)، فالنقل الشرعي خرجت فيه الألفاظ عن معناها الوضعي إلى معنى آخر استعمالياً شرعياً، مثل: كلمة كافر، ومنافق، وصلاة، وزكاة، وغيرها^(٢).

فهذه هي طرق النقل والخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى آخر، وقد جاء في "المعجم المفصل في اللغة والأدب" أن الوضع اللغوي هو: "ابتكار كلمات وعبارات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك عن طريق الاقتباس، والاشتقاق والتوليد والتعريب والنحت"^(٣)، ويدخل في ذلك الارتجال، والنقل أيضاً.

موقف العلماء من الوضع والاستعمال:

ذكر الحاج صالح: "أن النحاة العرب استطاعوا أن يميزوا بين كل ما هو راجع إلى الوضع، أي: ما يخص اللفظ الموضوع للدلالة على معنى، وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده، ومن ثم ما يخص بنية هذا اللفظ بقطع النظر عما يؤديه في واقع الخطاب، ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ، أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض"^(٤)، هذا فيما يخص الوضع، أما مصطلح الاستعمال بحسب منظور النحاة القدامى فقد ربطه الحاج صالح بمنطق الدلالة عموماً الذي مجاله البلاغة، فيقول: "وينظرهم إلى الاستعمال تمكنوا من دراسة دلالات الألفاظ والتراكيب بحسب السياق، لكن بمراعاة المعاني الوضعية، ثم ينظر الباحث في تحولها حسب ما يقتضيه العقل في ذاته، كدلالة المعنى أو حال الخطاب، يأتي دور المنطق الدلالي ومنطق التبليغ، وهو ما يسميه علماءنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها"^(٥).

(١) المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، مرجع سابق، ١٨/١.

(٢) وهذا النوع من الخروج عن المعنى الوضعي سنتعرف عليه في الفصل الثاني، المبحث الثاني: الخروج عن المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر.

(٣) يعقوب، وعاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، مرجع سابق، ١٣١١/٢.

(٤) الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ٣٦/٢.

(٥) المرجع سابق، ٢٦٢/١.

وهذا عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن علاقة الوضع بالاستعمال يقول: "إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينها من فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم" ^(١).

وقد كان للأصوليين جهد كبير في هذا المضمار، فمنذ بداية علم أصول الفقه دخل الأصوليون في مسألة النقاش بين الفلاسفة وعلماء اللغة حول إشكالية الوضع التي شغلت الأذهان قديماً وحديثاً، فهذان المصطلحان (الوضع والاستعمال) شهيران عند الأصوليين، وأقدم من بحث في هذا الجانب هم فلاسفة الإغريق: الفيلسوف اليوناني سقراط ثم تلميذه أرسطو، واختلف رأي كل واحد منهما عن الآخر، فانتقل خلافهما للفلسفات الأخرى حتى دخل في الفلسفة الإسلامية، وأقدم من تعامل معها من المسلمين متكلمة المعتزلة، وعلى رأسهم عباد بن سليمان الصيمري، ثم انتقلت إلى الدراسات اللغوية العربية، وأخذ البحث فيها يكبر حتى قام الأصوليون بالتفريق بين الوضع والاستعمال والدلالات المتولدة منها، فهم يرون أن المعنى الناشئ عن الوضع هو المعنى الحقيقي، فهو دراسة للعلامة اللغوية (الألفاظ) خارج سياق الاستعمال، ففهم المعنى الحقيقي الذي وضع له اللفظ هو الأساس لفهم المعنى المراد عندما يخلو الكلام من قرائن لفظية أو موقفية، فيُحمل على المعنى الوضعي الحقيقي ^(٢).

أما الاستعمال عند الأصوليين فهو في رتبة متأخرة عن الوضع فهو استخدام للعلامة اللغوية (الألفاظ في سياق ما لتحقيق غرض ما)، معنى ذلك أنه بمجرد استخدام اللفظ بمعنى ما، لا يعني ذلك أنه معناه الحقيقي؛ لاحتمال كونه معنى مجازياً يفهم عن طريق القرائن والسياق ^(٣).

(١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(٢) ينظر: الحسناوي، فضاء ذياب غليم، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ١٣٣.

فالوضع اللغوي: هو دلالة الألفاظ على المعاني في حالتها المفردة، بغض النظر عن السياق التخاطبي الذي تستخدم فيه هذه المفردات، في حين أن الاستعمال اللغوي: يعنى دلالة اللفظ والجملة على المعنى ضمن سياق معين، هذا السياق الذي له دور كبير في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلم، وتحديد علاقته بالمعنى الأصلي، ومدى تجاوزه له، هذا تفريق الأصوليين بين الوضع والاستعمال، وهو نظير لتقسيم دي سوسير بين اللغة والكلام، فاللغة تنسب لعالم الوضع، والكلام ينسب لعالم الاستعمال^(١).

فمن خلال ذلك يظهر لي أن ثنائية الوضع والاستعمال مترسخة عند الأصوليين، فقد اهتموا بها؛ لأن أصول الفقه مهمته في استخراج الأحكام الشرعية، فكان لزاماً عليهم الاهتمام بالألفاظ وما يكون منها من معانٍ في السياقات المختلفة.

موقف المجمع من الوضع والاستعمال:

فكما عرفنا أن الوضع هو ما يضعه أهل اللغة ويصطلحون عليه، والاستعمال ما يقع في استعمالات الناس، وهنا يكون المجمع العربي غير مُلزمٌ بحصر جميع الاستعمالات؛ لأن الاستعمالات فوق إدراك المعجميين؛ لأنه يجِدُ للناس كثير من قضايا الاستعمال لا يمكن أن يحيط بها المجمع، والذي يمكن أن يحيط به المجمع أو يحيط بأكثره هو الوضع، وهذه الميزة لا توجد في اللغات الأخرى^(٢).

فالمجمع العربي يطمح إلى حصر الأوضاع لا حصر الاستعمالات، فالمستعمل له أن يستعمل اللغة كيف شاء بعلاقات تربط بين الاستعمال والوضع، وقرائن مانعة من إرادة المعنى الوضعي، فله أن يتصرف فيها وأن يخلع عليها معاني لم تخطر ببال المعجمي

(١) الطائي، د. نعمة دهش فرحان، «التأصيل التداولي بين فلسفة الوضع والاستعمال اللغوي»، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) العايد، الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم، كتب صنعت التاريخ: تهذيب اللغة، مرجع سابق، الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>.

الذي يجب عليه أن يتسع صدره لهذا الأمر، فلا يضع قيوداً تقف دون الإبداع وتسلب المستعمل حقه^(١).

فالمعجم يحيط بأكبر قدر من المعاني اللغوية الوضعية بحسب ما تسمح به الظروف والحاجة، فهو يشرح معاني الألفاظ الوضعية فقط، فنجد "ضرب": معناه كذا، ولكن لا نجد في المعجم العربي تفسير الأسد - من قولك: رأيت أسداً يخطب - بالرجل الشجاع، فهذا عمل أهل البلاغة؛ فليس من مقاصد المعجم حصر هذه الاستعمالات كما بينا ذلك سابقاً^(٢)، فالاستعمالات منطقة حرة لمستعمل اللغة والمبدع فيها؛ ولهذا لا نحصره، وليس هذا حكراً على العرب، فكل من جاء واستعمل اللغة العربية له أن يستعملها في أي شيء يخطر بباليه، فالاستعمال لا يقف عند حد^(٣).

فالوضع اللغوي قاسم مشترك بين أفراد الجماعة اللغوية، فيجب عليهم الالتزام بقواعده العامة حتى يتحقق التعاون اللغوي بين أفراد هذه الجماعة، ولا يحدث الخلط الذي يضيع المعنى.

مما سبق يتضح لنا أن الوضع والاستعمال لا يمكن لعالم اللغة العربية الاستغناء عنهما؛ فهما الأصل والفرع للغة، وبهما يتم الكلام، ويتضح المعنى، وهما نقطة وصل قوية بين علوم اللغة العربية، من نحو ولغة وصرف وبلاغة.

(١) المرجع السابق.

(٢) ينظر: التمهيد: مقاصد التأليف المعجمي في العربية، ص ١٧.

(٣) العايد، الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم، كتب صنعت التاريخ: تهذيب اللغة، مرجع سابق.

المبحث الثاني

ثنائية (الدال والمدلول)

- مفهوم الدال والمدلول
- موقف العلماء من ثنائية الدال والمدلول
- موقف المعجم من ثنائية الدال والمدلول

تعدّ اللغة مكوّنًا أساسيًا لهوية الإنسان، ووظيفتها الأساسية هي التواصل، فهذه الهوية متمثلة في الأصوات سواء كانت مكتوبة أو ملفوظة، فالعلاقة بين اللفظ ومعناه تتمثل بالتصور الخاص بوعي الجماعة الكامن في اللغة، وهذا يقوم على الأساس الفلسفي لدى هذه الجماعة في العلاقة بين هذا اللفظ والمعنى الخاص به، فمحاولة الربط بين لفظ ومعناه أو كما أطلق عليها ثنائية الدال والمدلول ليست آلية أو حتمية، بل هي علاقة تمر بمتغيرات كثيرة عبر الزمان والمكان الإنسانيين، فهي علاقة تبدأ وتنتهي في عقل الإنسان وقلبه، ومنه يتم الاختيار بين عدد لا حصر له من الدوال للإخبار عن مدلول متشابك مع عدد لا حصر له من المدلولات، وهذا الاختياري يعني: استبعاد وتهميش معنى وتأكيد معنى آخر، فهي عملية تتطلب قدرًا من التحيز لدالٍّ على حساب دال آخر، وتحيز لجانب من المدلول على حساب مدلول آخر، فمن هنا يتضح لنا أن الدال -وهو الرمز أو العلامة اللغوية- يمثل المدلول وهو المعنى.

وهذا المدلول لا ينطبق مع الدال تمام المطابقة، فهو ينقل وجهة نظر الجماعة التي أطلقت هذه العلامة اللغوية على هذا المعنى، فهناك اختلاف بين الدوال والمدلولات من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، فكلمة: بطيخ، تطلق في المجتمع المصري اسمًا لفاكهة معينة في فصل الصيف، ونفس الفاكهة يطلق عليها في مجتمع آخر كالسعودية اسم: حبيب أو جح. وهكذا... وغيرها من الدوال التي ربطتها الجماعة بمدلول معين حسب اتفاق الجماعة على هذا المدلول لهذا الدال، وهذا يدل على أن بعض الكلمات والجمل تأخذ طابعًا عرفيًا في بعض المجتمعات.

فما مفهوم الدال؟ وما هو المدلول؟ وما موقف العلماء من هذه الثنائية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؟

مفهوم الدال والمدلول:

كما نعلم أن اللغة هي الوسيلة التي يعبر بها الإنسان عما يجول في ذهنه، ومن هنا عرّفها ابن جني بقوله: "اللغة هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(١).

وتتكون هذه الأصوات التي يتحدث بها الإنسان من الدال والمدلول، فالدال هو: الصورة اللفظية لأي كلمة، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، وهو عند دي سوسير: "سلسلة الأصوات أو الصورة الصوتية التي تحدثها في دماغ المستمع، وتستدعي صورة ذهنية أو مفهوماً"^(٢)، فالدال يتكون من مجموعة من الأصوات (الصامتة، والصائتة).

أما المدلول فهو: "هذه الصورة الذهنية، التي تستدعيها سلسلة الأصوات في ذهن المستمع"^(٣)، فهو صورة عقلية تتمثل في ذهن المتلقي، توضع بجوار دال معين. فعلى سبيل المثال:

كلمة "كتاب"، فما إن ننطق بهذا اللفظ أو نسمعه، إلا وتتمثل في الذهن صورة مفترضة للكتاب بغض النظر عن نوعه أو شكله ولونه أو قيمته، ولوقمنا بتغيير أحد حروف هذا اللفظ، فوضعنا بدل التاء باء، فنقول: "كباب"، فسوف تتغير صورته الراسخة في الذهن، وتتحول من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر.

فالعلاقة بين المصطلحين علاقة قوية جداً، فلا يمكن الفصل بينهما؛ لأنهما كما يقول دي سوسير وجهان لعملة واحدة، فلا ينفك أحدهما عن الآخر أبداً.

(١) ابن جني، الخصائص، أبو الفتح عثمان، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١/٣٤.

(٢) القاسم، وأبو زيد، مدخل إلى السيميوطيقا، إشراف: سيزا، ونصر حامد، ط١، دار إلياس العصرية،

القاهرة، ج٢، ١٩/١.

(٣) المرجع السابق، ١٩/١.

ومن هنا تتضح لنا أهمية الأصوات المحملة بالمعاني، وهي التي تهم اللغويين في دراسة الأصوات، فالصوت لا يعد كياناً لغوياً إلا إذا عبر عن معنى، فيكون دالاً مدلول، فالأصوات إذا لم تعبر عن معانٍ أصبحت ضوضاء لا نفع منها^(١).

موقف العلماء من ثنائية الدال والمدلول:

وتُعَدُّ قضية الدال والمدلول من أهم القضايا الدلالية التي شغلت تفكير الكثير من العلماء والباحثين في اللغة قديماً وحديثاً، فاللغة الإنسانية مجموعة من العلاقات تربط كل دال بمدلوله، وعلم الدلالة يقوم على أساس تحديد هذه العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول، ومن ذلك ما قام به الفلاسفة اليونان في بحوثهم ومناقشاتهم، "فقد تكلم أرسطو عن الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر، وقد ميز بين ثلاثة أشياء: الأصوات، والتصورات، والأشياء في العالم الخارجي"^(٢).

وكان أكثر من اهتم بهذا الموضوع وطوره إلى نظرية ثنائية هو العالم السويسري دي سوسير، فالعلامة اللغوية أو الدليل اللغوي عنده ذو وجهين: الدال والمدلول، ولم يكن الربط بين الدال والمدلول مجديداً، فهو مبني على ما قاله^(٣) الرواقيون^(٤) الذين صاغوا ثنائية الصيغة والمعنى، مميّزين بين الدال والمدلول في اللغة، ولكن رغم هذا الربط والتمييز الذي توصلوا له بين اللفظ والمعنى كانت نصوصهم صعبة التفسير^(٥).

(١) ينظر: الصويان، سعد العبد الله، «النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير»، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد: ٣، العدد: ٢، ٢٠٠١م، ص ١٣٠.

(٢) عمر، أ.د. أحمد مختار، علم الدلالة، ط٧، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ، ص ١٧.

(٣) ينظر: القاسم، وأبو زيد، مدخل إلى السيميوطيقا، مرجع سابق، ١٥/١.

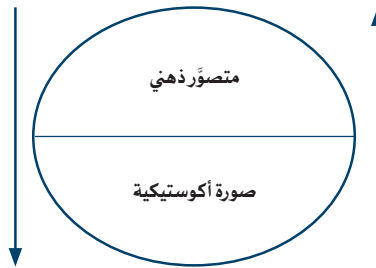
(٤) الرواقيون: هم أصحاب المدرسة الرواقية التي ظهرت في أثينا بعد أرسطو، وهي أكثر المدارس أهمية في تاريخ علم اللغة، أسسها زينون حوالي (٣٠٠ ق.م)، وهم مجموعة من اللغويين عملوا في المجالات اللغوية والفلسفية التي عمل بها أرسطو، وقد أحرز علم اللغة تقدماً واضحاً في ظل هذه المدرسة فكانت لهم أفكارهم الخاصة، ومناهجهم. (ينظر: روبنز، ر. هـ. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧م، ص ٣٦).

(٥) ينظر: روبنز، ر. هـ. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، مرجع سابق، ص ٣٧.

”فالمدلول لديهم لم يكن صورة ذهنية بشكل كامل، بل كان شيئاً ما في ذهن المتكلم والمستمع يقابل نطاقاً معيناً في اللغة”^(١).

ومن هنا نرى أنّ العلامة اللغوية (الدال والمدلول) كما قال دي سوسير، فيما ذكرناه سابقاً في مفهوم الدال والمدلول: لا تجمع بين اسم وشيء، بل بين صورة وتصور، فهو ”لا يقصد بالصورة الصوتية هنا مادة الصوت نفسها كحدث فيزيائي بحت، وإنما الأثر النفسي والانطباع الذي يتولد في ذهن السامع حالما تنتقل إليه الكلمة من خلال حاسة السمع”^(٢)، وقد أعلن دي سوسير هذا صراحة بقوله: ”إن الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم بل بين متصور وصورة أكوستيكية، وليست الصورة الأكوستيكية هي الصوت المادي أي: ذلك الأمر الفيزيائي المحض بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت، أي الصورة التي تُصورها لنا حواسنا، وهي صورة حسية، وإن صادف أن نعتناها فقلنا: إنها (مادية)، فبالمعنى الذي ذكرناه فقط، وللمقابلة بينهما وبين الطرف الآخر في عملية الترابط، أي المتصور الذهني، وهو غالباً ما يكون أبعد في التجريد”^(٣).

فالدليل اللغوي عند دي سوسير هو كيان نفسي ذو وجهين، فهما عنصران ملتحمان يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر، ويمكن تمثيله في الرسم الآتي^(٤):



(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) الصويان، سعد العبد الله، «النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير»، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش،

محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م، ص ١١٠.

(٤) المرجع السابق: ص ١١٠-١١١.

فهو يشبه الارتباط بين الدال والمدلول بسطحي الورقة، فيقول: "ويمكننا أن نشبه اللغة بورقة يمثل الفكر وجهها والصوت قفاها، فلا نستطيع أن نقطع الوجه بدون أن نقطع في نفس الوقت القفا، وكذلك الأمر بالنسبة للغة فلا نستطيع بها عزل الصوت عن اللغة ولا عزل الفكر عن الصوت، وبلوغ ذلك يقتضي منا القيام بعملية ذهنية تجريدية من شأنها أن تفضي بنا إلى طرق الموضوع من وجهة علم النفس البحت"^(١).

فهنا جعل دي سوسير دراسة اللغة دراسة علمية كنظام مستقل، وقام بالتمييز بين الدال والمدلول حرصاً منه على اللغة وعزلها عن العناصر الخارجية، وبذلك أخذ الدال والمدلول على يد دي سوسير أساساً مستقلاً، ليأتي بعده علماء اللغة يتناولونها بفهم مغاير له.

فبيرس يعرف العلامة أنها: "شيء يسند من حيثية ما، إلى علامة أخرى هي موضوعه، بصورة تجعله يربط بهذا الموضوع شيئاً ثالثاً هو التعبير عنه، وهذا بدوره يربط بهذا الموضوع شيئاً رابعاً، وهكذا إلى ما لا نهاية له"^(٢).

وقد وسّع بيرس من دائرة العلامة ليصبح تقسيمها عنده ثلاثة أجزاء، في حين أنها عند دي سوسير مكونة من جزأين فقط، هما (الدال والمدلول)، فجعلها بيرس مكونة من "الممثل: وهو الشكل الذي تتخذه الإشارة، وتأويل الإشارة: وهو المعنى الذي تحدّثه الإشارة، والموجودة: وهو شيء يتخطى وجوده الإشارة التي يُرجع (المُرجَع) إليه"^(٣).

"فالممثل شبيهه بمعناه بالدال عند سوسير، والتأويل شبيهه بالمدلول، وهنا يتضح لنا أن بيرس استبدل مصطلحي (الدال والمدلول بـ) (الممثل والتأويل)، وأضاف مصطلحاً ثالثاً هو (الموجودة) أو (المرجع إليه)، فبذلك أصبح الفرق بينه وبين سوسير أن تقسيمه

(١) المرجع السابق: ص ١٧٤.

(٢) فاخوري، د. عادل، تيارات في السيميائية، ط ١، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، ص ١٦.

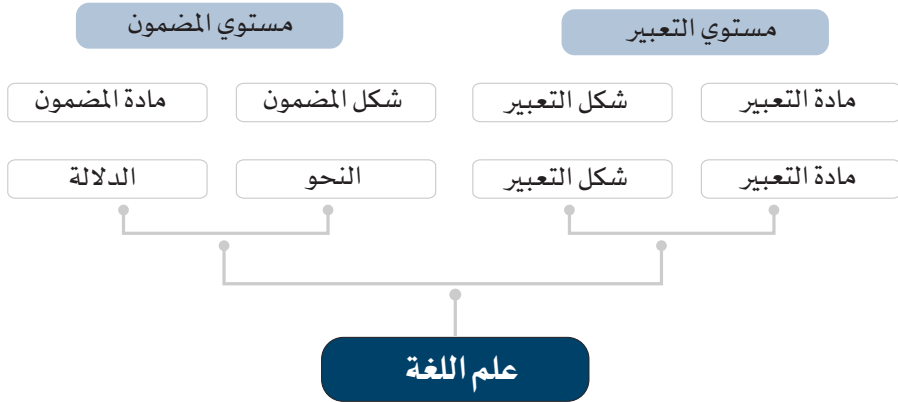
(٣) ينظر: تشاندلر، دانيال، أسس السيميائية، ترجمة: د. طلال وهبه، ط ١، المنظمة العربية للترجمة،

بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٦٩.

ثلاثي، وتقسيم سوسيرثنائي^(١)، فيقول تشاندلر: "ليس المدلول عند سوسير مرجعاً إليه خارجياً، إنما ممثلية عقلية مجردة"^(٢).

وهذا ما أتبعه العالمان (أوجدن وريتشاردن) في نظريتهما الإشارية، فهي تمثل عندهم ثلاثة عناصر مختلفة هي: (الفكرة، والرمز، والشيء الخارجي)، فالرمز يمثل الدال، والفكرة تمثل المدلول، والشيء الخارجي غير موجود عند سوسير^(٣).

ثم جاء هيلمسليف بتسمية أخرى للدال والمدلول "داخل مستويين هما: مستوى التعبير ومستوى المضمون، فيفرق في إطار نموذج الثنائي للعلامات مرة أخرى - بمفهوم دي سوسير ثنائية - بين الشكل والمادة، وينتج عن ذلك أربع طبقات يلحق بكل منها علم"^(٤):



(١) المرجع السابق: ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٧٥.

(٣) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

(٤) هلبش، جرهارد، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، ط١، مكتبة زهراء

الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٠٧.

أما عند العرب فقد تميزوا بحضارة عظيمة، وعلم غزير تبلورت فيه العلامات على يد علماء الأصول والبلاغة والتفسير واللغة والمنطق، وكان القرآن أكبر دافع لهم للدراسة لاكتشاف أساليبه وتفسير آياته؛ ونراهم استعملوا معنى العلامة بمفهوم دي سوسير، فهذا أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) يقول: "علامة الشيء ما يعرف به المُعَلِّم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك، ولا يمكن أن يستدل به عليه"^(١). فنلاحظ هنا أنَّ أبا هلال العسكري جعل العلامة مرادفة للدلالة، كما عبر سيبيويه عنهما بالعلامة اللغوية.

وابن سينا (ت ٤٢٨هـ) تحدث عن الدلالة أيضاً فقال: "معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفت إلى معناه"^(٢).

فنرى هنا أن ابن سينا عبر عن الدال بالمسموع، وعبر عن المدلول بالمفهوم، فهذا يدل على أنه استعمل بدل ثنائية الدال والمدلول لدى سوسير ثنائية المسموع: الصوت، والمفهوم: المعنى.

أما الرازي (ت ٦٠٦هـ) فيقول: "إن اللفظ يدل على المعنى الذهني لا الخارجي، فلِلألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان؛ لهذا السبب يقال الألفاظ تدل على ما في المعاني؛ لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية، والدليل على ما ذكرناه من وجهين: الأول أننا إذا رأينا جسماً من البعد وظنناه صخرة قلنا: إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه طيراً قلنا: إنه طير، وإذا ازداد القرب علمنا أنه

(١) أبو هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر، القاهرة، ص ٧٠.

(٢) ابن سينا، الشفاء، تحقيق: محمد خضير، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٤.

إنسان، فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية لا الأعيان الخارجية، والثاني أن اللفظ لودل على الموجود الخارجي لكان إذا قال إنسان: العالم قديم، وقال آخر: العالم حادث، لزم كون العالم قديماً حادثاً معاً وهو محال^(١).

ونجده في موضع آخر يعرف المعنى بقوله: "المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية؛ لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد، وذلك بالذات هو الأمور الذهنية، وبالعرض الأشياء الخارجية، فإذا قيل: إن القائل أراد بهذا اللفظ هذا المعنى، فالمراد أنه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الأمر المتصور"^(٢).

فالرازي ركز على كون المعنى هو الصورة الذهنية في ذهن السامع لا الأشياء الخارجية، والألفاظ هي مجرد دلالاتٍ على هذا المعنى الذي في الصورة الذهنية، ونرى الرازي يستمر بدقة في تحديد العلاقة بين الدال والمدلول فيقول: "لا شك أن الكتابة دالة على الألفاظ، ولا شك أن الألفاظ دالة على الصور الذهنية"^(٣)، فالرازي تميز بتركيزه على إيضاح المعنى، وتفسير الدلالة، ومن هنا يتضح مدى الالتقاء في الفكر والمفهوم بين دي سوسير وعلماء العرب، ومدى توسع الرازي في التعبير عن مفهوم الدال والمدلول، وإيضاحه للصورة بشكلٍ أوسع وأدق من دي سوسير.

ولكننا نجده اختار التقسيم الثلاثي للعلامة اللغوية، فجعلها ثلاثة مفاهيم (الاسم والمسمى والتسمية، فقال: "في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] معناه: وإني سميتها بهذا اللفظ أي جعلت هذا اللفظ اسماً لها، وهذا يدل على أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة"^(٤).

(١) فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى:

٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص ٣٧-٣٨.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٨.

(٣) المرجع السابق: ص ١٤٢.

(٤) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ص ٢٠٤.

فجعل الدال هو الاسم، والمدلول هو المسمى، والتسمية هي المرجع، وهذا ما اعتمده أوجدن وريتشارد في الدلالة.

ومن خلال استعراضنا لما سبق من مفاهيم للدال والمدلول يتضح لنا عدم تضاربها مع ما توصل إليه دي سوسير، فجميعها متطابقة، وإن اختلفت في التسميات والتقسيمات إلا أنها جميعها تربط الدال بالمدلول.

— العلاقة بين الدال والمدلول: اعتبارية؟ أم طبيعية؟ وكيف ربط بينهما العلماء؟

إن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول قد شغلت علماء اللغة والفلاسفة والمفكرين، فوقفوا أمام السؤال التالي واضعين للإجابة عليه احتمالين:

ما طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؟ أهى علاقة طبيعية (ضرورية)؟ أم أنها علاقة اعتبارية (تلقائية)؟

فهناك من العلماء والمفكرين واللغويين من ذهب إلى أن العلاقة بينهما طبيعية، وهناك من قال إنها اعتبارية، وأقدم رأي وصل إلينا من فلاسفة اليونان هو رأي سقراط الذي نادى بالعلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول، فنادى "باللغة المثالية التي تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطاً طبيعياً ذاتياً، كتلك الألفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة، من حفيف وخير وزفير"، وتبعه في رأيه هذا تلميذه أفلاطون^(١).

ومن جانب آخر ظهرت طائفة من فلاسفة اليونان تزعمها أرسطو، تقول بأن الصلة بين الدال والمدلول اعتبارية اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس^(٢).

وظل هذا النقاش والجدل حول عرفية وطبيعية العلاقة أو الصلة بين الدال والمدلول قائمين، حتى وصل إلى علماء العرب، فكان منهم أيضاً من قال بأن الصلة طبيعية، ومنهم من قال بأنها اعتبارية.

(١) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، نفسه.

”فكان أول وأقدم من تعامل مع هذا الخلاف من علماء المسلمين متكلمة المعتزلة، وعلى رأسهم عباد بن سليمان الصيمري“^(١)، فروي عنه أنه ”ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعيةً حاملةً للواضع على أن يضع، قال: وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح، وكان بعض من يرى رأيه يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل ما مسمى (إذغاغ) وهو بالفارسية الحجر، فقال: أجد فيه يُبساً شديداً، وأراه الحجر“^(٢)، فنلاحظ هنا أنه نادى بالعلاقة الطبيعية بين اللفظ والمعنى.

ثم بعد ذلك انتقل الخلاف من الرأي اليوناني والرأي المعتزلي إلى الدراسات اللغوية العربية، وكان أقدم من أثارها في البحث اللغوي عالم اللغة أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه القيم (الخصائص)^(٣). فقد أشار فيه إلى هذه العلاقة وناقشها في أربعة فصول حاول فيها الكشف عن هذه الصلة الخفية بين الدال والمدلول، في فصل بعنوان: (في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) ”يربط ابن جني بين كلمتي المسك والصوّار، فيقول: إن كلاّ منهما يجذب حاسة من يشمه، أي: إن المسك في رأيه إنما سمي كذلك لأنه يمسك بحاسة الشم ويجذبها. ويتخذ ابن جني دليلاً على قوله من كلمة المَسْك بالفتح ومعناها الجلد، لأن الجلد يمسك ما تحته من جسم“^(٤).

وفي باب ”الاشتقاق الكبير“ يتحدث ابن جني عن أن أصوات المادة الواحدة مهما كان ترتيبها وتقليبها ترجع إلى أصل ومعنى واحد يجمعها، وإن ابتعد المعنى رده بالتأويل إليه، فيقول: ”من ذلك تقليب (جبر) فهي للقوة والشدة، منها: جبرت العظم والفقر إذا قويتها وشدت منها، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها: رجل مجرب

(١) الفضلي، الشيخ الدكتور عبد الهادي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط١، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، ١٤٢٠هـ، ٤٣٢/١.

(٢) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٤٠/١.

(٣) ينظر: الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية، مرجع سابق، ٤٣٣/١.

(٤) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ١٢٠/٢، وينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٦٥.

إذا جرسه الأمور فاشتدت شكيمته، ومنه الجراب؛ لأنه يحفظ ما فيه، ومنها: الأجر والبجرة، وهو القوي السرة^(١).

أما في "باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" فيبين أن تقارب الحروف أو الأصوات والألفاظ ناتج لتقارب المعاني، فالهز والأزمتقاربا المعنى، وهما أيضاً متقاربا اللفظ، فيقول: "من ذلك قوله تعالى: ﴿الْمُرَأَى أَرْسَلْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْرُهُمْ أَزَى﴾ [مريم: ٨٣]. أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له كالجدع والشجرة، ونحو ذلك، ومنه العسف والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين"^(٢). فمما سبق نرى تقارب أصوات الكلمات وتشابهها فتشابهت المعاني.

وفي (باب من إمساس الألفاظ أشباه المعاني) يقول: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً، فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرّصر. وقال سيبويه: في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"^(٣).

فنراه استشهد برأي الخليل ورأي سيبويه في أن العلاقة بين اللفظ ودلالته طبيعية، فهو جعل حروف كل لفظ تدل على ما يسمى به، فمن الحركة دلّ المصدر فعّالان على الغليان وغيره.

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق: ١٣٧/٢، وينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق: ١٤٨/٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق: ١٥٤/٢، وينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٦٦.

وممن وافق ابن جني الثعالبي، فقد أورد في كتابه "فقه اللغة وسر العربية" كثيراً من الألفاظ التي تدل أصواتها على معانيها، كقوله: الدُّنْدَنَةُ وهي أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نغمته ولا تفهمه لأنه يخفيه^(١)، الجأجأة: الصوت بالإيل لدعائها إلى الشرب وكذلك الإهابة. الهأهأة: الدعاء بها إلى العلف^(٢).

والسيوطي أيضاً في كتابه المزهري أن باب مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها باب عظيم وواسع عند العرب، فقال: "من ذلك قولهم خضم وقضم، فالخضم: لأكل الرطب كالبطيخ، والقضم: لأكل اليابس، فيبين أن العرب جعلوا الحروف الرقيقة للمعاني الهادئة، والحروف المفخمة للمعاني القوية"^(٣).

وذهب الفارابي إلى أن "الشازب: الضامر من الإيل وغيرها، والشاسب: أشد ضمراً من الشازب"^(٤).

وذهب ابن سينا إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول في اللغة علاقة وضعية اصطلاحية، فقال: "دلالة ما في النفس على الأمور دلالة طبيعية لا تختلف، لا الدال ولا المدلول عليه، كما في الدلالة بين اللفظ والأثر النفسي، فإن المدلول عليه ولو كان غير مختلف فإن الدال مختلف"^(٥)، فالمعاني في النفوس واحدة، ولكن المختلف هو الدال الذي يدل على المعنى المراد من قوم إلى آخرين، ومن لغة إلى أخرى.

وعلى الرغم من كل هذه الأقوال للعلماء اليونان والمسلمين والمعتزلة، فقد وجد من ناصر أرسطو ونادى بموقفه من هذه العلاقة. مثل دي سوسير الذي نادى مرة أخرى

(١) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤٨.

(٣) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٤٢/١.

(٤) الفارابي، معجم ديوان الأدب، مرجع سابق، ٣٤٥/١.

(٥) ابن سينا، الشفاء، مرجع سابق: ص ٥.

بالعلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول وأنكر العلاقة الطبيعية، فأكد ما ذهب إليه أرسطو قبله فقال: "إن الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول رابط اعتباري، وضرب مثلاً بكلمة أخت، فقال: إن المتصور الذهني لا تربطه أي علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالية: الهمزة والضمّة والخاء والتاء والتنوين الذي يقوم له دالاً، ومن الممكن أن تمثله أي مجموعة أخرى من الأصوات، ويؤكد ذلك ما يوجد بين اللغات من فوارق بين تسمية الأشياء واختلاف اللغات نفسها"^(١).

"فالعلاقة بين الدال والمدلول لا تقوم على المشابهة والمناسبة، وإلما تعددت الألسنة، بل تقوم هذه العلاقة على الاعتبارية، فالدوال لا توحى بمدلولاتها بشكل تلقائي وطبيعي، فلذلك لا وجود لرابط طبيعي في الواقع بين الدال والمدلول"^(٢).

"ولا يعني مبدأ الاعتبارية أن أي فرد يستطيع اختيار أي دال لمدلول ما، فالعلاقة بين الدال ومدلوله ليست موضع خيار فردي، فلو كانت كذلك لأصبح التواصل غير ممكن، فبعد أن تصبح الإشارة قائمة عند الجماعة اللسانية لا يمكن للفرد أن يبدل أي تبديل عليها"^(٣).

وهذا ستيفن أولمان يقول: من الواضح أنه ليست هناك علاقة طبيعية بين الصيغة والمعنى؛ لأن المرء يعجز عن إدراك هذه العلاقة، ولن يفسر تنوع الأسماء الموضوعية لهذا الشيء نفسه، وتباينها في لغات مختلفة، فالتفاحة يعبر عنها بالكلمة apple في اللغة الإنجليزية، و pomme في الفرنسية، و manzana في الإسبانية، و mar في الرومانية، و aima في الهنغارية^(٤).

(١) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، مرجع سابق: ص ١١١-١١٢.

(٢) مبارك، د. حنون، دروس في السيميائيات، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧م، ٣٧-٣٨.

(٣) تشاندلر، أسس السيميائية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤) ينظر: أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ص ٢٣-٢٦.

فهو يقول: إن العلاقة اعتبارية اصطلاحية وإلا لما اختلفت معاني الدلالات عند اللغات الأخرى، وهو ما ذهب إليه دي سوسير بتمثيله بكلمة "أخت"، وأولمان بتمثيله بكلمة "تفاحة".

وقال عبد القاهر الجرجاني: "فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ريض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"^(١). فنراه هنا يتناول اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول ويؤكد لها.

ونراه يقول في موضع آخر ما يؤكد الاعتبارية: "أنه لو عمد عامد إلى ألفاظ فجمعها من غير أن يراعي فيها معنى، ويؤلف منها كلاماً لم تر عاقلاً يعتد السهولة فيها فضيلة؛ لأن الألفاظ لا تراد لأنفسها وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني، فإذا عدت الذي له تراد أو اختل أمرها فيه لم يُعتد بالأوصاف التي تكون في أنفسها عليها، وكانت السهولة وغيرها فيها واحداً"^(٢).

فهو هنا يؤكد أن الترابط بين العلامة ومدلولها هو الذي يعطي للعلامة قيمتها، فإن اختل هذا الترابط لأي سبب كان فقدت العلامة قيمتها نهائياً.

وكان الرازي يميل للاعتبارية فيقول: "دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية"^(٣). وعرض بعدها لما قدمناه من أمثلة ابن جني وعباد وغيرها القائلة بأن العلاقة طبيعية، ويقول أيضاً: "الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى"^(٤).

وأما المعاصرون فهذا محمد سعد في كتابه (في علم الدلالة) يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية فيقول: "إن الرمز الموضوع لمسمى ما، لا يوجد بينه وبين مسماه أي علاقة طبيعية، بمعنى: أن الكلمة لا تدل بلفظها على معناها، هذا هو الأصل"^(٥).

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٤١.

(٣) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ٣٦/١.

(٤) المرجع السابق: ٣٦/١.

(٥) محمد، د. محمد سعد، في علم الدلالة، ط ٢، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص ١٤-١٥.

وهذا إبراهيم أنيس أيضاً يرى أنها علاقة مكتسبة اصطلاحية، وبين أن من يربط بعلاقة طبيعية بين الصوت والمدلول ما هو إلا خيال وغموض وسحر من بعض الشعراء والأدباء، لا علاقة له بأهل اللغة^(١).

وكذا تمام حسان يرى أنها علاقة اعتباطية فيقول: "هناك حقيقة كثيراً ما دعت إلى أن تمنع الاعتراف باللغة باعتبارها نظاماً عرفياً من العلامات، وغررت بالعقل العام، فجعلته ينسب إليها أسس غريزية ليست لها"^(٢). ثم نراه يمثل أن الإنسان قد ينطق بأصوات تدل على معناها تحت التأثير العاطفي كالفرح والألم.

ومن جانب آخر ذهب محمد المبارك لمناصرة ابن جني بجعل العلاقة بين الدال والمدلول طبيعية، فنراه يقول في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية): "إن في اللغة العربية خبيصة تبهر الناظرين وهي تقابل الأصوات والمعاني في تركيب الألفاظ، وأثر الحروف في تقوية المعنى أو إضعافه، والانسجام بين أصوات الحروف التي تتركب منها الألفاظ ودلالاتها"^(٣)، ويقول أيضاً: "إن للحرف الواحد في اللغة العربية قيمة تعبيرية، وإن الكلمة الثلاثية تعبر عن معنى هو ملتقى حروفها الثلاثة ونتيجة تمازجها وتداخلها، كأن نقول مثلاً: إن (غ رق) يحصل معناها من تلاقي معاني حروفها، فالغين تدل على غيبة الجسم في الماء، والراء تدل على التكرار والاستمرار في سقوطه، والقاف تدل على اصطدام الجسم في قعر الماء، والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للحروف هو مفهوم مادة (غرق)"^(٤).

(١) ينظر: أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٣٣-١٣٤-١٣٥.

(٢) حسان، الدكتور تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص ٦٤-٦٥.

(٣) المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤م، ص ١٠٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٠٥.

فإنه يغالي فيما ذهب إليه ابن جني ويجعل لكل حرف معنى، فحرف الغين مثلاً جعله يدل على الخفاء والغيبة والاستتار في الكلمات التي تشتق منه، ومثل له بـ: "غاب وغال غام غار غرب غرس غرف غرق غرم غلق غلف... فهو نادى بما ذهب إليه ابن جني، وعبر عنه بما سماه "القيمة التعبيرية للحرف في الألفاظ"^(١).

وأخيراً نرى أن العلماء والباحثين أرهقهم التفكير في العلاقة بين الدال والمدلول، ولماذا اختصت هذه الكلمة أو الرمز بهذا المعنى؟ لماذا لا نطلق على "الشجرة" كلمة أخرى غيرها؟ كل ذلك كان مما حير العلماء، كما رأينا قديماً وحديثاً، وليس ابن جني فقط، ومن خلال استعراض آرائهم يتضح لنا أن الأغلب لم يتقبل فكرة العلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول، وكانت حجتهم في:

١- أن الكلمة الواحدة في اللغة قد تعبر عن عدة معانٍ، وهو ما سميناه بالمشترك اللفظي.

٢- أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات، وهو ما نسميه بالترادف.

٣- أن الأصوات والمعاني في تطور مستمر، وقد تتغير الأصوات وتبقى المعاني، أو العكس فتتغير المعاني وتظل الأصوات كما هي^(٢).

ولعل ما استقر لي من هذا كله ما ذهب إليه أستاذي سليمان العايد أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية^(٣)؛ لأن الأشياء لا يمكنها أن تحمل أسماءها في ذاتها، ولا يمكن للأسماء أن تكون مطابقة للأشياء الخارجية، وهذا ما خلصت له الدراسات الحديثة.

(١) ينظر: المرجع السابق: ص ١٠٣.

(٢) ينظر: أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) العايد، «كتب صنعت التاريخ: تهذيب اللغة»، مرجع سابق، الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>

موقف المعجم من ثنائية الدال والمدلول:

جميع الكلمات في المعجم عبارة عن دوال، وما يقابلها من معاني هي مدلولاتها، فالمعجم قائم على ثنائية الدال والمدلول، فهو يذكر الدال مجردًا دون أي زيادات ثم يذكر أمامه مدلوله الوضعي الأصلي الأول، ويبدأ بعدها بشرح معانيه المختلفة من تضاد وترادف وغيرها حسبما يسير عليه صاحب المعجم في طريقته بشرح المادة اللغوية.

المبحث الثالث

النص والمفهوم

— مفهوم النص:

- مفهوم النص عند الغرب
- مفهوم النص عند العرب

— الشروط الواجب توافرها في النص (معايير النصية)

- ١- السبك (الاتساق)
- ٢- الالتحام (الانسجام)
- ٣- التناص
- ٤- القصديّة
- ٥- المقبولية
- ٦- الإعلامية أو الإخبارية
- ٧- المقامية

— أهمية معايير النصية في دراسة المعجم

- المفهوم
- أنواع المفهوم
- أهمية المفهوم في دراسة المعجم

عند الحديث عن هذه الثنائية الحديثة لا بد لنا من أن نتعرف على النص أولاً، فما مفهوم النص؟ وكيف عرّف علماء الغرب وعلماء العرب النص؟ وما الشروط الواجب توافرها في النص؟ وكيف أحدد المفهوم من النص؟ وما أنواع المفهوم؟ وهذا ما سأتناوله فيما يأتي:

مفهوم النص

النص من أساسيات الحياة الاجتماعية والفكرية، فهو ناقل الأفكار والخبرات والمشاعر من شخص إلى آخر ومن جيل إلى جيل، فلولا النصوص المحفوظة بالكتب لم تصلنا أفكار السابقين وحضارتهم، فتحديد مصطلح النص تعددت فيه الاجتهادات؛ مما يدعو الباحث إلى تأمل فاحص، وصولاً إلى ترجيح اجتهاد معين أو طرح اجتهاد جديد.

أولاً: مفهوم النص عند الغرب

فكلمة النص تستخدم في اللسانيات من وجهة نظر مايكل هاليداي ورقية حسن: "للدلالة على أي مقطع لغوي مكتوباً كان أو منطوقاً، ومهما كان طوله، على أن يشكل كلاً موحدًا، فهو وحدة دلالية لا من حيث الشكل بل من حيث المعنى"^(١)، وصوّر "جارلسون" النص بأنه: "حوارٌ جيد التكوين كل كلمة فيه وكل جملة هي رد على أخرى سابقة لها، ومثيرة لأخرى لاحقة لها، وبذلك يصبح لدينا حوار، أجزاؤه مترابطة بعضها ببعض"^(٢).

وذهب "برينكر" في تحديده للنص إلى أنه: "مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضية، تترابط بعضها مع بعض، على أساس محوري موضوعي أو جملة أساس، من خلال علاقات منطقية دلالية"^(٣).

(١) بلحوت، أ: شريفة، «طبيعة النص وعلاقته بسياق المقام من منظور مايكل هاليداي ورقية حسن»، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد ١١، العدد ١٦، ص ١٢١.

(٢) نقلاً عن: عبد المجيد، د. جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص ٧٠.

(٣) نقلاً عن: بحيري، د. سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط ١، طبع في دار نوبار، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٠٩ - ١١٠.

أما "فانيرش" فيعرف النص بأنه: "تكوين حتمي يحدد بعضه بعضاً وتستلزم عناصره بعضها بعضاً لفهم الكل؛ لأن النص كلُّ تترابط أجزاءه من حيث التحديد والاستلزام، ويؤدي الفصل بين الأجزاء إلى عدم وضوح النص، ويؤدي عزل أو إسقاط عنصر من عناصره إلى عدم تحقق الفهم، ويفسر هذا بوضوح من خلال مصطلحي الوحدة الكلية والتماسك الدلالي للنص"^(١).

ويعرف "شميث" النص بأنه: "كل تكوين لغوي منطوق من خلال حدث اتصالي، محدد من جهة المضمون، ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها"^(٢)، فنراه ركز على الناحية الاتصالية للنص، فمن خلال مختلف التعاريف التي عرضناها يمكننا أن نستخلص، أن أصحابها أجمعوا على أن النص وحدة لغوية مهيكلية، تجمع بين عناصرها علاقات وروابط معينة، وهذا ما يجعل النص مترابطاً منسجماً.

ثانياً: مفهوم النص عند العرب

أما العرب فنرى "أن علم نحو النص أو علم لغة النص قد انتقل إلى اللغة العربية عن طريق الترجمة، فالنص من المفاهيم الجديدة التي بدأت تستعمل في اللغة العربية، بمعنى يختلف عما كان عليه في التراث النقدي والبلاغي عند العرب"^(٣).

ونرى أن المفهوم الدلالي لكلمة نص في العربية تطور فأصبحت تطلق على الكتاب والسنة إجمالاً بغض النظر عن وضوح المعنى وقطعيته، ثم تطورت إلى إطلاقها على كلام الفقهاء، وكل تلك الدلالات تعد ضرورياً من المجاز والتوسع^(٤).

(١) المرجع السابق: ص ١٠٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١٠٨.

(٣) شاهين، عبد الخالق فرحان، «أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب»، إشراف: د. د. عقيل عبد الزهرة مبدّر، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٢٢.

(٤) ينظر: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٨٠/١٨.

وأول من كتب في تعريف النص الأصوليون، فوجد الإمام الشافعي أول من أشار إلى مفهوم النص اصطلاحاً عندما تكلم عن أوجه البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله تعالى، فقال: "إن النص هو ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع التنزيل فيه إلى غيره"^(١).

وقد حدّ الشريف الجرجاني في كتابه "التعريفات" النص بأنه: "ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل: أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي، ويغتم بغمي، كان نصاً في بيان محبته"^(٢)، وقال أيضاً: "النص ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وقيل: ما لا يحتمل التأويل"^(٣)، وبذلك نرى أن الجرجاني يجعل النص واضح الدلالة لا يحتمل التأويل.

وعرض عبد السلام المسدي مفهوم النص بقوله: "هو كيان عضوي يحدده انسجام نوعي ناتج عن علاقة التناسب القائمة بين أجزائه، ذلك أن النص إنما هو موجود نعالجه معالجة الموجودات الأخرى، هو موجود تركيبى، أي: جملة من العلاقات المكتفية بذاتها تكاد تكون مغلقة"^(٤).

وحدّ محمد خطابي النص أيضاً بقوله: "تشكّل كل متتالية من الجمل نصاً شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر، وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصرين متتالية برمتها، سابقة أو لاحقة"^(٥).

(١) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، ت: أحمد شاكر، ط١، مكتبة الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠، ص ٣٢.

(٢) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٤١.

(٤) نقلاً عن: الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، (د. ط)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ٧١.

(٥) خطابي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٣.

ويعرف سعد مصلوح النص بقوله: "أما النص فليس إلا سلسلة من الجمل كل منها يفيد السامع إفادة يحسن السكوت عليها، وهو مجرد حاصل جمع للجمل أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله"^(١).

ويرى محمد مفتاح "أن النص مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة"^(٢). فعند النظر لمفهوم أو تعريف النص لا نجد تعريفاً يتفق عليه جميع الباحثين في اتجاهات علم النص، بل نجد أن هذه التعريفات اتفقت على أن النص لا يتكون من كلمة مفردة، بل إنه حاصل تراص مجموعة من الكلمات، لإيصال كلام ذي معنى، قد يكون هذا الكلام متصلاً بكلام متقدم عليه أو متأخر عنه. واتسم النص عند الإمام الشافعي والجرجاني بأنه واضح لا يحتمل تفسيراً.

الشروط الواجب توافرها في النص (معايير النصية)

لا بد أن يشتمل النص على شروط في ترتيبه وتنسيقه وإخراجه، وإيصاله للمعلومة وتحقيق التواصل بين المتكلمين، حتى يكون نصاً كاملاً خالياً من النقص والعيوب، وخير النصوص وأكملها نص كتاب الله القرآن الكريم.

وقد حاول العلماء ضبط النص وتحديد معايير للنصية. وكان اللغوي الأمريكي "روبرت دي بوجراند" أول علماء النص الذين حاولوا أن يحددوا معايير النصية التي تعد من أهم مؤشرات بناء النص، وقد ضمنها في كتابه "النص والخطاب والإجراء" الذي نشر في عام ١٩٨٠م، وبعدها عاد ونشرها مع زميله "ولفجانج دريسلر" في كتابهما

(١) مصلوح، د. سعد، «العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص»، الكتاب التذكاري بقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، إعداد: د. ودیعة طه نجم، د. عبده بدوي، ١٩٩٠م، ص ٤٠٧.

(٢) مفتاح، د. محمد، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط ٣، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩٢م، ص ١٢٠.

”مدخل إلى علم لغة النص“، نشر في عام ١٩٨١م^(١)، ويذكر^(٢): ”أحمد عفيفي“ أن الكثير من الباحثين ينسبها لهما معاً، ومنهم ”سعد مصلوح“ في بحثه ”نحو آجرومية للنص الشعري“، ولكن الحق أنها ”لروبرت دي بوجراند“؛ لأن كتابه سابق على كتاب علم لغة النص؛ ولأنه بدأ الحديث عن المعايير^(٣)، بقوله: ”وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها“^(٤)، ثم بدأ بسرد المعايير السبعة، وهي^(٥):

١- السبك (الاتساق)

٢- الالتحام (الانسجام)

٣- التناص

٤- القصدية

٥- المقبولية

٦- الإعلامية أو الإخبارية

٧- المقامية

(١) شاهين، عبد الخالق، أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) أوافق الدكتور أحمد عفيفي فيما ذهب إليه من أن دي بوجراند هو أول من وضع المعايير لأنه عبر عنها بضمير المتكلم المفرد (أنا - أقترح).

(٣) ينظر: عفيفي، د. أحمد، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م، حاشية ص ٧٥.

(٤) بوجراند، روبرت دي، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ١٠٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٥.

ويقسم "سعد مصلوح" هذه المعايير السبعة إلى ثلاثة إصناف، هي^(١):

- صنف يتصل بالنص في ذاته، ويشمل معيارَي السبك (الاتساق)، والحبك (الانسجام).
 - صنف يتصل بمنتج النص ومتلقيه، ويشمل معيارَي القصد والقبول.
 - صنف يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وتندرج ضمنه معايير: الإعلام والمقامية والتناص.
- إليك التعريف بهذه المعايير بدءاً بمعيار:

الاتساق:

عند الاطلاع على العديد من المراجع التي تحدثت عن هذا المعيار، يلاحظ أنها اختلفت في تحديد مسمى هذا المصطلح، فقد انقسم اللسانيون في صياغته إلى عدة مصطلحات، وممن وقع عليه نظري منهم ما يلي:

- السبك: ورد عند سعد مصلوح^(٢)، وتمام حسان^(٣)، وجميل عبد المجيد^(٤)، وحسام أحمد فرج^(٥)، وأحمد عفيفي^(٦)، وغيرهم.
- الاتساق: محمد خطابي^(٧).

(١) مصلوح، د، سعد، «نحو أجرومية للنص الشعري»، مجلة فصول، مصر، المجلد: ١٠، العدد: ١-٢، ١٩٩١م، بحث منشور، ص ١٥٤.

(٢) مصلوح، د، سعد، «نحو أجرومية للنص الشعري»، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٣) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤) ينظر: عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٥) فرج، د. د. حسام أحمد، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، تقديم: د. سليمان العطار، د. محمود فهمي حجازي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، ص ٧٨.

(٦) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٧) خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ١١.

— الربط: سعيد بحيري^(١)، وأحمد عفيفي^(٢)، وعزة شبل^(٣).

— التضام: أحمد عفيفي^(٤)، وتمام حسان^(٥).

والذي أراه -من خلال هذا البحث- هو استخدام مصطلح الاتساق، فقد وقع اختياري عليه؛ لأنه مناسب من جهة نظرية مكونات النص، كما أن سليمان العايد قد استخدمه أيضاً في محاضراته التي ألقاها عن بعد بعنوان "موقع النحو في دراسة الكلام"، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا آتَقَ﴾ [الانشقاق: ١٨]، فقد ورد لفظ الاتساق في القرآن الكريم^(٦).

ويعرفه دي بوجراند بقوله: "السبك وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط"^(٧).

فنعرف الاتساق بأنه هو: التماسك والترابط الشكلي بين الأجزاء المشكّلة للنص مما يجعله وحدة واحدة متكاملة، فالاتساق مفهوم دلالي نحوي يهتم بالشكل النحوي للجمل والعبارات، وبما يتعلق بها من حذف وإضافة وتكرار وإحالة، ويهتم بالعلاقات القائمة داخل النص.

وقد تنوعت أدوات الاتساق النصي بين الباحثين، وجميعها تهدف إلى تحقيق الترابط بين العناصر المشكّلة للنص، حتى يصبح النص وحدة متكاملة، ومن أمثلة هذه الأدوات ما يلي^(٨):

(١) بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) محمد، د. عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، تقديم: د. سليمان العطار، ط ٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٩٩.

(٤) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٥) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٦) العايد، أ. د. سليمان، «مواقع النحو في الكلام»، عمادة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، جامعة أم القرى، ١٤٤٢هـ، الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=TBSdwMP7LTK>

(٧) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٨) نقلاً عن: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ١٦-٢٥.

١- الإحالة:

فالروابط الإحالية من العناصر المهمة في جودة الاتساق وتحقيق الترابط النصي، وتكون عن طريق الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والعطف وغيرها، وهي نوعان^(١):

أ- **الإحالة المقامية:** وهي إحالة إلى خارج النص، وفيها يحيل عنصر في النص إلى شيء خارج النص، وينظر إليها في إطار السياق الخاص بالنص، ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْفَرَكَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَمِّيَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] فنرى أن الخطاب بالضمير موجّه للرسول محمد ﷺ وهذه إحالة خارجية؛ لأنه لم يذكر صراحة بالنص^(٢).

ب- **الإحالة النصية:** وهي إحالة إلى داخل النص، وتنقسم إلى^(٣):

- إحالة قبلية: وهي التي يشير فيها العنصر المحيل إلى عنصر متقدم عليه، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] فهنا الضمير عائد على إحالة داخلية متقدمة سابقة تعود على نبي الله عيسى عليه السلام^(٤).
- إحالة بعدية: وهي التي يشير العنصر المحيل فيها إلى عنصر لاحق له. ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ [النساء: ١٥] فنرى نون النسوة في "يأتين" تحيل إلى "نسائك"، فهذا يبين أن الضمير نون النسوة يعود على نسائك وهي لاحقة له^(٥).

(١) المرجع السابق: ص ١٧.

(٢) ينظر: نوفل، د. يسري، المعايير النصية في السور القرآنية، ط ١، دار النابغة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٤٣٦هـ/٢٠١٤م، ص ٥٧-٥٨.

(٣) خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) نوفل، المعايير النصية في السور القرآنية، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٥١.

٢- الاستبدال:

يعتبر الاستبدال من وسائل الاتساق، ويوظف في المستوى النحوي والمعجمي، وهو تعويض عنصر أو كلمة في النص بكلمة أخرى، وهو عملية تتم داخل النص^(١).

أما عن العلاقة بين الاستبدال والإحالة، فالعلاقة بين عنصري الإحالة المُحيل والمُحال إليه هي علاقة تطابق، والعلاقة بين عنصري الاستبدال المُستبدل والمُستبدل به هي علاقة تقابل تقتضي إعادة التحديد والاستبعاد^(٢).

أنواع الاستبدال^(٣):

ينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أنواع، هي:

١- استبدال اسمي: باستخدام عناصر: آخر، آخرون، نفس، ومثاله: سيارتي قديمة يجب أن أشتري أخرى جديدة، فكلمة أخرى بدل سيارة.

٢- استبدال فعلي: يمثله استخدام الفعل (يفعل)، ومثاله: هل تعتقد أنه يذكر هذا؟ أعتقد أن الجميع يفعل. باستخدام الفعل "يفعل" بدل الفعل "يذكر".

٣- استبدال قولي: باستخدام: ذلك، لا، مثاله: قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤] فكلمة ذلك جاءت بدلاً من الآية السابقة لها مباشرة، أي: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ﴾ [الكهف: ٦٣]^(٤).

٣- الحذف:

يُعد الحذف من أهم وسائل الاتساق، ويعتمد القارئ في فهمه على جملة سابقة، ويحدد هاليداي ورقية حسن تعريف الحذف بأنه: "علاقة داخل النص وفي معظم

(١) ينظر: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١.

(٣) خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢٠، وينظر: عفيفي، نحو

النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٤) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبلية^(١). أما عن العلاقة بين الاستبدال والحذف، فهي علاقة تضمنين، فالاستبدال يتضمن الحذف، بمعنى أن الحذف يمكن تفسيره باعتباره شكلاً من أشكال الاستبدال، حين يكون الاستبدال بالصفري^(٢).

وينقسم الحذف إلى^(٣):

- ١- حذف اسمي: وهو حذف اسم داخل المجموعة الاسمية، مثل: أي قبعة سترندي؟ هذه هي الأفضل، حذفت قبعة.
- ٢- حذف فعلي: ويتم داخل المجموعة الفعلية، مثل: هل كنت تسبح؟ نعم. والتقدير: نعم كنت أسبح.
- ٣- حذف داخل شبه الجملة، مثل: كم ثمنه؟ خمسة جنيهات. والتقدير: ثمنه خمسة جنيهات.

٤- الوصل:

يُعَدُّ الوصل من وسائل الاتساق، والمقصود به بحسب هاليداي ورقية حسن: "تحديد الطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق، بشكل منظم"^(٤)، فالنص يحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزائه، فهي تربط سابقاً باللاحق، وأشهر أدوات الوصل أو الربط حروف العطف، وصور هذا الربط هي:

- ١- مطلق الجمع: يربط بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما، ويمكن استعمال "الواو" في هذا النوع.

(١) نقلاً عن: خطاي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١

(٣) المرجع السابق: ص ٢٢، وينظر: عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

(٤) خطاي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

٢- **التخيير:** يربط بين صورتين متماثلتين من حيث المحتوى، ويقع الاختيار على محتوى واحد، وتستعمل معه الأداة "أو".

٣- **الاستدراك:** ويضم صورتين من صور المعلومات، بينهما علاقة تعارض، ويمكن استعمال الأدوات "لكن" و"بل".

٤- **التفريغ:** وهو علاقة بين صورتين بينهما حالة تدرج، وتحقق إحدهما يتوقف على تحقق الأخرى، ويستعمل أدوات منها: "لأن، ما دام، من حيث، لهذا"^(١).

فلاحظ أن أنواع الوصل هذه تؤدي وظائف متماثلة، ولكن معانيها داخل النص مختلفة.

الاتساق المعجمي:

هو المظهر الثاني من مظاهر الاتساق، وهو العلاقة الجامعة بين كلمتين أو أكثر داخل المتتابعات النصية، وينقسم الاتساق المعجمي حسب هاليداي ورقية إلى نوعين هما:^(٢) التكرار، والتضام.

١- التكرار:

من العناصر المهمة في الاتساق المعجمي، وقد عرّفه صبحي الفقي بقوله: "نستطيع أن نذكر تعريفاً للتكرار يضمن وظيفته النصية، بالقول بأن التكرار هو إعادة ذكر لفظ أو عبارة، أو جملة، أو فقرة، وذلك باللفظ نفسه، أو بالترادف، وذلك لتحقيق أغراض كثيرة، أهمها: تحقيق التماسك النصي بين عناصر النص المتباعدة"^(٣).

(١) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) نقلاً عن: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) الفقى، د. صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ط١، دارقباء للطباعة والنشر،

القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج٢، ٢٠/٢.

وأنواع التكرار عند هاليداي ورقية حسن تتمثل في أربع درجات هي^(١):

١- إعادة عنصر معجمي، مثل: شرعت في الصعود إلى القمة، الصعود سهل للغاية.

٢- الترادف أو شبه الترادف، مثل: شرعت في الصعود إلى القمة، التسلق سهل للغاية.

٣- الاسم الشامل، مثل: شرعت في الصعود إلى القمة، العمل سهل للغاية.

٤- الكلمات العامة، مثل: شرعت في الصعود إلى القمة، الشيء سهل للغاية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية التكرار، فهو يعزز القدرة على فهم النص والاستمرارية. وكما يقول صبحي الفقي: "فالتكرار-زيادة عن كونه يؤدي وظائف دلالية معينة- فإنه يؤدي كذلك إلى تحقيق التماسك النصي، وذلك عن طريق امتداد عنصر من بداية النص حتى آخره، وهذا العنصر قد يكون كلمة، أو عبارة أو جملة أو فقرة، وهذا الامتداد يربط بين عناصر هذا النص، مع مساعدة عوامل التماسك النصي الأخرى"^(٢).

٢- التضام:

يقصد به التضام المعجمي، وذكره جميل عبد المجيد باسم "المصاحبة المعجمية"^(٣)، وورد باسم "التلازم اللفظي"^(٤)، "وهو وجود علاقة بين كلمتين تنتميان إلى مجموعة معينة يتعرف عليها القارئ من خلال السياق، مثل: ولد و بنت، الشمال والجنوب"، ويعرفه هاليداي ورقية حسن بأنه "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظراً لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك"^(٥).

(١) نقلاً عن: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ٢٢/٢.

(٣) عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤) بلحوت، «طبيعة النص وعلاقته بسياق المقام من منظور مايكل هاليداي ورقية حسن»، مرجع

سابق، ص ١٢٥.

(٥) نقلاً عن: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢٥.

ويبرز التضام في شكل علاقات متنوعة، وهي^(١):

- ١- التضاد بجميع درجاته، سواء كان بين الكلمتين تضاد كامل، مثل: ولد/ بنت، أو تخالف أو تناقض، مثل: أحب/ أكره، أو كان بينهما تعاكس، مثل: أمر/ أطاق.
- ٢- الدخول في سلسلة مرتبة، مثل: السبت، الأحد، الإثنين، محرم، صفر، ربيع.
- ٣- علاقة الكل بالجزء، مثل: الصندوق والغطاء، المنزل والباب والحجرة.
- ٤- علاقة الجزء بالجزء، مثل: الفم والذقن، والأنف والعين.
- ٥- الاندراج في قسم عام، مثل: طاولة، كرسي، حيث تشملهما كلمة أثاث.
- ٦- التلازم الذكري، مثل: المرض والطبيب، النكتة والضحكة، الملك والسلطة.

فكل هذه العلاقات لها دورها في التماسك النصي، يقول: د. جميل عبد المجيد: "وهذه المصاحبات المعجمية سوف تحدث قوة سابقة، حين تبرز في جمل متجاورة"^(٢).

الانسجام:

والانسجام مرتبط بمعياري الاتساق، فكما أن الاتساق يهتم بالترابط الشكلي للألفاظ فإن الانسجام يهتم بالترابط المعنوي بين أجزاء النص، فهما مكملان لبعضهما لا يمكن إنشاء النص بدون أحدهما^(٣).

(١) نقلاً عن: عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٠٨، وينظر: خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) نقلاً عن: عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٣) «يمكن التمييز بين الاتساق والانسجام، فالأول يرتبط بالروابط اللغوية التركيبية الظاهرة، مثل: الضمائر، أسماء الإشارة، وحروف العطف، والتكرار، والأسماء الموصولة، في حين، يستند الانسجام إلى مجموعة من العمليات الضمنية الخفية التي تسعف المتلقي في قراءة النص وبناء انسجامه، مثل: التغريض، والمشابهة، والأطر، والسيناريوهات، والمدونات، والتأويل، والخطاطات، والمعرفة الخلفية، ومن هنا كان الانسجام أعم من الاتساق»، حمداوي، د. جميل، محاضرات في لسانيات النص، شبكة الألوكة، ص ٧٦.

ونرى هنا أن الباحثين كما اختلفوا في ترجمة مصطلح الاتساق، اختلفوا أيضاً في ترجمة مصطلح الانسجام، ومما وقع عليه نظري منهم. ما يلي:

- ١- الحبك: سعد مصلوح^(١)، جميل عبد المجيد^(٢)، حسام أحمد فرج^(٣)، أحمد عفيفي^(٤).
- ٢- الانسجام: محمد خطابي^(٥)، أحمد عفيفي^(٦).
- ٣- التماسك: سعيد بحيري^(٧)، عزة شبل^(٨)، أحمد عفيفي^(٩).
- ٤- الالتحام: تمام حسان^(١٠).

وقد وقع اختياري على مصطلح الانسجام، لاختيار أستاذه له، ولعنايه المعجمي الذي يلتقي مع معناه الاصطلاحي، فالانسجام هو:

”العلاقات التي تربط معاني الأقوال في الخطاب أو معاني الجمل في النص، وتعتمد هذه العلاقات على مراعاة المتلقي والسياق“^(١١). فالانسجام يختص بالترابط بين عناصر النص من ناحية المعنى، فهو متطلب ”لإيجاد الترابط المفهومي“^(١٢).

ويعرفه سعد مصلوح بأنه: ”إذا كان معيار السبك متخصصاً برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص فإن معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة بعالم النص،

(١) مصلوح، نحو أجرومية النص الشعري، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) فرج، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٤) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٥) خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٦) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٧) البحيري، علم لغة النص المفاهيم والإجراءات، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٨) محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٩) عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص ٩.

(١٠) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١١) الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٢) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى بمنظومة المفاهيم، والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم^(١).

فنراه يفرق بين الاتساق الذي جعله يهتم بالترابط الشكلي، والانسجام الذي جعله يهتم بالترابط المعنوي، ويقوم الانسجام على عدة علاقات دلالية تعمل مجتمعة مع بعضها على تحقيق التكامل النصي^(٢)، من أهمها^(٣):

١- **السببية**^(٤): وهي التي تربط بين حدثين أحدهما ناتج عن الآخر، ومثاله: "سقط جاك؛ فتحطم رأسه"، فحدث السقوط سبب حدث التحطيم.

٢- **التقابلية**^(٥): وهي تربط بين حدثين أو موقفين أو طرفين متقابلين، وتتميز هذه العلاقة بتعابير رابطة، مثل: مع ذلك، ولكن، ومع أن، وعلى النقيض، وغير ذلك، مثال: "كانت المعوقات في رحلة المحادثات واضحة، ولكن في الدقيقة الأخيرة توصل كارتري إلى نص في مجال الدبلوماسية الرئاسية".

٣- **المقارنة**^(٦): وهي تقارن بين حدثين أو موقفين أو طرفين، وتعابير هذه العلاقة: أفضل، وك، ومثل، مثالها: "هو أكثر قوة من خالد".

(١) مصلوح، نحو أجرومية النص الشعري، مرجع سابق، ص ١٥٤، سيأتي ذكر المفهوم بعد الانتهاء من معايير النصية في هذا المبحث.

(٢) العلاقات بين المعاني في النصوص كثيرة ومتنوعة، فهي التي تؤدي لانسجام النص، وليس من الضروري وجودها جميعاً في نص واحد، ومنها أيضاً: علاقة التفسير، علاقة الحوار، الإضراب، الشرط، الإنكار، الاحتراس، المقابلة، والتذييل، والإسناد إلى متقدم، والتخصيص، والارتباط الافتراضي، وعلاقة التطابق بين الإجابة والسؤال، وعلاقة ما وراء اللغة، وغيرها، ينظر: خطاي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص ٣٢-٧٥، وينظر: عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٣.

(٣) نقلاً عن: عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٨.

(٤) المرجع السابق: ص ١٤٢.

(٥) المرجع السابق: ص ١٤٥.

(٦) المرجع السابق: نفسه.

٤- **الإجمال والتفصيل**^(١): وتعني إيراد معنى على سبيل الإجمال ثم تفصيله وتفسيره أو تخصيصه، وهذه العلاقات من أهم مكونات التماسك النصي، وعليها يعتمد الكثير من العلوم، ومثالها: "كان أبوه بخيلاً جداً، فما كان لينفق عشرة قروش لشراء بيبسي"، فالعبارة الثانية تفصل وتفسر العبارة الأولى "كان أبوه بخيلاً".

التناس:

عرّفه دي بوجراند بقوله: "العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به، وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بواسطة أو بغير واسطة"^(٢). ويعرّفه حسام فرج بقوله: "ويكاد يتفق أغلب الباحثين على أن التناس يعني استحضار نص ما لنص آخر، ويعني كذلك تلك العناصر الموجودة في نص ما وتربطه بنصوص أخرى، والنصوص بذلك تتشكل من نصوص أخرى، وتنبني كذلك من مضامينها"^(٣).

فعلاقة التناس: هي علاقة تربط بين النصوص المختلفة سابقة ولاحقة، فهو يؤكد مدى الترابط بين هذه النصوص.

أنواع التناس:

١- **التناس المباشر**^(٤): وهو أخذ مقطع من نص سابق ووضعه في نص آخر جديد بحيث يتناسب مع الموقف فيه، فهو نقل التعبير من غير تغيير، وهذا هو التناس البسيط.

(١) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) فرج، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٤) نقلاً عن: محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢- **التناص غير المباشر**^(١): وهو يفهم من النص ويستنبط منه، فهو يرجع لتناص الأفكار، أو المقروء الثقافي، أو الذاكرة التاريخية، التي تستحضر التناص بمعناه لا بحرفيته أو لغته، وهو أكثر ما يكون عند الشعراء باستحضار الصور الفنية وغيرها.

القصدية^(٢):

وهي تعني "قصد منتج النص من أية تشكيلة لغوية ينتجها؛ لأن تكون قصداً مسبوفاً"^(٣) محبوباً^(٤)، وفي معنى أوسع تشير القصدية إلى جميع الطرق التي يتخذها منتج النص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها"^(٥).

وعرفه دي بوجراند بقوله: "يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصاً يتمتع بالسبك والاتحام، وهذا النص وسيلة للوصول لغاية بعينها"^(٦).

فكاتب النص دفعه لإنتاجه هدف وغاية أو فكرة أو رأي يريد تحقيقه وإيصاله للمتلقى، فكانت هذه الغاية أو القصد سبب إنتاجه لهذا النص.

المقبولية:

وهذا المعيار يختص بمتلقي النص أي: القارئ، ومدى قبوله للنص وفهمه لما يريد الكاتب إيصاله له، وهو يعتمد على مدى خبرات هذا المتلقي الشخصية والاجتماعية والثقافية.

(١) ينظر: المرجع السابق: ص ٨٠.

(٢) ينظر: الفصل الأول، المبحث الرابع: مقاصد المنشئ، تكلمت فيه عن القصد بتوسع.

(٣) الاتساق، ينظر: ص ٧٦.

(٤) الانسجام، ينظر: ص ٨٣.

(٥) نقلاً عن: محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٣.

فهي كما يقول دي بوجراند: "تتضمن موقف مستقبل النص إزاء كونه صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام"^(١). فالمتلقي هو الذي يحكم على مدى مقبولية النص وسلامته من حيث اللغة، والتركيب، والدلالة، والوظيفة، أي: يتثبت من سلامة بناء النص من حيث الروابط التركيبية والعمليات الضمنية، بمعنى يتأكد من سلامة النص وابتعاده عن التفكك والهشاشة والهلالة النصية، ومن الشروط الأساسية لقبول النص اتسامه بالاتساق من جهة، وتوفره على خاصية الانسجام من جهة ثانية، فالنصوص السليمة والمقبولة هي التي تراعي أفق القارئ، وتستجيب لرغباته القرائية والفنية والجمالية والشعورية، واللاشعورية، علاوة على ذلك، لا بد أن يتميز النص بالترابط وتسلسل الأحداث وتشابكها بطريقة متدرجة وسببية، وإلا يكون مفقداً لعنصر التسلسل مما قد يسبب في غموض إرساليته، وعدم قدرة المتلقي على فهمها واستيعابها"^(٢). فالمتلقي يعدّ عنصراً مهماً من عناصر النص؛ لأنه هو الذي يوجه له الخطاب بشكل مباشر، وهو الذي يقوم به.

الإعلامية أو الإخبارية:

من المعايير النصية المهمة، وقد عرفها دي بوجراند بأنها: "العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية، أو الوقائع في عالم نصي في مقابلة البدائل الممكنة، فالإعلامية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد لكل نص إعلامية صغرى على الأقل، تقوم وقائعها في مقابل عدم التوقع"^(٣).

فكل نص لا بد أن يشتمل على ما يجذب القارئ لمتابعة قراءته، ويكون ذلك عن طريق مدى التوقع في مقابل غير المتوقع، وينبغي ألا يتوغل الكاتب في التعقيد حتى لا

(١) المرجع السابق: ص ١٠٤.

(٢) حمداوي، محاضرات في لسانيات النص، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٥.

يمل المتلقي، ولا أن يكون سطحياً في مستوى التوقع أيضاً. "فكلما كان هناك ابتعاد عن التوقع، وكثرة المعتاد والمألوف زادت الكفاءة الإعلامية، وهي بذلك نسبية تختلف باختلاف المتلقي، وعمليات استقباله للنص"^(١). والإعلامية تعتمد على الجودة في إيصال الأخبار، وتوقع الأحداث، وتسلسلها مما يجذب المتلقي لمتابعة النص.

المقامية:

وهي من المعايير المهمة جداً، فهي التي تُسهّم في إيصال المعنى والقصد المراد وتميزه عن غيره من المعاني والمقاصد المختلفة، وهي ما يعرف بمفهوم "السياق"، فالمقام يتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي للنص، فهو يلائم مقاماً معيناً لغرض ما، فهو كما يقول عنه أهل البلاغة: "لكل مقام مقال"، حيث يقوم علم المعاني لديهم على: مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وتعتبر المقامية من أهم عناصر النص التي تستخدم لإيصال فكرة النص، وأهم وسائل ترابط النص، وانسجامه هو السياق الذي يرد فيه فهو الذي يوضح المقصود منه، وغرض كاتبه. ويعرفها دي بوجراند بأنها: "رعاية الموقف"^(٢)، تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره"^(٣).

ويرى هاليداي ورقية: "أن مصطلح السياق والنص متلازمان؛ لأنهما مظهران لعملية واحدة، فكل نص يوجد معه نص آخر مصاحب له هو السياق، وتشمل فكرة ما "يُصاحب النص" كل العوامل اللغوية وغير اللغوية في البيئة العامة التي يظهر فيها النص"^(٤).

(١) محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) عبر عن معيار المقامية بـ «رعاية الموقف».

(٣) بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٤) نقلاً عن: محمد، علم لغة النص النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٨.

وقد ذكر تمام حسان: أن المقصود بالسياق التوالي، فنظر إليه من ناحيتين: أولهما توالي العناصر التي يتحقق بها السياق الكلامي، وهنا يسمى السياق بـ "سياق النص"، والثانية توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام، وعندها يسمى السياق بـ "سياق الموقف"^(١).

ومن خلال ما ذكره العلماء من مفهوم للمقامية يظهر لي أنها: ما يشتمل عليه النص من مفاهيم تتشكل عن طريق السياق الذي ترد فيه، وما يصاحب هذا السياق من عوامل خارجية تؤثر في نوع النص وطريقة إيصاله، فعندما تخاطب أطفالاً يختلف النص والسياق والأداء، عن موقفك عندما توجه الخطاب لأعضاء لجنة وأساتذة كبار، فالموقف يختلف، وبالتالي يختلف سياق النص.

أنواع السياق:

قسم العلماء السياق إلى أنواع كثيرة، ولكن ما اتُفق عليه نوعان، هما:^(٢)

- **سياق مقامي**^(٣): ويُسمى بالسياق الخارجي وغير اللغوي، وهو: يبين الخلفية الثقافية للمشاركين في الحوار، ويظهر خلال هذا السياق الانتماء الجغرافي والانتماء الاجتماعي والمستوى التعليمي لكل من المتكلم والمخاطب.
- **سياق مقالي**^(٤): ويسمى بالسياق اللغوي والخطابي والسياق الداخلي، فهو يبين ترابط النص مع نصوص أخرى من حيث لفظه، ومعناه أو نمطه، وما يسبقه أو يليه من نصوص، وما يقوم بينها من علاقات ترابط مختلفة.

(١) ينظر: حسان، د. تمام، اجتهادات لغوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٢٣٧.

(٢) ينظر: خليل، د. حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ١٦١.

(٣) وهو ما عبر عنه د. تمام حسان «بسياق الموقف»، ينظر: حسان، اجتهادات لغوية، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٤) وهو ما عبر عنه تمام حسان «بسياق النص»، ينظر: حسان، اجتهادات لغوية، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

وبذلك نكون أكملنا بشيء من الاختصار والإيجاز معايير النصية السبعة التي لا بد أن يعتمد عليها أي نص أو خطاب حتى يحقق مراده ويصل للمتلقي بطريقة سليمة ومقبولة وخالية من العيوب، وخير ما يمثل النص الكامل المعجز هو القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى، "فهذه المعايير تعد سمات للنص الكامل، وإذا فقد النص سمة من هذه السمات يمكن أن نطلق عليه نصاً ناقصاً، ولذلك يمكن أن تكون شروطاً لا بد من توافرها بالنص حتى يكون نصاً كاملاً"^(١).

أهمية معايير النصية في دراسة المعجم:

تتمثل أهمية هذه المعايير السبعة في دراسة المعجم العربي فيما يلي:

فالاتساق المعجمي من مظاهر الاتساق ويرد في اهتمام المعجم بذكر المترادفات في الكلمات، فيورد الكلمة وما يرادفها من مفردات أخرى، ويهتم أحياناً بذكر المتلازمات اللفظية، وهو ما يعرف بالتضام في الاتساق المعجمي.

ويتمثل معيار الانسجام في ذكر المعجم للعديد من الأمثلة التي توضح معاني المفردات واستعمالاتها المختلفة، من خروج معناها إلى معانٍ أخرى، وغيرها مما سنتناوله في هذا الدراسة.

أما معيار التناسق فهو مهم في دراسة المعجم، فالمعجم يورد نصاً ترد فيه الكلمة، ويورد النصوص القرآنية أو الشعرية أو أقوال العرب أو الأمثال وغيرها من الأمثلة التي وردت فيها الكلمة نفسها، وقد تكون هذه النصوص سابقة أو لاحقة لبعضها.

أما معيار القصدية فهو مهم جداً، وقد أفردت له المبحث التالي؛ لأنه أساس الخطاب، فهو يحدد المعنى المقصود المراد من كل نص مذكور، وهو أساس بناء المعاجم فكل معجم له مقصد معين من بنائه، وهذا ما تحدثنا عنه في التمهيد "مقاصد التأليف المعجمي في العربية".

(١) نوفل، المعايير النصية في السور القرآنية، مرجع سابق، ص ٢٥.

ومعيار المقبولية يتمثل في فهم المتلقي لهذه المعاجم العربية ومقاصد مؤلفيها، ومدى قبول القارئ وفهمه لهذه المعاجم، ومنه هذه الدراسة التي تهتم ببيان طريقة المعجميين في سرد وترتيب المعاني في المعجم العربي، وكيفية إخراجهم لها عن معانيها الوضعية إلى معانٍ استعمالية أخرى، فنتبين مدى قبولنا كقراء لطرق المعجميين في بيان المعاني وتفسيرها.

أما معيار الإعلامية فأراه يتمثل في إعلام المتلقي بالمعاني الوضعية لكل دال "كلمة"، وما يمكن أن يتخيره من معانٍ أخرى لنفس الكلمة حسب قصده من استعمالها.

والمقامية تتمثل في دراسة المعجم للكلمة، وعرضه للأمثلة التي وردت بها في سياقات مختلفة من القرآن الكريم والسنة والشعر والأقوال والأمثال التي توضح أهمية السياق، وما تلعبه المقامية من دور كبير في إخراج الكلمة من معناها الوضعي إلى معنى آخر، وتحديد المعنى المراد والمقصود من النص، ويعتبر هذا المعيار شاملاً لكافة معايير النصية التي تهدف جميعها لاتساق وانسجام النص من أجل توصيل وإعلام المتلقي بالمعنى المقصود من الخطاب أو الكلام المقروء أو الموجه له، وهذا ما سنتعرف عليه أيضاً في المبحث القادم "فناء المعنى المعجمي بالمعنى النحوي".

المفهوم:

هو وسيلة الباحث والكاتب لإيصال أفكاره وتصوراته المختلفة للمتلقي، وقد حظيت دراسة دلالة الألفاظ باهتمام بالغ من قبل اللغويين والأصوليين، وذلك لما تحمل من مفاهيم ومعانٍ خاصة تستنبط من الألفاظ، منها ما هو صريح مباشر، ومنها ما هو خفي يستنبط بالفهم. ولأهمية المفهوم من الألفاظ قام العلماء بدراسته، وقد تبخّر فيه الأصوليون لاستنتاج الأحكام وفهم نصوص الشريعة، فهو غير المنطوق الذي تدل عليه ألفاظه صراحة، فدلالة المفهوم تعددت عند العلماء، وقد عرفه المنطقة بقولهم: "المفهوم والمعنى متحدان بالذات، فإن كلاً منهما هو الصورة الحاصلة في العقل

عنده، وهما مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إن الصورة مقصودة بالقصد سميت معنى، ومن حيث إنها حاصلة في العقل سميت مفهوماً^(١).

وعرّف الآمدي المفهوم بقوله: "ما فهم من اللفظ في غير محل النطق والمنطوق وإن كان مفهوماً من اللفظ، غير أنه لما كان مفهوماً من دلالة اللفظ نطقاً خُصَّ باسم المنطوق"^(٢).

فنرى أن الآمدي فرق بين المفهوم والمنطوق، فالمفهوم ما يخفى في اللفظ ويفهم بالذهن، والمنطوق ما دل عليه صريح اللفظ من معنى. وهو: "المعنى المستفاد من اللفظ من حيث النطق به"^(٣)، "فدلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، ودلالة التضمن وهي: دلالة اللفظ على جزء من معناه، تعتبر من باب المنطوق، أما الدلالة الالتزامية، وهي دلالة اللفظ على لازم معناه، وتشمل: دلالة الإيماء والإشارة والاقتضاء ودلالة التنبيه، فقد ذهب العلماء على أنها من باب المفهوم"^(٤).

وعرّف أبو البقاء في الكليات المفهوم بقوله: "المفهوم هو الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها اللفظ أولاً، والمعنى هو الصورة الذهنية بحيث وضع بإزائها اللفظ"^(٥).

وعرفه إمام الحرمين بقوله: "وهو ما يستفاد من اللفظ وهو مسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح"^(٦).

(١) عثمان، د. رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، تقديم: أ.د. حسن حمزة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١٧٣.

(٢) الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (المتوفى: ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ٤/ ٦٦٣.

(٣) الحمد، عبد القادر شبيبة، إمتاع العقول بروضة الأصول، ط٣، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ص ١٠٩.

(٤) المرجع السابق: ص ١٠٩-١١٠.

(٥) عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، مرجع سابق، ص ١٧٣-١٧٤.

(٦) إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي (المتوفى: ٤٧٨هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج٢، ١/ ١٦٥.

فنرى أن المفهوم عند المناطقة هو ما حصل في العقل، وجعلوه متحدًا مع المعنى وأعمق في الوصول للعقل، وجعله أبو البقاء أعمّ من المعنى بأنه يشمل ما فهم من المنطوق، والمسكوت عنه أي غير المنطوق.

فنقول إن المفهوم هو: "ما دلّ عليه اللفظ في محل السكوت بحيث يُؤخذ الحكم عن طريق دلالة اللفظ، وليس من عباراته ونطقه"^(١).

ومما سبق نعرف المفهوم بأنه: ما يستنتجه المتلقي في نفسه من خلال الألفاظ ومعانيها المحتملة، والسياقات، وأمور أخرى من معنى لم يذكر صراحة^(٢).

أنواع المفهوم:

قسم الأصوليون المفهوم إلى صنفين رئيسيين هما:

١- مفهوم الموافقة: وهو كون الحكم المدلول عليه موافقًا للحكم في المنطوق، وعرفه الآمدي بقوله: "ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقًا لمدلوله في محل النطق ويسمى أيضًا فحوى الخطاب، ولحن الخطاب"^(٣) وعرفه الغزالي: بأنه "فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده"^(٤).

وينقسم مفهوم الموافقة إلى قسمين^(٥):

(١) محمد، د. سامح عبد السلام، «المفهوم (مفهوم الموافقة والمخالفة في الفقه)»، موقع الألوكة الشرعية، ٢٠١٤م/١٤٣٦هـ.

(٢) خير مثال عليه ما سنتناوله خلال هذه الدراسة في الفصل الثاني.

(٣) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ٦٦/٣.

(٤) الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٢٦٤.

(٥) المرجع السابق: ٦٧/٣، وينظر: إمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، ١٦٥-١٦٦، وينظر: الحسنائي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٨.

— فحوى الخطاب: ويسمى "قياس الأولوية" وعرفه التلمساني بقوله: "أن يعلم أن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به، ويسمى فحوى الخطاب" ^(١)، فهو ما يكون المسكوت عنه أقوى في الحكم من المنطوق به، مثاله بالتنبيه للأدنى بما هو أعلى، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣] فدل منطوقها على حرمة إبراز التضجر بقوله: "أف" للأبوين وهو أقل ما يؤديهما، تنبيهاً إلى حرمة إيذاهما بما هو أعلى من ذلك، ومثلوا للتنبيه بالأعلى إلى الأدنى، بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ قِنطَارٌ يُؤْذِهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] فمن يؤدي الأعلى وهو القنطار من باب أولى يؤدي الأدنى ^(٢).

— لحن الخطاب: وهو ما كان الحكم فيه مساوياً للمنطوق، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] فإن منطوقها تحريم أكل مال اليتيم ظلماً، ومفهومها تحريم إتلاف مال اليتامى بحرق أو غيره من أنواع الإتلاف، فأكل مال اليتيم يساوي إتلافه.

٢- مفهوم المخالفة: عرفه التلمساني بقوله: "وهو أن يشعر المنطوق بأن حكم المسكوت عنه مخالف لحكمه، وهو المسمى بدليل الخطاب" ^(٣)، وعرفه الآمدي بقوله: "ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق، ويسمى دليل الخطاب" ^(٤) وعرفه الغزالي بأنه: "الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عمّا عداه" ^(٥). وعرفه إمام الحرمين بقوله: "ما

(١) التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني (المتوفى: ٧٧١)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: محمد علي فركوس، ط١، المكتبة المكية - مكة المكرمة - مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٥٥٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٥٥٣.

(٣) التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، مرجع سابق، ص ٥٥٥.

(٤) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٦٩/٣.

(٥) الغزالي، المستصفى، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

يدل من جهة كونه مخصصاً بالذكر على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر^(١)، وهو أنواع^(٢):

- مفهوم الوصف: نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، مثال النعت، قوله تعالى: ﴿جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنْتًا فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] فمفهومه أنه لا يجب التبين في خبر غير الفاسق، فالواحد العدل يجب قبول خبره.
- ومثال الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ بَٰرًا وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فمفهوم المخالفة حل المباشرة في غير الاعتكاف.
- ومثال الظرف قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨] فمفهوم المخالفة أن الذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب.
- ومثال العدد قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] فالمفهوم المخالف أنه لا يزيد ولا ينقص.
- مفهوم الشرط: ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فالمفهوم المخالف أن غير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.
- مفهوم الغاية: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فالمفهوم المخالف أنها إذا نكحته تحل للأول بشرطه.
- مفهوم الحصر: مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨] أي: فغيره ليس بإله.
- مفهوم اللقب: والمراد باللقب: كل اسم جامد سواء كان اسم جنس، أو اسم عين، نحو قولك: جاء زيد، فالمفهوم المخالف يدل على أن غير زيد لم يجر.

(١) إمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، مرجع سابق، ١/١٦٦.

(٢) الحمد، إمتاع العقول بروضة الأصول، مرجع سابق، ص ١١٢، وجعلها الآمدي عشرة أنواع، ينظر:

الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ٣/٧٠.

واختلف العلماء من حنفية ومعتزلة وشافعية بين من قبل بمفهوم المخالفة ومن أنكره، وهذا ليس محور حديثنا؛ لأن ما يهمنا هو الناحية الدلالية وفهم المراد والمقصود من الخطاب.

من هنا يتضح لنا مدى دقة البحث الأصولي في دلالة الألفاظ للوصول إلى أحكام قطعية أو ظنية، ومدى تبحر اللغة وعمقها في الفصل بين المفاهيم المختلفة، "فدلالة المفهوم" أقرب إلى "الاستلزام الحواري"^(١) المعمم؛ لأنه كما عرفنا سابقاً لا يرتبط بسياق خاص، بل يتولد من استعمال جملة ما بسمات معجمية وتركيبية خاصة، وهذا هو ما يميز مفهوم المخالفة عن غيره، وهذا يجعلنا نستبعد أن يكون مفهوم المخالفة داخلاً تحت مفهوم الاستلزام الحواري المخصص؛ لأنه من أبرز سمات الاستلزام المخصص ارتباطه بسياق خاص، إذ هو لا يستند إلى بنية لغوية محددة في حصوله؛ بل هو وليد السياقات الخاصة التي ينتج فيها الخطاب؛ لذلك يكون للجملة الواحدة استلزمات متعددة بتعدد السياق الذي ترد فيه وتنوعه، فالمفهوم يحصل من خصوصية في تركيب الجملة نفسها"^(٢).

(١) الاستلزام الحواري، هو: المعاني التي تؤدي من دون أن يصرح بها في الخطاب، وهي ظاهرة لغوية تعرف بـ «الفعل الكلامي غير المباشر»، مثل: هل بإمكانك أن تزورني الليلة؟ عندي امتحان غداً، علم الدلالة يرى أن الجملة الأولى استفهامية، والجملة الثانية: الجواب وهي إخبار من قبل المخاطب بأن لديه امتحاناً غداً، كيف خرجت الجملة الأولى من الاستفهام إلى الطلب الالتماسي؟ وكيف كان الإخبار في الجملة الثانية يعني الرفض لذلك الطلب، فلم يقصد المعنى الحرفي في الجملتين، فظهرت «نظرية غرايس» وهي قسمان:

القسم الأول: يتناول المعنى بأنواعه وقد فرق بين معنى الجملة ومعنى الكلام، فمعنى الجملة: هو المعنى الحرفي الوضعي أما معنى المتكلم: فهو مساوٍ لفكرة التواصل القصدي، أي المعنى المقصود للمتكلم، وهو المعنى المستلزم لجملة ما مقامياً، فبسبب المقام تعطي الجملة معنى غير معناها الحرفي.

القسم الثاني: تفسيره لظاهرة التلويح أو الاستلزام الحواري وفق مبدأ التعاون وهو: «جعل إسهامك الحواري حين تدلي به مناسباً للاتجاه والغاية المتوخاة من المحاوراة التي تشارك بها». ينظر: الحسناوي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

(٢) الحسناوي، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩١.

فيتضح لنا مدى أهمية المفهوم لأنه هو المقصود بالكلام، ومدى الدور الذي يلعبه السياق في إيصال المعنى المراد سواء كان مفهوماً أو منطوقاً به، وهذا التحليل عند علماء الأصول يدل على مدى ارتباط اللغة بعلوم الدين وعلم الدلالة الذي يعتبر من أهم العلوم في خدمة العربية والقرآن الكريم، فهذا ما جعل علم المعنى يهتم به علماء الشريعة واللغة وتصب حوله الدراسات، ويفسر المعنى حتى تُستنبط الأحكام الشرعية الصحيحة.

أهمية المفهوم في دراسة المعجم

كما نعرف المعجم يورد الدوال (المفردات، والمدلولات الخاصة بكل كلمة)، وهذا المعنى الذي يورده المعجم هو المعنى الوضعي الأصلي للكلمة، ويعتبر هو معناها الذي يحدد المفهوم منها عند النطق بها فهو يعتبر: المعنى الوضعي المنطوق المتعارف عليه لدى الجميع، ويورد أحياناً كلمات بمعناها المنطوق المعروف الأصلي، ثم يورد أمثلة يخرج فيها المعنى الوضعي لهذه الدوال (الكلمات) إلى معنى استعماله آخر، ربما يذكره المعجم صراحة أو يسكت عنه ولا يذكره ويفهم من فحوى الخطاب في المثال المذكور، فيفهم من خلاله المعنى المراد، ويكون هو المفهوم الذي دل عليه اللفظ، ولكنه مسكوت عنه وغير مصرح به يفهم من خلال سياق الخطاب، وهذا سيتضح لنا خلال هذه الدراسة في خروج المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره، وبالمجاز.

المبحث الرابع

مقاصد منشي الكلام

- مفهوم القصد
- علاقة القصد بالتداولية
- أهمية القصد
- دور القصد في دراسة علماء الأصول
- أقسام القصد في الشريعة الإسلامية
- أنواع المقاصد في الخطاب

تعدّ اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار والمشاعر والموضوعات وغيرها، فهدفها الرئيسي هو عملية التواصل بين البشر، فالإنسان يستعملها دائماً حتى عندما يتحدث مع نفسه (باطنياً) يستخدم اللغة، فاللغة والتفكير وجهان لعملة واحدة.

الإنسان يستخدم اللغة لإيصال ما يفكر به في ذهنه للآخرين، وعليه بذلك إيصال هذا الفكر عن طريق اللغة بطريقة صحيحة واضحة المقصد والغرض للمتلقي، حتى يفهم ما يقصده المرسل من كلامه، وما يفكر به في ذهنه الباطن، حتى لا يُساء فهمه من قبل المتلقي.

فأساس الكلام وإيصال المعلومة للمتلقي هو وضوح مقصد وغرض المرسل أو منشئ الكلام لمتلقيه، وعليه فالمقاصد مهمة وهي أساس تكوين الكلام وطريقة إنشائه، ولا بد أن يكون المتكلم على دراية تامة بما يريد إيصاله للمتلقي، ومن هنا علينا أن نتعرف على ما يلي:

مفهوم القصد ما هو؟ وما علاقته بالتداولية؟ ما أهميته؟ وما دوره في دراسة علماء الأصول؟ وما أقسام القصد؟ وما أنواع المقاصد في الخطاب؟

مفهوم القصد:

نعرف القصد بأنه: "الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب، وقصده منه، وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام"^(١).

وقد عرفه (جون دويوا) بقوله: "هو تبادل كلامي بين متكلم محدث ملفوظ موجه إلى متكلم آخر، وهذا المخاطب يلتمس الاستماع إليه جواباً ظاهراً أو باطناً، وهذا حسب نوع ملفوظه"^(٢).

(١) صحراوي، د. مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ط١، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٠.

(٢) لحماضي، فطومة، نظرية المقاصد بين الأصوليين واللسانيات التداولية، رسالة دكتوراه إشراف: د.

محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١١م، نقلاً عن كتاب غير مترجم، Dictionnaire,

de linguistique، ص ٤٨.

وقد تعددت مفاهيم القصد ومنها ما ورد عند صاحب كتاب - استراتيجيات الخطاب " بقوله: "فهو دال على أحد ثلاثة: دال على الإرادة، أو دال على معنى الخطاب، أو دال على هدف الخطاب"^(١).

وكما رأينا في المبحث السابق - النص والمفهوم - أن القصدية من معايير النص السبعة، حيث بين دي بوجراند المراد بالقصد بأنه الذي يتضمن موقف منشئ النص من أن صورة من صور الكلام قد قصد بها أن تكون نصاً، وأن هذه الصورة الكلامية وسيلة لتحقيق غاية معينة.

علاقة القصد بالتداولية:

ويعتبر القصد من أهم أركان الدرس التداولي، ومن أهم المعايير التي يوضع على أساسها الكلام قديماً وحديثاً^(٢). فنرى السيوطي يذكر مبدأين تداوليين هما: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع، من خلال قوله: "إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها، إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة"^(٣).

وقد علق د. مسعود صحراوي على كلام السيوطي بقوله: "يتضح لنا أن النحاة العرب اعتمدوا على (مبدأ مراعاة غرض المتكلم من كلامه) بوصفه قرينة قوية في الدراسات اللغوية"^(٤).

(١) الشهري، عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ٢٠٠٤م، ص ١٨٨.

(٢) ينظر: فضيلة، أ/يوني، مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب الثوري (تناول تداولي للخطاب الثوري)، المركز الجامعي البويرة، مجلة الخطاب، نصف سنوية، جامعة مولود تيزي وزو، الجزائر، ٢٠٠٦، المجلد ٥، العدد ٦، الصفحة ٢٨٣-٢٩٩، بحث منشور، ص ٢٩٦.

(٣) السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٤، ٣/١٧٢-١٧٣.

(٤) صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص ٢٠١.

كما أنهم يَبْنُوا أهمية القصد في الكلام حين اشتراطوا حصول الفائدة أو القصد في ذهن المتكلم ليتحقق الكلام ويصبح مفيداً، فعندهم كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير قصد، فيقال: تكلم ساهياً ونائماً، ومعروف أن الساهي والنائم لم يضعاً لفظهما للإفادة، ولا قصداً، ومنه أيضاً: "محاكاة بعض الطيور للإنسان"، فما يسمع من محاكاة الطيور لا فائدة منه؛ لأنه ليس كلاماً؛ فالطائر ليس ناطقاً بل هي محاكاة أصوات فقط، فلا فائدة منها^(١)، فتراهم فرقوا بين الصناعة النحوية والقصد، فقد يعرف قصد المتكلم ولكن طريقة أداء النص وترتيبه شاذة لا يصح القياس عليها، كما في قولهم عند سيبويه: "ما جاءت حاجتك؟ أي صارت، فالشاذ من التراكيب اللغوية مما لم يأت على وفق الصناعة النحوية يُحكى ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه"^(٢)، ومنه "ما حكاها النحاة في قول بعض العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، فظهور المعنى حملهم على إعراب كلٍّ من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر"^(٣)، فالقصد يدخل في تحديد نوع التركيب في كثير من مباحث النحو، كالمبتدأ والحال والخبر والصفة وغيرها.

"ويرى "سيرل" وهو من مؤسسي النظرية التداولية، أن المقاصد ذات تكوين بيولوجي، ولها تكوين معين في ذهن المرسل، فالصوت أو العلامة المدونة لن تحقق الاتصال اللغوي ما لم تتضمن قصد منتج النص ومرسله"^(٤).

فالمنهج التداولي يهتم بدراسة مقاصد المرسل - أي دراسة اللغة عند استعمالها - ويهتم بكيفية توظيف المرسل للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، فيربط إنجازة اللغوي بالسياق الذي يحدث فيه، فجميع هذه العناصر من مقاصد المتكلم ومعتقداته

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م/١٤١٨هـ، ج١١، ٣٥/١-٣٦.

(٢) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ج٣، ٣٥١/٢.

(٣) جمال الدين، محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج٥، ٦١٢/٢.

(٤) الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص ١٨٣.

والوقائع الخارجية من: زمن ومكان الكلام، والعلاقة بين طرفي الخطاب، جميعها يعتمد عليها المرسل إليه المتلقي في فهم مقاصد المرسل وتأويل خطابه وكلامه، فالمنهج التداولي ساعدنا في فهم ما يعنيه الخطاب ولغة الخطاب في سياق معين^(١).

وعليه، "فالقصدية ليست عملية عرضية في حياة الإنسان، فكل كلام مشدود إلى قصدية محددة المعالم بالنسبة للمرسل أحياناً، وغير محددة المعالم بالنسبة للمتلقي أحياناً أخرى"^(٢).

أهمية القصد:

فدلالة القصد في أي خطاب (كلام)، إما أن تكون قصداً مباشراً يتضح من الخطاب مباشرة، وإما قصداً غير مباشر يستلزم قصداً غير المعنى الذي يدل عليه ظاهر الخطاب أو الكلام، فقد يستخدم المرسل ألفاظاً ما بقصد تبطين مقاصده ومعانيه، ويهدف من خلاله إلى أمور يكشفها ويحددها سياق الخطاب، ومن أمثلتها اللغوية أساليب الاستفهام التي لا يقصد السائل منها أن يسأل عن مجهول، وإنما للخروج إلى مقصد آخر كالإلتماس، ومنها كافة أنواع المجاز من استعارة وكناية وتعريض^(٣)، فقد كان القصد مدار بحث البلاغيين، فقد كان له أثره وأهميته في تنوع النصوص، "فقد جعل القصد من أركان البلاغة، حين سُئل أحد البلغاء ما البلاغة؟ فقال: إصابة المعنى والقصد إلى الحجة، حتى إن إبداع وإنتاج المعاني يقوم على القصد"^(٤). ويقول صاحب كتاب عيار الشعر: "إن من كان قبلنا في الجاهلية الجهلاء، وفي صدر الإسلام من الشعراء كانوا

(١) ينظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، «مقدمة الكتاب»، ص xiii

(٢) الحاج، ذهبية حمو، في قضايا الخطاب والتداولية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٦م، ص ٢١٧.

(٣) ينظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، «مقدمة الكتاب»، ص viii، وهذا سنتعرف عليه في الفصل الثاني من خروج المعنى الوضعي لمعانٍ استعمالية أخرى، بحسب قصد المتكلم الذي يتضح بالسياق.

(٤) الأزدي، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار الجبل، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ج ٢، ٢٤٥/١.

يؤسسون أشعارهم في المعاني التي ركبوها على القصد للصدق فيها مديحاً وهجاءً^(١).
فالشعر أيضاً يقوم بعد القصد والنية على أربعة أشياء: اللفظ، والوزن، والمعنى،
والقافية؛ لأن من الكلام ما يكون موزوناً ومقفى وليس بشعر؛ لأنه لم يشتمل على
قصد ونية^(٢).

وها هو ذا عبد القاهر الجرجاني يشترط معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد
بعض المقاصد النحوية، ولا سيما مقاصده في المسند والمسند إليه، ومن أمثلته: قول
الشاعر^(٣):

بُنُونًا بَنُوا أَبْنَانًا وَبَنَاتَنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٤)

فيرى فيه عبد القاهر أنه "قدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي
التأخير المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ"^(٥).

وذهب عبد القاهر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، إلى أن

(١) العلوي، محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسني (ت ٣٢٢هـ)، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز
بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٣.

(٢) ينظر: الأزدي، العمدة في محاسن الشعر، مرجع سابق، ١١٩/١.

(٣) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن
بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، ط ١، المكتبة العصرية، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٠٣م،
ج ١، ٥٦/١.

(٤) فالشاهد فيه: «بنونا بنو أبنا» اشتملت الجملة على مبتدأ وخبر، وقد تقدم الخبر وهو قوله
«بنونا» على المبتدأ وهو قوله «بنو أبنا»، فاستساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ رغم
أنهما جميعهما معرفة يصح الابتداء به، لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر، معينة
أحدهما للابتداء به والآخر للإخبار به، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء في المحبة والحنان
ولا يمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أنه يريد تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فإن أصل المحبة والعطف
للأبناء والغرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف
في مسائل الخلاف، المرجع السابق، ٥٧/١.

(٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٢٤١.

تقديم اسم الله تعالى في أسلوب النفي في الآية الكريمة لغرض بيان أن الذين يخشون الله هم العلماء دون غيرهم، ولو أخرج ذكر اسم الله تعالى وقدم العلماء فقال إنما يخشى العلماء الله، لصار المعنى مختلف عما هو عليه الآن، فمن هنا كان الواجب على كل بلاغي ونحوي قبل تحليل وفهم التراكيب العربية فهم الغرض من الكلام ومقاصد المنشئ له، وحال المتلقي، وقد عقد فصلاً سماه "اللفظ يطلق ويراد به غير ظاهره"، وبذلك نرى أن عبد القاهر "لا يريد المعنى الظاهر في حد ذاته، وإنما يجعله سُلماً يرقى به إلى المعنى غير الظاهر، بمعنى أنه لا يريد المعنى الذي يحدده الوضع اللغوي، بل المعنى الذي يقصده المتكلم"^(١).

وأرى هنا أن القصد هو الذي يحمل المعنى أو هو المعنى ذاته، فالإنسان يبحث دائماً عن المعنى المراد من الكلام، ويسعى للوصول إليه، حتى إننا نرى أن اللغة دُرست في مستوياتها المختلفة من أجل تحديد المعنى، فنرى من خلال المثال التالي كيف يتجلى القصد من خلال السياق والحوار بين المرسل والمتلقي^(٢):

المضيفة: ماذا عملت في الدراسة يا وفاء؟

وفاء: ماشية الأمور، يا عمتي.

المضيفة: استريحي إذا أنهيت الثانوية.

أم وفاء: لا، ابنتي ستدخل الجامعة، بل وستتخرج وتسلم على الأمير بعد.

بنت المضيفة: الذي يريد السلام على الأمير لا بد أن يكون تقديره ممتازاً، على الأقل يا عمتي!

أم وفاء: وفاء تستطيع ذلك، ولم لا؟

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ٢٢١-٢٢٢.

(٢) ينظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص ١٨١.

المضيضة: يحصل على ممتاز، الذي لا يعرف المطاعم والأسواق.

أم وفاء: ماذا تقصدين بهذا الكلام؟!

فعند النظر في سياق هذا الحوار يتضح لنا أن هناك معنى آخر خلف كلام المضيضة لوفاء وأمها، وماذا تقصد من عبارة يحصل على ممتاز الذي لا يعرف المطاعم والأسواق فهي لا تقصد المعنى المباشر، ولكن تقصد الاستهزاء والتهكم من وفاء وأمها، لكونها كثيرة الخروج للمطاعم، وهذا لأنها قريبتها فهي أعلم بحياتها وكيفية تصرفها.

”فإذا ما أخذنا في اعتبارنا هوية المتكلم ومقصده، والوضعية التي هو عليها، نرى أن المعنى يتعدل ويتدفق ويغتني، ومن هنا نتجاوز المعنى الحرفي إلى معنى أكثر اكتمالية، يسمح بإمكانية تحديد الحقيقة“^(١).

فوضعية الكلام وإنتاجه تجعل إدراك الخطاب المراد تبليغه مختلفاً وتأويله مختلفاً، وذلك عائد إلى طرفي الخطاب من منتج ومتلقٍ وطبيعة العلاقة بينهما، وطبيعة الرسالة ذاتها، لأن الرسائل متعددة ومتنوعة، فمنها: الرسالة اللغوية ذات البعد النفعي العملي التي تختلف عن الرسالة الأدبية ذات البعد الجمالي التأثيري، وهناك الرسالة التشريعية أو النص الشرعي الذي جاء لتحقيق مقاصد الشارع الراجعة إلى الحفاظ على مصلحة الخلق ودفع المفسدة عنهم، فهذه المقاصد جميعها ليست خارجة عن نطاق النصوص ذاتها، بل إن النصوص جاءت لتحقيقها، فلا ينبغي أن تفهم أو تُؤوّل تأويلاً بعيداً عن تلك المقاصد والأهداف العامة؛ لأن معيارها الذي تخضع له يختلف عن المعيار أو القياس الذي تقاس به النصوص الأخرى، فإدراك المخاطبين للنص الإلهي لا يكمن في مفارقة الله تعالى المرسل للمخلوقات فحسب، ولكن بسبب طبيعة نسيجه اللغوي المعجز^(٢).

(١) نقلاً عن: الشهري، استراتيجيات الخطاب، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) ينظر: رمضان، د. يحيى، القراءة في الخطاب الأصولي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، ٢٠٠٧م، ص ١٤٨.

دور القصد في دراسة علماء الأصول:

اهتم الأصوليون بالمقاصد، وذلك حتى يتوصلوا لدلالات الخطاب الشرعي من خلال مقاصد المتكلم بتتبع القرائن السياقية المحيطة بالخطاب الشرعي، ورغم اهتمامهم بالمقاصد لم نجد من الأصوليين من وضع تعريفاً للمقاصد أو حداً من القدامى، فنرى أبا إسحاق الشاطبي لم يحرص على تعريف المقاصد الشرعية^(١). ونجد الـريسوني يقول: "أما شيخ المقاصد أبو إسحاق الشاطبي فلم يحرص على إعطاء حد أو تعريف للمقاصد الشرعية، ولعله اعتبر الأمر واضحاً، ويزداد وضوحاً بما لا مزيد عليه بقراءة كتابه المخصص للمقاصد من "الموافقات"، ولعل ما زهده في تعريف المقاصد كونه كتب كتابه للعلماء، بل للراشخين في علوم الشريعة، فليس بحاجة إلى إعطائه تعريفاً معنى مقاصد الشريعة، خاصة وأن المصطلح مستعمل وراج قبل الشاطبي بقرون"^(٢).

فالحديث عن المقاصد مرتبط بالحديث عن المصالح لدى علماء الأصول، ومن ذلك قول الإمام الغزالي: "أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة، لسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصالح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"^(٣).

(١) ينظر: العبيدي، د. حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ١١٩.

(٢) الـريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط٢، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٥.

(٣) الغزالي، المستصفى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

ونجد المتأخرين من الأصوليين اهتموا بوضع تعريف للمقاصد، فهذا الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - وهو ثاني من كتب في مقاصد الشريعة بعد الشاطبي^(١) - عرّف مقاصد الشريعة فقال: "هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها"^(٢).

وعرفها الريسوني بقوله: "إن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"^(٣).

وعرفها غلال الفاسي بقوله: "المراد بمقاصد الشريعة الإسلامية: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"^(٤).

ويعرفها وهبة الزحيلي بقوله: "مقاصد الشريعة: هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها، ومعرفتها أمر ضروري على الدوام ولكل الناس، للمجتهد عند استنباط الأحكام وفهم النصوص، ولغير المجتهد للتعرف على أسرار التشريع، فإذا أراد المجتهد معرفة واقعة من الوقائع احتاج إلى فهم النصوص لتطبيقها على الوقائع"^(٥).

(١) جُغيم، د. نعمان، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، ط١، دار النفائس، الأردن، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ٢٥.

(٢) التونسي، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ج ٣، ٢/٢١.

(٣) الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) الفاسي، غلال، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط٥، دار المغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ص ٧.

(٥) الزحيلي، د. وهبة، أصول الفقه الإسلامي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج ٢، ٢/١٠١٧.

فلاحظ أن المقاصد علم شرعي تناوله علماء أصول الفقه، ويتبين لنا أن جميع التعريفات السابقة تدور حول معنى واحد للمقاصد، وهو كونها تهتم بالمعاني والحكم التي من أجلها شرعت الأحكام الشرعية، وفهم مقصود الشارع من النصوص ليتم تطبيقها على حياة الناس، والغاية من ورائها وهي تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

وبذلك نرى أن الشاطبي تجاوز تعريف المقاصد لحكمة ما، وبدأ في قصد الشارع للمحافظة على المصلحة، فقال: "إن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام، أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية"^(١).

أقسام المقاصد في الشريعة الإسلامية:

من خلال اطلاعي على مجموعة لا بأس بها من الكتب والدراسات التي تحدثت عن المقاصد في الشريعة وجدتها اتحدت في ذكر ما ذهب إليه شيخ المقاصد الشاطبي، وبعضهم أورد تقسيمات من حيث الأهمية وأثرها وغيرها من التقسيمات، ولكني سأختصر وأكتفي، بما يلي^(٢):

المقصد العام: "هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها"^(٣)، فهي تحقق مصالح جميع الخلق في الدنيا والآخرة، عبر تطبيق أحكام الشريعة.

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، الموافقات، ضبطه: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، ط١، دار بن عفان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٧، ١٧/٢، وينظر: الجندي، د. سميح عبد الوهاب، أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م، ص ١٧.

(٢) ينظر: جُغيم، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، مرجع سابق، ص ٢٦، وينظر: العبيدي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص ١٢٠، وينظر: جمعة، أ. د علي، ترتيب المقاصد الشرعية، مفتي الديار المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أبحاث ووقائع المؤتمر الدولي العام الثاني والعشرين، ص ٤-٥.

(٣) جُغيم، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، مرجع سابق، ص ٢٦.

المقصد الخاص: فنقول هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في باب معين من أبواب التشريع، كباب الأسرة، أو الاقتصاد، أو السياسة، وذلك عن طريق أحكام تفصيلية شُرعت لكل مجال على حدة^(١).

والمقاصد على ثلاث مراتب كما ذكرها الشاطبي:

- **الضروريات:** "هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين"^(٢).
- فهي مما لا يستغني الناس عنها في حياتهم وعلى رأسها ما اتفقت على حفظه جميع الأديان السماوية من الكليات الخمس، وهي^(٣): الدين والنفس والعقل والنسل والمال.
- **الحاجيات:** وقد عرفها الشاطبي بقوله: "معناها أنها تفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة، وهي جارية في العبادات، والعادات، والمعاملات، والجنايات"^(٤). كما في أحكام البيع والشراء، وإباحة الصيد لما هو حلال وغيرها.
- **التحسينات:** معناها: "الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق"^(٥)، فهي ما يتم بها تجميل أحوال الناس وتصرفاتهم، مثل: الاعتناء بجمال الملبس، وإعداد المأكّل، وإزالة النجاسة وستر العورة، وغيرها.

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ١٧/٢-١٨.

(٣) المرجع السابق، ٢٠/٢.

(٤) المرجع السابق، ٢١/٢.

(٥) الشاطبي، الموافقات، مرجع السابق، ٢٢/٢.

فنرى أن هذه الأحكام والتشريعات تستمد من الكتاب والسنة وهما نصوص لا يصح التحريف فيها، ومنها ما جاء الكلام والحكم فيها واضحاً مباشراً، ومنها ما جاء غير مباشر، فمن هنا جاءت حاجة الأصوليين للمقاصد، وفهمها في اللغة العربية لكونها لغة القرآن والسنة مصادر التشريع الإلهي، فهذا ما جعل الأصوليين يبحثون في اللغة العربية، فالكتاب والسنة كانت ألفاظهما مستعملة في معانيها اللغوية وجارية على قوانينها الوضعية والاستعمالية والدلالية المعروفة عندهم، وقد ذكر الإمام الشافعي ذلك فقال: "إنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتابة أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عن الشبه التي دخلت على جهل لسانها"^(١). فقد قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وقال الشاطبي: "إن القرآن نزل بلسان العرب، وإنه عربي، لا عجمة فيه، بمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، أنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجهه والخاص في وجهه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبئ أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتسمى الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد"^(٢).

فاللغة عند الشاطبي هي السياق وما يدل عليه يعبر عنه بقوله^(٣): "إذا ثبت أن للكلام من حيث دلالته على المعنى اعتبارين: من جهة دلالته على المعنى الأصلي، ومن جهة دلالته على المعنى التبعية الذي هو خادم للأصل، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام، وهل يختص بجهة المعنى الأصلي؟ أو يعم الجهتين معاً،...

(١) الشافعي، الرسالة، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ١٠٣/٢.

(٣) المرجع السابق، ١٥١/٢.

فلا كلام بأن للعموم صيغاً وضعيةً، ولذلك العموم تدل عليه هذه الصيغ بحسب الوضع باعتبار نظرين، الأول: باعتبار ما تدل عليه الصيغة في أصل وضعها على الإطلاق^(١)... والثاني: بحسب المقاصد الاستعمالية التي تقضي العوائد بالقصد إليها، وإن كان الأصل الوضع على خلاف ذلك، وهذا الاعتبار استعمالي والأول قياسي^(٢) وإن الفهم في عموم الاستعمال متوقف على فهم المقاصد فيه، وللشريعة بهذا النظر مقصدان: المقصد في الاستعمال العربي، والمقصد في الاستعمال الشرعي^(٣).

ونلاحظ أنه اهتم بالمعنى الحرفي والمعنى الحقيقي للأحكام، وأخذ بعين الاعتبار السياق الكلامي في الجملة.

ويرى طه عبد الرحمن أن مصطلح المقاصد كما استعمله الشاطبي، لا يقوم على دلالة واحدة، بل يقوم على ثلاثة معانٍ، وهي:

- المقصد: بمعنى المقصود ويجمع على مقصودات، ومعناه انعقاد الدلالة وحصولها في الكلام، فالمقاصد بهذا المعنى لها تعلق أكيد باللغة، وهو ما ذهب إليه الشاطبي بأن المقصد بمعنى المقصود وهو المضمون الدلالي، وهنا القصد بمعنى "حصول فائدة".
- المقصد: جاء بمعنى القصد ويجمع على قصود، فالمقصد بمعنى القصد هو المضمون الشعوري أو الإرادي، وهنا القصد بمعنى "حصول نية".
- المقصد: بمعنى مقاصد، واختص هذا المقصد باسم الحكمة، ونحتفظ بلفظ مقاصد بصيغة الجمع؛ لإفادة هذا المدلول أو قل بإيجاز: إن المقصد بهذا المعنى هو المضمون القيمي، وهنا القصد بمعنى "حصول الغرض"^(٤).

(١) المرجع السابق، ١٨/٤.

(٢) المرجع السابق، ١٩/٤.

(٣) المرجع السابق، ٢٥/٤.

(٤) ينظر: عبد الرحمن، د. طه، تجديد المنهاج في تقويم التراث، ط ٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص ٩٨.

ويقول طه عبد الرحمن: "إن الأصوليين اختصوا بتقسيمات على طرق دلالة اللفظ على المعنى، وقد اشتهر منها تقسيمان اثنان هما: التقسيم الحنفي، والتقسيم الشافعي، فالتقسيم الأول عند المسلمين يسمى بـ "مبدأ القصدية"، ومقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد، وصيغته هي "الأصل في الكلام القصد"، أما الأحناف فعرف عندهم باسم "دلالة العبارة"، وهي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه"^(١).

وابن قيم الجوزية: "يجعل قاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها، أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في القربات والعبادات، فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالاً أو حراماً، وصحيحاً أو فاسداً، وطاعة أو معصية"^(٢). وهذا يدل على أن المقاصد تلعب دوراً مهماً في معرفة المعنى وهي أساس الخطاب، ليس في الكلام العادي فحسب، بل في أحكام الشريعة، كما في الإرادة الباطنة للأشياء، كما في البيع والعقود، والزواج، والطلاق، وغيرها.

أنواع المقاصد في الخطاب:

نحن نعلم أن كل خطاب لا بد أن يكون ذا فائدة ويدل على معنى دلالة معينة، فهناك معانٍ وضعية مباشرة، ومعانٍ أخرى غير مباشرة يتم تأويلها واستنتاجها عن طريق السياق الذي ورد فيه الخطاب، فهناك من يرى أن المقاصد هي المعاني نفسها أو أن يكون "الاهتمام بالمعاني المبنوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم ببناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند

(١) ينظر: عبد الرحمن، د. طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م، ص ١٠٣.

(٢) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عند رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج٤، ٣/٧٩.

أهل العربية، فاللفظ إنما هو الوسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود^(١)، فالمقاصد في الخطاب أنواع، وهي كالتالي^(٢):

١- المقاصد الظاهرة الوضعية:

وهي الأغراض المباشرة مثل: المعاني والأفكار التي تتجلى بوضوح في الخطاب، وبأسلوب مباشر يتطابق فيها المعنى الحرفي للغة مع قصد المرسل مثل: الأمر بالاجتهاد في المذاكرة، والحث على الصلاة، فأفعال الكلام السابقة يوظفها المبدع بأسلوب مباشر وصريح للدلالة على قصده الواضح والمباشر.

٢- المقاصد الكامنة الإجمالية:

وهي المعاني غير المباشرة التي نستنتجها عن طريق المعاني الأولى، ويلعب السياق دوراً رئيسياً في تحديد القصد من الخطاب، فاللغة وحدها لا يمكنها أن تظهر المعنى الحقيقي الذي يريد المرسل إيصاله، "فالمعاني الضمنية"^(٣) هي جوانب مقاصدية من المعنى ولها خاصيات واضحة الملامح، وهي مستقاة جزئياً من المعنى المتواضع عليه أو المعنى المباشر للقول حسب استعماله في سياق محدد مشترك بين المتكلم والمخاطب^(٤).

فشكل الخطاب ليس كافياً للدلالة على قصد المرسل في فعل لغوي معين، مما ينتج عنه علاقة ثنائية بين القصد وشكل الخطاب.

(١) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ١٣٨/٢.

(٢) فضيلة، مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب الثوري (تناول تداولي للخطاب الثوري)، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) كما عرفها «جرايس» هي: ما يمكن أن يضمّنه أو يوحي به أو يعنيه متكلم ما فوق ما يصرح به ظاهر كلامه. ينظر: براون، وويول، ج ب ج، تحليل الخطاب، ترجمة: د. محمد لطفي الزليطني، ود. منير التريكي، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م/١٤١٨هـ، ص ٣٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٢.

فشكل الخطاب يمكن أن يطابق قصد المرسل وألا يطابقه؛ لأن هناك معاني مضمرة في الخطاب لا يمكن الكشف عنها إلا بواسطة التأويل، واستناداً إلى المعرفة المشتركة ومعرفة السياق الذي قد يخفى على الكثير ممن لا يشاركون هذه المعرفة. وبناء على ذلك فإن لصورة الخطاب عدة قوى إنجازية تبعاً لمقتضى السياق، لخصها علماء الأصول في قضيتين هما:

أولاً: منطوق الخطاب وهو ما يسمّيه التداوليون بالمعنى الحرفي.

ثانياً: مفهوم الخطاب وهو ما يسمّيه التداوليون بالمعنى المستلزم.

وهذان المفهومان اهتم بهما الكثير من الدارسين في البلاغة العربية والدراسات اللسانية والتداولية المعاصرة.

فهذا عبد القاهر الجرجاني يسمي ثنائية "منطوق الخطاب / ومفهوم الخطاب"، بالمعنى ومعنى المعنى، والمعنى في منظوره هو: ذلك المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي نصل إليه من غير واسطة، ومعنى المعنى هو: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر^(١).

ونرى أن تأويل المعنى يكون موجّهاً إلى المرسل إليه هذا الخطاب. فالمستمع المتلقي أو المرسل إليه لا يشارك في تكوين قصدية المتكلم إلا أن يتحول إلى متكلم، أما أن يشارك في هذه القصدية وهو في حال الاستماع، فلا، فحدّد "سورل" كما ذكر طه عبد الرحمن شروطاً محددة للفعل اللغوي ينتقل بها المتلقي أو المرسل إليه من المعنى الحرفي المباشر إلى المعنى الإجمالي غير المباشر، وهذه الشروط أربعة لا بد أن يشتملها الفعل الكلامي حتى يكون صحيحاً، وهي:^(٢)

— شروط مضمون القضية: تحدد أوصاف المضمون المعبر عنه بقول مخصوص.

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص ٢٦١.

- الشروط الجوهرية: وتعين هذه الشروط الغرض التواصلي من الفعل التكليمي، هذا الغرض الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة.
 - شروط الصدق: تحدد الحال الاعتقادي، الذي ينبغي أن يقوم به المتكلم المؤدي لهذا الفعل التكليمي.
 - الشروط التمهيدية: وتتعلق بما يعرفه المتكلم عن قدرات واعتقادات وإرادات المستمع وعن طبيعة العلاقات القائمة بينهما، ومنه فإن الشروط التمهيدية هي التي تسهم في تحديد الأفعال الكلامية ذات القوة الحرفية وتعدد قوتها الاستلزامية.
- وعليه، فالقصديّة لا تنفك عن اللغة، "فهي اعتقاد المنشئ أن سلسلة الأحداث القولية التي ينتجها يمكن أن تشكل نصّاً مسبوّكاً، يكون أداة لتحقيق مقاصد المنشئ، كأن ينقل معرفة أو يحقق هدفاً جرى توصيفه في إطار خطة موضوعة"^(١)، وبهذا يمكن أن نصف نظرية المقاصد أو مقاصد المنشئ بأنها نظرية تركيبية تجمع بين المستويات اللغوية والسياق لاستنتاج القصد وفهمه فهي تجمع بين الكفاءة اللغوية والتداولية.

(١) عبد الكريم د. أشرف عبد البديع، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٥٧.

المبحث الخامس

أنواع المعاني وتكثيف المعنى

- المعنى والدلالة
- ما المعنى؟
- أنواع المعنى
- نظريات دراسة المعنى
- أولًا: النظرية الإشارية
- ثانيًا: النظرية التصويرية
- ثالثًا: النظرية السلوكية
- رابعًا: نظرية السياق
- خامسًا: نظرية الحقول الدلالية
- سادسًا: النظرية التحليلية
- تكثيف المعنى

المعنى والدلالة

عند حديثنا عن المعنى يتبادر لذهننا كلمة "الدلالة"، فهي كلمة تدل على المعنى كما تحدثنا عنها في المبحث الثاني الموسوم بـ "الدال والمدلول"، ولكننا هنا نتحدث عن المعنى، وكثيراً ما أتساءل: أهنالك فرق بين الكلمتين؟ أم أنهما مترادفتان؟!

عندما ننظر لمن قبلنا نجد من أثار فضوله هذا السؤال أيضاً من أمثال:

"جون لاينز" حيث تكلم عن الفرق بين المعنى والدلالة، وأن بينهما علاقة عكسية، وعبر عنها بالآتي:

أن المعنى يعتمد على مجموع العلاقات القائمة بين أي تعبير وغيره من التعابير الأخرى في لغة واحدة، وهذا ما يميز بين المعنى والدلالة التي تربط التعابير بصنوف من التعابير في لغات أخرى.

أن كلا منهما ينطبق بالتساوي على تعابير بسيطة معجمياً والتعابير المركبة معجمياً.

أن المعنى والدلالة مرتبطان ويعتمد كل منهما على الآخر بشكل يجعل المرء غير قادر على معرفة أحدهما عادة دون أن تكون لديه معرفة عن الآخر.

فالعلاقة العكسية بين المعنى والدلالة يمكن التعبير عنها كالتالي: كلما توسعت الدلالة، صغر المعنى والعكس صحيح، مثل: تعبير دلالة حيوان بأوسع من دلالة كلب (كل الكلاب حيوانات، ولكن ليس كل الحيوانات كلاباً، ولكن معنى حيوان أقل تحديداً من معنى كلب)، وهذه العلاقة العكسية معروفة جيداً بعلم المنطق بموجب الفرق القائم بين المدلول والمفهوم، فمدلول أي مصطلح أو تعبير يمثل على وجه التقريب صنف الكيانات التي يحددها هذا المدلول، أما مفهومه فيمثل الخاصية المحددة للصنف^(١).

(١) ينظر: لاينز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م، ص ٦٢-٦٥.

فعندما نتحدث عن معنى الكلمة نتحدث عن علاقتها مع الكلمات الأخرى داخل اللغة ذاتها، فثري تعني غنياً وضد فقير، وكريم ضد بخيل، فمعنى الكلمة مرتبط بعلاقاتها مع الكلمات ذات العلاقة في اللغة الواحدة.

ومن ناحية أخرى الدلالة تعني علاقة الكلمة بالعالم الخارجي، فالكلمة تشير إلى كائن موجود في العالم الخارجي، قد يكون إنساناً، أو حيواناً، أو نباتاً، أو مكاناً، مثلاً، نعمان، الأسد، الشجرة، الصخرة، أوروبا، على الترتيب.

فهناك فرق بين الكلمات والموجودات، كلمة كرسي ليست كرسيّاً، بل هي كلمة تشير إلى الشيء الذي ندعوه كرسيّاً، كلمة باب ليست باباً، وكلمة مدرسة ليست مدرسة، فالتعبير اللغوية جزء من اللغة، ولكن الموجودات الخارجية جزء من العالم، فالدلالة هي علاقة بين التعبير اللغوية والموجودات الخارجية^(١).

ولا يفرق أحمد مختار عمر بين المعنى والدلالة؛ إذ هما عنده مترادفتان فيقول: "علم الدلالة يعرفه بعضهم بأنه "دراسة المعنى" أو "العلم الذي يدرس المعنى"، وعدد أسماءه بأنه يطلق عليه في الإنجليزية "السيمانتيك"، وفي اللغة العربية علم الدلالة ويسميه بعضهم بعلم المعنى^(٢)، ونراه يفرد الفصل الرابع في كتابه "علم الدلالة" للحديث عن أنواع الدلالة للكلمة تحت اسم "أنواع المعنى"^(٣)، فيتضح لي أنه لا يفرق بين المعنى والدلالة.

كما نجد إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" عند حديثه عن "أثر الأمية في دلالة الألفاظ"، فيقول: "إن مؤلفي هذه الكتب كانوا يختلفون في نظرهم لدلالة الألفاظ،

(١) ينظر: الخولي، د. محمد، علم الدلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١م، ص ٢٥-٢٦.

(٢) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ٣٦.

فمنهم من كان يورد عدة ألفاظ للمعنى الواحد، ومنهم من حاول... أن يلتبس فروقاً... بين معاني هذه الألفاظ^(١).

وأرى أنه لا يفرق بين الدلالة والمعنى؛ إذ ذكر دلالة الألفاظ، ثم ذكر معاني الألفاظ، فمن وجهة نظر الباحثة أنه لا فرق بين المعنى والدلالة، وأن ما حاول "لاينز" تلمسه لا يعدو كونه إمعان نظري لا يؤثر في دراسة معنى اللفظ.

ما المعنى؟

تحديد تعريف للمعنى هو من أهم العقبات التي واجهت اللغويين، وعرفه ابن فارس فقال: "أما المعنى فهو القصد والمراد. يقال: "عَيَّيْتُ بالكلام كذا" أي: قصدتُ وعمَدْتُ"^(٢).

وهذا الشريف الجرجاني يقول: "المعاني: هي الصورة الذهنية، من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت: مفهوماً، ومن حيث إنه مقول في جواب (ما هو) سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت: حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأغيار سميت: هوية"^(٣).

وذكر السيوطي أنه اختلف: هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية - أي الصورة التي تصورهما الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع - أو بإزاء الماهيات الخارجية، فذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني وهو المختار، وذهب الإمام فخر الدين وأتباعه إلى الأول، واستدلوا عليه بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن فإن من رأى شجراً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه

(١) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٢) ابن فارس، الصحابي، مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٣) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

لفظ الإنسان، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية؛ فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي^(١).

وذهب الجاحظ إلى أن: "المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطيرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، ويحي تلك المعاني ذكرهم لها، وأخبارهم عنها، واستعمالهم إياها"^(٢). فهو يرى أن المعاني خفية في صدور الناس تظهر بإجلالها والتعبير عنها.

ونرى محمد حسن جبل في كتابه "المعنى اللغوي"، يصوغ تعريفاً للمعنى عند متقدمي العرب فقال: "معنى اللفظ هو الصورة الذهنية لمسامه من حيث وُضع اللفظ بإزائها"^(٣).

ثم قام بشرح هذا التعريف فقال: "وتوضيحاً لألفاظ التعريف نذكر أن: الصورة عموماً -لأي شيء كانت- هي الشكل الذي يحمل خطوط قسامته، وملامحه التي تميزه عن غيره.

والذهن الذي هو محل الصورة: قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم التصويرية والتصديقية، وهذه القوة تُسمى عقلاً، ومحلها الدماغ، والمسمى هو الشيء الذي وُضع اللفظ ليسميه، أي: يدل عليه ويعبر عنه.

وعبارة "من حيث" تبين الجهة التي اعتُبرت في الصورة عند تعريف المعنى بها؛ لأن الصورة الذهنية لها حيثيات كثيرة، وهي لا تعد معنى إلا من حيث وضع اللفظ إزاءها.

(١) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ص ٣٦/١-٣٧.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناfi بالولاء، الليثي، أبو عثمان (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ-٣، ج ٨١/١.

(٣) جبل، محمد حسن (ت ١٤٣٦هـ)، المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٩م، ص ٦٨.

وكلمة "إزاءها" تعني -لغويًا- حذاءها ومقابلاً لها، ولكن يقصد بها هنا أن اللفظ مقارن للصورة، أي: مقترن بها، فهو يدل عليها ويستدعيها، كما أنها تستدعيه.

فالصورة الذهنية هي المعنى؛ لأنها هي التي يقصدها المتكلم عندما يريد التعبير عن شيء في ذهنه^(١).

فنرى أن تعريفه جاء كما عرّف الشريف الجرجاني المعاني، فيمكن صياغة تعريف للمعنى بقولنا: "هو الصورة الذهنية في عقل المتكلم والمتلقي، يُعبر عنها الناس بألفاظ مرتبطة بهذه الصورة في عقلهم الباطن، وثابتة على مسمياتها في الخارج "أي في الحقيقة" ومتفق عليها بين الجماعة اللغوية الواحدة".

أنواع المعنى:

المعنى المعجمي وحده ليس كافياً لتحديد معنى الكلمة وإن كفى في بعض الكلمات، ولكنه لا يكفي في الكثير منها، فكان لا بد من التفريق بين أنواع المعنى وملاحظتها، ورغم اختلاف العلماء في أنواع المعنى فقد حصرها أحمد مختار عمر بهذه الأنواع الخمسة، وهي^(٢):

١- المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، وقد يسمّى المعنى التصوري أو المفهومي، أو الإدراكي، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي بين المتكلمين، فهو المعنى الذي يتصور بالذهن فور النطق بالكلمة، فمن شروطه أن يكون المتكلمان بلغة معينة متقاسمين للمعنى الأساسي، وهذا النوع من المعنى وثيق الصلة بالمعنى المعجمي، فهو المعنى المتصل بالكلمة عند ورودها مفردة عن السياق، ويمكن تمييز ملامحه عن غيره، على سبيل المثال فكلمة "امرأة" يمكن أن

(١) ينظر: جبل، محمد حسن (ت ١٤٣٦هـ)، المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، مرجع السابق: ٦٨-٧٠.

(٢) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٣٦ وما بعدها.

تحدد باعتبارها تملك الملامح: + إنسان - ذكر + بالغ، فهي متميزة عن كلمة "ولد" التي تملك الملامح: + إنسان + ذكر - بالغ.

٢- المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني، هذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي وليس له صفة الثبوت والشمول، ويتغير بتغير الزمن أو الخبرة أو الثقافة، فمثل كلمة "يهودي" تملك معنى أساسياً هو الشخص الذي ينتمي إلى الديانة اليهودية ولها معانٍ إضافية في أذهان الناس تتمثل في الطمع والبخل والمكر والخديعة.

وكذلك كلمة "غنم" فهي تحمل معنى أساسياً وهو الحيوان المعروف، وتحمل معنى إضافياً، وهو الانقياد بلا تفكير، وكذلك كلمة "فأر" فهي تحمل دلالة إضافية فهي تدل على الجبن والخوف؛ فالمعنى الإضافي متغير بخلاف المعنى الأساسي؛ فإنه ثابت وقد يشيع معنى إضافي لكلمة ما في بيئة ما، وفي مكان آخر لا يسمع سوى معناها الأساسي.

٣- المعنى الأسلوبى، وهذا النوع من المعنى يكشف عن المستوى الثقافى والاجتماعى المستخدمى اللغة، والمنطقة الجغرافية التي ينتمون إليها، ويبين نوع اللغة المستعملة؛ أدبية، رسمية، عامية، مبتذلة، فكلمة "الأب" تبين طبقة المتكلمين بها، فهي في لغة الأرستقراطيين "داد"، والأدب الفصيح "الوالد - والدي"، والعامي الراقي "بابا - بابي"، والعامي المبتذل "أبويأ - أبأ"، ومثله يقال على الكلمات التي تطلق على الزوجة في العربية الحديثة: عقيلته - حرمه - زوجته - امرأته - مرته، فكل مجموعة من هذه الكلمات تدل على معنى واحد أو معنى واحد، ثم تنفرد كل كلمة من هذه المجموعة لتدل على ثقافة وبيئة مستعملها.

٤- المعنى النفسى، هو معنى ذاتي فردي، فيعتبر معنىً مقيداً بالنسبة لمتحدث واحد فقط، ولا يتميز بالعمومية والتداول بين أفراد المجتمع اللغوي، ويظهر واضحاً

في أحاديث الأفراد العادية، وكتابات الأدباء وشعر الشعراء، ونمثل له بقول رابعة العدوية في مخاطبة الذات الإلهية^(١):

أَجُبُّكَ حُبِّينِ حُبَّ الْهَوَا وَحُبًّا لِأَنْتَ أَهْلُ لِيَذَاكَ
فَأَمَّا الَّذِي هُوَ حُبُّ الْهَوَا فَشُغْلِي بِذِكْرِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ
وَأَمَّا الَّذِي أَنْتَ أَهْلُ لَهُ فَكَشْفُكَ لِي الْحُجْبِ حَتَّى أَرَاكَ
فَلَا الْحَمْدُ فِي ذَا وَلَا ذَاكَ لِي وَلَكِنْ لَكَ الْحَمْدُ فِي ذَا وَذَاكَ

فالحب عندها بهذا التفصيل: حب الهوى، وحب الأهلية للحب ليس له أية إشارة في المعاجم اللغوية على تعدد أنواعها واختلافها، فالشخصية وهي شخصية المتكلم والتجربة عناصر مهمة لازمة لفهم المعنى.

وقول لسان الدين بن الخطيب^(٢):

وَاصْبِرْ عَلَى مَضَضِ اللَّيَالِي فَإِنَّهَا كَحَوَامِلٍ سَيَلِدُنْ كُلَّ عَجِيبٍ

فعبر عن الهم والحزن الذي يعتريه ويشعر به في الليل بالحوامل، فهن معروف مدى تعبهم في هذه الفترة، فنرى أن المعنى النفسي يرتبط بعلم اللغة النفسي، ويتفاءل بأنه بعد التعب والألم يأتي الفرح مثل الحامل بعد التعب يولد الطفل ويحل السرور، فلذلك المعنى النفسي يرتبط بما يشعر به الشخص ويقع في نفسه من قبول أو تشاؤم.

٥- المعنى الإيحائي: هذا النوع من المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء نظراً لشفافيتها. وحصر "أولمان" هذا النوع من الكلمات ودلالاتها على المعاني بذاتها إلى أنواع ثلاثة هي^(٣):

(١) السعران، د. محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٢٦٧.
(٢) ابن الخطيب، لسان الدين، ديوان الصيب والجهام والماضي والكهف، تحقيق: د. محمد الشريف قاهر، ط ١، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٣م، ٢٨٤/١.
(٣) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

أولاً: التأثير الصوتي

كلمات تدلّ على المعنى من خلال تأثيرها الصوتي، فبمجرد سماعها يقع في نفس السامع إحياء بدلالاتها، مثالها: خرير الماء، صليل السيوف، مواء القطّة، نباح الكلب. وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً أسماه "باب إمساس الألفاظ للمعاني"، وقال: "اعلم أن هذا الموضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً، فقالوا: صر، وفي صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال"^(١).

ثانياً: التأثير الصرفي

كلمات تدلّ على معناها من خلال تراكيبها الصرفية، ويتعلق بالكلمات المركبة والمنحوتة في اللغة العربية، مثل: (بحتر) كلمة تطلق على القصير، وأصلها بتروحتر، وبتر تعني قطع، وحتر فأصلها قلل، فلما اجتمعتا ثم ركبنا دلتا معاً على القصير. ومنه دلالة الصيغة الصرفية على المعنى، مثل دلالة فاعل على المشاركة بين طرفين كقاتل، ودلالة انفعال على المطاوعة كانكسر^(٢). قال ابن جني: "إن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والققعقة، والجرجرة، والقرقرة"^(٣).

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ١٥٤/٢.

(٢) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ١٥٥/٢.

ويقول أيضاً^(١): "وجدت الفعل في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو البشكى^(٢)، والجمزى^(٣)، والولقى^(٤)".

ثالثاً: التأثير الدلالي:

ويختص بالكلمات التي تحمل أكثر من معنى أساسي، فيترك المعنى الأكثر شيوعاً أثره الإيحائي على المعنى الآخر، وهذا التأثير يكون أكثر وضوحاً في الكلمات المكروه ذكرها، مثل الكلمات المتعلقة بالجنس وقضاء الحاجة والموت، وفي مثل هذه الحالات ينبغي استعمال التلطف في التعبير، من أمثلة ذلك: إطلاق كلمة "حامل" على الحبل، والكنيف صار "دورة المياه"، والتواليت، والحمام.

نظريات دراسة المعنى:

تتابعت الدراسات اللغوية المتعلقة بالمعنى، واختلفت نظرة الباحثين في علم الدلالة إلى المعنى، فنتج عن هذا الاختلاف تعدد في اتجاهات ومناهج دراسة المعنى التي تساعد في فهم المعنى في لغة ما، وهي كالتالي^(٥):

أولاً: النظرية الإشارية:

ارتبطت هذه النظرية باللغويين "ريتشارد وأوجدن" في كتابهما "معنى المعنى" فهما يميزان بين ثلاثة عناصر للمعنى، وهي: "الفكرة أو المرجع أو المدلول، والشيء الخارجي أو المشار إليه، والرمز أو الكلمة أو الاسم". التي أوضحها بالمثلث الآتي:

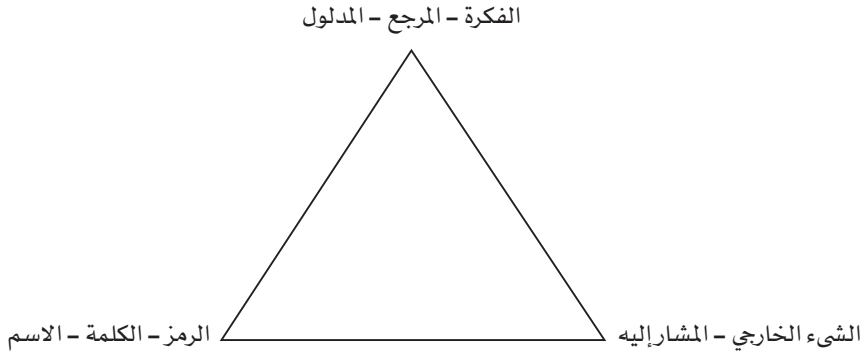
(١) المرجع السابق: ١٥٥/٢.

(٢) البشكى: ناقة بشكى، أي سريعة، ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد مكرم، ٢٠١١م، لسان العرب، ط ٧، دار صادر، بيروت، مادة: (ب ش ك).

(٣) حمار جمزى: وثأب سريع. المرجع السابق، مادة: (ج م ن).

(٤) ناقة ولقى: سريعة. المرجع السابق، مادة: (ول ق).

(٥) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٦.



فيتبين لنا أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الكلمة كرمز، والشيء الخارجي الذي تعبر عنه، والكلمة عندهما تحوي جزأين هما صيغة مرتبطة بوظيفتها الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة أو المرجع.

وقد ذهب دي سوسير إلى مثل هذا فهو يرى أن الكلمة ذات طبيعة ازدواجية، هما: الصيغة (الرمز)، والمحتوى (الفكرة)، فقد شبهه بقطعة من الورق ذات وجهين، فهما مرتبطتان ارتباطاً جانبياً الورقة.

وبذلك فالنظرية الإشارية تعني أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وقد اعترض على هذه النظرية بالآتي:

١- أنها تدرس الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة.

٢- أنها تقوم على أساس دراسة الموجودات الخارجية المشار إليها، فلا بد أن تكون على علم بكل شيء في عالم المتكلم، لكي تعطي تعريفاً دقيقاً للمعنى، وهذا محال.

٣- أنها لا تتضمن كلمات مثل: "لا، إلى، لكن، أو" وهي كلمات لا تشير إلى شيء، ولكن لها معنى يفهمه السامع والمتكلم.

٤- أن معنى الشيء غيرذاته، فمعنى كلمة "برتقالة" ليس هو "البرتقالة" فالبرتقالة يمكن أن تؤكل، ولكن المعنى لا يؤكل، والمعاني يمكن أن تتعلم، ولكن البرتقالة لا يمكن.

ثانياً: النظرية التصويرية^(١):

تتلخص هذه النظرية في أن اللغة وسيلة لتوصيل الأفكار، ونقلها من شخص إلى آخر، بمعنى أن اللغة تعد تمثيلاً خارجياً (أصوات) في صورة ألفاظ لحالة داخلية في ذهن المتكلم (أفكار)، لأن الأفكار في ذهن المرء لها وجود مستقل تماماً عن اللغة، كما أن وظيفتها مستقلة تماماً عن اللغة.

وترجع فكرة هذه النظرية إلى اللغوي "جون لوك"، فهو وأصحاب هذه النظرية يرون أنه لولا حاجة الإنسان لنقل أفكاره إلى غيره لما كان للغة حاجة، فالمعنى عند أصحاب هذه النظرية يتمثل في الفكرة أو الصورة الذهنية، فعند النطق بكلمة القلم، فالتكلم يشير إلى معنى في ذهنه، وفي ذهن السامع أيضاً؛ لأن كلا منهما يملك تصوراً واحداً عن القلم. فبذلك كان وسيلة نقل الأفكار بصورة صوتية لغوية يدركها السامع ليستدعي الصورة الذهنية لهذا المعنى الذي يريد إيصاله له المتكلم. ويتضح هذا بما يلي:

الفكرة عند المتكلم ← صورة لغوية ← الفكرة عن السامع

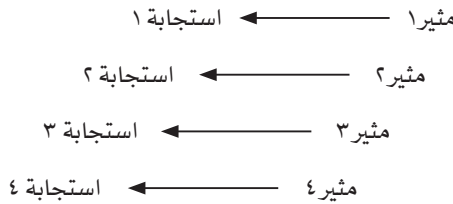
وهي الفكرة نفسها عند المتكلم.

واعترض على هذه النظرية بأن هناك كلمات كثيرة غير قابلة للتصور، بل ليس لها تصور عقلي سوى ألفاظ الكلمات نفسها: كأدوات المعاني والكلمات التجريدية، نحو: الديمقراطية، الاقتصاد، الإمبريالية، الاجتماع، والتاريخ... الخ.

(١) ينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

ثالثاً: النظرية السلوكية^(١):

مبتكر هذه النظرية هو العالم اللغوي "بلومفيلد" وأصحاب هذه النظرية يرون أن السلوك الإنساني يمكن ملاحظته مباشرة للمتكلّم والمخاطب، فهم يصفون السلوك بأنه نوع من الاستجابات لمثيرات معينة في البيئة المحيطة، وتمثل بما يلي^(٢):



وبذلك تكون الكلمة التي يتكلم بها المرء بمثابة مثير للسامع لكي يستجيب للموقف، وهذا المثير وتلك الاستجابة هي المعنى اللغوي للكلمة عند أصحاب هذه النظرية.

وخير مثال على هذه النظرية هو المثال المشهور الذي أورده "بلومفيلد" صاحب هذه النظرية، وهو المثال المعروف بـ "جاءك، وجيل، والتفاحة". فيقول:

"نفترض أن جاءك وجيل يسيران في طريق، وجيل تستشعر الجوع، ترى تفاحة على شجرة، فتحدث "ضجة" بجنجرتها، ولسانها، وشفتيها: فيقفز جاءك من فوق السور، ويتسلق الشجرة، ويقتطف التفاحة، ويحضرها لجيل، ويضعها في يدها، فتأكل جيل التفاحة"^(٣).

نلاحظ من خلال هذا المثال المثير هو ما شعرت به جيل من جوع عندما رأت التفاحة، أما الاستجابة فهي إحضار جاءك للتفاحة ووضعها في يد جيل، وهكذا نرى أن اللغة أحدثت رد فعل جاءك عندما توفر مثير لجيل.

(١) يطلق عليها: المدرسة السلوكية الأمريكية، راجع: السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٢) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٣) السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

”فيرى السلوكيون أن السلوك الإنساني يوصف أكمل وصف وأدقه عن طريق اعتبار الظواهر الفسيولوجية وغيرها من الظواهر المادية التي تصحب سلوك الأفراد، ولا تتأني عندهم دراسة الظواهر الإنسانية دراسة علمية إلا بهذا الطريق، ولذلك ينبغي عند السلوكيين شرح مصطلحات مثل: ”الإرادة“ و”الشعور“ و”الفكرة“ و”الانفعال“، وترجمتها إلى لغة تتضمن حالة فسيولوجية أو فيزيقية، ولذلك ظهرت عندهم مصطلحات مثل: الاستجابة، الاستجابة البديلة، المثير البديلي“^(١).

وقد وجهت اعتراضات لهذه النظرية منها^(٢):

- أنه إذا كان الجوع تُرجم من خلال تقلص عضلات معدتها بسبب رؤيتها للتحفاة من خلال موجات الضوء التي انعكست منها إلى عينيها، فإنّ هناك الكثير من الكلمات لا يمكن القيام بمثل هذا التحليل العلمي لها، كالحب، والكره والحسن والقبح.
- أنه عند الافتراض أن جاك كانت ردة فعله مختلفة: بأنه لم يحضر التحفاة أو قوله: إن التفاح يسبب لك عسر هضم؟ أو غيرها، ولذلك لا بد من أن يكون هناك سمات مشتركة، وخاصة التي ينطق فيها كل حدث معين بمعنى معين.
- أن هذه النظرية قامت على أساس تجارب أجريت على تعلم السلوك في الحيوانات، ثم نقلت النتائج إلى البشر، وهذا من أكبر الأخطاء، فما ينطبق على الحيوانات لا ينطبق على الإنسان.

رابعاً: نظرية السياق^(٣):

رائد هذه المدرسة هو العالم اللغوي ”فيرث“، الذي تأثر بالعالم الأنثروبولوجي البولندي ”مالينوفسكي“، ”الذي يرى أن اللغة ليست -كما يرى التعريف التقليدي-

(١) المرجع السابق: ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٥.

(٣) ويطلق عليها أيضاً: المدرسة الاجتماعية الإنجليزية، راجع: السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات أو التعبير عنها أو نقلها، وإنما هي نوع من السلوك، وضرب من العمل، إنها تؤدي وظائف كثيرة غير التوصيل^(١).

ويذهب "ستيفن أولمان" إلى القول: بأن "نظرية السياق، قد استعملت حديثاً في عدة معانٍ مختلفة، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي، أي النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة، أن السياق على هذا التفسير ينبغي أن لا يشمل الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل القطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل -بوجه من الوجوه- كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن"^(٢).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن معنى الكلمة لا يتحدد إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، فالسياق هو الذي يكسبها المعنى، فمن خلال ذلك نرى للكلمة الواحدة عدة معانٍ من خلال استعمالاتها في سياقات مختلفة، وبذلك تكون الكلمة لا تحمل معنىً خاصاً بها، وإنما يتغير معناها بتغير السياق الذي ترد فيه سواء كان هذا السياق لغوياً أو غير لغوي، فمن خلال هذا كان على أصحاب هذه النظرية دراسة السياقات التي ترد فيها الكلمة، فعلى هذا الكلمات عندهم ليس لها معانٍ وإنما لها استعمالات.

والسياقات التي يتعدد المعنى على أساسها كثيرة ومتنوعة إلا أنهم قسموها كالاتي^(٣):

١- السياق اللغوي

٢- السياق العاطفي

٣- سياق الموقف

٤- السياق الثقافي

(١) المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٢) أولمان، دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٦٩-٧١، وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق،

ص ٤٠-٤٤.

أولاً: السياق اللغوي

وهو أن تقع الكلمة الواحدة في جمل متعددة أو سياقات مختلفة فيتغير معناها من جملة إلى أخرى، ويمكن التمثيل له بكلمة "يد" التي ترد في سياقات متنوعة، بمعنى مختلفٍ عن الآخر في كل سياق^(١):

- يد الفأس: مقبضها.
- يد الدهر: مد زمانه.
- يد الريح: سلطانها.
- يد الطائر: جناحه.
- فلان طويل اليد: إذا كان سمحاً.
- سُقط في يده: ندم.
- يد الرجل: جماعة قومه وأنصاره.
- وبمثل كلمة "يد" يمكن التمثيل بكلمة "عين"، فيقال مثلاً^(٢):
- أعطاه ألف دينار عيناً: يعني نقداً.
- أصاب أرض بني فلان عين: يعني المطر لأيام لا يقلع.
- أرسل القائد عيناً قبل الهجوم: يعني جاسوساً.
- أصابته عين: يعني الحسد.

ثانياً: السياق العاطفي:

من خلال هذا السياق تتحدد درجة الانفعال من خلال القوة والضعف، أو التأكيد أو الاعتدال أو المبالغة في الشيء، فكلمة (يحب) وكلمة (يعشق) رغم اشتراكهما في أصل

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤١.

المعنى، وهو الحب إلا أنه يوجد تفاوت معنوي بينهما في الدرجة والإحساس العاطفي، وكذلك كلمتا "يكره ويبغض"، وكلمتا "يصفح ويعفو" وكلمتا "يرغب ويتمنى" وكلمتا "يمطر ويهطل" وكلمتا "ينكرو ويجد" وغيرها كثير، فرغم اتحاد هذه الكلمات في المعنى الأولي تختلف كل كلمة في درجة الانفعال والحالة العاطفية ولكل كلمة موقف سياقي خاص بها^(١).

ثالثاً: سياق الموقف^(٢):

ويعنى به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل: استعمال كلمة "يرحم" في مقام تسميت العاطس: "يرحمك الله"، وفي مقام الترحم بعد الموت: "الله يرحمه"، فالأولى تعنى طلب الرحمة في الدنيا، والثانية تعنى طلب الرحمة في الآخرة، وقد دلّ عليه سياق الموقف.

ويتضح أيضاً السياق اللغوي حيث كان التقديم للفعل في تسميت العاطس، وتأخيره في الترحم، فالسياق اللغوي يتمثل في التقديم والتأخير.

رابعاً: السياق الثقافي^(٣):

وهو يهتم بتحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة. فكلمة مثل: "جذر" لها معنى عند اللغوي، ومعنى عند المزارع، ومعنى عند طبيب الأسنان، ومعنى آخر عند عالم الرياضيات.

ومن حيث ثقافة المتكلمين، فكلمة مثل: "عقيلته" يطلقها المثقفون على زوجة الرجل، ويقول مَنْ دونهم: حرمه، تتسلسل اللفظة بحسب الجماعة إلى: زوجته،

(١) ينظر: المرجع السابق: ص ٤٣.

(٢) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٧١، وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٤.

امراته، جماعته، مراته، مرتته، فعند سماعك للكلمة من شخص تعرف لهجته وثقافته ومحيطه الاجتماعي.

ومع هذا فقد وجهت اعتراضات على هذه النظرية، منها^(١):

- أن فيرث لم يقدم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى فقط بتقديم نظرية للمعنى، مع أن المعنى لا بد أن يكون مركباً من العلاقات السياقية، ومن الأصوات والنحو والمعجم.
- أن فيرث لم يحدد استعماله للمصطلح "السياق" رغم أهميته، وكان حديثه عن الموقف غير واضح، بالغ بالثقل على فكرة السياق.

خامساً: نظرية الحقول الدلالية:

إذا كان "أصحاب النظرية السياقية يحددون معاني الكلمات من خلال استعمالها في سياقات متعددة، فإن أصحاب نظرية الحقول الدلالية يحددون معنى الكلمة من خلال علاقتها بمجموعة من الكلمات التي ترتبط معها في دلالتها، وتجمع كلها معاً تحت لفظ عام واحد، مثال ذلك: كلمة "أحمر"، معناها يتحدد بضمها إلى مجموعة كلمات أخرى، مثل: الأصفر، والأخضر، والأزرق.... وتندرج كلها تحت حقل دلالي واحد هو كلمة "لون". فمن وجهة نظرهم الكلمة تكتسب معناها من خلال علاقتها بالكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد"^(٢).

وقد عرفه أولمان بقوله: "هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة"^(٣).

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

(٢) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) نقلاً عن: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٧٩.

ويرى ليونز: "أن معنى الكلمة هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي"^(١).

وهدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع كل الكلمات التي تخص حقلاً معيناً، والكشف عن صلاتها الواحدة منها بالأخرى، وصلاتها بالمصطلح العام.

ويتفق أصحاب هذه النظرية على عدد من المبادئ التي تعد أساساً للنظرية وهي^(٢):

- ١- لا بد من حقل دلالي تنتمي له كل وحدة معجمية.
- ٢- أنه لكل وحدة معجمية حقل دلالي واحد فقط.
- ٣- لا يمكن أن يهمل السياق الذي ترد فيه الكلمة.
- ٤- لا يمكن أن تدرس المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي.

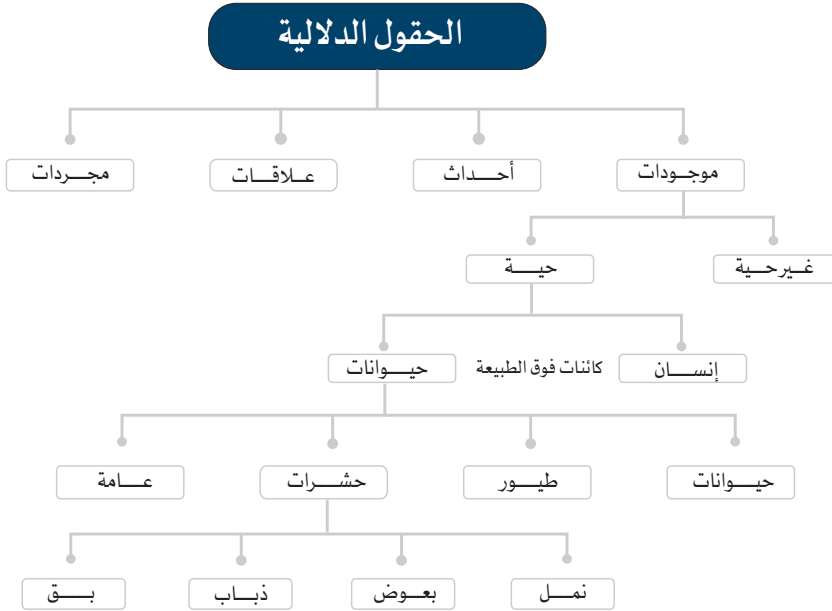
ويقوم تصنيف الحقول الدلالية على النظام التفرعي، فيبدأ اللغوي بتحديد حقول عامة، ثم يُفرّع من كل حقل منها حقولاً أدق وأكثر خصوصية، ثم تتفرع من كل حقل منها حقولاً أدق فأدق، فتكون الحقول الدلالية مقسمة على النحو التالي^(٣):

موجودات - أحداث - علاقات - مجردات ثم تتابع التفرعات، ويمكن التمثيل لذلك بالخطط التالي:

(١) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٣) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.



وهكذا في سائر الحقول الدلالية، وهذا التقسيم يختلف من لغوي إلى آخر بحسب تصنيفه لمفردات اللغة، وأصحاب هذه النظرية لا يقف عملهم عند تصنيف الحقول الدلالية فقط، بل يمتد لإيجاد ما بين هذه الكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد من علاقات، وقد قاموا بحصر العلاقات الممكن وجودها داخل الحقل الواحد فيما يلي^(١):

١- **علاقة الترادف**: ومن أمثلتها في الحقل الدلالي الخاص بالقرابة: ابن ونجل - أم ووالدة - زوجة وعقيلة.

٢- **علاقة الاشتمال**: ومن أمثلتها في الحقل الدلالي الخاص بالحيوان: حشرة ونملة - حشرة وبعوضة - حشرة وذبابة؛ لأن معنى كلمة نملة يتضمنها معنى كلمة حشرة^(٢).

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٩٨، وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٩.

٣ - علاقة الكل بالجزء والعكس: ومن أمثلة علاقة الجزء بالكل علاقة البيت بالحجرة، واليد بالجسم^(١).

٤ - علاقة التضاد: ويشتمل على أنواع من التقابل وهي^(٢):

- التضاد الحاد: مثل: ميت - حي، متزوج - أعزب، ذكر - أنثى.
- التضاد المتدرج: وهو تضاد نسبي، مثل: قولنا "الحساء ساخن" يعني أنه ساخن بالنسبة لدرجة الحرارة المعينة للحساء، أو للسوائل ككل، أو للسوائل المقدمة مع وجبة.
- تضاد العكس: وهو علاقة أزواج من الكلمات، مثل: باع - اشترى، زوج - زوجة.
- التضاد الاتجاهي: نوع ذكره ليونز مثل العلاقة بين: أعلى وأسفل، يصل ويغادر.
- ٥ - علاقة التناظر: وهو مرتبط بفكرة النفي مثل التضاد، ومن أمثلته: معنى كلمة "قط"، ومعنى كلمة "كلب"، فإنه ليس بينهما تضاد، بل ينتميان لحقل دلالي واحد، ولكن كلاً منهما ينتمي لجنس مختلف عن الآخر^(٣).

ومن الطبيعي ألا توجد جميع العلاقات في حقل واحد، ومن هنا وجب على اللغوي أن يكون على علم تام بطبيعة العلائق الضرورية لتحليل المفردات في اللغة التي يتعامل معها.

ولهذه النظرية أهميتها التي تتمثل فيما يلي^(٤):

- الكشف عن العلاقات وأوجه الشبه والاختلاف بين الكلمات التي تكون تحت حقل دلالي واحد.

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) ينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

- تجميع الكلمات داخل الحقل الدلالي وتوزيعها يكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل.
- هذا التحليل يمدنا بقائمة من الكلمات لكل موضوع على حدة.
- أنها وضعت مفردات اللغة في شكل تجميعي تركيبي ينفي عنها التسبب المزعوم.

فعلم اللغة الحديث حفل بنظرية الحقول الدلالية، وهذا لا يغيبُ عنا أن لغويي العرب كانوا سباقين إليها ومن كتبهم فيها: كتاب الأزمنة لقطرب ٢٠٦هـ، وكتاب الخيل للأصمعي ٢١٦هـ. والغريب المصنف، وكتاب السلاح لأبي عبيدة ٢٤٤هـ، والمخصص لابن سيده ٤٥٨هـ، وغيرها كثير.

سادساً: النظرية التحليلية:

قامت على يد العالمين جيروльд كاتيز وجيري فورد، وقد استفاد أصحاب هذه النظرية من نظرتي الحقول الدلالية والسياق، فيرى أصحاب هذا النظرية أن معنى الكلمة يتحدد من خلال ما تحمله من ملامح ومكونات تميزها عن غيرها من الكلمات، فيبدأ اللغوي تحليله للكلمة بتحديد المكون النحوي من حيث كونها فعلاً - اسماً - صفةً - جمعاً.....، ثم يقوم بتحديد المكون الدلالي للكلمة، من حيث كونها تشير إلى جماد - إنسان - حيوان - نبات - ذكر - أنثى - فكرة....، ثم ينتقل لتحديد المميزات الخاصة بالكلمة موضع الدراسة، ويستمر في تحديد هذه المميزات حتى يحقق القدر الوافي من الوصف والشرح للكلمة بما يميزها عن غيرها من الكلمات^(١).

قام العالمان كاتيز وفورد بتطبيق نظريتهما في أكثر من مجال، فقاما بتحليل كلمات المشترك اللفظي وهو: اللفظ الواحد يحمل معنيين فأكثر، فقد قاما بتحديد الملامح الدلالية لكل معنى من المعاني حتى يتميز بمكونات بحيث لا تحمل معنى الكلمة الأخرى.

(١) ينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٥١، وينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٥.

وقد طبقا نظريتهما على كلمة bachelor التي تعطيها المعاجم المعاني الآتية:

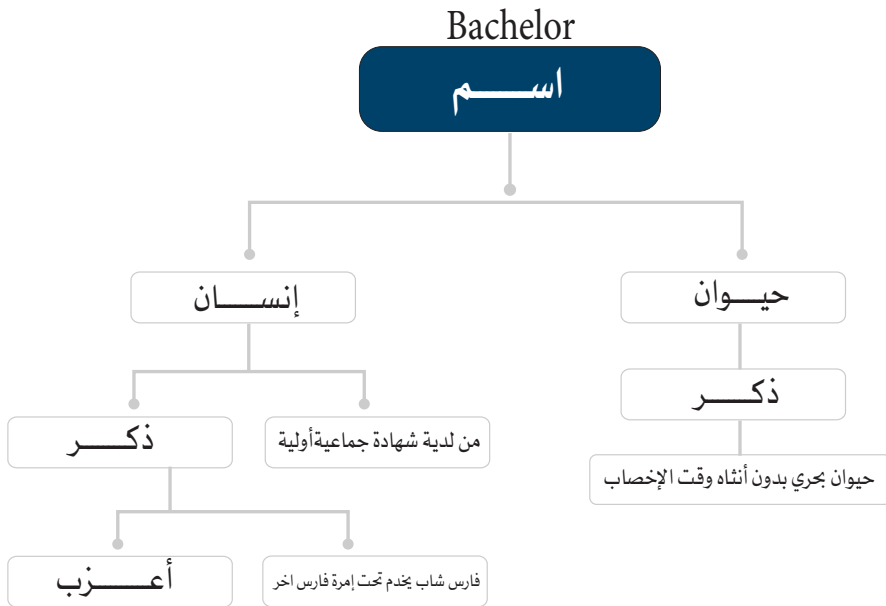
١- فارس صغير تحت فارس آخر.

٢- حامل الشهادة الجامعية الأولى.

٣- الرجل الأعزب.

٤- حيوان بحري معين بدون أنثاه خلال فترة الإخصاب.

وهذا التعدد للمعاني لا يقدم نظرية، وشرحه غير مترابط، فوضحوه بالرسم التالي:



وقد ميزاً هنا بين ما يلي:

- المحدد النحوي، وهو كلمة اسم، وقد اعتبراه عنصراً غير أساسي.
- المحدد الدلالي، وهو: عنصر عام مشترك ينتمي إلى حقول معجمية مختلفة، وهو حيوان - بشر - ذكر.
- المميز، وهو: عنصر خاص بمعنى معين، ويقع في آخر السلسلة، ولا يوجد في أماكن أخرى من المعجم إلا في حالة الترادف فقط.

وقد طبقت هذه النظرية أيضاً على نظرية الحقول الدلالية من خلال التمييز بين كلمات الحقل الواحد، لبيان معناها الدقيق وعلاقة كل كلمة منها بالكلمات الأخرى، وبهذا يبدأ القيام بهذا التحليل بعد الانتهاء من تحديد الحقول الدلالية داخل كل حقل، وهذا لا يعطي بعضهم الحق في القول إن النظرية التحليلية امتداد لنظرية الحقول الدلالية، بل هما نظريتان مختلفتان، فنظرية الحقول الدلالية تقبل دون تحليل الكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد إلى عناصرها الأولية، كما أن النظرية التحليلية تحلل الكلمات دون وضعها في حقل دلالي واحد كما رأينا سابقاً في كلمة bachelor^(١).

الخطوات التي يجب أن تتبع لتحليل المعاني التي تندرج تحت حقل دلالي واحد، كالتالي^(٢):

- ١- تحديد الكلمات التي تنتمي لحقل دلالي واحد، وتشترك في مجال دلالي خاص، ومثال ذلك: أب - أم - ابن - ابنة - أخت - أخ - عم... فكلها تحت حقل دلالي واحد هو حقل ألفاظ القرابة.

- ٢- تحديد الملامح التي تميز معنى عن غيره في الحقل الدلالي الواحد، ففي حقل ألفاظ القرابة مثلاً: الجنس - الجيل - الانحدار المباشر - نوع القرابة.

(١) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١١٤-١٢٣، وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.

(٢) ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٤، وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٨.

٣- تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدة، مثل: كلمة أب معناها ذكر- من جيل سابق - وقرابته قرابة مباشرة - وهي قرابة دم، ويمكن تحديد معنى الزوجة بأنها أنثى - من الجيل نفسه - وهي قرابة مباشرة - من نوع المصاهرة.

ويمكن تمثيل هذا التحليل بالجدول التالي:

المكونات التشخيصية	أب	أم	عم	خال	خالة	أخ	أخت	ابن	ابنة	زوجة
ذكر	+	-	+	+	-	+	-	+	-	-
أنثى	-	+	-	-	+	-	+	-	+	+
جيل نفسه	-	-	-	-	-	+	+	-	-	+
جيل سابق	+	+	+	+	+	-	-	-	-	-
جيل لاحق	-	-	-	-	-	-	-	+	+	-
قرابة مباشرة	+	+	-	-	-	-	-	+	+	+
قرابة غير مباشرة	-	-	+	+	+	+	+	-	-	-
قرابة دم	+	+	+	+	+	+	+	+	+	-
قرابة مصاهرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+

فكما رأينا يمكننا التفريق بين ألفاظ الحقل الدلالي الواحد عن طريق النظرية التحليلية.

ومن هنا يمكننا إجمال أهم المجالات التي تستخدم فيها النظرية التحليلية، فيما يلي^(١):

— بيان الحقيقة والمجاز: فمعنى الكلمة في النظرية التحليلية هو الملامح والمكونات المميزة لها، وكلما زادت الملامح للشيء قل عدد أفرادها، والعكس صحيح، ومثال ذلك: الفعل "يقطع" يعني فعل الكسر أو الشق لشيء متصل مثل خيط بشيء حاد، فإذا قلنا "قطع الخيط" كان المعنى حقيقياً، وإذا قلنا "قطع كلامه" كان مجازياً.

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

- اكتساب الطفل للكلمات: فالأطفال يميلون للتعميم واستخدام الكلمات التي يعلمونها في مجالات أوسع، مثال ذلك: إطلاق الطفل كلمة "عم" على كل رجل بالغ وإن لم يكن له صلة قرابة به.
- بيان الترادف: يمكن استخدام هذه النظرية للحكم على كلمتين بالترادف، وذلك إذا أُعطيَتا نفس الملامح التشخيصية أو التكوينية بغض النظر عن الاختلافات الثانوية، مثال ذلك: كلمة (أب وبابا) اللتين تملكان نفس الملامح التمييزية الأساسية، وإن حملت كلمة بابا شحنة عاطفية أكبر، ودلت على علاقة شخصية حميمة.
- رغم نجاح النظرية التحليلية إلا أن هناك صعوبات تعترض طريق تحديد المعنى من خلال تطبيق هذه النظرية، منها على سبيل المثال^(١):
- هناك ألفاظ من مفردات اللغة لا يمكن تحديد مكوناتها الدلالية، كالألوان والروائح والأحاسيس.
- اختلاف وجهات النظر حول تحديد المكونات نفسها، فقد يضع لغويٌّ مكوناً دلائياً للتمييز بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، في حين نجد لغويّاً آخر لا يرى هذا المميز صالحاً للتمييز بين هذه الكلمات، كأن يحدد أحدهم اعتبار النقيض مميزاً بين كلمتين، ويأتي الآخر فلا يضعه في الاعتبار مميزاً.
- وهكذا فإن النظرية التحليلية تعتبر من أشهر النظريات الحديثة في دراسة المعنى في الدراسات اللغوية الحديثة التي ظهرت في بداية القرن العشرين، بعد أن كانت دراسة المعنى المعجمي للكلمة المفردة هي المهيمنة على ساحة دراسة المعنى، ونرى أن هناك طرقاً أخرى يمكن أن نحدد المعنى من خلالها، من أشهرها^(٢):
- الشرح بالتعريف.

(١) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

(٢) عمر، صناعة المعجم الحديث، مرجع سابق، ص ١٢٠.

— الشرح بذكر سياقات الكلمة.

— الشرح بذكر المرادف والمضاد.

تكثيف المعنى:

عرّفه سليمان العايد بقوله: "هو تشارك الأصوات والبنية والتركيب والدلالة العامة للكلام بتكوين المعنى، فهي التي توضح الكلام أو تفهم المعنى المراد للمتلقي"^(١).

وعرفه أحمد ديسان بقوله: "اختزان اللفظ أو الأسلوب للدلالات المراد نقلها للمتكلم، بحيث تنزاح فيه الكلمة عن حدودها المعجمية، وينزاح التركيب عن حدوده النحوية، والأسلوب عن حدوده النمطية، مع اصطباغ هذا الاختزان بصبغة الإيجاز والقصر، وتتعاقد معه الملامح الأسلوبية التي تُقدم المعنى بالشكل المطلوب في الموقف المناسب، وبذلك ندخل في حساباتنا عنصر الموقف والسياق، إذ تتلون الدلالات وتتفاوت باختلاف الموقف، ويخرج من هذا المصطلح كل حشد بلاغي متكلف لا يسهم في تقديم الدلالة على النحو المطلوب، وكل إيجاز مخل لم يتناول الدلالات جميعاً"^(٢).

لم يذكر هذا المصطلح كثيراً في كتب علم الدلالة، وممن ذكره:

— دكتور/ محمد حسن عبد الله، قال: "التكثيف -وهو أهم أسرار المجاز- ليس اختصاراً فحسب، إنه اختصار في سبيل العمق والإطناب -إن صح التعبير- وحرية التصور، بل لقد نظره ربرت ريد إلى أنواع المجاز جميعاً على أنها نوع من الإطناب المركز، قصد به اختصار صفات الشيء، وتشير إلى نمو في الحساسية الشعرية، ووسيلة لتنمية الذكاء، وتنمية اللغة"^(٣).

(١) محاضرة عن بعد، بعنوان: «وقفات عند المعاني وأصول الصنعة المعجمية عند العرب»، بجامعة ديالى، العراق، بتاريخ ٢٠٢١/٤/١م.

(٢) ديسان، أحمد محمد، التكيف البلاغي في القرآن الكريم جزء عم -دراسة أسلوبية، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦م/١٤٣٧هـ، ص ١٤-١٥.

(٣) عبد الله، د. محمد حسن، الصورة والبناء الشعري، دار المعارف، القاهرة، ص ١٢٨.

- وقال عبد السلام المسدي: "التكثيف: مادة فصيحة في بنيتها الفعلية، كُثِفَ يكثف كثافة، وتكاثف: غلظ والتفّ فهو كثيف، وتستعمل صيغة استكثف الشيء كان كثيفاً، واستكثفت الشيء كثيفاً، وأما المطرد الحديث دون أن يكون قياساً، فهو استعمال صيغة فَعَلَ وتَفَعَّلَ"^(١).
- ويقول حميدي: "التكثيف الدلالي: ونعني به مجموع الإشارات والإيحاءات اللفظية التي تحيل المتلقي إلى أبعاد دلالية أوسع، أي: وجود طاقة تعبيرية كامنة في بعض الكلمات في النظم القرآني ممّا يعد في حد ذاته آلية أخرى تندرج ضمن مفهوم الإيجاز"^(٢).
- وورد في مقال بعنوان "أنظمة التكثيف في النص الشعري محمد صالح وصيد الفراشات"، حيث قال: "الآلية الجمالية التي نتصيداها في نص محمد صالح هي: التكثيف والتشطيبات الدائمة لما هو زائد، وما هو استطرادي، إن الشاعر في ديوانه لا يقف عند أداء المعاني، ولا يتوخى أن يصل لمعنى ما مكتمل، هناك دائماً نقص ما في المعنى، يقابله فيض في الدلالة وفي الإيحاء، مغزى ذلك أن التكثيف الوالغ في التجريد وفي الإشارة وفي إظهار الجمل الموحية القصيرة المتقطعة هو الأمر الأكثر بروزاً في شعرية محمد صالح، وإذا كنا دائماً ما نذكر قوله "التكثيف"^(٣): "ومعنى ذلك أن التراكيب المكثفة تحمل داخلها معاني كثيرة، وهو ما ينشده النص الشعري الراهن"^(٤).

(١) المسدي، د. عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، ط ٣، الدار العربية للكتاب، ص ١٩٢.

(٢) شارف، حميدي، أساليب الإيجاز في بناء الخطاب القرآني - مقارنة أسلوبية -، إشراف: د. نور الدين زراي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥م، ص ١٢٤.

(٣) السمطي، عبد الله (ناقد)، «أنظمة التكثيف في النص الشعري محمد صالح وصيد الفراشات»، مجلة نزوى - فصلية ثقافية، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان، العدد ١٨، أبريل ١٩٩٩م، ص ٢٤٠.

(٤) المرجع السابق: الهوامش ص ٢٤٤.

— كما قصره عبد السلام المرضي في الشعر فقط، فقال: "لعل أصل التكثيف الدلالي يكمن في الشعر في حد ذاته، أي: في لغته لا في المتلقي بمفرده، على أنه إذا كانت اللغة ذات وجه تركيبى وآخر استبدالي، فإن للتكثيف الدلالي أيضاً هذين الوجهين"^(١).

— عرّفته المدونة زينب موسى، بقولها: "التكثيف الدلالي: اختزان الألفاظ للدلالات وإيجاز المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، لتقدم تصوراً كاملاً للمعنى المراد"^(٢).

نلاحظ أن محمد حسن جعل التكثيف من أهم أنواع المجاز، فهو جعل التكثيف مقتصرًا على البلاغة واختزال المعاني الكثيرة في اللفظ القليل، أما المسدي فقد عرف التكثيف من الناحية المعجمية فقط، وبين صيغ استعماله، واتفق حميدي مع ما ذهب له محمد حسن من أنه من أنواع الإيجاز والاختصار في اللفظ، وتعريف أحمد ديسان جعله مقتصرًا على الإيجاز والاختصار من الناحية البلاغية، أكثر من غيرها من النواحي، وأيضًا صاحب مقال -صيد الفراشات- عبر عنه بأنه الاختزان للمعاني الكثيرة بألفاظ موحية للمعنى، وعبر عبد السلام المرضي بأن التكثيف خاص بالشعر فقط، وتبعته زينب موسى بالمعنى نفسه وهو الإيجاز، فلم يتطرق منهم أحد لربط التكثيف بالصيغة وغيرها، أما تعريف سليمان العايد فيظهر أن التكثيف يشترك فيه كل من الصيغة والبنية والصوت والتركيب والدلالة، فنلاحظ أنه جعل مفهوم التكثيف شاملاً، واتفق معه فيما ذهب إليه.

ونرى ابن جني في باب "قوة اللفظ لقوة معناه"، يقول: "هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم: خشن واخشوشن. فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، ومنه قول عمر: اخشوشنوا وتمعددوا: أي: اصلبوا وتناهاوا في

(١) المرضي، عبد السلام، «آليات التكثيف الدلالي في الدراسات الأسلوبية»، مجلة الكلمة - أدبية فكرية شهرية -، العدد ١٤٩، سبتمبر ٢٠١٩م، الرابط: <http://www.alkalimah.net/Articles/Read/20669>

(٢) موسى، زينب، «التكثيف الدلالي»، مدونة ملهم - منصة عربية إلكترونية -، ٢٠ أيلول ٢٠٢٠م، الرابط:

<https://molhem.com/@zainmolhem.com>

الخشنة. وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب. ومثله حلا واحلولي، وخلق واخلولق، وغدن واغدودن، ومثله باب فعل وافتعل، نحو قدر واقتدر. فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر. كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس، قال الله سبحانه: ﴿أَخَذَ عَزِيزُ مُقَدَّرٍ﴾ [القمر: ٤٢] فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ^(١).

فهو يستدل على أن تغير الصيغة للكلمة يقوي المعنى وهذا من التكتيف الدلالي، فأصول الكلمات في اللغة العربية غالباً ما تكون من ثلاثة أصوات ساكنة، على سبيل المثال: كلمة قتل، تتألف من ثلاثة أصوات ساكنة هي ق ت ل وهذه الأصوات تدل على تضمنها للمعنى العام لهذا الأصل وهو القتل فقط لأكثر.

أما ما عدا المعنى العام فيشار إليه بأصوات المد الطويلة والقصيرة التي تلحق بالأصوات الأصل أو ببعضها، ونوع الكلمة: اسم، فعل، حرف، اسم فاعل أو اسم مفعول، متعدية أو لازمة، مفردة أو مثناة أو مجموعة، وزمنها: حدث معناها في الماضي، أو في الحال، أو الاستقبال، ووظيفتها في الجملة: فاعل، أو مفعول، أو حال، أو تمييز... كلها تؤثر في المعنى وتغيره وتكثف هذا المعنى عن المعنى العام للكلمة، فبضم القاف وكسر التاء وفتح اللام في: "قُتِلَ المجرم"، دلت الكلمة على حدث في زمن ماضٍ وأسند للمفعول، وبمد القاف بالألف وكسر التاء وإبقاء اللام ساكنة في "قَاتِلٌ من يقاتلك" تدل على معنى أمر المخاطب بإجراء القتل في صورة متبادلة مع غيره، وبفتح القاف ومد التاء بإلقاء وكسر اللام في "هذا دم القَتِيل" تدل الكلمة على شخص وقع عليه القتل ومنسوب إليه شيء آخر، وبفتح القاف وإبقاء التاء ساكنة ومد اللام بالألف في "هؤلاء قَتَلُوا الحرب" تدل الكلمة على عدة أفراد وقع عليهم القتل، وعند مصاحبة الأصل أصوات جديدة سابقة أو لاحقة أو متخللة له دلت فيه على معانٍ خاصة جديدة كما في زيادة الميم محركة بالفتح قبل أصوات الأصل ونون ساكنة في نهاية الكلمة مع إبقاء القاف ساكنة

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٢٦٨/٣.

وفتح التاء واللام في "أصاب مَقْتَلًا" دلت الكلمة على عضو نكرة أدت إصابته للقتل، وبزيادة ياء مفتوحة قبل الأصوات الأصل وتاء مفتوحة بعد القاف ونون مفتوحة في آخر الكلمة، مع إبقاء القاف ساكنة وكسر التاء ومد اللام بالواو في "القوم يقتتلون" دلت الكلمة على فعل يحدث في الحال أو الاستقبال بين طائفتين من الذكور^(١).

فنرى أن المعنى الأساسي للكلمة أشارت إليه أصوات الأصل الساكنة، أما أصوات المد والواحق فنرى أنه قد يتصل بالكلمة أكثر من لاحقة واحدة للدلالة على عدة معانٍ في الكلمة، وقد تخلو الكلمة من اللواحق وخلوها يشير إلى معنى خاص فيها، وهو المعنى العام كما ذكرنا سابقًا، فجميع أصوات المد والواحق توجه هذا المعنى العام وتكثفه^(٢).

فيتضح لنا "أن المفردة لها دلالة بحسب مكوناتها الصوتية ولها دلالة أخرى بحسب بنيتها، وهذا ما يسميه بعض المحدثين "بتكثيف الدلالة": بمعنى تأخذ لفظًا واحدًا إذا أضفت له صوتًا يعطيك معنى جديدًا، فـ (قام) لها معنى، وقائم لها معنى آخر، ومقام، ويقوم؛ فالبنية تعطي كلمة جديدة، فإذا أضفتها لكلمة أخرى صار هناك معنى جديد "قام زيد، المقام الكريم" فهذا ما يسمى في المصطلح الحديث بتكثيف الدلالة بمعنى أن الدلالة مركبة"^(٣).

(١) ينظر: وافي، د: علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط ٩، ٢٠٠٤م، ص ٢١٧-٢١٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٢٠.

(٣) العايد، «كتب صنعت التاريخ (تهذيب اللغة)»، مرجع سابق، الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>

watch?v=GD74qfWR3Wg

المبحث السادس

المعنى المعجمي والمعنى النحوي

- تعريف المعنى المعجمي
- تعريف المعنى النحوي
- العلماء القدامى والمعاني النحوية
- العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي
- أقسام المعاني النحوية
- خصائص المعنى المعجمي في العربية

كثيراً ما يتوارد إلى الذهن: ما فائدة النحو والإعراب؟ وهل له دور في تكوين معنى الجملة أو الكلمة، وإذا كان له دور، ما هذا الدور الذي يلعبه النحو في إبراز المعنى بالجملة؟ وهل السياق له دور أيضاً في إبراز هذا المعنى المختص بالنحو في الجملة؟ وبعد ذلك ما فائدة المعنى المعجمي؟ وما علاقته بالمعنى النحوي والمعنى السياقي؟ وما المعنى النحوي هذا؟

كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها فيما يلي:

تعريف المعنى المعجمي:

بدايةً سنُعرف بمصطلحات العنوان، فالمعنى المعجمي هو: "المعنى الذي تدل عليه المفردة اللغوية حال انفرادها، وهذا المعنى يتصف بالتعدد والاحتمال، فالكلمة لا يمكن أن يتحدد معناها ما دامت خارج السياق، فإذا انتظمت الكلمة في سياق لغوي تحدد معناها"^(١).

وعرّفه د. تمام حسان بأنه "المعنى الذي نجد فيه العلاقة بين الرمز وهو الكلمة المفردة ومعناها، علاقة عرفية اصطلح عليها المجتمع الذي تعارف على الأنماط في النظام ومعاني المفردات في المعجم، وليس هناك من سند طبيعي أو ذهني منطقي للعلاقة بين الكلمة ومعناها، فهي علاقة اعتباطية، هكذا كانت، وأية ذلك أن ما يطلق عليه أحد المجتمعات لفظاً بعينه يطلق عليه مجتمع آخر لفظاً آخر"^(٢).

وعرّف د. محمود فهمي حجازي المعنى المعجمي بقوله: "هو المعنى الذي يقدمه المعجم للأسماء والأفعال شرحاً لدلالاتها مستفيداً من كل ما يتاح من وسائل لتحديد المعنى"^(٣).

(١) داود، د. محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٨٤.

(٢) حسان، د. تمام، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٢٩٢.

(٣) حجازي، د. محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص ١٥٥.

وعليه فيكون المعنى المعجمي: هو المعنى الذي يذكره أصحاب المعاجم للكلمة، ويكون هو معناها الوضعي الأصلي، مع ما يصطحب معناها من احتمالات متعددة قد توردها بعض المعاجم.

تعريف المعنى النحوي

أما المعنى النحوي فهو: "جميع ما نسميه بالمعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق"^(١).

يتضح لنا من التعريف السابق أن تمام حسان يطلق المعاني الوظيفية على المعاني النحوية، فهو يجعل لكل كلمة وظيفة في المعنى السياقي الذي ترد به، فالمعنى النحوي هو الذي يشكل الروابط بين عناصر الجملة وتماسكها ببعض، فأقل عنصر نحوي يؤثر في معنى الجملة، والمعنى النحوي هو الذي يحدد المعنى المعجمي المناسب في الجملة، فأى تغيير في حرف أو صيغة فعل أو اسم يغير المعنى الكامل للجملة حسب التغير النحوي الذي دخل عليها، مثل عبارة: "ما رأيت خيراً منك" مدح أم ذم؟

يعتمد الجواب على المعنى النحوي لـ (ما)، إذا كانت تعجبية فالمعنى هو المدح وخيراً هو اسم تفضيل دلالة التعظيم، وإذا كانت نافية فالمعنى هو الذم وخيراً اسم جنس دلالة التحقير.

فالمعنى النحوي أو المعنى الوظيفي كما أطلق عليه تمام حسان يعتمد على ما يلي:

- ١- **الدلالة الصوتية:** "فوضع صوت مكان آخر يؤثر في المعنى، مثل التنغيم والنبر، مثل: قوله تعالى في سورة يوسف بعد فقد صواع الملك: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (٧٤) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴿٧٥﴾ [يوسف: ٧٤، ٧٥]، فتنغيم جملة:

(١) حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٧٩.

”قالوا فما جزاؤه“ بنغمة الاستفهام، وجملة ”من وجد في رحله فهو جزاؤه“ بنغمة التقرير سيقرب معنى الآية إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها^(١).

٢- **الدلالة الصرفية:** باختلاف الصيغة الصرفية للكلمة يؤثر في المعنى النحوي للجملة، فهي تؤثر في التركيب، مثل: ”قام محمد، أقام محمد محاضرة“، فالفاعل اللازم اكتفى بفاعله، أما عند استخدام صيغة الفعل المتعدي تعدى لمفعول، والفرق بين الفعل اللازم والمتعدي في المعنى واضح^(٢).

٣- **الدلالة النحوية:** وهي خاصة بموقع الكلمة في الجملة، وما يحدثه من تغيير في المعنى العام للجملة عند تغييره، مثل: الرجل يخاصم المرأة، والمرأة تخاصم الرجل. فالمعنى مختلف بين الجملتين بتغير الفاعل وموقعه في الجملة، وهو ناشئ عن تغيير المواقع في الجملة أي تغيير الوظيفة النحوية^(٣).

ولا يخفى علينا الدور الكبير للدلالة النحوية في إيضاح المعنى؛ فالجملة العربية لها ترتيب خاص، لو اختلف هذا الترتيب لأصبح من العسير أن يفهم المراد منها، مثل: ”لا تصدقه في وسط الصحراء فهو هل يعقل في ثوان النفط كذاب العين تفضح“^(٤).

وقام الكثير من المحدثين باتهام النحاة العربيين بأنه لفظي يهتم بالجانب الشكلي، ولا يلتفت للمعنى، وكأنهم لم يقفوا على ما يسمى بمعاني النحو في تراثنا العربي، وكان ممن توسع في هذه القضية من المحدثين د. تمام حسان، كما ذكرنا سابقاً، وسليمان العايد، حيث يقول: ”سيد المعاني المعنى النحوي، وهو لا يقع إلا بتضام الكلم بعضها إلى بعض،

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) ينظر: داود، العربية وعلم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٣، ومثل: كلمة «استغفر» فلا يكفي لبيان معناها وضوح معناها المعجمي فقط المرتبط بمادتها اللغوية «غ ف ر»، لا بد من أن يضم إليه معنى الصيغة وهي وزن «استفعل» التي تدل على الطلب، ينظر: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) ينظر: داود، العربية وعلم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٤) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ٤٨.

أما المفردات فليست بكلام، وإنما وسيلة للتفاهم مع الناطقين بغير العربية فالكلام معهم يكون بلغة المعجم، والكلام الحقيقي هو بلغة التركيب النحوي الذي يُكون الفكر، مثل: زيد قائم، قام زيد، أما زيد كمفردة فهي لا تحمل فكرة^(١). فهو يرى: أن الكلمة المفردة لا قيمة لها ولا وظيفة إلا بالتركيب الذي يحمل فكراً ومعلومة.

فاللغة يتحدث بها العاقل والمجنون، ولكن كل كلمة في التركيب السابق ندرك معناها المعجمي، ولكن هل فهمنا المقصود من الكلام، ما المعنى المراد إيصاله في الجملة السابقة؟ لا نعلم، فلا بدّ من الترتيب النحوي الذي يبني العلاقات بين الكلمات في الجملة؛ ليتضح المعنى العام المراد إيصاله من الكلام، ويستقيم السياق.

ويرى محمد حماسة عبد اللطيف بأن المعنى النحوي هو: "فهم العلاقات التي تحكم التركيب وتوجه بناءه، وهذه العلاقات هي المعاني النحوية"^(٢).

ويصف سمير ستيتة المعنى النحوي بقوله: "هو إحدى الوظائف المعنوية الدالة على دور الكلمة في التركيب، وذلك كأن نعرف أن كلمة جديد، مثلاً، في جملة: "الكتاب جديد" تؤدي وظيفة الإخبار عن المبتدأ بالأمر الذي نريد إخبار السامع أو القارئ عنه، وهو كون الكتاب جديداً"^(٣).

وأضاف إبراهيم مصطفى "المعنى في تعريفه للنحوفقال: "هو قانون تأليف الكلام أو بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"، ويكمل بقوله: "وذلك أن لكل كلمة وهي مفردة معنى

(١) العايد، سلسلة محاضرات كتب صنعت التاريخ محاضرة تهذيب اللغة للأزهري، مرجع سابق، الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>، وينظر: العايد، أ. د. سليمان، «معاني النحو»، دار اليمامة للبحث والنشر، مجلد: ٤٢، العدد: ١١، ١٢، ص ٨٣٨.

(٢) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، اللغة وبناء الشعر، مكتبة الزهراء، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٢٤.

(٣) ستيتة، د. سمير شريف، «منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي»، دائرة اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، بحث منشور، ص ٢٤٢.

خاصّاً تتكفل اللغة ببيانه، ولل كلمات المركبة معنى، وهو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها ولا تكون العبارات مفهومة ولا محصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه^(١).

وهو بهذا يزعم أنه حاول إحياء النحو وبعثه من جديد بروح متجددة في المعاني التي يتضمنها من خلال تضام الكلم بعضه مع بعض.

وأكد أحمد مختار عمر على "أن الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤد تغيير مكان الكلمات في الجملة تغيير الوظيفة النحوية إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك: طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب، كذلك قد تتفق كلمات الجمل المتشابهة، ولكن يكون الاختلاف في توزيع المعلومات القديمة الموضوع، والجديدة المحمول مثل:

الثعلب السريع البني كاد يقتنص الأرنب.

الثعلب البني الذي كاد يقتنص الأرنب كان سريعاً.

الثعلب السريع الذي كاد يقتنص الأرنب كان بنياً^(٢).

فمن هنا يظهر لنا أن الوظائف النحوية وترتيب الكلمات في الجملة ينشأ عنه معنى جديد للجملة الواحدة، لذلك علينا مراعاة الوظائف النحوية داخل الجملة لأنها تغير المعنى، فمعنى أي تركيب مرتبط بترتيبه ومعاني أجزائه.

ويذهب "أحمد مختار عمر" إلى أنه قد يأتي المعنى المعجمي منفرداً دون المعنى النحوي كما في الكلمات المفردة، وقد يوجد المعنى النحوي دون المعجمي كما في الجمل التي تتركب من كلمات عديمة المعنى مثل: القرع شرب البنع.

(١) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٧.

(٢) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٣.

كما أنه قد تكون الجملة بلا معنى رغم أن مفرداتها ذات معنى، وذلك بسبب عدم ترابط معاني كلماتها في الجملة، مثل: الأفكار عديمة اللون تنام غاضبة^(١).

ووضح حلمي خليل المعاني النحوية بقوله: "أما المعنى النحوي فهو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهو ما تدل عليه الكلمات باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار، كما يمثلها المتحدث باللغة، فمثلاً: كلمات مثل: كرة، ولد، ضرب، لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا من المعاجم، ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي، حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة، حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها، كأن نقول: ضرب الولد الكرة، أو الولد ضرب الكرة، وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات"^(٢).

وقد لفت المعنى النحوي انتباه علماء الغرب من المهتمين بدراسة اللغة فهذا تشومسكي ربط بين دراسة الشكل والمعنى بقوله: "ينبغي ألا يساء فهم الملاحظات التي أبديتها في الفصل الثامن - اعتمدت على الشكل دون الدلالة - عن إمكانية وجود اعتبارات دلالية للدراسة النحوية على أنها تشير إلى دعم فكرة أن نظام القواعد يؤسس على المعنى"^(٣).

ونرى فندريس يقول: "الكلمة لا توجد منعزلة في الذهن إطلاقاً، بل تكون جزءاً من مجموعة ذات امتداد ما نستعير منها قيمتها"^(٤).

(١) المرجع السابق: ص ١٤.

(٢) خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة: د. يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٧م، ص ١٢٣-١٢٤.

(٤) فندريس، ج.، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص ٢٤١.

وذكر اللغوي الأمريكي فريز أن المعنى البنيوي^(١) يتناول ثلاثة أمور^(٢):

١- دلالة الأدوات، مثل: حروف الجر والعطف وغيرها.

٢- دلالة الوظائف النحوية، مثل: الفاعلية والمفعولية وغيرها.

٣- دلالة نمط الجملة، مثل: جملة الشرط، والقسم، والحال وغيرها.

ومما يدل على اهتمام اللغويين وعنايتهم بالمعاني، تقسيم "أولمان" لوحدات اللغة إلى^(٣):

١- علم وظائف الأصوات.

٢- علم الكلمات: ويشمل: علم الصرف المعجمي، وعلم المعنى المعجمي.

٣- علم النحو: ويشمل: علم الصرف النحوي، وعلم المعنى النحوي.

فقد أوجب بذلك أن يتناول الباحثون المعنى على مرحلتين^(٤):

- "المرحلة الأولى: البحث في المعنى على مستوى الكلمة المفردة، وهذه المرحلة من اختصاص علم المعنى المعجمي: وهو دراسة معاني الكلمات حسب المعجمات، أما من الناحية اللفظية المحضة فيتولاها علم الصرف المعجمي.
- المرحلة الثانية: دراسة المعنى على مستوى العبارة أو الجملة، وقد سماه "أولمان" "بعلم المعنى النحوي" ويعني به ذلك العلم الذي يتولى الكشف عن وظائف الوسائل النحوية المختلفة التي تستعملها اللغة للإفصاح عن العلاقات

(١) وفق دكتور محمود فهمي حجازي: «أن المعنى البنيوي (يقصد به المعنى النحوي) وهو الإكمال الطبيعي للمعنى المعجمي»، ينظر: حجازي، مدخل إلى علم اللغة، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٣) بشر، د. كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٣٨، نقلاً عن كتاب مبادئ علم المعاني، لأولمان، غير مترجم.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٩-١٤٠.

بين الأجزاء المكونة للجملة أو العبارة، ومنها التنغيم أو موسيقى الكلام، وطرق نظم الكلام من السوابق واللواحق التي تغير المعنى الأساسي للكلمة، وكذلك الأدوات على اختلاف أنواعها، كحروف الجر وحروف العطف. ومن وظائف "علم النحو" بيان المعاني النحوية لأنواع الكلمة، كالأسماء والأفعال والأدوات، وبيان الدلالات التي تدل عليها أجزاء الجملة، كالفاعل والمبتدأ والخبر، أما جانبها اللفظي فهو من اختصاص "علم الصرف النحوي" وهو العلم الذي تنحصر وظيفته في بيان نوع هذه الوسائل والوحدات، والكشف عن خصائصها المميزة لها من الناحية اللفظية أو الصرفية المحضة". فأولمان وزع مباحث المعنى اللغوي على فرعين من فروع علم اللغة، هما^(١):

— علم المعنى المعجمي^(٢): وهو العلم الذي يعنى بدراسة الكلمات على مستوى المعجم، سواء كانت هذه المعاني معاني أساسية أو أولية أو إضافية أو ثانوية^(٣).

— علم المعنى النحوي: وظيفته بيان العلاقات بين معاني الجملة، وبيان المعاني النحوية لهذه العناصر.

ونرى من خلال ما سبق أن الغرب أيضاً عرفوا أن الدلالة النحوية أو التركيبية هي حاصل الجمع بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، والمعنى النحوي يكون عن طريق تألف الكلمة مع مجموعة من الكلمات بترتيب وظيفي خاص لينشأ منها معنى سليم.

العلماء القدامى والمعاني النحوية:

أما النحاة القدامى فقد وردت المعاني النحوية عندهم، وإن لم يستخدموا هذا المصطلح ولكنهم استخدموا كلمة "المعنى" للدلالة على المعاني النحوية والمعاني المعجمية،

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٢) وهو ما يعرف بمصطلح: «السيمانتيك»، عند أصحاب المدارس الأخرى.

(٣) ينظر: المبحث الخامس: أنواع المعاني وتكثيف المعنى، ص ١١٣.

فهذا الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيثها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني"^(١). وهو بهذا يوضح أن حركات الإعراب هي التي تولد المعاني كالفاعلية والمفعولية وغيرها، فهو يقصد بكلامه المعاني النحوية.

وممن تنبه للمعنى النحوي أيضاً، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قال: "والاسم إذا كان وحده من غير ضمنية إليه لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوّت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر، فحينئذ يستحق الإعراب"^(٢). فقد بين أن التركيب يجعل للكلمة معنى آخر، وأن الكلمة مفردة لا تحمل سوى دلالتها المعجمية، فهو بذلك يشير إلى أهمية الإعراب في إيضاح المعاني النحوية.

ويقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) عن أهمية الإعراب في اللغة العربية: "ولها الإعراب الذي جعله الله شياً لكلامها وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب"، ثم ضرب مثلاً لذلك فقال: "لو أن قائلاً قال: هذا قاتل أخى بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتل أخى بالإضافة، لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله"^(٣). فهو يوضح أهمية حركات

(١) الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٦٩.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج ٦، ١/١٤٩.

(٣) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٨.

الإعراب في إبراز المعنى المطلوب وهو ما يبين عمق إدراك القدامى للمعاني النحوية الوظيفية وأهميتها في إبراز المعنى.

وقد بين ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "إن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم"^(١).

ونجد ابن جني في رده على الجاحظ عندما انتقد النحاة لاستخدامهم (من) الجارة مع اسم التفضيل المعروف بأل، فيعرض المسألة أولاً على لسان الجاحظ إذ كتب يقول: "قال النحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فعلى لا يجتمع فيه الألف واللام و"من"، إنما هو بمن أو بالألف واللام؛ نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والحسن وأحسن من جعفر، ثم قال: وقد قال الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ^(٢)

ويرد ابن جني على قول الجاحظ السابق بقوله: "ورحم الله أبا عثمان، أما أنه لو علم أن (من) في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة، نحو: أحسن منك، وأكرم منك، لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويعدو لسداده وصحته وخصمه، وذلك أن من في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حر، وهذا الفرس من الخيل الكريم، فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصى، فاعرف ذلك"^(٣).

وعلق عبده الراجحي على رأي ابن جني السابق بقوله: "وهذا النص واضح الدلالة في تحديد ما يقصد بالمعاني النحوية ذلك أن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب،

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص ٣٦/١.

(٢) ابن جني، الخصائص، مرجع السابق: ١/١٨٥.

(٣) المرجع السابق: ١/١٨٥.

وهذا المعنى ليس معجمياً، وهذا المنهج الذي سار عليه نحاة العرب القدماء منذ سيبويه، وفي ضوءه نستطيع أن نفهم تسميتهم بعض الحروف بأنها "حروف زائدة"، فالزيادة هنا ليست زيادة معنوية أو لغوياً، وإنما هي معنى نحوي، كما نستطيع أن نفهم لماذا جعلوا الظروف كل كلمة دلت على زمان الحدث أو مكانه، أي: لا بد أن يكون الحدث واقعاً في الظرف، وعلى ذلك لا يعتبرون كلمات: أمام، داخل، ساعة، في مثل: جرى اللاعب من أمام المحطة إلى داخل الملعب في ساعة، لا يعتبرونها ظروفًا؛ لأن أمام وداخل لم يحدث فيهما الفعل، ولأن ساعة وإن حدث فيها الفعل فإن ثمة حرفاً يسبقها ويقتضيها معنى نحوياً معيناً^(١).

وعرف الزركشي محمد بن عبد الله الإعراب بقوله: "والإعراب هو الذي يبين المعنى وهو الذي يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك: ما أحسن زيداً، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن"^(٢)، ويكمل بعد ذلك بقوله: "فالمعرب لا بد أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى"^(٣). فيقصد بالمعنى هنا المعنى المعجمي والمعنى النحوي.

وقال ابن فارس في باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع: "فأما الإعراب فبه تُمَيِّزُ المعاني ويُوقِفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لوقال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمرُ زيد" غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: "ما أحسن زيداً" أو "ما أحسن زيد" أو "ما أحسن زيداً" أبان

(١) الراجحي، د. عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، ط ١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ج ٤، ٣٠١/١.

(٣) المرجع السابق، ٣٠٢/١، وينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م، ص ٦٨٤.

بالإعراب عن المعنى الذي أراده^(١). فهو هنا، وإن كان ناقلًا عن ابن قتيبة لكنه يبرز أهمية الإعراب في توجيه معنى الجملة، فالمعنى النحوي أهم من المعنى المعجمي؛ لأنه يميز المعنى المقصود بالكلام.

وقد ورد عند ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ما يدل على المعنى النحوي فقد قال: "أن يراعي المعرب معني صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة"^(٢).

وقد بين أبو سعيد السيرافي (ت ٣٥٨هـ) في المناظرة التي دارت بينه وبين أبي بشر متى بن يونس حول النحو والمنطق، ومكانة البلاغة بينهما، يقول السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"^(٣). فهو يرى أن النحو يبحث في الحركات والسكنات وتآلف الكلام، وتكوين الجملة والعلاقات بين كلماتها لإيضاح المعنى، فالمعاني النحوية عند السيرافي قد تجاوزت الحركات الإعرابية وتميز الصواب عن الخطأ، إلى أسرار بلاغية كالتقديم والتأخير.

وكانت فكرة المعاني النحوية من الأركان الأساسية في بناء نظرية النظم الجرجانية^(٤). فعبد القاهر الجرجاني يرى أن النظم هو: توخي معاني النحو فيقول: "أعلم أن ليس النظم

(١) ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ص ٣٠٩، وينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ص ٢٥٩/١-٢٦٠.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص ٦٩٨.

(٣) أبو حيان التوحيد، علي بن محمد بن العباس (ت ٤٠٠هـ)، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ، ص ٩٦-٩٧.

(٤) ينظر: عنبر، عبد الله نايف، «نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث»، إشراف: د. نهاد الموسى، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ١٩.

إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخل بشيء منها^(١).

”وقد ألح الجرجاني في نظريته على المواءمة بين الاستقامة النحوية والصحة الدلالية، من خلال الكشف عن فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته من جهة، وإتاحة أكبر قدر ممكن لتفسير المبادئ الدلالية معتمداً على القواعد النحوية الضابطة للنظام اللغوي“^(٢).

ويوضح الجرجاني هنا المعاني النحوية والبلاغية فيقول: ”معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض“^(٣). ومما قاله الجرجاني أيضاً في الإبانة عن المعاني النحوية: ”ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرًا ونهيًا واستخباراً وتعجبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة“^(٤).

فبعد القاهرة الجرجاني ممن كثر عندهم استخدام مصطلح ”معاني النحو“ صراحة، حين ربط اللغة بالفكر فقال: ”في علاقة الفكر بمعاني النحو، ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكرٍ، أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل، أن يتفكّر متفكّراً في معنى «فعلٍ» من غير أن يريد إعماله في «اسمٍ»، ولا أن يتفكّر في معنى «اسم» من غير أن يريد إعمال

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) أبو دنيا، أحمد محمود سعيد، الفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني، مقالات، شبكة الألوكة، الرابط: https://www.alukah.net/literature_language/0/26217

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع السابق: ص ٣٨.

«فعل» فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفةً أو حالاً، أو ما شاكل ذلك^(١).

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزائه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

«من نبك قفا حبيب ذكرى منزل»، ثم انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها؟

واعلم أي لست أقول إن الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلّق بها مجردةً من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النحو وتوحيها فيها، كالذي أريتك^(٢).

فهنا ربط عبد القاهر الجرجاني بين العملية النفسية الذهنية، والنطق الفعلي للكلام حيث يقع ترتيب الألفاظ حيث تتلاءم الدلالات المعجمية والنحوية والسياقية، فاللغة فكر، فنجده يُكثر من استخدام مصطلح «المعاني النحوية»، فيتبين لنا أنه يريد بالمعنى الحاصل من التركيب ونظم الكلمات بعضها مع بعض وإنما هو المعنى النحوي.

«ومن الإنصاف القول بأن مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق، من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب^(٣)».

فالمعنى النحوي مرتبط بالموقع الذي تكتسبه الكلمة في الكلام، فيتربط على هذا الموقع معناها في السياق العام للجملة، فيحدد السياق معناها المقصود، وقد خلصت إلى: أن الكلمة تكون مفردة لها أكثر من معنى محتمل في الذهن، وفي المعجم يأتي معناها الأصلي

(١) المرجع السابق: ص ٢٦١.

(٢) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ١٨.

الوضعي، وقد يورد صاحب المعجم بعض استعمالاتها^(١)، ثم تنتظم مع مفردات أخرى بعلاقات نحوية خاصة، ثم تنضم لسياق محدد فيتحدد منه معناها المراد والمستعمل من خلال هذا السياق.

العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي:

يعد المعنى المعجمي أساساً يقوم عليه أي تركيب لغوي، وقد تنبه النحاة لهذه العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، من أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب، إذ وضح أن المعنى المعجمي أساسي في التحليل اللغوي، فدلالة أي لفظة مرتبطة بمعناها المعجمي وبوظيفتها النحوية. فالفعل "دعا" إذا كان بمعنى "سمى" تعدى إلى مفعولين، أما إذا كان بمعنى "الدعاء" فإنه يكتفي بمفعول واحد، قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: ... وسميته زيداً، وكسيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً"^(٢).

ومما يدل على ربط النحو بالدلالة أيضاً قول السكاكي^(٣): "أعلم أن علم النحو هو أن تنحو إلى معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب". فقد بين أن المعنى النحوي ينتج عن التركيب والتضام بين المفردات في الجملة من حيث القوانين النحوية والدلالية.

(١) راجع الفصل الأول، المبحث الأول: الوضع والاستعمال، ص ٣٩.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج ٤، ٣٧/١.

(٣) السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٧٥.

وممن ربط بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي ابن هشام، فقد أفرد الباب الخامس في كتابه "مغني اللبيب" لذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وجعل أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً^(١). وذكر أمثلة توضح هذه العلاقة الوثيقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، ومنها أنه قد حُكي له "أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المرقش الأكبر:

لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والـ غارات إذ قال الخميسُ نَعَمْ

قال: نعم حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية، وهي نَعَمْ بكسر العين، وإنما نَعَمْ هنا، واحد الأنعام، وهو خبر المبتدأ محذوف أي، هذه نعم، وهو محل الشاهد"^(٢).

وجعل عبد القاهر الجرجاني معيار استقامة النظم المعنى المعجمي، فلا نظم ولا تعليق بين ألفاظ لا دلالة لها، فالعلاقات بين الكلم لا تكتمل إلا بالمعاني المعجمية فهي أساسها، فلا بد من فهم معاني الكلمات التي هي شرط التضام والترتيب في الجملة التي ينشأ عنها المعنى النحوي، فيقول: "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ وقضت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدوم للمعاني، وتابعة لها، ولا حقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^(٣).

وذهب تمام حسان إلى أن وضوح المعنى الوظيفي الناشئ عن التعليق يكفي وحده دون الحاجة للمعجم أو المقام لإعراب الجملة، فوضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص ٦٨٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٨٤.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٤٥.

الطبيعية لنجاح عملية التعليق. والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوناً نسقاً نطقياً من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي، وذلك نحو^(١):

قاص التجين شحاله بتريسه ال فاضي فلم يستف بطاسيه البرن^(٢)

ثم أخذ يعربه، فهو يزعم أنه حافظ على العلاقات النحوية بهذا النسق دون الحاجة للمعاني المعجمية. وأرى أن هذا كلام لا جدوى منه ولا فائدة فهو بذلك يلغي المعنى النحوي القائم على إيصال معنى واضح ومفهوم للمتلقى، فكيف أعرب "قاص" على أنها فعل ماض، ولا نعرف معناها المعجمي، وهل هي تدل على حدث وزمن أم لا، وقد رد على تمام حسان فيما ذهب إليه أحمد سليمان ياقوت مبيئاً أن المعنى الوظيفي لا يدرك إلا بعد المعنى المعجمي، وطرح عدداً من الأسئلة على رأي تمام حسان، وهي:

- كيف نعرب لفظ التجين فاعلاً دون أن نعرف ما الحدث الذي أسند إليه؟
- كيف نعرب الباء في كلمة بتريسه حرف جردون أن نعرف معنى هذه الكلمة؟
- شحاله كيف نحكم أنها كلمة واحدة ومنصوبه على المفعولية، وأن المتصل بها ضمير ويعرب مضافاً إليه؟ وإذا قبلنا بالجار والمجرور فبأي فعل نعلقهما، دون معرفة معنييهما؟

(١) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢) فيعرب كالآتي: قاص: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر... إلخ وهكذا، ينظر: حسان، اللغة العربية معناها

ومبناها، مرجع سابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

— كيف نعرب الفاخي صفة، وتريسه موصوف دون أن نعرف معنييهما، أليست الصفة جزءاً من ماهيات الموصوف؟

وتوصل أحمد ياقوت إلى أن المعنى المعجمي أساسي لمعرفة المعنى النحوي وهو: الإعراب الذي هو الإبانة عن المعاني، فاللغة وظيفة اجتماعية غايتها الفهم والإفهام ولا يكون ذلك إلا عن طريق إدراك المعنى المعجمي الأساسي أولاً، فاللغة ليست قالباً شكلياً يوضع به أي كلام فيستقيم الإعراب^(١).

وذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن "اللسان لا يتحدد مضمونه المادي والصوري إلا على أساس المواقع التي تقع فيها، وتتعاقب عليها عناصره، إما في درج الكلام فيما يخص الوحدات الدالة، وإما في مدارج الجهاز الصوتي فيما يخص العناصر غير الدالة، وذلك مثل: مدلولات الألفاظ؛ فإنها لا تحدد إلا بسياقاتها، لا بما تذكره القواميس من معانيها فحسب؛ لأن المعاجم تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات، وإنما يكون المعجم أساساً في تحديدها إذا لم يرد اللفظ في أي نص إلا في الذي يذكره هو وحده، ويكمل: "فبتلك المواقع التي يشاهدها اللغوي في الكلام المسموع يستطيع أن يعرف بالموضوعية المطلقة أنواع الأداء وتشعبات المعاني الجزئية ثم بالنظر في كيفية تقابلها بعضها ببعض، وتعاقبها على الموضع الواحد، ودُخول هذه على تلك يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها"^(٢).

ويتبين لنا من كلام عبد الرحمن صالح ما يؤدّيه السياق من دور أساسي في تحديد المعنى المراد والمقصود من المعاني المعجمية المتعددة للكلمة مفردة. "ومن ذلك أن السياق يحدد دلالة الصيغة، فقد ترد بعض الأبنية متحدة الوزن، ولكنها تختلف

(١) ينظر: ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ٨٢-٨٣.

(٢) الحاج صالح، «مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

في دلالتها على المعاني المرادة، والذي يحدد هذه الدلالة هو سياق الكلام، فمن ذلك أن أسماء الزمان والمكان تُصاغ من الثلاثي على زنة "مَفْعَل" بفتح العين، نحو: "مذهب، ومشرب، ومخرج، ومقتل، ومكتب"، إلا في حالتين فإنهما يكونان فيهما على زنة "مَفْعِل" بكسر العين، وفي ذلك كله لا نستطيع التمييز بين الزمان والمكان إلا بالسياق، والقرينة التي ينبغي المصير إليها حينئذ هي التي تحدد المراد وتُعين المقصود، وهي هنا: سياق الكلام، ومنه أيضاً ما نجده في النسب إلى ما آخره ياءً مشددةً، نحو: كُرسِيّ، وزنجيّ، وشافعيّ، في هذه الحالة يتحد لفظ المنسوب مع لفظ غير المنسوب، والذي يفصل بينهما إنما هو السياق^(١).

ويتضح لنا مما سبق العلاقة القوية بين الألفاظ ومعناها المعجمي، وبين التراكيب والسياق، فلا وجود لأحدها دون وجود العناصر الأخرى؛ لأن اجتماعها يؤدي إلى التعبير عن المقام أو الموقف الذي يراد إيصاله، فالسياق هو الذي يحدد الدلالة المقصودة من الكلمة^(٢)، فقد قال علماؤنا: "لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبها مقام"^(٣). ولم تكن أهمية السياق غائبة عن علماء اللغة والتفسير والأصوليين، فجميعهم كانوا يدركون دور السياق وأهميته في تحديد الدلالة في النصوص الشرعية واللغوية، كما ذكرنا سابقاً ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم من دور تعلق الكلم ببعضه ببعض وتراص الكلمات في سياق محدد في إجلاء المعاني النحوية. فـ"لا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها، ما لم يكن ذلك كله في سياق

(١) ينظر: صالح، محمد سالم، «أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى»، مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧م، المجلد: ٤، العدد: ٧، ص ٦-٧.

(٢) ينظر: العاني، مهدي حمد مصطفى، «البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية»، إشراف: د. هدى محمد الحديثي، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م، ص ١٧١.

(٣) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٢٠.

ملائم^(١). "فلا ننكر أن دلالة السياق المقتدرة تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة؛ فإنه سيختلف معناها حتماً باختلاف السياق الذي ترد فيه"^(٢).

ويقول أبو إسحاق الشاطبي: "لا محيص للمتفهم من رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه، فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية، رجع إلى نفس الكلام، فعمما قريب يبدو له منه المعنى المراد"^(٣). فهو يشير إلى أهمية الدلالة المعجمية، ودور الدلالة السياقية في توجيه المعنى المراد.

ومما سبق نتبين مدى الترابط بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي والمعنى السياقي^(٤) الذي يحدد المعنى المقصود من الكلام.

(١) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٩٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١١٣.

(٣) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ٢٦٦/٤.

(٤) المعنى السياقي هو: معنى واضح ومحدد، وهو معنى يستنبط من القرائن اللغوية مع مراعاة الظروف الخارجية. ومنه استخدام كلمة «عين» داخل سياق محدد فتدل على عين الماء: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْنَسَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ينظر: داود، العربية وعلم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٤.

وسائل تبين المعاني النحوية^(١):

١- **الحالة الإعرابية:** وهي تبين المعاني الوظيفية والمعنى المراد بها، مثل: "إن زيداً فيها قائمٌ" و"إن زيداً فيها قائماً" في الجملة الأولى الخبر "قائمٌ" وفي الثانية "فيها" و"قائماً" حال^(٢).

٢- **الرتبة^(٣) والموقع:** لا بد أن تلتزم بعض الجمل الرتبة أو الموقع لكي تأمن اللبس، مثل: "يشكري عيش يحيى" حيث "يشكر" فعل، و"يعيش" فاعل، والفرق بين الفاعل والمبتدأ في "محمد جاء" غير "جاء محمد"، فالذي يدل على وظيفة الاسم "محمد" في الجملتين هو ترتيبه^(٤).

٣- **التركيب النظمي:** يدخل فيه وجوه الإعمال والإغلاق والتعليق، فيمكن أن نقول في حالة تأخر أفعال القلوب: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ"، بالإلغاء، أو "زيداً قائماً ظننتُ" بالإعمال.

(١) لي، إن سوب، «الفصائل النحوية في اللغة العربية»، إشراف: د. نهاد موسى، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م، ص ١٤٣.

(٢) الكتاب، لسيبويه، مرجع سابق، ١٣٢/٢.

(٣) الرتبة هي: ما يستحقه الكلم من موقع في التركيب من تقديم وتأخير وجوباً أو جوازاً، والرتبة في العربية محفوظة، أي: واجبة، وغير محفوظة، أي: جائزة، وعُرفية. فالرتبة المحفوظة هي: الرتبة اللازمة التي لا يستطيع المتكلم أن يتجاوزها أو أن يخرج عليها، وهي صورة شكلية تبنى عليها صحة الكلام، مثل: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط.

أما الرتبة غير المحفوظة فهي متروكة لتصرف المتكلم حسب مقتضيات السياق، مثل: رتبة الخبر، ورتبة الحال. والرتبة العُرفية هي: ما جرى عليه عُرف العرب، ولا يعد الخروج عنه خطأ نحوياً، مثل: تقديم العاقل على غير العاقل، وتقديم الذكر على الأنثى. ينظر: العايد، أ. د. سليمان، «توظيف الكفاية والأداء في تدريس النحو العربي الرتبة والمطابقة نموذجاً»، بحث منشور.

(٤) الرّمالي، د. ممدوح عبد الرحمن، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، السويس، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

٤- المعنى المعجمي^(١): وهو مفيد لفهم النص، مثل: "أكل كمثرى عيسى"^(٢).

٥- الفواصل الصوتية: وهي تساعد الإعراب في فهم النص، مثل: "كل رجل / أكرمه / هنا، و"كل رجلٍ أكرمه / هنا".

أقسام المعاني النحوية:

وقد أبان هذه الأقسام وشرحها سليمان العايد، حيث قال: يمكن تقسيم المعاني النحوية إلى قسمين^(٣):

١- معانٍ وظيفية: تأتي لتحقيق المعاني الإضافية، وهي غير مقصودة لذاتها وإنما تقتضيها المعاني الإضافية ليستقيم الكلام ويصح نظمه، فالمعاني الوظيفية تأتي لتحقيق السلامة والحد الأدنى من الصحة، وقد تكون لتحقيق العبارة الأعلى والكلام الفصيح، مثل: الرفع والنصب والجزم والجر والحكاية والبناء والإدغام والإمالة والضم والكسر والسكون... وغيرها.

٢- معانٍ إضافية: وهي المعاني المضافة للنحو، وإن كانت في الأصل لغوية، وهي المعاني التي يقصد إليها المتكلم، ويؤلف كلامه لتحقيقها، والإبانة عنها، مثل: الاستفهام، التعجب، التصور، الوعد، الإعلام، الإنكار، الطلب، النهي، الدعاء، الفاعلية، الاستقبال، الحال، المفعولية... وغيرها.

فالمعنى الواحد قد يكون وظيفياً في حال، وإضافياً في حال، وذلك باعتبارين مختلفين، مثل: التنكير إذا قصد صار معنى إضافياً، مثل: جاء زيدٌ وزيدٌ آخر، أو جاء سيبويه وسيبويه آخر. وإذا لم يقصد فهو معنى وظيفي، مثل: "جاء رجلٌ" و"لا رجل في الدار" و"ما من أحد عندنا" إذ القصد منه التعميم، والتنكير وسيلة أو أداة.

(١) ينظر تعريف المعنى المعجمي في بداية المبحث الحالي ص ١٤٢.

(٢) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٩٤.

(٣) العايد، «معاني النحو»، مرجع سابق، ص ٨٢٣-٨٢٨.

والذين تحدثوا عن المعاني النحوية في العصر الحاضر لم يفرقوا بين هذه المعاني هذا التفريق، وجعلوا المعاني هي الوظائف كما قال تمام حسان.

أغراض المعاني النحوية الوظيفية، هي^(١):

- ١- تكوين المعاني الإضافية والإسهام في تكوين وتعيين المعاني العامة.
 - ٢- التسامي بتحقيق المعاني الإضافية على أعلى درجة بيانية.
 - ٣- تحقيق الحد الأدنى من صحة النظام النحوي، وفق ما تقتضي به أصول الصناعة النحوية.
 - ٤- تحسين اللفظ في مثل: ميزان، وما كان من البنية فيه قلب أو إبدال، أو إعلال أو إدغام واجب.
 - ٥- التيسير على مستعمل اللغة بمجاراته على ما اعتاد لسانه، من خلال الإمالة، وبعض حالات الإدغام، والقلب المكاني، وترك ما يعسر نطقه.
- ”فالمعاني النحوية الإضافية محصورة معدودة، بخلاف المعاني اللغوية، فإنها لا تقع تحت حصر، ولا يأتي عليها العد، ثم المعاني النحوية مما يمكن إدراكها بالفطرة، وبالحس، والذوق والسياق، بخلاف المعاني اللغوية، فإنها تتطلب شيئاً من الدرس والحفظ والمعاناة، والإدراك من الحياة، وتتعد أو تعسر الإحاطة بها أو بألفاظها؛ لأنها متجددة متوالدة“^(٢).
- ”والتصنيف النحوي في عمومهِ يراعي المعاني الوظيفية أكثر مما يراعي المعاني الإضافية، فلا ترى في غالب كتب النحو باباً للاستفهام، وحين يتناول النحاة التأكيد يتناولونه من ناحية وظيفية، وهي تبعية المؤكِّد المؤكَّد في حين نجد الاستفهام حيث الحديث عن الصدارة والابتداء مفرقاً على أبواب النحو الأخرى“^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٨٢٩-٨٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٣٤.

خصائص المعنى المعجمي:

ذكر محمد حسن جبل عدداً من مميزات المعنى المعجمي، وهي^(١):

- أن المعنى المعجمي بتحريره في المعجم لا يمكن التعديل عليه إلا في نطاق ضيق.
- لا يضاف في اللغة معنى جديد لم تذكره المعاجم، إلا بحجة صحيحة مما يحتاج به، أو يجيزه مجمع اللغة العربية.
- تتميز المعاني المعجمية بأنها ثابتة زمنياً، وعامة وموحدة عند أهل اللغة، وقد يتطور معنى مفردة لظروف ثقافية أو حضارية، ولكنه يظل في اللغة العربية تطوراً للمعنى القديم، فلا يتغير تغيراً كلياً.
- كذلك تتميز المعاني المعجمية بأنها تتعدد بتعدد مفردات الجذر وعباراته (مع الاحتفاظ بقسط من المعنى مشترك يربطه بالمعنى العام للجذر).
- كذلك تعبير الكلمة الواحدة بصيغة واحدة عن الكثير من المعاني.
- نجد اختلافاً كثيراً بين المعاجم في تعبيرها عن معنى الكلمة أو العبارة نفسها، اختلافاً حقيقياً (فتكون هناك معانٍ كثيرة محتملة، ولكن المفروض ألا يثبت منها إلا ما له شاهد صحيح أو سند موثوق)، أو اختلافاً لفظياً (فتكون التعبيرات كلها عن شيء واحد).

ومن خلال الاستعراض السابق للمعنى النحوي وكيف ظهر عند المتقدمين والمتأخرين فأرى أن المعنى النحوي يفنى معه المعنى المعجمي، وهذا ما أكد عليه سليمان العايد أيضاً؛ لأنه به تفهم طرائق الكلم، وهو الذي يعبر عن الأفكار عن طريق إلباسها قوالبه المختلفة التي لا يمكن أن يعبر عنها بغيره من المعاني، وهو أساس الذوق في فهم النص، وإدراك مقاصده الظاهرة والخفية.

(١) جبل، المعنى اللغوي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

الفصل الثاني

أسس الوضع والاستعمال من خلال المادة المعجمية

◆ المبحث الأول: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر

◆ المبحث الثاني: الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر

◆ المبحث الثالث: الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز

◆ المبحث الرابع: الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم

◆ المبحث الخامس: الخروج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي

◆ المبحث السادس: الخروج عن المعنى الوضعي بالتغليب

◆ المبحث السابع: الخروج عن المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره

المعجم العربي بين الوضع
اللغوي وخلافه



المبحث الأول

الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر

- مفهوم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر
- كيفية خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر
- الفرق بين المشترك اللفظي وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر
- موقف المعجم من خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر

العلم والإنسان والمجتمع في تطور مستمر باستمرار الحياة، واللغة مستمرة باستمرار حياة الإنسان، فهي في تغير وتطور مستمر، مواكبة لما يتغير ويتطور في الحياة، فهي متجددة حتى في معانيها فقد تتغير وتخرج الألفاظ إلى معانٍ أخرى غير معانيها الوضعية، فتخرج لتدل على معانٍ جديدة، تواكب التطور الحادث في المجتمع والثقافة، وهذا ما سنتحدث عنه، وهو خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر.

فما مفهوم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر؟ وما الفرق بين المشترك اللفظي وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر؟ وكيف اهتم معجم الصحاح بخاصة، والمعجم العربي بعامة بهذه الظاهرة أثناء شرحه للمفردات؟

هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

مفهوم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر:

هذا الخروج عن المعنى الوضعي للألفاظ يختلف عما سيأتي من خروج للمعنى الوضعي في المباحث القادمة، فدلالة الألفاظ فيه "تخرج من مجال إلى آخر، وهي لا تنكمش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد اتساع وعموم، ولا يتحول مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول لما ليس لها من قبل"^(١)، فليس هنا تعميم ولا تخصيص، وإنما هو خروج اللفظ من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره.

وهذا ما وضحه فندريس أيضاً، بقوله: "يكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان، إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص"^(٢)، يقصد أن الاستعمال الجديد

(١) الداية، د. فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية - تأصيلية - نقدية، ط٢، دار

الفكر - دمشق، سوريا، ١٩٩٦م، ص ٣١٤.

(٢) فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

للكلمة لا يكون أخص ولا أعم من المعنى القديم، فالمعنيان القديم والجديد متساويان، وعلى هذا فإن خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر يتم بصورة قصدية لغرض أدبي أو علمي غالباً^(١).

فاللفظ في هذا الخروج أو الانتقال للمعنى "يتخذ سبيلاً يجتاز فيه ما بين نقطة تداوله ومعناه الأول إلى نقطة أخرى يجري استعماله فيها، ولا يشترط فيه اتباع آثار المرحلة الأولى، بل يقوم احتمال تعايش الدالّتين"^(٢) فكل دلالة تنطق بها جماعة ترتبط بتصور ذهني معين لدى هذه الجماعة، ففي المثال التالي:

كلمة "الإدغام": وتعني "إدخال حَرْفٍ في حَرْفٍ"، هذا إذا ما نطق بها علماء التجويد، ولكن المعنى الوضعي الأصلي لها هو "الإدْغَامُ: إدخال اللَّجَامِ في أفواه الدَّوَابِّ. وأدْغَمَ الفرس اللَّجَامَ: أدخله في فيه"^(٣)، فيكون هذا معناها عند مربي الخيول.

فكلا الدالّتين لها معناها عند كل جماعة تنطق به؛ فالمعنيان متعايشان دون تنافر أو طغيان لأحدهما على الآخر.

وهذا الخوارزمي في كتابه "مفاتيح العلوم" يذكر الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر، فاللفظة يكون لها معنى وضعي، ولكن عند خروجها للدلالة على علم آخر، فإنها تلبي دلالة جديدة، يمثل لذلك بقوله: "ولفظه "الفك" فإنها عند أصحاب اللغة والفقهاء: فك الأسير، أو الرهن، أو الرقبة، أو أحد الفكين وهما اللحيان، وعند أصحاب العروض: إخراج جنس من الشعر لجنس آخر تجمعهما دائرة، وعند الكتّاب تصحيح اسم المرتزق في الجريدة بعد أن كان وضع عنها.

(١) الصالح، د. حسين حامد، «التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث»، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٧م، الرابط: <http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21396>

(٢) الداية، علم الدلالة العربي، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (د غ م)، وينظر: ابن دريد، أبا بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، جمهرة اللغة، ٢٠١٠م، دار صادر، بيروت، مادة: (د غ م).

ولفظة "الوتد" عند اللغويين والمفسرين: أحد أوتاد البيت أو الجبل، من قوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا﴾ [النبا: ٧]، وعند أصحاب العروض: ثلاثة أحرف، اثنان متحركان والثالث ساكن، وعند المنجمين: أحد الأوتاد الأربعة التي هي الطالع والغارب، ووسط السماء، ووتد الأرض^(١).

فنرى تفتن القدماء من علماء اللغة والأصول لهذا الخروج للمعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر، فهو خروج من مجال إلى مجال آخر. لكن كيف يحدث هذا الخروج؟

كيفية خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر:

أفضل من وضح خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر هو أبو نصر الفارابي في كتابه (العبارة) فقال: "الاسم المنقول: هو أن يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول ما وضع دالاً على ذات شيء ما، فيُجعل بعد ذلك اسماً دالاً على ذات شيء آخر، ويبقى مُشتركاً بين الثاني والأول في غابر الأزمان، وذلك إنما يكون في الأشياء التي تستنبط في الصنائع التي تنشأ، فلا يتفق في شيء منها أن يكون قبل ذلك مشهوراً عند الجمهور، فلا يكون له عندهم اسم لأجل ذلك، فينقل المستنبط لها إليها أسماء الأشياء المشهورة الشبيهة بها، ويتحرى في ذلك اسم ما هو عنده أقرب شبيهاً به"^(٢). فبين الفارابي أن هذه الدلالة الجديدة تلي الوضع، بمعنى أن الاسم يكون في أصل وضعه دالاً على شيء معين، ثم ينتقل إلى الدلالة على مجال آخر، وفي هذا لا بد أن تراعي الجماعة المتكلمة بالدلالة الوضعية الجديدة ضرورة التوافق بين اللفظ الذي أُخرج من معناه والمعنى الذي أُخرج له في بعض خصوصياته حتى لا يحدث اضطراب بينهما^(٣). ويستمر الفارابي

(١) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي (المتوفى: ٣٨٧ هـ)، مفاتيح

العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ٢، دار الكتاب العربي، ص ١٤.

(٢) الفارابي، أبو نصر، كتاب في المنطق، ت: د. محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٦ م، ص ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: حكيمة، إعداد: مرازي، «التغير الدلالي ومستوياته في الخطاب القرآني»، إشراف: أ. د. مذبوحي محمد، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي ليباس / سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧ م، ص ١٨.

في إيضاح استعمالات هذه الأسماء التي خرجت من معناها الوضعي إلى معنى وضعي آخر، والجماعات المهتمة بها، فيقول: "والأسماء المنقولة تُستخدم في العلوم وفي سائر الصنائع، وإنما تكون أسماء للأمور التي يختص بمعرفتها أهل الصنائع، ومتى استُعمل في العلوم أمور مشهورة لها أسماء مشهورة، فإنه ينبغي لأهل العلوم وسائر أهل الصنائع أن يتركوا أسماءها في صنائعهم على ما هي عليه عند الجمهور، والأسماء المنقولة كثيراً ما تُستعمل في الصنائع التي إليها نقلت مشتركة، مثل اسم الجواهر فإنه منقول إلى العلوم النظرية، وكذلك الطبيعة وكثير غيرها من الأسماء"^(١).

ومن خلال قول الفارابي نلاحظ أن السبب الأول الذي يتسبب في خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر هو حاجة العلوم وسائر الصنائع إلى مفردات خاصة بها، تعبر بها عن مبادئها، فيحدث خروج للمعنى الوضعي الأول، "فنجد المصطلح يبدأ بمنح كلمة معينة معنى تصورياً وتعبيراً معيناً ثم يشيع الاستعمال بالمعنى الجديد فتصبح الكلمة مصطلحاً، لذلك نجد العلماء حينما يريدون التعريف بمصطلح يأتون بالمعنى اللغوي أولاً ثم المعنى الاصطلاحي"^(٢)، وتعلن هذه العلوم الملكية لهذه المعاني الجديدة وليس للألفاظ.

فكلمة: "بحث" تفيد في الأصل تحريك اليد في التراب للتفتيش عن شيء، و"اقتبس" تدل على طلب القبس من النار، و"العقل" تدل على الربط، و"الروعة"، والأروع، والرائع "مأخوذة من الروع وهو الفزع، و"الباب" من الكتاب مأخوذة من الباب الذي ندخل منه، و"الثقيف" تدل على تقويم اعوجاج الرمح، وجميع هذه الألفاظ تدل على معانيها الأخرى المتعارف عليها دلالة مباشرة لا عن طريق المجاز، بل إن دلالتها عليها أقرب إلى الذهن من دلالتها الأصلية؛ لشيوع المعنى الجديد وانتشاره وخاصة بعد طول العهد في الاستعمال"^(٣).

(١) الفارابي، كتاب في المنطق، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) الحري، علم الوضع، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٣) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص ٢٢١.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنه على الرغم من انتقال الدلالة من مجال إلى مجال آخر إلا أنها بقيت مترامنة مع الدلالة الأصلية، فكلتا الدالتين بقيتا سائدتين على ألسنة الناس ولم تندثرا، وهذا من أهم أسباب اتساع اللغة وتجدها ونموها.

ونرى أن الأمثلة السابقة لخروج الدلالة أو ما يسمى (بانتقال الدلالة) "من المجال المحسوس إلى المجال المجرد كالبحث والعقل والوعي وغيرها، يتم بصورة تدريجية، وتظل الدالتان سائدتين جنباً إلى جنب زمنياً ما، خلاله قد تستعمل الدلالة المحسوسة، فلا تثير دهشة أو غرابة، وتستعمل في الوقت نفسه الدلالة المجردة فلا يدهش لها أحد، وليست إحدهما حينئذ بأحق وأولى بالأصالة من الأخرى -وهذا ما وضعناه في تعريف فنديرس في بداية هذا المبحث بأن الدالتين متساويتان- حتى يمكن أن تعد إحدى الدالتين مما يسمى بالحقيقة، والأخرى مما يسمى بالمجاز، إذ لا مجاز ولا حقيقة بينهما في مثل هذا الحال"^(١).

الفرق بين المشترك اللفظي وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر:

ربما من خلال هذا الاحتفاظ بالدالتين متزامنتين يعتقد البعض أن دخول هذا النوع من الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر هو من قبيل المشترك اللفظي، وهذا ما تنبه له الفارابي، فقال^(٢): "المشترك إنما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم، والمنقول هو الذي يسبق به أحدهما في الزمان، ثم لُقب به الثاني، واشترك فيه بينهما بعد ذلك"، فنراه وضح الفرق بين خروج المعنى الوضعي إلى معنى آخر أو (انتقال الدلالة إلى دلالة أخرى)، والمشترك اللفظي، فالمشترك يكون الاشتراك بين الاسمين منذ أول معنى وضعي للفظ، أما

(١) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ١٦٢، وينظر: المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) الفارابي، كتاب المنطق العبارة، مرجع سابق، ص ٢٠.

الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر يكون أحد المعنيين سابقاً للآخر، ثم يكتسب الاسم المعنى الوضعي الآخر بعد وقت.

موقف المعجم من خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر:

كما نعلم فالمعجم العربي هو الحاوي لكلمات اللغة العربية، وهو المسؤول الأول عن شرح هذه الكلمات، وبيان معانيها، ولكن هل اهتم ببيان ما خرج له المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر في مجال علم آخر، وشرحه ويّين الجماعة المتكلمة به؟

هذا ما سنحاول معرفته من خلال استعراضنا للأمثلة التالية من معجم الصحاح وهو أنموذج الدراسة، وموازنتها بما أورده أصحاب المعاجم الأخرى من خروج للمعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر:

— في الصحاح وردت مادة (وصف): "وصفت الشيء وصفاً وصفة. والهاء عوض من الواو، وتواصفوا الشيء من الوصف. واتصف الشيء، أي صار مُتَوَاصِفاً... وبيع المواصفة: أن تبيع الشيء بصفة، من غير رؤية... وأمّا النحويون فلا يريدون بالصفة هذا، لأنّ الصفة عندهم هي النعت، والنعت هو اسم الفاعل نحو ضارب، أو المفعول نحو مضروب، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى، نحو: مثل وشبه وما يجرى مجرى المشتق"^(١).

فنرى أن لفظ "وصف" قد خرج عن معناه الوضعي بالدلالة على (اتصاف الشيء) إلى معنى وضعي آخر في مجال وعلم آخر للدلالة على أحد أقسام علم النحو وهو (الصفة)، وقد بين الجوهري الجماعة المتكلمة بهذه الدلالة الجديدة فقال (وأمّا النحويون)، وقد غدت هذه الدلالة الجديدة التي خرج إليها اللفظ هي الدلالة الغالبة التي ينصرف إليها الذهن عند سماع هذا اللفظ

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (وص ف).

- وبالذات بين المتعلمين - وذلك لأنه غدا علماً على فرع من فروع العلم الذي يعنى بدراسة النحو، وبين ما خرجت له من معنى وضعي إلى معنى وضعي آخر عند الأصوليين في بيع المواصفة أو الصفة.

— في العين وردت مادة (وصف): "الوصف: وصفك الشيء بجليته ونعته"^(١)

نرى أن الخليل ذكر المعنى الوضعي للكلمة، ولم يذكر ما خرج له هذا المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر، وقوله: "ونعته" نقول: ربما أراد الإشارة بها إلى الصفة وهي النعت عند النحويين، ولكنه لم يصرح بذلك، فنراه عطفها على المعنى الوضعي الأول للكلمة، فيتبين أنه أراد بها المعنى الوضعي الأول للكلمة وهو (وصف الشيء).

— أما كتاب الجيم فلم يُورد مادة (وصف).

— في جمهرة اللغة وردت مادة (صفو): "ضد الكدر... والوصف من قولهم وصفت الشيء أصفه وصفاً: إذا نعتته وأنا واصف والشيء موصوف... ثم ينتقل لمادة (صفة)^(٢): "الصفة البيت وصفة السرج"^(٣).

فنرى أنه أورد مادة (وصف - صفة)، ولكنه لم يذكر خروجها من معناها الوضعي وهو (وصف الشيء) إلى معنى وضعي آخر بالدلالة على علم أو مجال آخر.

— في مقاييس اللغة وردت مادة (وصف): "الْوَأُو وَالصَّادُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ، هُوَ تَحْلِيَةُ الشَّيْءِ. وَوَصَفْتُهُ أَصِفُهُ وَصْفاً. وَالصَّفَةُ: الْأَمَارَةُ اللَّازِمَةُ لِلشَّيْءِ"^(٤).

(١) الخليل، ابن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، كتاب العين، ت: د. عبد الحميد هنداي، ط ١، دار الكتب

العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، مادة: (وص ف).

(٢) المرجع السابق، مادة: (ص ف ه).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ص ف و).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة: (وص ف).

نرى ابن فارس ذكر المعنى الوضعي فقط للمادة ولم يذكر خروجه لمعنى وضعي آخر عند النحويين.

— وفي لسان العرب وردت مادة (وصف): "وَصَفَ الشَّيْءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفاً وَصِفةً: حَالَهُ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ... وَيَبْعُ الْمَوَاصِفَةَ: أَنْ يَبْعَ الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِ رُؤية. وَفِي حَدِيثِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَرِهَ الْمَوَاصِفَةَ فِي الْبَيْعِ؛ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا بَاعَ شَيْئاً عِنْدَهُ عَلَى الصِّفَةِ لَزِمَهُ الْبَيْعُ؛ وَقَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ؛ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هَذَا يَبْعُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَضْمُونَةَ بِأَجَلٍ يُمَيِّزُ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَهْلُ مَكَّةَ لَا يُجِيزُونَ السَّلَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ... أَمَّا التَّنْحِيثُ فَلَيْسَ يُرِيدُونَ بِالصِّفَةِ هَذَا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ عِنْدَهُمْ هِيَ النَّعْتُ، وَالنَّعْتُ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ تَحْوِصَارِبٍ، وَالْمَفْعُولُ تَحْوِصَرُوبٍ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى تَحْوِثِلٍ وَشَبْهِهِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ، يَقُولُونَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ الظَّرِيفَ، فَالْأَخَ هُوَ الْمَوْصُوفُ، وَالظَّرِيفُ هُوَ الصِّفَةُ، فَلِهَذَا قَالُوا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ الشَّيْءُ إِلَى صِفَتِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ عِنْدَهُمْ، أَلَا تَرَى أَنَّ الظَّرِيفَ هُوَ الْأَخُ؟"^(١).

فنرى ابن منظور جاء بالمعنى الوضعي للكلمة، ثم جاء بما خرج له المعنى لمعنى وضعي آخر عند النحويين، ولم يكتفِ بذلك فحسب، بل إنه جاء بمثال عليه وشرحه وبينه، وبين ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر عند الأصوليين وهو (بيع الصفة أو المواصفة) وشرحه أيضاً وهو ما بينه الجوهرى أيضاً.

— في القاموس المحيط وردت مادة (وصف): "وَصَفَهُ يَصِفُهُ وَصْفاً وَصِفةً: نَعْتَهُ، فَاتَّصَفَ... وَأَمَّا النِّحَاةُ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهَا النَّعْتُ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، كَمَثَلٍ وَشَبْهِهِ"^(٢).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (وص ف).

(٢) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب بن السراج، القاموس المحيط، ت: د. محمود مسعود أحمد، ط١،

المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م، مادة: (وص ف).

فنى الفيروز آبادي أورد ما خرج له المعنى الوضعي الأول للكلمة (وصف) لمعنى وضعي آخر بقوله: "وأما النحاة" بخروجها للدلالة على مجال وعلم آخر فتكون متى ما أطلقت عند هذه الجماعة دلت على هذا المعنى الوضعي الآخر.

فنى في مادة (وصف) اهتمام الجوهرى وابن منظور بخاصة والفيروز آبادي، بإيراد ما خرج له المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر عند النحاة وقاموا بتوضيحه وبيانه، وعند الأصوليين أيضاً، وهو بيع الوصف، أو المواصفة، وهذا جهد امتاز به أصحاب هذه المعاجم عن غيرهم من المعجميين.

— وورد في الصحاح مادة (ظرف): "الظَرْفُ: الوعاء. ومنه ظُروفُ الزمان والمكان عند النحويين"^(١)، جاء الجوهرى بالمعنى الوضعي لمادة (ظرف)، ثم أتبعه مباشرة بما خرج له هذا المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر بقوله: "عند النحويين" فهو يدل على قسم من علم النحو وهو: "ظروف الزمان والمكان"، وقد بينه الجوهرى.

— وورد في العين مادة (ظرف): "والظَرْفُ: وعاء كُلِّ شيء، حتى الإبريق ظرف لما فيه. والصفات نحو أمام وقُدَام تُسمَّى ظُروفاً، تقول: خَلَفَكَ زيدٌ، إنما انتصب لأنه ظَرْفٌ لما فيه وهو موضع لغيره"^(٢).

فنى الخليل جاء بالمعنى الوضعي لمادة (ظرف) وهو: "وعاء كل شيء"، ثم جاء بما خرج له هذا المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر بقوله: "والصفات نحو أمام وقدام تسمى ظروفاً" ثم مثل عليها بجملة وبين سبب نصبها، ولكنه لم يبين الجماعة التي تختص بهذه الدلالة الجديدة. فلم يصرح مثل الجوهرى بقوله: "عند النحويين".

(١) الجوهرى، الصحاح، مادة: (ظرف).

(٢) الخليل، العين، مادة: (ظرف).

- وورد في كتاب الجيم مادة (ظرف): "يقال: فلان عفيف الظرف، أي: الجسد"^(١) فأورد المعنى الوضعي للكلمة، ولم يذكر أي خروج لمعناها لمعنى أو دلالة أخرى.
- ورد في جمهرة اللغة مادة (ظرف): "استعمل منها ظرف كل شيء: ما جعل فيه، والجمع ظروف"^(٢).
- أورد المعنى الوضعي للكلمة، ولم يورد ما خرج له هذا المعنى لمعنى وضعي آخر عند النحاة.
- وجاء في مقاييس اللغة مادة (ظرف): "الظاء والراء والفاء كلمة كأنها صحيحة. يقولون: هذا وعاء الشيء وظرفه"^(٣). فعل كما فعل ابن دريد أورد المعنى الوضعي فقط، ولم يورد ما خرج له معنى وضعي آخر عند النحاة.
- أما في لسان العرب فجاء فيه في مادة (ظرف): "الظرف: البراعة ودكاء القلب... وظرف الشيء: وعاءه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة... اللَّيْثُ: وَالصَّفَاتُ فِي الْكَلَامِ الَّتِي تَكُونُ مَوَاضِعَ لِغَيْرِهَا تُسَمَّى ظُرُوفًا مِنْ نَحْوِ أَمَامٍ وَقَدَامٍ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، تَقُولُ: خَلْفَكَ زَيْدٌ، إِنَّمَا انْتَصَبَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ لِمَا فِيهِ وَهُوَ مَوْضِعٌ لِغَيْرِهِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْخَلِيلُ يُسَمِّيهَا ظُرُوفًا، وَالْكِسَائِيُّ يُسَمِّيهَا الْمَحَالَ، وَالْفَرَّاءُ يُسَمِّيهَا الصَّفَاتِ وَالْمَعْنَى وَاجِدٌ"^(٤). فنراه أورد المعنى الوضعي للمادة، ثم أورد ما خرج له هذا المعنى لمعنى وضعي آخر بقوله: "ومنه ظروف الأمكنة والأزمنة" ثم أورد شرح العلماء لهذه الظروف وتسميتها عندهم، ولكنه لم ينص باسم الفئة المستعملة للمعنى الجديد وهم "النحاة" ونقول: ربما اكتفى بذكر أسماء العلماء.

(١) الشيباني، أبو عمرو، كتاب الجيم، ت: عبد الكريم العزباوي، مراجعة: عبد الحميد حسن، مطابع ديكو، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠م، مادة: (ظرف).

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (رظف).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ظرف).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ظرف).

- وفي القاموس المحيط ورد في مادة (ظرف): "الوعاء، ج: طُروف" ^(١) فالفيروز آبادي لم يبين أي خروج لهذا المعنى الوضعي لمادة (ظرف) لمعنى وضعي آخر في مجال آخر مثل بقية المعجميين، واكتفى بذلك.
- من خلال مادة (ظرف) نلاحظ اهتمام الجوهري والخليل وابن منظور بذكر المعنى الوضعي وذكر ما خرج له هذا المعنى لمعنى وضعي آخر في مجال آخر، وتميز عنهم الجوهري بذكره للجماعة التي أخرجته وهم النحاة، وابن منظور والخليل ذكرا شرحاً له وأمثلة للمعنى الوضعي الجديد للمادة، وفاقه ابن منظور بذكر تسمياته عند العلماء، أما الشيباني وابن فارس وابن دريد والفيروز آبادي جميعهم فلم يذكروا سوى المعنى الوضعي الأصلي للمادة فقط، وأهملوا ذكر خروجه لمعنى وضعي آخر عند النحاة.
- وقد ورد في الصحاح أيضاً في مادة (نصب): "النصب: مصدر نصبت الشيء: إذا أقمته... والنَّصْبُ في الإعراب: كالفتح في البناء، وهو من مواضع النحويين. تقول منه: نصبت الحرف فانصب" ^(٢). فنرى الجوهري أورد المعنى الوضعي للكلمة وهو الدلالة على: "إقامة الشيء" ثم أورد خروج هذا المعنى لمعنى وضعي آخر عند النحاة وهو: "النصب في الإعراب"، ووضح ذلك وأكد على الجماعة المتكلمة به بقوله: "وهو من مواضع النحويين" ^(٣) يعني أنه من مصطلحاتهم.
- وفي معجم العين وردت مادة (نصب): "النَّصْبُ: الإيلاء والتَّعْبُ... وأمرنا نصب أي مُنْصَبٌ... والنَّصْبُ ضِدُّ الرَّفْعِ في الإعراب" ^(٤).

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ظرف).

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة: (ن ص ب).

(٣) المواضع: جمع مواضع، وهي الموافقة في الأمر، أي اتفاق أهل فن على شيء يعبرون به عما

يريدون. ينظر: الخوارزمي، حاشية مفاتيح العلوم، مرجع سابق، ص ٨.

(٤) الخليل، العين، مادة: (ن ص ب).

فالخليل أورد المعنى الوضعي وخروجه لمعنى وضعي آخر بقول: "وَالنَّصْبُ ضِدُّ الرَّفْعِ فِي الْإِعْرَابِ"، فبدل كلامه على علم النحو، ولكنه لم يصرح بالجماعة ويحددها بالنحاة، ولكن يُعرف أن المراد بقوله هو علم النحو أي: خروج المعنى لمعنى النصب في الإعراب عند النحاة.

- وفي كتاب الجيم وردت مادة (نصب): "وقال: أَنْصَبَ مُدَيَّتِي أَي: أَجْعَلُ لَهَا نِصَابًا... وَالنَّصْبَاءُ مِنَ الْمُعْزَى: الَّتِي قَرَنَاهَا مُنْتِصِبَانِ... وقال: وَجَعُ فُلَانٌ رَأْسَهُ، نَصَبٌ"^(١). نرى أنه لم يهتم بإيراد ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر.
- أما في جمهرة اللغة وردت مادة (بسن): "وَالنَّصْبُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَصَبَ الْقَوْمَ السَّيْرَ نَصْبًا إِذَا رَفَعُوهُ. وَكُلُّ شَيْءٍ رَفَعْتَهُ فَقَدْ نَصَبْتَهُ"^(٢). أورد المعنى الوضعي الأول ولم يورد ما خرج له من دلالة على معنى وضعي آخر عند النحاة.
- أما في مقاييس اللغة مادة (نصب): "النُّونُ وَالصَّادُ وَالْبَاءُ أَصْلُ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَى إِقَامَةِ شَيْءٍ وَإِهْدَافٍ فِي اسْتِوَاءٍ"^(٣). اكتفى بذكر المعنى الوضعي ولم يذكر ما خرج له من معنى وضعي آخر عند النحاة.
- أما في لسان العرب مادة (نصب): "النَّصْبُ: الْإِعْيَاءُ مِنَ الْعَنَاءِ... وَالنَّصْبُ، فِي الْإِعْرَابِ: كَالْفَتْحِ، فِي الْبِنَاءِ، وَهُوَ مِنْ مُوَاضِعَاتِ النَّحْوِيِّينَ؛ تَقُولُ مِنْهُ: نَصَبْتُ الْحَرْفَ، فَانْتَصَبَ"^(٤). أورد ابن منظور في شرحه لمادة (نصب) المعنى الوضعي، وأورد خروجه لمعنى وضعي آخر عند النحاة بقوله: "وهو من مواضعات النحويين" في الإعراب، فبين المعنى الوضعي الجديد.

(١) الشيباني، الجيم، مادة: (ن ص ب).

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ب ص ن).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ن ص ب).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ن ص ب).

— وفي القاموس المحيط مادة (نصب): "نَصَبَ، كَفَرَحَ: أَعْيَا... وهو في الإِعْرَابِ كالفتح في البناء، اصطلاحٌ نحويٌّ... في القَوافي: أن تَسَلَّمَ القافية من الفساد"^(١). نجد أن الفيروز آبادي بين أثناء شرحه لمادة (نصب) أن اللفظ قد خرجت دلالاته عن (الإعْياء) إلى الدلالة على (الإعراب)، وقد أصبحت هذه الدلالة الجديدة التي خرج إليها اللفظ هي الدلالة الغالبة التي ينصرف إليها ذهن عند سماع هذا اللفظ، وذلك لأنه غدا علماً على نوع من الإعراب في دراسة النحو، وعبر عن ذلك بقوله: "اصطلاح نحوي"، وبين أيضاً: أنه خرجت دلالاته لمعنى وضعي آخر عند "أصحاب العروض" في علم القافية إلى الدلالة على سلامة القافية من الفساد.

وبذلك نرى أن أغلب أصحاب المعاجم اتفقوا على خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر في لفظ "نصب" في علم النحو، وهو كون النصب من علامات الإعراب، ما عدا ابن دريد وابن فارس والشيباني لم يوردوا في أثناء شرح هذا اللفظ ما يدل على خروجه لمعنى وضعي آخر واكتفوا بالمعنى الوضعي الأول.

فمن خلال الأمثلة السابقة نرى أن الجوهرى -وهو صاحب معجم الصحاح الذي جعلناه أنموذجاً للدراسة- قد اهتم وبغاية في شرحه لمعاني الألفاظ ببيان ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر، وهذا واضح مما سبق، وكان يعبر عن هذا الخروج بعبارات منها: "سمعت من بعض النحويين"^(٢)، وهو من أوضاع النحويين^(٣)، وهو من مواضع النحويين^(٤)، وعند النحويين^(٥)، ومعنى قول النحويين^(٦) "فجميع هذه

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ن ص ب)

(٢) ينظر: الجوهرى، الصحاح مادة: (ك ت ع).

(٣) ينظر: المرجع السابق، مادة: (رف ع).

(٤) ينظر المرجع السابق، مادة: (رف ع)، ومادة: (خ ف ض).

(٥) ينظر: المرجع السابق، مادة: (ب هم).

(٦) ينظر: المرجع السابق، مادة: (م ك ن).

العبارات جاء بها الجوهري في أثناء شرحه للألفاظ المختلفة؛ لبيان ما خرجت له هذه الألفاظ من معنى وضعي لمعنى وضعي آخر في مجال غير مجال دلالتها الأولى، وتبين لنا موافقة ابن منظور في معجمه لسان العرب لما يرد عند الجوهري، وهذا ليس بمستغرب فهو اعترف بنقله من الصحاح ويورد ذلك بالنص فيقول: "وقال الجوهري"، ويزيد عليه ما عند الآخرين كالأزهري وغيره.

فعلى المعجمي في أثناء شرحه للمادة اللغوية أن "يستوفي استعمالات الكلمة لغوياً وفنياً - مثل ما رأينا في الأمثلة آنفة الذكر- إذا كانت الكلمة قد دخلت الاستعمال الاصطلاحي - بمعنى خرجت من معناها الوضعي إلى معنى وضعي آخر- فإذا تعددت معانيها الفنية كما في كلمة "فاعل" مثلاً، فهو في النحو اسم مرفوع وفي علم الجريمة هو المجرم وفي الفلسفة هو المؤثر وهو ضد القابل، فيحسن في هذه الحالة أن يشير المعجم إلى فروع العلم التي تُستخدم فيها الكلمة استخداماً اصطلاحياً قبل البدء في شرح معناها الاصطلاحي، كأن يقال مثلاً: الفاعل الذي يفعل، وفي النحو الاسم المرفوع الذي يُسند إليه فعل متقدم مبنى للمعلوم، وفي الجريمة الذي يجني الجناية، وفي الفلسفة المؤثر وهو ضد القابل"^(١).

وهذا يبين مدى حاجتنا لظهور معاجم تهتم بالمصطلحات التي أُخرجت دلالاتها الوضعية عن معناها للدلالة على دلالات وضعية في علوم أخرى.

(١) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٣٢٩-٣٣٠.

المبحث الثاني

الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر

- مفهوم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر.
- كيفية معرفة الدلالة الوضعية الأخرى المتأخرة.
- أسباب خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر.
- علماء الأصول وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر.
- المعجم وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر.

من أهم ما خص الله به الإنسان عن سائر المخلوقات الحية العقل والكلام (اللغة)، فاللغة باقية مع بقاء الإنسان، وكما قلنا في المبحث السابق، طالما الإنسان موجود على وجه الأرض فاللغة موجودة أيضاً، وكل ما يتقدم ويتطور به الإنسان مقابله تتغير وتتقدم وتتطور اللغة أيضاً؛ "لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها وهم من الأحياء، وهي لهذا تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، فهي ظاهرة اجتماعية، تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانه منه، ومن عاداته وتقاليده، وسلوك أفرادها، كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه، وتنحط بانحطاطه"^(١)، فاللغة ألفاظها تزيد وتنقص، وقد يضيق البعض ذرعاً بابتكار ألفاظ جديدة كما رأينا في المبحث السابق، من إطلاق ألفاظ موضوعية لمعانٍ على معانٍ جديدة، ولكن في هذا المبحث سنرى الألفاظ التي خرجت دلالتها عن معناها الوضعي الأول إلى معنى وضعي آخر متأخر.

فما مفهوم خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر؟ وكيف نعرف الدلالة الوضعية الأخرى المتأخرة؟ وماهي أسباب هذا الخروج للمعنى الوضعي؟ وكيف اهتم معجم الصحاح بخاصة، والمعجم العربي بعامة بهذا النوع من الخروج للمعنى الوضعي إلى معنى آخر متأخر؟

هذا ما سنتعرف عليه الآن:

مفهوم الخروج عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

هو "التغير الذي يصيب دلالات الألفاظ في لغة ما عبر عصورها المختلفة، وتبدل الحياة الإنسانية، متى توافرت الدواعي أو الأسباب التي تؤدي إلى ذلك"^(٢).

(١) عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص ٩.

(٢) ينظر: جبل، د. عبد الكريم محمد حسن، في علم الدلالة، دار المعرفة المصرية، ١٩٩٧م، ص ٣٣.

فالخروج عن المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر، هو خروج لدلالة اللفظ عن معناها الوضعي الأول، لمعنى وضعي آخر، ولكن هذا المعنى الوضعي الآخر متأخر في الزمن عن الدلالة الوضعية الأولى، ويطلق عليه الباحثون "التطور الدلالي".

وهو لا يخرج هكذا فهناك ألفاظ احتفظت بدلالاتها الوضعية الأولى، ولم يحدث لها تغيير عبر الزمن، وهناك العكس ألفاظ تغيرت دلالاتها إلى دلالة وضعية أخرى متأخرة، وهذا ما بينه دكتور/ تمام حسان، فيرى أن التطور الاجتماعي من عصر إلى عصر أهم أسباب تغير الدلالة وخروجها عن معناها الأصلي إلى معنى آخر متأخر، عن طريق الاهتمام بدلالة معينة على حساب إهمال الدلالة الأولى لنفس اللفظ، فتغلب الدلالة الثانية على الكلمة التي كانت تدل على الدلالة الأولى، ويضرب لذلك مثلاً كلمة: "الحرية" لأنها متى أطلقت الآن، نعلم أن المقصود بها الحرية في الاختيار السياسي، بعد أن كانت دلالتها على الرقيق عندما كان يوجد تقسيم اجتماعي إلى عبد وحر^(١).

وكما يقول محمد المبارك: "قد تنتقل الكلمة من معنى إلى آخر أو تضيف إلى معناها معنى آخر جديداً، دون أن تترك الأول فتتعدد بذلك المعاني التي تدل عليها... والغالب أن يحصل هذا التبدل على مرّ الأيام، وتقلبات العصور، ويسمى في هذه الحال تطوراً؛ لأنه انتقال بالكلمة من طور إلى طور"^(٢).

ومن الأمثلة على خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

كلمة "طعن" في العصر الجاهلي تعني الطعن بالرمح، وفي العصر الإسلامي أصبحت تعني الطعن في الرواية، وفي العصر الحديث الطعن في الحكم القضائي، وجميع هذه المعاني رغم تغيرها خلال الزمن مستعملة وموجودة إلى عصرنا هذا، وملازمة للكلمة ويُعَيَّن أحدها سياق الكلام^(٣).

(١) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٢) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

فيبقى السياق هو المحور الذي يدور حوله المعنى المقصود والمراد من الكلام، وهو المعنى المختار مما دلت عليه الكلمة في المعجم، فهي في المعجم مجرد مفردات، وتعدد معناها فيه راجع للسياقات التي يمكن أن تدخل فيها، بحسب استعمالها في نصوص عربية حديثة وقديمة، وهذا هو سبب تعدد معناها وهي مفردة في المعجم^(١).

كيفية معرفة الدلالة الوضعية الأخرى المتأخرة:

يرى محمد المبارك أن: "هذه المعاني التي تتوالى على الكلمة الواحدة قد ينسخ التالي منها الأول والتالي السابق... ويندر أن تستخدم هذه الألفاظ بغير معانيها الجديدة... ولكن الحالة الغالبة أن يضاف المعنى الجديد إلى القديم فتجتمع في الكلمة الواحدة عدة معانٍ؛ ناشئة إما عن اختلاف الزمن الذي استعملت فيه، أو اختلاف بيئة القائل أو طبقته أو مهنته؛ ولذلك كان من الضروري لتحديد معنى الكلمة، معرفة العصر، أي تاريخ النص والبيئة التي ينتمي إليها"^(٢).

فيصبح من الضروري لبيان معنى الكلمة وتحديد معرفته النص الذي قيلت فيه والعصر التاريخي الذي ينتمي إليه حتى نحدد معناها، هل خرج عن معناه الوضعي الأول إلى معنى وضعي آخر متأخر أم لا؟

وهذا كله الذي يخدمنا فيه سياق النص الذي ترد فيه الكلمة، وما يحمله من دلالات اجتماعية وثقافية تحدد العصر، والبيئة ومستعملي الكلمة.

فما سبب هذا التغير في الدلالة الوضعية لدلالة وضعية أخرى متأخرة؟

(١) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٢) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

أسباب خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

إن خروج المعنى للكلمة وتغيره ظاهرة شائعة في اللغة يلاحظها كل مهتم بدراسة نموها وتطورها عبر مراحلها التاريخية المختلفة، "وهذه التغيرات تحدث في اللغة دائماً؛ لأنها نظام للتواصل بين الناس مرتبطة بأحوالهم وظروفهم الثقافية والاجتماعية والعقلية، وهذه الأحوال والظروف لا تسير على وتيرة واحدة، فالأسباب هي الظروف المهيئة للتغير، بينما الطرق هي الوسائل والخطوط التي يسلكها التغير"^(١).

وسأذكر على عجلة أهم أسباب تطور وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

١- **الأسباب الاجتماعية:** تعد من أهم أسباب الخروج عن المعنى كما ذكرنا سابقاً في لفظ -الحرية- "حيث تمر المجتمعات بكثير من التحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية، فتؤثر هذه التحولات في طرق استعمالها للكلمات، وهو ما يؤدي غالباً إلى ظهور تغيرات دلالية واضحة تناسب السياق الثقافي والاجتماعي الجديد"^(٢).

٢- **الحاجة:** على اللغة مواكبة الزمن في تطوره المستمر فتعمل على تغيير دلالات بعض ألفاظها من أجل مواكبة الزمن وتغيره، فتذهب لبعض الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة، فتحيلها بإطلاقها على المستحدثات المختلفة، ومن هذه الألفاظ القديمة الصورة، الجديدة الدلالة ما يلي: الدبابة والبريد والتسجيل وغيرها^(٣).

(١) الخماش، د. سالم، المعجم وعلم الدلالة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٢٨هـ، ص ٧٥.

(٢) الشتيوي، د. محمد علي الجيلاني، التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، ط ١، مكتبة حسن

العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ص ٦٢.

(٣) ينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٣- **العامل اللغوي:** قد يعود خروج الدلالة إلى معنى آخر إلى عامل لغوي؛ "لأنه قد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية لا تجد معها اللفظ الذي يعبر عن الدلالة الجديدة، فيلجأ اللغويون إلى سدّها عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق، وقد يتجه المجتمع اللغوي نحو المجاز، فيتم ابتداع دلالة جديدة أو يحصل تنقل الدلالة من حقل دلالي إلى آخر"^(١).

٤- **الاستعمال:** كأن يسمع أحدهم لفظاً لأول مرة فيسيء فهمه، فتبقى في ذهنه دلالة هذا اللفظ مرتبطة بتلك الدلالة الجديدة، غير التي كان يقصدها المتكلم، ثم تشيع هذه الدلالة، كما في لفظ: "الأرض" في المعجم تعني "الكوكب المعروف"، وتعني أيضاً "الزكام"^(٢).

علماء الأصول وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

نعلم أن دراسة خروج المعاني إلى معاني أخرى من أبرز ما اهتم به علماء الأصول لدراسة معاني القرآن، فعندما جاء القرآن الكريم على عرب قريش التي كانت لهجتها من أصفى اللهجات العربية، كان الخطاب القرآني أقوى من لغتهم، فأبقى الألفاظ كما هي لكنه حمّلها معاني جديدة، لم يعرفوها من قبل، مع عدم التخلي عن معانيها القديمة، بدليل مجيء القرآن بها في سياقه بمواضع تحمل فيها معناها القديم، فكان القرآن أعطى حياة جديدة لهذه الألفاظ بحملها لمعنيين مع جواز استعمالهما في وقت واحد، فظهور الإسلام أكسب بعض الكلمات معاني وضعية جديدة غير معانيها القديمة، وقد تكون هناك صلة خفية بين المعنيين القديم والمتأخر الذي اكتسبته الكلمة بعد ظهور الإسلام.

(١) عبد الجليل، د. منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م، ص ٧١.

(٢) ينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ١٣٥-١٣٦.

وبيين ابن تيمية أهمية خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر في فهم المراد من كتاب الله وسنة نبيه، فيقول: "فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْشَأُ عَلَى اضْطِلَاحِ قَوْمِهِ وَعَادَاتِهِمْ فِي الْأَلْفَافِ ثُمَّ يَجِدُ تِلْكَ الْأَلْفَافِ فِي كَلَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ الصَّحَابَةِ فَيُظَنُّ أَنَّ مُرَادَ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ الصَّحَابَةِ بِتِلْكَ الْأَلْفَافِ مَا يُرِيدُهُ بِذَلِكَ أَهْلُ عَادَتِهِ وَاضْطِلَاحِهِ وَيَكُونُ مُرَادُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّحَابَةِ خِلَافَ ذَلِكَ. وَهَذَا وَقَعَ لِطَوَائِفٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ وَالْعَامَّةِ وَغَيْرِهِمْ"^(١).

وهذا ما سنبحث عنه في المعاجم العربية، لنرى هل أثبتت وبيّنت خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر بفعل ظهور الإسلام، فاكتملت الألفاظ معاني في العصر الإسلامي غير معانيها في الجاهلية.

المعجم وخروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر:

المعجم هو الوعاء الذي يجمع كل مفردات اللغة، فمن الطبيعي أن نرى، هل أورد ألفاظاً خرجت من معناها الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر، بمعنى أنها حصلت على معنى جديد بمرور الزمن، هذا ما سنتعرف عليه من خلال بعض الأمثلة من معجم الصحاح بخاصة، والمعجم العربي بعامّة:

— **ورد في الصحاح مادة (فسق):** "فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ، إِذَا خَرَجَتْ عَنْ قَشْرِهَا، وَفَسَقَ الرَّجُلُ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ أَيْضًا، عَنِ الْأَخْفَشِ، فَسَقًا وَفُسُوقًا أَيْ فَجَرَ. يُقَالُ فَسَقَ عَنْ أَمْرِهِ، أَيْ خَرَجَ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ فِي كَلَامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا فِي شِعْرِهِمْ فَاسَقَ. قَالَ: وَهَذَا عَجَبٌ، وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ"^(٢).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة: (ف س ق).

فالجوهري جاء بالمعنى الوضعي للكلمة وهو: "فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ"، ثم جاء بما خرج له لمعنى وضعي آخر متأخر بعد دخول الإسلام، وهو "الخارج عن أمر ربه"، ودل قول ابن الأعرابي: بأنه لم يُسمع فاسق في الجاهلية قط، فهو معنى وضعي متأخر.

ومنه قول محمد المبارك: "فسقت الرطبة خرجت من قشرها، انتقلت إلى معنى الخروج عن الخلق الكريم والطريق المستقيم" (١).

فناه بين خروج الكلمة عن معناها الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر بعد دخول الإسلام، وأثبت تأخر المعنى الوضعي الآخر بقول ابن الأعرابي.

- وفي العين (فسق): "الْفِسْقُ: التَّركُ لأمر الله، وَفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا وَفُسُوقًا" (٢)
- فنرى أن الخليل جاء بالمعنى الوضعي الآخر المتأخر للكلمة وهو: "الخروج عن أمر الرب"، ولم يأت بمعناها الوضعي الأول قبل مجيء الإسلام، كما فعل الجوهري.
- وفي الجيم لم ترد فيه مادة (فسق).

- وفي جمهرة اللغة (سفق): "وَالْفِسْقُ أَصلُه من قَوْلهم: انْفَسَقَتِ الرُّطْبَةُ، إِذا خَرَجَتْ من قِشرِها، وَمِنْهُ اشتقاقُ الْفَاسِقِ لانْفِساقيه من الْخَيْرِ، أَي انْسلاخه مِنْهُ" (٣).

فنرى أن ابن دريد جاء بالمعنى الوضعي للكلمة بداية كما فعل الجوهري، وعبر عنه بقوله: "والفسق أصله، انفسقت الرطبة" ثم جاء بما خرج له لمعنى وضعي آخر متأخر.

(١) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) الخليل، العين، مادة: (ف س ق).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (س ف ق).

— وفي مقاييس اللغة (فسق): "الْفَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْقَافُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْفِسْقُ، وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الطَّاعَةِ. تَقُولُ الْعَرَبُ: فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا: إِذَا خَرَجَتْ، حَكَاهُ الْفَرَّاءُ... قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ فِي كَلَامِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي شِعْرِ وَلَا كَلَامٍ: فَاسَقُ. قَالَ: وَهَذَا عَجَبٌ، هُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ وَلَمْ يَأْتِ فِي شِعْرِ جَاهِلِيٍّ"^(١)

نرى ابن فارس جاء بالمعنى الوضعي الآخر المتأخر الذي خرجت له الدلالة في الكلمة، ثم بين معناها الوضعي الأول عند العرب، وحكى ما قاله ابن الأعرابي من عدم سماع هذا المعنى في الجاهلية، مما يدل على أنه معنى وضعي متأخر.

وهذا أيضاً، ما قاله في كتابه (الصاحبي) في بيانه للأسباب الإسلامية: "أن العرب... لَمْ يَعْرِفُوا فِي الْفِسْقِ إِلَّا قَوْلَهُمْ: "فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ" إِذَا خَرَجَتْ مِنْ قَشْرِهَا، وَجَاءَ الشَّرْعُ بِأَنَّ الْفِسْقَ الْإِفْحَاشُ فِي الْخُرُوجِ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ"^(٢).

وبين أن هذا الانتقال متأخر بعد دخول الإسلام على العرب بقوله: "كانت العربُ في جاهليَّتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم... فلما جاء الله تعالى بالإسلام... نقلت من اللغة ألفاظٌ من مواضع إلى مواضع أُخْرِجَتْ زِيدَتْ وشُرِّعَتْ شُرِّعَتْ وشُرِّعَتْ فَعُضِيَ الْآخِرُ الْأَوَّلُ"^(٣).

— وفي لسان العرب (فسق): "الْفِسْقُ: الْعُضْيَانُ وَالتَّرْكُ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْخُرُوجُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ... وَالْعَرَبُ تَقُولُ إِذَا خَرَجَتِ الرُّطْبَةُ مِنْ قَشْرِهَا: قَدْ فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ مِنْ قَشْرِهَا... وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ فِي كَلَامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا فِي شِعْرِهِمْ فَاسَقُ، قَالَ: وَهَذَا عَجَبٌ وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ"^(٤)

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ف س ق).

(٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص ٨٤، وينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٢٣٥/١.

(٣) المرجع السابق: ص ٧٨، وينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٢٣٥/١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ف س ق).

فهذا ابن منظور جاء بالمعنى الوضعي الأول وبينه بقوله: (والعرب تقول)، وأكد بقول ابن الأعرابي كما فعل الجوهري وابن فارس، وجاء بالمعنى الوضعي المتأخر بداية؛ لأنه هو المعنى المتبادر لذهن المتكلم عند نطق الكلمة، والذي يميز ويحدد المعنى هو السياق.

— وفي القاموس المحيط (فسق): "الْفِسْقُ، بالكسر: التَّركُ لأمر الله تعالى، والعُصيانُ، والخُرُوجُ عن طَرِيقِ الْحَقِّ، أو الفُجُور... الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها: خَرَجَتْ... وليس في كلام جاهلي ولا شِعْرِهِم: فاسقٌ، على أنه عَرَبِيٌّ"^(١).

جاء بالمعنى الوضعي وما خرج له لمعنى وضعي آخر متأخر، ودلل بقول ابن الأعرابي، كما فعل قبله ابن فارس وابن منظور، ويختلف الجوهري وابن دريد عنهم، بأنهما أوردا بداية في شرحهما لمعنى الكلمة معناها الوضعي الأول قبل دخول الإسلام، ثم جاءا بالمعنى الوضعي الثاني المتأخر بعد دخول الإسلام، فتميزا عنهم بترتيبهما في شرحهما لخروج معاني المفردة بذكر المعنى الوضعي الأصلي بداية، وتلاه ذكرهما للمعنى الوضعي الآخر المتأخر.

— وقد ورد في الصحاح مادة (غفر): "الْغَفْرُ: التَّغْطِيَةُ. وَالْغَفْرُ: الْغَفْرَانُ. وَغَفَرْتُ الْمَتَاعَ: جَعَلْتُهُ فِي الْوَعَاءِ... ويقال: اسْتَغْفَرَ الله لذنبيه ومن ذنبه، بمعنى، فَغَفَرَ له ذنبه مَغْفِرَةً وَغَفَرًا وَغُفْرَانًا. وَاسْتَغْفَرَ ذنبه مثله، فهو غَفُورٌ وَالْجَمْعُ غُفْرٌ"^(٢) فنرى الجوهري جاء بالمعنى الوضعي الأول للكلمة (غفر) وهو: التغطية، ثم جاء بما خرج له إلى معنى وضعي آخر متأخر وهو: الغفران، بعد دخول الإسلام.

— وفي العين (غفر): "وأصل الْغَفْرِ التَّغْطِيَةُ... واللّه الْغُفُورُ الْغَفَّارُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ مَغْفِرَةً وَغُفْرَانًا وَغُفْرًا"^(٣).

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ف س ق).

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة: (غ ف ر).

(٣) الخليل، العين، مادة: (غ ف ر).

فالخليل هنا بين المعنى الوضعي الأصلي لمادة (غفر)، ثم بين ما خرج له معنى وضعي آخر متأخر بفعل دخول الإسلام وهو: غفران الله للذنوب.

— وفي الجيم (غفر): "والغُفْر: أن تجعل المتاع في الوعاء. تقول: اغْفِرْ مَتَاعَكَ" (١).

فنرى أن الشيباني جاء بالمعنى الوضعي الأول فقط للمادة (غفر) وهو: التغطية، ويؤكد كلامه ما قاله ابن دريد: "غفرتُ المتاع، إذا جعلته في وعاء، أغفِرهُ غَفْرًا، وكل شيء غطّيته فقد غفرتَه"، ولم يذكر الشيباني ما خرج له هذا المعنى بمرور الزمن بعد دخول الإسلام (٢).

— وفي جمهرة اللغة مادة (رغف): "وغفرتُ المتاع، إذا جعلته في وعاء، أغفِرهُ غَفْرًا. وكل شيء غطّيته فقد غفرتَه، ومنه المغْفرة والغفيرة والغُفْران والغُفْر. قال الشاعر: جمع العقاب وأفضل الغُفْرِ" (٣).

فابن دريد جاء بالمعنى الوضعي وجاء بما خرج له معنى وضعي آخر وهو التسامح، فهم من السياق الشعري في قول الشاعر.

— وفي مقاييس اللغة (غفر): "الغَيْنُ وَالْفَاءُ وَالرَّاءُ عَظُمَ بَابُهُ السَّتْرُ، ثُمَّ يَشْدُ عَنْهُ مَا يُذَكَّرُ. فَالْغُفْرُ: السَّتْرُ. وَالْغُفْرَانُ وَالْغُفْرُ بِمَعْنَى. يُقَالُ: غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَهُمْ غَفْرًا وَمَغْفِرَةً وَغُفْرَانًا" (٤).

فجاء ابن فارس بالترتيب كما فعل الجوهري والخليل بذكر المعنى الوضعي، ثم ذكر خروجه لمعنى آخر متأخر بمرور الزمن بعد دخول الإسلام، وأن الذي يحدد المعنى المقصود هو سياق الخطاب.

(١) الشيباني، الجيم، مادة: (غ ف ر).

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ر غ ف).

(٣) المرجع السابق، نفسه.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (غ ف ر).

— وفي القاموس المحيط (غفر): "غَفَرَهُ يَغْفِرُهُ: سَتَرَهُ، وَالْمَتَاعَ فِي الْوَعَاءِ: أَذْخَلَهُ وَسَتَرَهُ... وَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذَنْبَهُ يَغْفِرُهُ غَفْراً وَغِفْرَةً حَسَنَةً، بِالْكَسْرِ، وَمَغْفِرَةً وَغُفُوراً وَغُفْرَاناً، بضمهما، وَغَفِيراً وَغَفِيرَةً: غَطَّى عَلَيْهِ، وَغَفَا عَنْهُ"^(١)

جاء الفيروز آبادي بالمعنى الوضعي للكلمة ثم أردف بما خرجت له لمعنى وضعي آخر متأخر.

ومما يؤكد خروج هذا المعنى لمعنى وضعي آخر متأخر ما أورده ابن الأثير في مادة (غفر): "السَّاتِرُ لِدُنُوبِ عِبَادِهِ وَعُيُوبِهِمْ، الْمُتَجَاوِزُ عَنْ خَطَايَاهُمْ وَذُنُوبِهِمْ. وَأَصْلُ الْغَفْرِ: التَّغْطِيَةُ. يُقَالُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ غَفْراً وَغُفْرَاناً وَمَغْفِرَةً. وَالْمَغْفِرَةُ: الْبَاسُ اللَّهُ تَعَالَى الْعَفْوَ لِلْمُذْنِبِينَ"^(٢).

فنراه بين معناها الوضعي الأول قبل عصر الإسلام في الجاهلية، وبين خروجها لمعنى وضعي آخر متأخر بعد دخول الإسلام.

وأوضح أبو بكر الأنباري هذا المعنى أيضاً، في قولهم في: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا"، قال: قال قطرب محمد بن المستنير: معناه اللهم غَطَّ علينا ذُنُوبَنَا. قال: وهو مأخوذ من قول العرب: قد غفرت المتاع في الوعاء أغفره غفراً... ويقال: اغفر متاعك في الوعاء، أي: غطه فيه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ [هود: ٩٠]، معناه: سلوا ربكم أن يغطي عليكم ذنوبكم"^(٣).

— وورد في الصحاح أيضاً مادة (حجج): "الْحَجُّ: الْقَصْدُ، ثُمَّ تُعَوِّفُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْقَصْدِ إِلَى مَكَّةَ لِلنُّسْكِ"^(٤).

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (غ ف ر).

(٢) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٣/ ٣٧٣.

(٣) أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ج٢، ١٦/١.

(٤) الجوهرى، الصحاح، مادة: (ح ج ج).

فنرى الجوهرى هنا أورد المعنى الوضعي للمادة (حجج)، ثم بين خروج هذا المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر بعد دخول الإسلام، وهو: أداء فريضة الحج، وعبر عن هذا الخروج المتأخر بقوله: "ثم تُعَوِّفُ استعماله".

— وفي العين مادة (حجج): "الحَجُّ: كثرة القَصْد إلى من يُعَظَّم، ويقال للرجل الكثير الحَجَّ حَجَّاجٌ"^(١)، فنرى أن الخليل ذكر المعنى الوضعي للمادة (حجج)، ولم يذكر ما خرج له هذا المعنى لمعنى آخر متأخر بعد ظهور الإسلام من حج بيت الله الحرام، كما فعل الجوهرى.

— وفي الجيم مادة (حجج): "وتقول للرجل: أبلغني حُجتي... والحجيج: الذي تنقل العظام من شجته، يُقال: حججته، أَجَّهٌ"^(٢)، فنراه ذكر المعنى الوضعي بقوله: "أبلغني حُجتي" أي قصدي، ولكنه لم يذكر ما خرجت له الكلمة من معناها الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر وهو (فريضة الحج).

— وفي جمهرة اللغة (جحج): "وأصل الحَجِّ القَصْد... والحج: مصدر حج البيت يحجَّ حجاً" جاء بالمعنى الوضعي وبما خرج له لمعنى وضعي آخر متأخر، وهو "حج البيت الحرام"^(٣).

— وفي مقاييس اللغة (حجج): "الحَاءُ وَالْجِيمُ أَصُولُ أَرْبَعَةٍ. فَأَلَوَّلُ الْقَصْدُ، وَكُلُّ قَصْدٍ حَجٌّ... ثُمَّ اخْتُصَّ بِهَذَا الْأَسْمِ الْقَصْدُ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلنُّسْكِ"^(٤)، فنراه بيّن المعنى الوضعي للكلمة وهو: "القصْد"، ثم جاء بما خرجت له لمعنى وضعي آخر متأخر وهو: "الحج".

(١) الخليل، العين، مادة: (ح ج ج).

(٢) الشيباني، الجيم، مادة: (ح ج ج).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ج ح ح).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ح ج ج).

ويثبت ابن فارس هذا الخروج للمعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخراً أيضاً، في كتابه (الصاحي): "الحَجُّ لَمْ يَكُنْ عندهم فِيهِ غير القصد، وسَبَر الجراح. من ذَلِكَ قولهم:

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ سَبَّ الزَّبْرِ قَانَ الْمَرْغُورًا

ثم زادت الشريعة مَا زادت من شرائط الحج وشعائره"^(١).

فبين صراحة أن كلمة (حج) قبل عصر الإسلام كانت بمعنى (القصد)، وبعد ظهور الإسلام خرجت لمعنى وضعي آخر متأخر، وهو (مناسك الحج وفريضته في الإسلام).

— وفي لسان العرب (حجج): "الحَجُّ: القصدُ. حَجَّ إلينا فلانُ أي قَدِمَ؛ وَحَجَّه يَحْجُجُه حَجًّا: قَصَدَهُ... ثُمَّ تُعَوِّفُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْقَصْدِ إِلَى مَكَّةَ لِلنُّسْكِ وَالْحَجِّ إِلَى الْبَيْتِ خَاصَّةً؛ تَقُولُ حَجَّ يَحْجُ حَجًّا. وَالْحَجُّ قَصْدُ التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ بِالْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ قَرَضًا وَسُنَّةً"^(٢).

أورد ما ورد عند الجوهري بالخروج من المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر بقوله: "ثُمَّ تُعَوِّفُ اسْتِعْمَالُهُ" بمعنى خرج لمعنى وضعي آخر متأخر في العصر الإسلامي فاختلف معناه عن العصر الجاهلي.

— وفي القاموس المحيط (حجج): "الحَجُّ: الْقَصْدُ... وَقَصْدُ مَكَّةَ لِلنُّسْكِ"^(٣)، فنرى أن الفيروز آبادي ذكر ما خرج له المعنى الوضعي للمادة (حجج) لمعنى وضعي آخر متأخر، وهو: (قصد مكة للحج)، ولم يشرح مثل ابن منظور، فمنهجه كما

(١) ابن فارس، الصاحي فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص ٨٦، وينظر:

السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢٣٦/١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ح ج ج).

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ح ج ج).

لاحظنا الاختصار في شرح المادة اللغوية، والذي يوضح المعنى المراد من الكلمة، هل هو المعنى الوضعي الأول أم المتأخر هو السياق الذي ترد فيه الكلمة، والعصر الذي قيل فيه النص^(١).

فمن خلال الأمثلة السابقة للكلمات (فسق، غفر، حج) التي خرج معناها عن المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر متأخر، نرى أن الجوهرية تميز من بين علماء المعاجم المذكورة بكونه بين هذا الخروج للمعنى، وذلك بذكره لمعناها الوضعي الأول ثم المعنى الوضعي الآخر المتأخر عن الأول بالزمن، وكان أوضح ما يكون في المفردات التي أضيفت لها دلالات إسلامية بعد ظهور الإسلام، كـ "غفر وفسق وصى وزكى وناق" وغيرها من الكلمات، ونراه عبر عن هذا الخروج بقوله: "وفي المتأخرين^(٢)، أو بأنه لم يسمع في الجاهلية هذا المعنى^(٣)، ثُمَّ تُعَوِّفُ اسْتِعْمَالُهُ^(٤)". وتبعه فيما ذهب إليه ابن منظور، وعلماء المعاجم عموماً بينوا هذا الخروج للمعنى الوضعي لمعنى آخر متأخر بإيرادهم لمعنى الكلمة الوضعي ثم ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر بعصر دخول الإسلام، وهو مما عرضناه في هذه الكلمات من المعجم العربي.

"فالمعاني المختلفة التي تحملها الكلمات خلال العصور، وفي مختلف البيئات تبقى كامنة فيها، يظهر أحدها الاستعمال في نص معين، وتبقى المعاني الأخرى مختفية"^(٥).

فالسياق هو المحدد الرئيس للمعنى المقصود من الكلمة فيه، فيتضح لنا أن خروج المعنى الوضعي إلى معنى وضعي آخر يساعد في الحفاظ على ألفاظ اللغة العربية من

(١) كما أوضحنا سابقاً، في كيفية معرفة خروج الكلمة من معناها الوضعي لمعنى وضعي آخر متأخر. ص ٧٧.

(٢) ينظر: الجوهرية، الصحاح، مادة: (حقل)، «الْحَقْلُ: الزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ وَرُقُّهُ قَبْلَ أَنْ تَغْلُظَ سَوْقُهُ، تَقُولُ مِنْهُ أَحْقَلَ الزَّرْعُ... والحوقل: الغرمول اللين. وفي المتأخرين من يقوله بالفاء، ويزعم أنه الكَمَرَةُ الضخمة، ويجعله مأخوذاً من الْحَقْل، وما أظنه مسموعاً».

(٣) ينظر: المرجع السابق، مادة: (ف س ق).

(٤) وينظر: المرجع السابق: كما في مادة: (حجج).

(٥) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢١١.

الاندثار والنسيان، ويجدد حيويتها ويضفي عليها معاني جديدة إضافة لمعانيها القديمة، وهذا ما يجعل المعجم له دور كبير في سرد معاني المفردات المتعددة دون تحديد؛ لكي يختار القارئ المعنى المناسب لفهمه لمنطوق النص^(١) وغرض الكاتب منه^(٢)، من المعاني المعروضة في المعجم أمام المفردة، بناءً على زمن النص، وبيئته كما ذكرنا سابقاً.

ومنه قول ابن فارس عند السؤال عن معنى الصلاة: "في الصلاة اسمان لغويٌّ وشرعيٌّ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثُمَّ مَا جَاءَ الْإِسْلَامَ بِهِ"^(٣). وبهذا نرى أن الألفاظ الإسلامية كان لها النصيب الأكبر في خروجها عن معناها الوضعي الأول في الجاهلية إلى معنى وضعي آخر متأخر بعد ظهور الإسلام.

(١) ينظر: في الفصل الأول، المبحث الثالث المفهوم والمنطوق، ص ٧٠.

(٢) ينظر: في الفصل الأول، المبحث الرابع مقصود أو مقاصد المنشئ، ص ٩٧.

(٣) ابن فارس، الصحاحي، مرجع سابق، ص ٨٦.

المبحث الثالث

الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز

- مفهوم المجاز
- مفهوم القرينة
- أنواع القرائن
- دور السياق في إيضاح المعاني
- المعجم والمجاز

علم البيان كما نعرفه هو فرع من فروع علم البلاغة، وهو أكثر علومها صلة بالدراسة المعجمية، فهو يهتم بالنظر في العلاقة بين الكلمة ومدلولها، فالمعنى الوضعي الأول للفظ يختلف عن المعنى الاستعمالي في دراسة علم البيان، فالواضع يضع اللفظ لمعنى مطابق فتكون دلالاته على هذا المعنى من باب الحقيقة، ولكن عند النظر في اللغة أو أي لغة أخرى نجد أن المجال اللفظي للغات أضيّق من حقل الأفكار التي ترد على ذهن المتكلمين بها، فصورهم وأخيلتهم أكبر من أن تعبر عنها الألفاظ منفردة، ومن هنا تصبح المعاني الوضعية الحقيقية للألفاظ قاصرة عن الوفاء بمطالب التعبير اللغوي، والخيال والصور بوجه خاص، ومن هنا يصبح التعبير اللغوي بحاجة إلى خروج الألفاظ عن معناها الوضعي إلى معنى استعمالي آخر للفظ يسمى المجاز^(١).

فما مفهوم المجاز؟ وما أنواعه؟ وما مفهوم القرينة التي تمنع إيراد المعنى الوضعي؟ وما هي أنواع القرائن المانعة من إرادة المعنى الوضعي؟ وما أثر السياق في تغيير دلالة الكلمة؟ وكيف اهتم المعجم العربي بالمعنى الاستعمالي المجازي؟

هذا ما سنتعرف عليه فيما يأتي:

مفهوم المجاز:

المجاز هو: "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي، والعلاقة: هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فإذا كانت العلاقة المشابهة فالمجاز استعارة^(٢)، وإلا فهو مجاز مرسل^(٣)،

(١) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩.

(٢) وعرفها أحمد الهاشمي بقوله: «هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه، والمعنى المستعمل فيه، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي، والاستعارة ليست إلا تشبيهاً مختصراً، لكنها أبلغ منه»، وهي إما تصريحية أو مكنية، الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٥٢، وينظر: الجارم، وأمين، علي، ومصطفى، البلاغة الواضحة، ط ١، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ، ص ١٠٩.

والقرينة: هي المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، قد تكون لفظية، وقد تكون حالة^(١). ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وبهذا المثال تظهر المعاني الثلاثة التي أخرجت المعنى عن الحقيقة إلى المجاز، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فالتوسع في استعمال لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، والتشبيه أنها شُبِّهَتْ بمن يصح سؤاله لَمَّا كان بها، والتوكيد أنه في ظاهر اللفظ أحالَ بالسؤال على مَنْ ليس من عادته الإجابة فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات والجِمال أنبأته بصحة قولهم وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر^(٢)، فنرى أن المجاز بأنواعه يُخْرِجُ الكلمة عن معناها: إما للاتساع وهذا يسهم في اتساع اللغة، أو التوكيد، أو التشبيه.

ونحن هنا لاتهمنا أنواع المجاز^(٣)، لأنها غنية عن التعريف، ما يهمنا هو القرينة التي أخرجت المعنى الوضعي إلى معنى آخر استعمالٍ مجازي، فالمجاز لا يكون بكلمة واحدة، بل لا بد أن يكون بأكثر من كلمة لوجود القرينة، وبذلك لن يظهر المعنى المراد إلا بسياق محدد؛ لِيُفْهَمَ منه المعنى المقصود من الكلام، وهذا يجعلنا بحاجة لمعرفة هذه القرائن وأنواعها، ودور السياق في إيضاح المعنى المراد من اللفظ بعد وجود القرينة.

(١) الهاشمي، أحمد إبراهيم مصطفى (ت ١٣٦٢هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ص ٢٥١، وينظر: تعريف المجاز في الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص ٢٠٢. السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٣٥٩. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (المتوفى: ٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ص ٤٠٨، وينظر: الشافعي، والعروسي، عبد الرحمن مصطفى العيدروسي (ت ١١٩٢هـ)، أحمد موسى بن داود (ت ١٢٠٨هـ) رسالتان في الاستعارة والمجاز، تحقيق: أ. د. السيد محمد علام، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٤٩-٥٠.

(٢) ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ٢٨٣/١.

(٣) «أنواع المجاز» ينظر: البلاغة الواضحة، مرجع سابق، ص ٦٧-١١٤، وينظر: أشهر علاقات أنواع المجاز، الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٥٢-٢٥٥.

مفهوم القرينة:

"أمريشير إلى المطلوب"^(١)، أي: ما يُفهم منه المعنى المجازي غير الحقيقي.

— أنواع القرائن: القرائن مسؤولة عن أمن اللبس ووضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة بمفردها للدلالة على المعنى، بل تتضافر جميعها لتدل على المعنى، وقد فصل د. تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الحديث عن القرائن، فقسمها إلى قسمين، هما^(٢):

١- القرائن الحالية: وتعرف من المقام، "فهو الأساس الذي يبنى عليه الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة"^(٣)، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال"^(٤).

٢- القرائن المقالية: وهي إما قرائن لفظية أو قرائن معنوية:

فالقرائن المعنوية هي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة. والقرائن اللفظية هي: العلامة الإعرابية، والترتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم^(٥).

فهذه القرائن يطلق عليها "قرائن التعليق"، وهي ما يعتمد عليه المتكلم في فهم المعنى المراد من النص، وجميعها تحيط بالكلمة وهو ما سماه د. تمام حسان بظاهرة

(١) الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص ١٧٤.

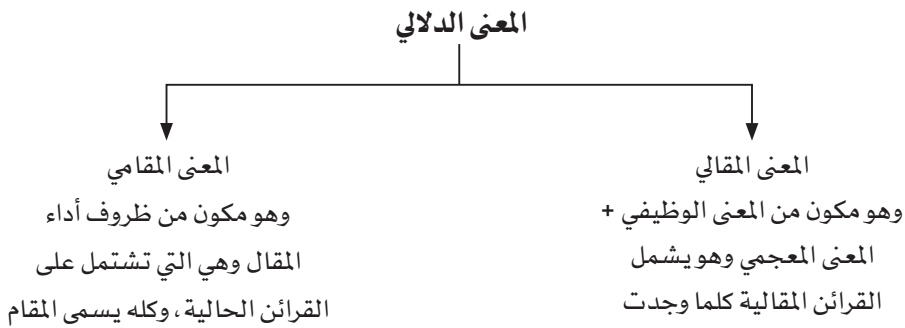
(٢) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٣) «دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية، أحدها: المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء. والثاني: المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقه، ويتصل بهما على طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبراً عن معنى السياق» المرجع السابق: ص ٢٨-٢٩.

(٤) المرجع السابق: ص ٣٣٧.

(٥) المرجع السابق: ص ١٩٠.

"تضافر القرائن"^(١)؛ لإيضاح المعنى الواحد، وتكون هذه القرائن في السياق^(٢)، وهو ما تحدثنا عنه سابقاً، فهو المجال الطبيعي لبيان معاني الكلمات سواء وظيفية أو دلالية، وعليه فالمعنى الدلالي عند د. تمام حسان هو محصلة اجتماع المعنى المقالي: السياق اللغوي أو السياق الداخلي، والمعنى المقامي: السياق الاجتماعي أو السياق الخارجي، وهو القرائن الحالية أي: ظروف أداء المقال، وقسم السياقين إلى ما يلي^(٣):



فاللفظ الواحد متعدد المعنى، ومحتمل لكل معنى، وهو خارج السياق، أما إذا اقترن بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، فيصبح لا يفيد إلا معنىً واحدًا تحدده هذه القرائن من خلال السياق.

دور السياق في إيضاح المعنى

السياق هو جوهر المعنى المقصود في أي بناء نصي أو كلامي، فهو الوسط الذي تقال فيه الكلمة والجملة فيكسبها المنطقية والقبول، فلا يمكن فهم المراد من جملة دون

(١) المرجع السابق: ص ١٩٢.

(٢) ينظر: الفصل الأول: المبحث الثالث: النص والمفهوم. أنواع السياق: سياق مقامي، وسياق مقالي. ص ٨٩.

(٣) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

مراعاة السياق الذي وردت فيه، وعد الأصوليون دلالة السياق من الأدلة التي يصرف بها المعنى الدلالي للخطاب من الحقيقة إلى المجاز^(١).

فمثلاً عند ملاحظة استعمالات كلمة "دَم" في العاميات العربية^(٢): "دمه حار، دمه فار، دمه يغلي، دمه ثقيل، دمه خفيف". نرى أنها في كل سياق ترد فيه يظهر لها معنى جديد، ففي قولهم: "دمه فار، دمه يغلي" نجد المعنى الغضب والعصبية، أما في "دمه حار" فالمعنى مختلف دلت على رجل نشيط وعامل، أما في "دمه بارد" فتدل على رجل كسول وخمول يعمل ببطء، أما في "دمه خفيف" فتدل على رجل مرح محب للضحك، فمن هنا يتضح أن معنى الكلمة لا يظهر إلا بوضعها في السياقات المختلفة؛ إذ هي مفردة في المعجم تحمل أكثر من معنى، والسياق هو الذي يحدد لها معنى واحداً فقط من هذه المعاني المحتملة؛ إذ اللفظ يتنازعه مستويان: المستوى المعجمي، والمستوى السياقي، ودلالة الكلمة تختلف بين هذين المستويين.

فالمستوى المعجمي يكون للمعنى الوضعي الأول، ويتعامل مع اللفظ مجرداً عن عوامل السياق اللغوي، فتنتج دلالاته المجردة في أصل الوضع، أي: الدلالة الأولى للكلمة التي وضعت عليها في الاستخدام الأول، فاللفظ في المعجم يشير إلى شيء في العالم الخارجي، وهو بذلك يختلف عنه في السياق الذي يسبغ عليه دلالات جديدة تتناسب والسياق الجديد الذي يرد فيه بمقتضياته اللغوية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا نرى أن المعجم لا يفي بالهدف إذا بحثنا عن المعنى الدقيق لدلالة اللفظ بحسب السياقات وتنوعها، فالمعنى في المعجم هو: إبراز للمعنى المشترك الذي يتفرع إلى مجموعة الدلالات الجزئية التي تختلف بعدد السياقات التي يحل فيها اللفظ^(٣).

(١) وهذا ما بينه الشافعي في باب «الصفة الذي يبين سياقه معناه» في كتابه «الرسالة» الشافعي، الرسالة، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) المهيوبي، موقع الدكتور عبد العزيز بن عبد الله، نظرية السياق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الكتابات، ١٤٣٨هـ.

<https://members.imamu.edu.sa/staff/aamahyoubi/writings/Pages/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82.aspx>

(٣) ينظر: الداية، علم الدلالة العربي، ص ٢١٧.

وهذا ما أكدته د. تمام حسان من أهمية السياق في بيان المعنى المراد، فقال: "ليس المعجم نظاماً من أنظمة اللغة فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية والقيم الخلافية، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل احتباك هذه العلاقات، كما في أنظمة الأصوات والصرف والنحو، فالمعجم يحكم طابعه والغاية منه ليس إلا قائمة من الكلمات التي تسمى تجارب المجتمع أو تصفها أو تشير إليها. ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كل واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع "الحقيقة" على تجربة من تجارب المجتمع أن تدل بواسطة التحويل "المجاز" على عدد آخر من التجارب، فإذا وضعنا كلمة "المعاني" بدل "التجارب" صحّ لنا أن نقول: إن الكلمة المفردة "وهي موضوع المعجم" يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهي مفردة، ولكنها إذا وضعت في "مقال" يفهم في ضوء "مقام" انتفى هذا التعدد عن معناها، ولم يعد لها في السياق إلا معنى واحد؛ لأن الكلام وهو مجلى السياق لا بُدَّ أن يحمل من القرائن المقالية "اللفظية" والمقامية "الحالية" ما يعيّن معنىً واحداً لكل كلمة. فالمعنى بدون المقام "سواء أكان وظيفياً أم معجمياً" متعدد ومحتمل؛ لأن المقام هو كبرى القرائن، ولا يتعيّن المعنى إلا بالقرينة، فعلم البيان "وهو علم دلالات المفردات"، يمكن أن يمثل الجانب النظري من "علم المعجم" فيبين كيف تخرج الكلمة عن معناها الحقيقي الوضعي إلى معانٍ أخرى مجازية، ويستمد مادته من تاريخ الاستعمال في اللغة العربية"^(١)، وهو أثر دلالة السياق في تغيير دلالة اللفظة في المعجم العربي، وإخراجها من معناها الوضعي لمعنى استعماله آخر عن طريق المجاز"^(٢)، سواء جاءت في سياق قرآني أو شعري أو نثري من كلام العرب.

(١) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

(٢) من أشهر المعاجم التي اهتم أصحابها بالمجاز، وصرح بذلك وجعله أساس معجمه هو الزمخشري في معجمه «أساس البلاغة»، ونجد أنه تجربة وحيدة فريدة من نوعها، لم يتبعه أحد من المعجميين في ذلك، فقد كان يورد الكلمة ثم معناها الوضعي الأول، ثم يقول: «ومن المجاز كذا».

المعجم والمجاز:

ومما ورد عند أصحاب المعاجم اللغوية من خروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز:

- في الصحاح وردت مادة (هوس): "الهُوسُ: الدُّقُّ... الهوس أيضاً: الطوفان بالليل... والهوس: شدة الأكل... ويقال: الهُوسُ: المشي الذي يعتمد فيه صاحبه على الأرض اعتماداً شديداً. ومنه سُمِّيَ الأسدُ الهَوَّاسُ". جاء بمعنى المادة. "والهُوسُ السوقُ اللينُ"^(١). ثم جاء بانتقال المعنى الوضعي لمادة هوس لمعنى استعماله مجازي من خلال السياق بقوله: "يقال: هُستُ الإبل فهاستُ، أي: ترعى وتسير". ثم وضح سبب الانتقال لعلاقة المشابهة بين المعنى الوضعي لهوس الأسد والمعنى الاستعمالي المجازي لهوسان الناقة. "وإنما شبه هوسانُ الناقة بهوسانِ الأسد؛ لأنها تمشي خطوة خطوة وهي ترعى".
- أما في العين، فقال: "الهوس: الطوفان بالليل، والطلب في جَرَاءٍ". جاء بالمعنى الوضعي ثم مثل لما يخرج عنه هذا المعنى لمعنى استعماله من خلال السياق، فقال: "[تقول]: أَسَدُ هَوَّاسٍ، ورجلٌ هَوَّاسٌ، أي: مجرب شجاع"^(٢)، فجاء بالمعنى الاستعمالي المجازي مع قرينة (رجل) مانعة من إيراد المعنى الأصلي من خلال السياق بالجملة.
- أما في الجيم فلم أقف فيه على مادة (هوس).
- وفي الجمهرة، قال: "والهُوسُ من قَوْلهم: هاس يهوس هَوَّسًا، وَهُوَ إِفْسَادُ الشَّيْءِ وَعَيْتُكَ فِيهِ هاس الذئبُ فِي الغنمِ يهوس هَوَّسًا، إِذَا أَفْسَدَ فِيهَا"^(٣)، نراه قصرها على معنى واحد استعماله فقط، وهو "الإفساد" ولم يذكر المعنى الوضعي الأول للمادة.

(١) الجوهرى، الصحاح، مادة: (هوس).

(٢) الخليل، العين، مادة: (هوس).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (س وه).

— وفي مقاييس اللغة، قال: "الْهَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى طَوْفَانٍ وَمَجِيءٍ وَذَهَابٍ فِي مِثْلِ الْخَيْرَةِ... فَالْهُوسُ: الطَّوْفَانُ، وَكُلُّ طَلَبٍ فِي جُرْأٍ هَوْسٌ." جاء بالمعنى الوضعي ثم جاء بما يخرج عنه بالاستعمال ووضحه في سياقات مختلفة فقال: "وَبَاتَتْ [الْإِبِلُ] اللَّيْلَ تَهُوسُ: تَسْرِي، وَمِنَ الْمَحْمُولِ عَلَى هَذَا الْهُوسِ: شِدَّةُ الْأَكْلِ. يُقَالُ: أَكُولُ هَوَّاسٌ"، ونراه عبر عن خروج المعنى الوضعي بقوله: "من المحمول عليه"، وقال أيضاً: "وَمِنَ الْبَابِ نَاقَةٌ هَوَسَةٌ: ضَعِيفَةٌ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ كَذَا حَارَتْ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ بِهِ هَوْسٌ"^(١)، فنراه بين ما خرج له المعنى الوضعي بالاستعمال إلى معنى آخر مجازي، ويَبَيِّنُه عن طريق السياق الذي ترد فيه قرينة مانعة من إيراد المعنى الأصلي.

أما في لسان العرب: "الهُوسُ: الطَّوْفَانُ بِاللَّيْلِ وَالطَّلَبُ بِجُرْأَةٍ... وَرَجُلٌ هَوَّاسٌ وَهَوَّاسَةٌ: شَجَاعٌ مَجْرَبٌ. وَالهُوسُ: الْإِفْسَادُ، هَاسَ الذَّنْبُ فِي الْغَنَمِ هَوْسًا. وَالهُوسُ: الدَّقُّ... وَالتَّهْوُسُ: الْمَشْيُ الثَّقِيلُ فِي الْأَرْضِ اللَّيْنَةِ، وَهُوسَ النَّاسُ هَوْسًا وَقَعُوا فِي اخْتِلَاطٍ وَفَسَادٍ. وَهُوسَتِ النَّاقَةُ هَوْسًا، فَهِيَ هَوَسَةٌ: اشْتَدَّتْ ضَبَعَتُهَا"^(٢)، فنراه هنا بين ما خرج له المعنى الوضعي لمعانٍ استعمالية مجازية عن طريق سياقات مختلفة بالقرينة المانعة من إيراد المعنى الوضعي في كل سياق، فتحيله للمعنى الاستعمالي الآخر.

— وفي القاموس المحيط: فهو "الدَّقُّ، والكسر، والطَّوْفُ بالليل، وشِدَّةُ الْأَكْلِ، والسَّوْقُ اللَّيْنُ، والمَشْيُ الذي يَعْتَمِدُ فيه صَاحِبُهُ على الْأَرْضِ، والإفسادُ، هَاسَ الذَّنْبُ فِي الْغَنَمِ، والدَّوْرَانُ، وبالتحريك: طَرَفٌ مِنَ الْجُنُونِ"^(٣). فنراه جاء بتعداد المعاني التي يخرج لها الهوس من معناه الوضعي إلى معنى آخر استعمالية مباشرة بدون ذكرها في سياق يبين معناها، سوى أنه ذكر معنى الإفساد في جملة "هَاسَ الذَّنْبُ بِالْغَنَمِ".

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (هوس).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (هوس).

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (هوس).

- ورد في الصحاح مادة (ثغم): "الثَّغَامُ، بالفتح: نبتٌ يكون في الجبل، يَبْيَضُ إذا يبس، ويشبهه به الشيب"^(١)، وضح معنى المادة الوضعي وهو نبات يبيض إذا يبس، ثم وضح خروجه عن المعنى الوضعي إلى المجازي بالتشبيه للشيب، بدون ذكره في سياق محدد.
- أما في العين: "ثغم: الثَّغَامَةُ: نبات ذوساق، قال: "إن يكْ أَمْسَى الرأس كالثغام"^(٢)، بينَ خروج المعنى الوضعي للكلمة لمعنى استعماله آخر مجازي عن طريق التمثيل لها بسياق مناسب يبين تشبيهه بيباض شعر الرأس بيباض النبات.
- وفي كتاب الجيم وردت مادة (ثغم): "وقال: ثغمت بأكل الوحش: ضريت بها"... "وقال: التغم: الضارى من الكلاب"^(٣) بمعنى غير الذي جاء بالمعجم الأخرى. ولم يذكر ما خرج له هذا المعنى لمعنى مجازي.
- أما في جمهرة اللغة: فـ"الثغام: نبت واحدته ثغامة، وله لون أبيض يشبه الشيب"^(٤)، فنراه بينَ المعنى الوضعي الأساسي للمادة ثم بينَ ما تخرج له عن معناها للمجاز بقوله: "يشبه به الشيب"، فبين المعنى الاستعمالي لها دون ذكره في سياق محدد.
- وأما في مقاييس اللغة: "الثَّاءُ وَالْغَيْنُ وَالْمِيمُ مُسْتَعْمَلٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مُسْتَعْمَلٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الثَّغَامَةُ، وَهِيَ شَجَرَةٌ بَيْضَاءُ الثَّمَرِ وَالزَّهْرِ، يُشَبَّهُ الشَّيْبُ بِهِ"^(٥)، فأورد المعنى المجازي الذي تخرج له الكلمة عن معناها الوضعي كما في الصحاح وجمهرة اللغة، بدون ذكره في سياق.

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (ث غ م).

(٢) الخليل، العين، مادة: (ث غ م).

(٣) الشيباني، الجيم، مادة: (ث غ م).

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ث غ م).

(٥) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ث غ م).

— وفي لسان العرب: "الثَّغَامُ، بِالْفَتْحِ: نَبَتٌ عَلَى شَكْلِ الْحَلِيِّ وَهُوَ أَغْلَظُ مِنْهُ وَأَجَلُّ عَوْدًا، يَكُونُ فِي الْجَبَلِ يَنْبُتُ أَخْضَرُ ثُمَّ يَبْيَضُ إِذَا يَبَسَ وَلَهُ سَنَمَةٌ غَلِيظَةٌ... قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ نَبَتٌ أبيض الثَّمَرُ وَالزَّهْرُ يُشَبِّهُ بَيَاضَ الشَّيْبِ بِهِ" و"لَأَيِّ حَنِيفَةٍ: فَإِذَا يَبَسَ أَيْضًا شَدِيدًا فَشَبَّهَ الشَّيْبَ بِهِ قَالَ حَسَّانُ:

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا، فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُجَلِّ^(١)

أورد من قال بالمعنى المجازي في هذه المادة، ووضح خروج المعنى الوضعي لمعنى آخر استعماله بالمجاز عن طريق السياق الشعري.

— أما القاموس المحيط: "الثَّغَامُ، كَسَحَابٍ: نَبْتُ... وَأَثْعَمَ الْوَادِي: أَنْبَتَهُ، وَالرَّأْسُ: صَارَ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا"^(٢)، أوضح خروج الكلمة عن معناها الوضعي إلى المعنى المجازي بالتمثيل له في سياق مع إيراد القرينة المانعة من إيراد المعنى الأصلي وهي كلمة "الرأس" مع بيان وجه الشبه بقوله: "بَيَاضًا".

فنلاحظ أن جميع أصحاب المعاجم أوردوا المعنى الوضعي لمادة "ثغم"، وذكروا ما خرج له هذا المعنى الوضعي إلى المجاز عن طريق تشبيه بياض هذا النبات بالشيب، فالجوهري أورد المعنى المجازي بقوله: "ويشبه به"، ووافقه بالتوضيح بالقول نفسه ابن دريد وابن فارس وابن منظور، أما الفيروز آبادي والخليل، فقد أوردوا المعنى المجازي بدون ذكر لفظ التشبيه، بل بمثال يوضح انتقال المعنى الوضعي لمعنى مجازي، أما الشيباني فذكر المعنى الوضعي غير المعنى الوضعي في المعاجم الأخرى فقط، ولم يذكر ما خرج له من معنى مجازي.

— ورد في الصحاح مادة (نعب): "نَعَبَ الْغَرَابُ، أَي صَاحَ، وَرَبَّمَا قَالُوا: نَعَبَ الدِّيكُ، عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ، وَقَالَ:

وَقَهْوَةٍ صَهْبَاءَ بَاكَرْتُهَا بِجُهِمَةٍ وَالدِّيكُ لَمْ يَنْعَبِ^(٣)

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ث غ م).

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ث غ م).

(٣) الجوهري، الصحاح، مادة: (ن ع ب).

نرى أنه أورد المعنى الوضعي وخروجه للمعنى المجازي عن طريق الاستعارة وصرح بذلك، وأورد مثلاً له، فبين ذلك من خلال السياق في جملة "نعب الديك"، فنحن نعلم أن الديك لا ينعب وإنما النعب للغراب، وبين بالسياق الشعري أيضاً، خروج الكلمة عن معناها الوضعي إلى معنى استعماله مجازي بتشبيه صوت الديك بصوت الغراب، وحذف الغراب وجاء بشيء من لوازمه وهو النعب بالاستعارة.

- أما العين فجاء فيه: "نَعَبَ الْغُرَابُ... ونَعِبَتِ النَّاقَةُ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ"^(١)، نرى أنه لم يذكر ما خرجت به المادة عن معناها الوضعي إلى المجاز، بإطلاق النعب على صوت شيء آخر كما فعل الجوهري في الصحاح.
- أما في الجيم فلم يذكر مادة نعب.
- وفي جمهرة اللغة: "نَعَبَ الْغُرَابُ"^(٢)، فلم يذكر المعنى المجازي واكتفى بالمعنى الوضعي فقط.
- وجاء في مقاييس اللغة: "النُّونُ وَالْعَيْنُ وَالْبَاءُ: أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ، وَالْآخَرُ عَلَى حَرَكَةٍ مِنَ الْحَرَكَاتِ. فَأَلَوَّلُ نَعَبَ الْغُرَابُ: صَوْتٌ، وَالْآخِرُ فَرَسٌ مَنَعَبٌ: جَوَادٌ"^(٣)، فنراه وافق ابن دريد والخليل في عدم ذكر ما يخرج له المعنى الوضعي إلى معنى مجازي في هذه المادة.
- وفي لسان العرب: "نَعَبَ الْغُرَابُ وَغَيْرُهُ... صَاحَ وَصَوَّتَ، وَهُوَ صَوْنُهُ... وَرَبَّمَا قَالُوا: نَعَبَ الدَّيْكَ، عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

وقهوة صهباء باكرتها بجهمة، والديك لم ينعب

(١) الخليل، العين، مادة: (ن ع ب).

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ن ع ب).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ن ع ب).

وَنَعَبَ الْمُؤَذَّنُ كَذَلِكَ، وَأَنْعَبَ الرَّجُلُ إِذَا نَعَرَ فِي الْفَتَنِ^(١)، فنراه أورد خروج المعنى الوضعي إلى المجاز، وشرحه بالمثال، وصرح بأنه استعارة كما في الصحاح، وزاد عليه أيضاً معاني مجازية أخرى من خلال إيراد الكلمة بسياقات مختلفة، فقال: نعب المؤذن، فمن خلال إيراد الكلمة بهذا السياق يتضح أنه أراد صوت المؤذن وليس صوت الغراب، وعند إيرادها بسياق آخر وهو: وَأَنْعَبَ الرَّجُلُ، بيّن أن المراد هو صوت الرجل وليس الغراب، وبيّن أنه في حالة إذا نعر بالفتن يطلق عليه هذا الوصف، فنلاحظ أن القرينة في كل سياق بينت المعنى المقصود.

— أما القاموس المحيط^(٢) فجاء فيه: ”نَعَبَ، الْغُرَابُ وَغَيْرُهُ... صَوْتٌ... وكذا الْمُؤَذَّنُ... وَالْأَحْمَقُ الْمُصَوِّتُ... وَالنَّعْبُ: سَيْرُ الْبَعِيرِ“، فنراه أورد المعنى المجازي بدون شرح، بل بذكر ما يخرج له من المعاني من خلال السياق، فجعله للمؤذن، ثم أورد خروجه لصوت آخر فقال: والأحمق المصوت، جعل معناه صوت الأحمق يقال له نعب، فأخرجه عن معناه الوضعي لمعنى آخر استعماله وهو صوت الأحمق.

فنلاحظ أن ابن منظور أسهب في شرح الاستعارة بالأمثلة في سياقات مختلفة، اختلف على أثرها معنى المفردة، وزاد في توضيحها بما تخرج له المادة عن معناها الوضعي إلى معنى استعماله بالمجاز بمعانٍ أخرى غير التي أوردتها الجوهري. وتبعه في ذلك الفيروز آبادي بدون تصريح بلفظ يدل على المجاز فقط بكلمة: ”وكذا“، أما الخليل وابن دريد وابن فارس، فذكروا فقط المعنى الوضعي للمادة اللغوية، ولم يوردوا في شرحها ما يخرج معناها إلى المجاز.

— أورد الجوهري في مادة (سته): ”الاسْتُ: الْعَجْزُ... ثم يورد بيت شعري يقول: وأما قول الشاعر:

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ن ع ب).

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ن ع ب).

فهو مجاز؛ لأنهم لا يقولون في الكلام است الجمل، وإنما يقولون: عجز الجمل^(١)، فنراه هنا يورد المعنى الوضعي المعجمي للمفردة، ثم خلال شرح المادة يورد مثلاً عليها من خلال سياق شعري، ثم يوضح أن المعنى فيه نقل من معناه الأصلي الوضعي لمعنى مجازي، بقوله: "وهو مجاز"، ويشرح ويوضح سبب خروج معناه للمجاز بقرينة كلمة "الجمل".

— أما الخليل فذكر المعنى الوضعي فقط دون ذكر ما يخرج له بالمجاز، فيقول: "مصدر الأسته، وهو الضخم الاست"^(٢).

— وابن دريد في جمهرة اللغة، يقول: "سَتَهْتُ الرجل أسته إذا ضربت استه"^(٣) فأورد المعنى الوضعي للكلمة ولم يورد ما خرج له بالمجاز.

— أما الشيباني وابن فارس فلم يوردا هذه المادة.

— وعند ابن منظور: "الاستُ: مَعْرُوفَةٌ". أورد المعنى الوضعي لها ثم قال: "وَقَدْ يُسْتَعَارُ ذَلِكَ لِلدَّهْرِ" وأورد مثلاً للمجاز فقال: وأما قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

وَأَنْتَ مَكَائِكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ^(٤)

فَهُوَ مَجَازٌ؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي الْكَلَامِ اسْتُ الْجَمَلِ". فنرى ابن منظور صرح بما يخرج له المعنى الوضعي للمادة بالاستعارة، وهو للدهر، وأورد مثلاً يوضح المعنى من خلال السياق بالبيت الشعري الذي خرج معناه للمجاز وشرحه كما فعل الجوهري، ولا غرابة في ذلك فابن منظور صرح كما نعرف بنقله عن الجوهري.

— أما الفيروز آبادي فأورد المعنى الوضعي، ثم مثل بأمثلة له، ولكنه لم يصرح بما هو مجاز بينها، فيقول: "الاستُ الْعَجْزُ، كَانَ ذَلِكَ عَلَى اسْتِ الدَّهْرِ: على

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (س ت هـ).

(٢) الخليل، العين، مادة: (س ت هـ).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ت س هـ).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (س ت هـ).

وجهه، وأُتِمَّ أَضَيِّقُ أَسْتَاهَا مِنْ أَنْ تَفْعَلُوهُ: كِنَايَةً عَنِ الْعَجْزِ^(١)، نراه صرح فقط بما خرج له المعنى الوضعي بالكناية^(٢) فقط، وأورد ذلك المعنى الجديد عن العجز بعدم القدرة عن طريق السياق.

فلاحظ أن أصحاب المعاجم لم يتقيدوا بإيراد المجازات للكلمة، ولكن حسب ورودها في ذهن اللغوي وقت تدوين المادة أو حسب ما وصل إلى سمعه من أمثلة له من قول للعرب أو مثل أو بيت شعر، فهم استعانوا بالسياقات المختلفة لبيان المعاني الاستعمالية، بدليل أن أغلب المعاجم لم ترد فيها المعاني المجازية لكل الكلمات التي أوردناها، وإنما في بعضها، ويلاحظ اختلافهم في الإشارة إلى المعنى المجازي بعبارات مختلفة، فهم لم يحددوا له عبارة واحدة كما فعل الزمخشري^(٣) بل عبروا بعبارات مختلفة، منها كما وردت عند الجوهري: "يشبه به"^(٤)، على الاستعارة^(٥)، وهو استعارة^(٦)، وهو مجاز^(٧)، شبهت^(٨)، وغيرها.

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (س ت ه).

(٢) ينظر: الفصل الثاني: البحث السابع: الخروج عن المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره. ص ٢٤٨.

(٣) «كأن رأسه ثغامة، وهي شجرة بيضاء الزهر والثمر كأن جماعتها هامة شيخ. وأنغم الوادي: كثر ثغامه. ومن المجاز: أنغم رأس الرجل إذا ابيض»، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفكر، ١٩٧٩م/١٣٩٩هـ، مادة: (ث غ م). نلاحظ أنه أورد المجاز كما نعرف بطريقته في آخر شرح المادة اللغوية، ويصدره بعبارة: «ومن المجاز».

(٤) كقوله في: «الكِدْنُ بالكسر: ما توطئ به المرأة لنفسها في الهودج من الثياب، ويشبّه به البليد يقال: ما أبين الكدانة فيه، أي الهجنة»، فنى الجوهري عبر عن المعنى المجازي بعبارة: «يشبه به»، الصحاح، مادة: (ك د ن).

(٥) ينظر، مادة: (ن ع ب) السابقة الذكر، ص ٢٠١.

(٦) كقوله في: «ظلل: الظل معروف، قال ذو الرمة:

فِي ظِلِّ أَخْضَرٍ يَدْعُو هَامَهُ الْبَوْمُ قَدْ أَغْسِفَ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَغْسِفُهُ

وهو استعارة، لأن الظل في الحقيقة إنما هو ضوء شعاع الشمس دون الشعاع، فإذا لم يكن ضوء فهو ظلمة وليس بظل»، فنراه عبر بقوله: «وهو استعارة» عن الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز. ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة: (ظ ل ل).

(٧) ينظر، مادة: (س ت ه) السابقة الذكر، ص ٢٠٣.

(٨) كقوله في: «الْأُتْفِيَةُ لِلْقَدْرِ، وَالْمُتَفَأَةُ: المرأة التي لزوجها امرأتان سواها، شُبِّهَتْ بِأَنَافِي الْقَدْرِ»، ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة: (ث ف ي).

فنرى أن الجوهرى وابن منظور أكثر المعجميين إيراداً لما خرج عن المعنى الوضعي إلى المجاز، بالنسبة للخليل وابن دريد وابن فارس وغيرهم.

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لنا: أن للسياق الأثر الكبير في تحديد معنى الكلمة، ومعه القرائن المسوقة داخل السياق، فمن خلال السياق وما يحيط بالمادة اللغوية من ألفاظ يتحدد معناها، وأرى أن أصحاب المعاجم غير ملزمين بإيراد ما يخرج عنه المعنى الوضعي إلى معان أخرى، وإن أتوا به فهو من توسعهم، فهم غير مطالبين بحصر هذه المعاني الخارجة عن المعنى الوضعي لكونها متجددة متغيرة متطورة عبر العصور ولا يمكن حصرها.

المبحث الرابع

الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم

- أقسام الدلالة
- تعريف اللزوم
- أقسام اللزوم
- شرط الدلالة للزومية
- موقف علماء الأصول والمناطق وابن تيمية من اللزوم
- المعجم واللزوم

يُعَدُّ اللزوم من أهم المؤثرات في التواصل اللغوي بين البشر، لقدرتَه على إيصال المعنى كاملاً، وإيضاح مقصود المتكلم للمخاطب، ومنع إيراد الفهم الخاطئ للكلام حتى لا يقع المتلقي في حيرة، ويلجأ لتأويل المعنى عند عدم فهم لوازمه، فمن خلال اللزوم يكون التواصل في أجمل صوره اللفظية والبلاغية.

فما اللزوم؟ وما أنواعه؟ وما شروط الدلالة الإلزامية؟ وهل تطرق معجم الصحاح لها؟ وكيف جاء به أصحاب المعاجم الأخرى؟

نبدأ من الدلالة كما عرفها الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات وهي: "كون الشيء في حالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"^(١).

فعند سماع صوت محرك عند باب المنزل ينتقل ذهنك مباشرة إلى وجود سيارة عند الباب، فهنا أصبح صوت المحرك دالاً، والسيارة مدلولاً، فالذهن يربط بين الدوال والمدلولات^(٢).

أقسام الدلالة^(٣):

عندما ينتقل الذهن من شيء إلى شيء آخر يكون ذلك بسبب، وهذا السبب يُعرف بالعلم بالملازمة بين الشيئين خارج الذهن، وبسبب اختلاف هذه الملازمة من كونها طبيعية أو موضوعية بوضع واضح، قسموا الدلالة إلى: عقلية، وطبيعية، ووضعية.

(١) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق: ص ١٠٤.

(٢) ينظر: الفصل الأول، المبحث الثاني: ثنائية الدال والمدلول. ص ٥٢.

(٣) ينظر: المظفر، الشيخ: محمد رضا، المنطق، دار المعارف، بيروت، ص ٣٣.

أولاً: الدلالة العقلية:^(١)

إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي، كالأثر والمؤثر، مثلاً: إذا علم الإنسان أن ضوء الصباح أثر لطلوع الشمس، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه إلى طلوع الشمس، فيكون ضوء الصبح دالاً على الشمس دلالة عقلية.

ثانياً: الدلالة الطبيعية

إذا كانت الملازمة بين الشئيين ملازمة طبيعية، وهذه الدلالة تختلف باختلاف أطباع الناس، فهي متغيرة من مجتمع إلى آخر، حسب الطباع التي بين الناس في المجتمع، فمثلاً: هناك مجتمع تكون كلمة (أف) للتأسف، ومجتمع آخر (للتضجر)، على حسب طباعهم، فعندما تسمع كلمة (أف) تعلم أنه متضجر، فالطباع تعلمك بما يلزم اللفظ من معنى ينتقل له الذهن عند سماعه.

ثالثاً: الدلالة الوضعية

إذا كانت الملازمة بين الشئيين تنشأ عن طريق المواضعة والاصطلاح، فيكون وجود الأول دليلاً على وجود الثاني، كالألفاظ التي هي دليل على مقاصد النفس، والرموز الحسائية، وغيرها.

تنقسم الدلالة الوضعية إلى قسمين:

- ١- **دلالة غير لفظية:** وهي ما كان الدال فيها غير لفظي، كدلالات اللوحات على الأماكن والرسوم والنقوش على الكتابة، وغيرها.

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٣ وما بعدها.

٢- **دلالة لفظية:** "وهي كون اللفظ متى أطلق أو تُحِيل فهم منه معناه"^(١). وهي الدلالة التي اهتمَّ بها الأصوليون؛ لأنها أساس الاستفادة من الأحكام في النظر في الخطاب الشرعي في (القرآن الكريم والسنة النبوية)، وهي الدلالة المعتبرة عند أهل المنطق أيضاً؛ لأنها هي السبيل المعتاد لإفهام المعاني وتفهمها.

أما الدلالة عند المناطقة^(٢): "فهي كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر"^(٣).

والدلالة عند الأصوليين: كون اللفظ متى أطلق دل على شيء يفهمه السامع^(٤).

وتنقسم الدلالة الوضعية اللفظية عندهم جميعاً إلى ثلاثة أقسام، هي^(٥):

١- دلالة المطابقة.

٢- دلالة التضمن.

٣- دلالة الالتزام.

قال القرافي: "ولها ثلاثة أنواع: دلالة المطابقة، وهي: فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى، ودلالة التضمن، وهي: فهم السامع من كلام المتكلم جزء المسمى، ودلالة الالتزام، وهي: فهم السامع من كلام المتكلم لازم المسمى البين"^(٦).

(١) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٢) تعريف علم المنطق: «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»، المظفر، المنطق،

مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) ينظر: السريري، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥) هذه هي الأقسام المعتبرة عند الأصوليين والمناطقية. ينظر: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٦) القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (المتوفى: ٦٨٤هـ)،

شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط ١،

١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص ٢٤.

فيتضح لنا مما سبق أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على كامل معناه الموضوع له ويطابقه، فهي تلزم اللفظ بمدلوله، مثل: دلالة الإنسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق، ودلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه، وغلافه.

أما دلالة التضمن، فهي تعبر عن جزء من المعنى الذي وضع له، فدلالة لفظ الإنسان تلزم عنه الحيوانية فقط أو الناطق، في حين لا تلزم الإنسانية عن لفظ حيوان.

أما دلالة الالتزام، فهي استلزام اللفظ لمعنى خارج عن المضمون الذي وضع له في الأصل، ولكنه معنى لازم لهذا المضمون سواء كان هذا اللزوم ذهنياً كدلالة الأربعة على الزوجية، أو خارجياً كدلالة الإنسان على الضاحك، أو ذهنياً وخارجياً كدلالة المخلوق على الخالق^(١).

تعريف اللزوم:

”هو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء“^(٢). وينقسم إلى الملزوم وهو الدال، واللازم وهو المدلول.

”اللزوم إذا تُصوّر بين الشيئين إما أن يكون من الجانبين كالذي بين الأمام والخلف بحكم العقل، أو بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتقاد، أو من جانب واحد كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل، أو بين الأسد والجرأة بحكم الاعتقاد“^(٣). فاللزوم هو الانتقال من معنى إلى معنى لعلاقة لازمة بينهما، فاللزوم قد

(١) ينظر: المظفر، المنطق، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٦، ودلالة المطابقة لفظية؛ لأنها تدرك بمحض اللفظ، أما دلالة التضمن والالتزام فاختلفت في كونهما لفظيتين أو عقليتين، إلى ثلاثة مذاهب: الأول: أنهما عقليتان، الثاني: أنهما لفظيتان، الثالث: أن الدلالة التضمنية لفظية، كدلالة المطابقة، ودلالة الالتزام عقلية. ينظر: السريري، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، ص ٧٣.

(٢) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

يكون عقلياً، أو عرفياً، وهذا ما ذهب إليه أهل العربية: ”وَلَا بُدَّ مِنَ اللَّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً“^(١). فاللزوم العقلي^(٢) يعتبره المنطقة، أما اللزوم العرفي^(٣) فهو ما يحتاجه علماء البلاغة في الاستعارة والتشبيه والكناية.

أقسام اللزوم:

١- اللزوم الذهني: ”بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن تصويره فيه؛ فيتحقق الانتقال منه إليه، كالزوجية للاثنين“^(٤).

٢- اللزوم الخارجي: ”بحيث يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحقيقه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن، كوجود النهار لطلوع الشمس“^(٥).

أقسام اللزوم باعتبار الوضوح والخفاء^(٦):

- ١- اللزوم البين: وهو ما لا يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل، وهو قسمان:
 - لازم بيّن بالمعنى الأعم: هو الذي يكفي تصويره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة؛ فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين، جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين.

(١) الشافعي، حسن محمد بن محمود العطار (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال

المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، (د. ط)، ج٢، ٣١٣/١.

(٢) «وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم»،

شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق، بدون معلومات نشر أو طبعة، ص ١١.

(٣) اللزوم العرفي: «كاللزوم بين الغيث والنبت فإنه بحسب العرف لا بالعقل»، شرح الخبيصي على

متن تهذيب المنطق، بدون معلومات نشر أو طبعة، ص ١١.

(٤) الشريف الجرجاني، كتاب لتعريفات، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٥) الشريف الجرجاني، كتاب لتعريفات، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩٠.

— لازم بَيْنُ بالمعنى الأخص: الذي يلزم من تصور ملزومه تصويره، ككون الاثنين ضعفاً للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد.

٢- **اللازم غير البين:** و"هو الذي يفتقر جزم ذهن باللزوم بينهما إلى وسط، كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين، لا يكفي في جزم ذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط، وهو البرهان الهندسي"^(١).

شرط الدلالة الالتزامية:

يشترط في الدلالة الالتزامية اللزوم العقلي أو اللزوم العرفي، وهذا ما ذهب له "التَّفْتَازَانِي فِي مَثْنِ التَّهْذِيبِ مَذْهَبَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: وَلَا بُدَّ مِنَ اللَّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً"^(٢)، والمناطق اشتراطوا في الدلالة الالتزامية أن يكون اللازم ذهنياً بيناً، سواء كان لازماً ذهنياً فقط أو ذهنياً وخارجياً معاً^(٣). بمعنى أن ذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه مباشرة بدون وسيط بينهما.

وقال السبكي: "وَقِيلَ: إِنَّمَا تَحْصُلُ الدَّلَالَةُ الْإِلْتِمَامِيَّةُ إِذَا كَانَ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِهَا لَازِماً ذَهْنِيًّا لِلْمَسْمُومِ، وَإِلَّا فَلَا فَهْمٌ"^(٤).

"وسر اشتراط اللزوم في ذهن أن اللفظ إذا أفاد مسماه، واستلزم مسماه لازمه في ذهن كان حضور ذلك اللازم في ذهن والشعور به منسوباً لذلك اللفظ، فقل اللفظ دل عليه بالالتزام، أما إذا لم يلزم حضوره في ذهن من مجرد النطق بذلك اللفظ وحضور

(١) المرجع السابق: ص ١٩٠.

(٢) الشافعي، حسن محمد بن محمود العطار (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (د.ت)، دار الكتب العلمية، ج ١، ٣١٣.

(٣) ينظر: المظفر المنطق، مرجع سابق، ٣٦.

(٤) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى: ٧٧١هـ)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.

— ١٤١٩هـ، ج ١، ٣٥٤.

مسماه في الذهن كان حضوره في الذهن منسوباً لسبب آخر؛ إذ لا بد في حضوره من سبب؛ فإفادته منسوبة لذلك السبب لا اللفظ، فلا يقال إنه فهم من دلالة الألفاظ التي نطق بها، فلفظ السقف يدل بالمطابقة على مجموع الخشب والجريد مثلاً مطابقة، وعلى الخشب وحده تضمناً لأنه جزء السقف، وعلى الحائط التزاماً؛ لأن الحائط لازم للسقف^(١).

فَاللَّازِمُ الذَّهْنِيُّ لَهُ مَعْنَيَانِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: مَا يَمْتَنِعُ انْفِكَاكُ تَعَقُّلِهِ عَنِ تَعَقُّلِ الْمُسَمَّى، وَهُوَ اللَّازِمُ الْبَيِّنُ عِنْدَ الْمُطَابَقَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَلَفُ فِي اشْتِرَاطِهِ بَيْنَ الْمَنَاطِقَةِ وَغَيْرِهِمْ.

الثَّانِي: مَا يَلَزِمُ مِنْ حُصُولِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ فِي الذَّهْنِ حُصُولُهُ فِيهِ، إِمَّا عَلَى الْفُورِ أَوْ بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْقَرَّائِنِ، وَهَذَا مُرَادُ مَنْ قَيَّدَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ وَالْبَيَّانِ لَا الْأَوَّلُ وَإِلَّا لَخَرَجَتْ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ فِي الْمَجَازَاتِ وَالْكِنَايَاتِ عَنِ الْمَدْلُولَاتِ الْإِلْتِرَامِيَّةِ.

موقف علماء الأصول والمناطق وابن تيمية من اللزوم:

أما الأصوليون فقد اختلف عندهم مفهوم اللزوم الذهني عن مفهومه عند المناطق، فهم يجعلون مفهومه شاملاً يدخل فيه أنواع المجازات والكنايات وجميع المدلولات عن دلالة الالتزام، التي تدرك بعد إعمال الفكر في التأمل بالقرائن، سواء كانت هذه القرائن ذهنية أو خارجية، فتكون لفظية أو حالية؛ ليصل فيها المفكر للآزم الذهني المراد من المعنى العام^(٣).

أما المناطق فيرون أن اللزوم الذهني لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصويره تصور ملزومه، وهذا خلاف ما ذكره الأصوليون، فالمناطق لا يدخلون المجازات

(١) شرح تنقيح الفصول، مرجع سابق، ٢٥.

(٢) الشافعي، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، مرجع سابق، ٣١٣/١.

(٣) ينظر: السريري، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

في التلازم، فهم لا بد أن يرتبط عندهم التلازم الذهني بما لا ينفك عن الملزوم بالتعقل، وهذا هو الفرق بين اللازم الذهني عند الأصوليين والمناطقية، فالأصوليون أوسع فكراً، فتحولها لطلق اللزوم عقلياً أو عرفياً بإدخال القرائن في اللازم الذهني؛ فهي التي تُعمل الفكر لما هو بعيد في الدلالة الإلزامية^(١).

أما ابن تيمية فقد اهتم بالدلالة اللزومية لما لها من دور في بيان الأدلة فيقول: "الحقيقة المعتمدة في كل برهان ودليل في العالم هو اللزوم، فمن عرف أن هذا لازم لهذه استدلال بالملزوم عن اللازم"^(٢). فهو يجعل اللزوم من أقوى الحقائق في الاستدلال ويقول أيضاً: "بأي صورة ذهنية أو لفظية صُوِّر الدليل فحقيقته واحدة وأن ما يعتبر دليلاً هو كونه مستلزماً للحكم لازماً للمحكوم عليه، فهذا من جهة دلالاته سواء صور بقياس شمول وتمثيل أم لم يصور كذلك، وهذا أمر يعقله القلب وإن لم يعبر عنه الإنسان ولهذا كانت أذهان بني آدم تستدل بالأدلة على المدلولات وإن لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما في نفوسهم، وقد يعبرون بعبارات مبينة لمعانيهم وإن لم يسلكوا اصطلاح فئة معينة من أهل الكلام أو المنطق، فالعلم بذلك اللزوم لا بد أن يكون بيناً بنفسه أو بدليل آخر"^(٣).

وقد مثل ابن تيمية للزوم بقوله: "وقد تكون الآية تستلزم وجود المدلول من غير عكس كآيات الخالق سبحانه وتعالى، فإنه يلزم من وجودها وجوده، ولا يلزم من وجوده وجودها، وهي كلها آيات دالة على نفسه المقدسة"^(٤).

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، ص ٢٥٢.

(٣) المرجع السابق: ص ١٢٠.

(٤) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الرد على المنطقيين، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

ويتضح مما سبق مدى اهتمام ابن تيمية بالتلازم، وكونه من سمات التفكير السوي، ومنه تبنى الأفكار العقلية الجوهرية فكلها مبنية على مفهوم اللزوم.

المعجم واللزوم:

ومما ورد في المعجم العربي من خروج للمعنى الوضعي باللازم والملزوم ما يلي:

قال الجوهري في مادة (سحت): "السُّحْتُ والسُّحْتُ: الحرام. وقد أَسَحَّتْ الرجلُ في تجارته، إذا اكتسب السُّحْتَ. وَسَحَّتْهُ وَأَسَحَّتْهُ، أي استأصله"^(١). قام بإيراد معنى السحت وأنه الحرام، ولم يورد ما يلزم عنه من لازم ذهني لمعنى السحت وهو "العار".

أما الخليل فقال في مادة (سحت): "سحت: السُّحْتُ: كلُّ حرامٍ قبيح الذُّكْرِ يلزَمُ منه العارُ - نحو ثمن الكلب والخمر والخنزير"^(٢)، فبين أن معنى السحت يشمل كل شيء محرم وبين أنه عند ذكره في الذهن يستلزم خروجه إلى معنى آخر لازم لمعنى الحرام وهو العار الذي يلزم صاحبه جرأً بيعه للحرام.

أما في كتاب الجيم فلم يقف على معنى السحت.

وفي جمهرة اللغة وردت مادة (سحت) كما في الصحاح بإيراد المعنى دون ذكره لمعنى ذهني لازم لمعناها، فقال: "[سحت] السُّحْتُ وَهُوَ الْحَرَامُ"^(٣).

وفي مقاييس اللغة نجد ابن فارس يورد اللازم الذهني للمعنى كما يلي: "الْمَالُ السُّحْتُ: كُلُّ حَرَامٍ يَلْزَمُ أَكْلَهُ الْعَارُ، وَسُمِّيَ سُحْتًا لِأَنَّهُ لَا بَقَاءَ لَهُ"^(٤)، فنراه أورد اللازم الذهني لمعنى الحرام وهو العار، وصرح بذلك.

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (سحت). (سحت).

(٢) الخليل، العين، مادة: (سحت). (سحت).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (سحت). (سحت).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (سحت). (سحت).

نذهب للسان العرب لنرى ماذا قال في مادة (سحت): "كُلُّ حَرَامٍ قَبِيحٍ الذِّكْرُ؛ وَقِيلَ: هُوَ مَا حَبَّتْ مِنْ الْمَكَاسِبِ وَحَرُمَ فَلَزِمَ عَنْهُ الْعَارُ"^(١)، فقد وافق الخليل وابن فارس بإيراد المعنى اللازم.

وفي القاموس المحيط نجد يقول في مادة (سحت): "السُّحْتُ، بالضم، وبِضْمَتَيْنِ: الْحَرَامُ، أَوْ مَا حَبَّتْ مِنَ الْمَكَاسِبِ فَلَزِمَ عَنْهُ الْعَارُ"^(٢)، فنراه يوافق ما ذهب له الخليل وابن فارس وابن منظور ببيان ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى آخر باللازم والملزوم. وعند النظر في صيغة ذكرهم للزوم نجد الخليل يقول: "يلزم منه"، ووافقه بالعبارة عن اللزوم ابن فارس فقال: "يلزم"، أما ابن منظور والفيروز آبادي فاتفقا بإيراد اللزوم بعبارة واحدة فقالا: "فلزم عنه".

قال الجوهري في مادة (غيث): "الْغَيْثُ: المطر" ثم قال: "وربما سمي السحاب والنبات بذلك"^(٣).

أما في العين: فقال: "الْغَيْثُ: المطر" ثم قال: "وَالْغَيْثُ: الكَلَأُ يَنْبُتُ مِنَ الْمَطَرِ"^(٤).

وفي كتاب الجيم: أورد في مادة (عرق): "قال سألت ابنة الخس: أي شيء أحسن أثرًا. قالت: أثر غادية على إثر سارية عهدا خالية. وقالوا: أي شيء أطيب عراقة. قالت: عراق الغيث"^(٥).

أما في الجمهرة فورد في مادة (ث غ ي): "غيث: اسْتَغْمَل مِنْهَا الْغَيْثُ وَهُوَ الْمَطَرُ. وَرُبِمَا سَمِيَ الْعُشْبُ غَيْثًا"^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (س ح ت).

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (س ح ت).

(٣) الجوهري، الصحاح، مادة: (غ ي ث).

(٤) الخليل، العين، مادة: (غ ي ث).

(٥) الشيباني، الجيم، مادة: (ع ر ق).

(٦) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ث غ ي).

أما مقاييس اللغة ورد في مادة (غيث): "وَهُوَ الْحَيَا النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ"^(١).

أما لسان العرب فقال: "غَيْثٌ: الْمَطَرُ وَالْكَأُ؛ وَقِيلَ: الْأَصْلُ الْمَطَرُ، ثُمَّ سُمِّيَ مَا يَنْبُتُ بِهِ غَيْثًا"^(٢).

أما في القاموس المحيط فوردت مادة (غيث): "الغَيْثُ: الْمَطَرُ، أَوِ الَّذِي يَكُونُ عَرَضُهُ بَرِيداً، وَالْكَأُ يَنْبُتُ بِمَاءِ السَّمَاءِ"^(٣).

وعند استعراض مادة (غيث) في جميع المعاجم المذكورة نرى أنهم جميعاً لم يذكروا لفظاً أو مشتقاً لكلمة لازماً للمعنى الذهني اللازم لكلمة غيث، ولكنهم يوردون ما يلزم عن الغيث، وهو النبات بدون تصريح للزوم، فيقولون كما قال الخليل: "والغَيْثُ: الْكَأُ يَنْبُتُ مِنَ الْمَطَرِ"، فوضح اللازم عن المطر في ذهن عند ذكره وهو الكأ، والشيباني أيضاً أورده في غير مادة (غيث)، وقال: عراق الغيث، يقصد به اللازم له وهو^(٤): "نبأته في أثره" بينه أيضاً الفيروز آبادي، أما ابن دريد فأورد المعنى اللازم كما أورده الجوهري أن الملازم للمطر قد يسمى باسمه، أما ابن فارس فلم يورد ما يلزم الغيث واكتفى بعرض معناه فقط دون ذكر لازمه صراحة أو تعريضا، أما ابن منظور فاختلف لأنه بدأ بجعل الكأ بمعنى الغيث مباشرة ثم عاد ووضح أن ما ينبت عنه غيث، أما الفيروز آبادي فعرض المادة بذكر ما يلزم عن الغيث وهو "الكأ" دون تصريح بمعنى اللزوم.

قال الجوهري في مادة (حلا): "وَالْحَلْيُ حَلِي الْمَرْأَةِ وَجَمْعُهُ حُلْيٌ"، فأورد المعنى الملازم لكلمة حلي عند ذكرها الذي يخرجها من معناها الوضعي وهو: "حلا، حلى: الحلو: نقيض المر"^(٥).

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (غ ي ث).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (غ ي ث).

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (غ ي ث).

(٤) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ع ر ق).

(٥) الجوهري، الصحاح، مادة: (ح ل ا).

أما الخليل فقال: "حلي: والحلي: كل جلية حليت به امرأة"، ثم قال: "والحلي للمرأة وما سواها"^(١)، فهنا يبين خروج مادة (حلا) من معناها الوضعي إلى معنى آخر ملازم لها وهو حلية المرأة، وجعلها تحت (مادة حلي).

وأما الشيباني فلم أقف على هذه المادة في كتابه^(٢).

وابن دريد يقول في مادة (حلي): "الحلي والحلي والحلي والحلي: معروف... والحلي: ما لبس من ذهب أو فضة أو جوهر"^(٣)، فنراه أورد المعنى الوضعي للمفردة، ولكنه لم يضع لفظ "المرأة" الذي يلزم معنى الحلي مباشرة، وهو ما تلبسه النساء.

وقال ابن فارس في مادة (حلو): "الأصل الثاني: الحلي حلي المرأة، وهو جمع حلي"^(٤) (٥)، فهو هنا يصرح بخروج مادة (حلو) عن معناها الوضعي وهو قوله^(٦): "والثاني تحسين الشيء" إلى اللزوم للفظ "حلي" وهو لفظ المرأة.

أما ابن منظور فيقول في مادة (حلا): "الليث: الحلي كل جلية حليت بها امرأة أو سيقاً ونحوه، والجمع حلي"، ويورد ما أورده الجوهري أيضاً، فيورد مباشرة اللفظ الملازم لمعنى حلي الذي يخرجها من معناها الوضعي "نقيض المر" إلى المعنى الذي يلزم الذهن عند ذكرها وهو "حلي المرأة"^(٧).

(١) الخليل، العين، مادة: (ح ل ي).

(٢) أورد مادة: «حلي» بـ(احتلى) بمعنى «ما يأخذه الرجل على ابنته سوى المهر»، ينظر: كتاب الجيم، مادة: (ح ل ي)، وهذا ليس المقصود من اللزوم عندنا، وهذا الأصل الأول للكلمة وهو: «طيب الشيء في ميل من النفس إليه»، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ح ل و)، ونحن نريد الأصل الثاني: بمعنى حلي المرأة الملازمة لها.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ح ل ي).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ح ل و).

(٥) قال ابن فارس: «الحاء واللام وما بعدها معتل، ثلاثة أصول: فالأول طيب الشيء في ميل من النفس إليه، والثاني تحسين الشيء، والثالث - وهو مهموز - تنجية الشيء»، ينظر: المرجع السابق، مادة: (ح ل و).

(٦) المرجع السابق، مادة: (ح ل و).

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ح ل ا).

ويقول الفيروز آبادي في مادة (حلي): "الحَلْيُ، بالفتح: ما يُزَيَّنُ به من مَصْوَغِ المَعْدِنِيَّاتِ أو الحِجَارَةِ"، ثم يقول: "وَحَلَيْتِ المرأةُ"^(١)، فيورد المعنى الملازم لكلمة "حلي" وهو "المرأة"، دون تصريح بالملازمة فقط من خلال شرح المادة.

وهكذا نرى من خلال الأمثلة السابقة أن المعجم العربي لم يهمل الخروج من المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم، ولكنه لم يصرح به كثيراً فهو نادر جداً، ويُستخرج من خلال النظر في المادة وشرحها.

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ح ل ي).

المبحث الخامس

الخروج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي

- مفهوم التوسع الدلالي
- موقف علماء اللغة والأصول من التوسع الدلالي
- أسباب التوسع الدلالي
- المعجم والتوسع الدلالي

اللغة كما نعرف مثل الكائن الحي، تنمو وتتطور وتتغير دلالاتها بالاتساع أو الضيق أو غيره، وقد تزيد ألفاظها أو تنقص، "فاللغة ليست هامة أو ساكنة على الرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان"^(١)، فهي تتطور وتتقدم بتطور وتغير البشرية ونهضتها، فكل عصر له ألفاظ جديدة تدخله أو تخرج منه، ولا بد أن تستوعب اللغة كل تغيير بالتطور بدلالاتها ومعانيها الجديدة حتى ولو ضاقت ألفاظها عن استيعاب الكم الهائل من المعاني، فليس من المعقول تخصيص لفظ لكل دلالة ترد على ذهن الإنسان، فالدلالة متطورة متغيرة حسب تطور وتغير حال مستخدمي اللغة، فيدخلها تغيير دلالي باتساع أو تضيق الدلالة حتى يستطيع اللفظ أن يدل على معانٍ أكثر من معناه القديم، فاللغة كما يراها العلماء ظاهرة اجتماعية تتأثر بما يحيط بها، فالمفردات "لا تستقر على حال لأنها تتبع الظروف فكل متكلم يكون مفرداته من أول حياته إلى آخرها بمداومته على الاستعارة ممن يحيطون به، فالإنسان يزيد من مفرداته ولكنه ينقص منها أيضاً، ويغير في حركة دائمة من الدخول والخروج"^(٢). وسوف أخصص هذا المبحث بما خرج له المعنى الوضعي عن طريق التوسع في دلالة الكلمة في معجم الصحاح خاصة وفي المعجم العربي عامة.

فما مفهوم التوسع الدلالي؟ وما موقف علماء اللغة والأصول منه؟ وما أسباب حدوث التوسع الدلالي؟ وكيف اهتم المعجم العربي أثناء شرحه للمفردة ببيان ما دخلها من توسع دلالي أم لا؟ وما مدى ذلك الاهتمام؟

(١) أولمان، دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) فندريس، اللغة، ص ٢٤٦.

هذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

مفهوم التوسع الدلالي:

يُعدّ التوسع الدلالي أو "تعميم الدلالة" كما يعبر عنه بعض العلماء من أهم عوامل تنمية وإثراء اللغة، وبعث الحيوية فيما ترك من ألفاظ وهُجر بسبب قلة الاستعمال.

وقد أورد كثير من العلماء تفسيراً للتوسع الدلالي. وسأكتفي بما أورده أحمد مختار عمر، حيث قال: "توسيع المعنى يعني أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل"^(١). فهو يرى أن توسيع الدلالة هو نقل للألفاظ والأبنية من المعنى الخاص الذي كانت تدل عليه سابقاً إلى معنى عام أوسع.

ويرى إبراهيم أنيس "أن تعميم الدلالات في اللغات أقل شيوعاً من تخصيصها، وأقل أنراً في تطور الدلالات وتغيرها"^(٢). ويمثل له بـ "البأس" في أصل معناها، فقد كانت خاصة بالحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، كما أن الناس أصبحوا يطلقون كلمة "الورد" على كل زهر، وكلمة "البحر" على كل مجتمع من المياه، ويطلقون "فرعون" على كل طاغية وظالم"^(٣).

ويُعدّ التوسع الدلالي أحد مستويات التغيير الدلالي^(٤)، ومن أكثرها نشاطاً وأهمية؛ لأن الجماعة اللغوية تعتمد في احتواء الألفاظ لمعانٍ أكثر على الاستثمار في ألفاظها بتوسيعها لتقبل المعاني الجديدة حتى لا تضطر لابتكار ألفاظ أخرى مستحدثة، ونحن نعلم أن هذا التغيير متصل بالعلاقة بين اللفظ والمعنى (الدال والمدلول)^(٥). وهنا يهمنا

(١) عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٢) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٣) ينظر: أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٤) ما يهمنا هنا هو الحديث عن التوسع الدلالي، أما التغيير الدلالي فهو مذكور في كثير من الكتب، يستطيع القارئ الرجوع له بكل سهولة، منها: عمر، علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٥٠،

وينظر: محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٨٢ - ١١٦.

(٥) ينظر: الفصل الأول، المبحث الثاني: ثنائية الدال والمدلول، ص ٥٢.

التغير الذي حدث بالمدلول أي: التغير الذي أصاب المعنى، فهو العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول^(١)، وقد عرفنا ذلك سابقاً. فالتغير في المعنى يقع كلما وجد تغيير في هذه العلاقة الأساسية بينهما^(٢)، وهذا التوسع لا يحدث اعتباطاً بل لا بد من رابط يسمح للفظ بتقبل احتواء معانٍ جديدة تدل على معناه القديم، لأنه سيؤخذ بالحسبان "أن الاستعمال اللغوي يقوم باستبقاء ملمح أو أكثر من الملامح التمييزية المكونة للفظ ويسقط ملامحه الأخرى، ثم يطلق اللفظ على كل ما توفر فيه هذا الملمح"^(٣) حتى لا يتصف هذا الاستعمال الجديد بالغرابة والنفور.

"فكل المعاني في طورها الأول كانت حسية ولمموسة، وتتقدم الحياة والفكر من جهة، وقلة المفردات من جهة ثانية، وجد الإنسان نفسه مضطراً لاستعمال مفردات قديمة لمعان جديدة على طريق التجوز والتوسع"^(٤).

وهكذا فإنه عند ذكر الدال فإن ذهن ينصرف لدلالته الموسعة، فالدال يكتسب دلالة التوسع من توسع التصور لدى الناطقين باللغة.

فالتوسع أو التعميم الدلالي: "هو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق إلى دلالة أعم وأوسع"^(٥)، فكلمة (عربية) كانت قاصرة على العربية التي تدفع باليد وتجرب بالخيول، اتسع معناها فصارت تشمل "السيارة" الآلية^(٦).

(١) ينظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ص ١٥٢.

(٣) جبل، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٤) ستيكفيتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر، القاهرة،

١٩٨٥م، ص ١٥٧-١٥٨.

(٥) محمد، في علم الدلالة، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٦) السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

موقف علماء اللغة والأصول من التوسع الدلالي:

علماء اللغة العرب من أوائل من تفتن لظاهرة التوسع الدلالي، ويظهر هذا في كتبهم، فهذا ابن فارس في كتابه "الصاحي" يقول: "كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: أَصْلُ "الْوَرْدِ" إِتْيَانُ الْمَاءِ، ثُمَّ صَارَ إِتْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ وَرْدًا. وَ"الْقَرَبُ" طَلْبُ الْمَاءِ. ثُمَّ صَارِيَ قَالِ ذَلِكَ لِكُلِّ طَلَبٍ، فَيُقَالُ: "هُوَ يَقْرَبُ كَذَا" أَيِ يَطْلُبُهُ وَ"لَا تَقْرَبُ كَذَا"، ويقولون: "رَفَعَ عَقِيرَتَهُ" أَيِ صَوْتَهُ، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا عُقِرَتْ رِجْلُهُ فَرَفَعَهَا وَجَعَلَ يَصِيحُ بِأَعْلَى صَوْتِهِ فَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ"^(١).

وعند السيوطي في كتابه "المزهر في علوم اللغة العربية" نجده أفرد فصلاً بعنوان: "ما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً"^(٢)، ثم مثل بما عند ابن فارس وابن دريد ومنها: "والسماء: المعروفة ثم كثر حتى سمي المطر سماء، وتقول العرب: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم: أي مواقع الغيث"^(٣).

وما سنجده في الدراسة فيما يلي خير دليل على اهتمام اللغويين العرب القدماء بالتوسع الدلالي.

أما الأصوليون فقد أدركوا ماهية التوسع الدلالي فهذا ابن قيم الجوزية يقول: "وَالشَّارِعُ يَتَصَرَّفُ فِي الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ بِالنَّقْلِ تَارَةً وَبِالتَّعْمِيمِ تَارَةً وَبِالتَّخْصِصِ تَارَةً، وَهَكَذَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْعُرْفِ"^(٤). فهنا إشارة واضحة إلى اهتمامهم بالتوسع الدلالي وتنبههم له؛ لأهمية ذلك في تفسير الأحكام والنصوص الشرعية.

(١) ابن فارس، الصاحي، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، مرجع سابق، ص ٣٣٣/١.

(٣) المرجع السابق: ٣٣٤/١.

(٤) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عند رب العالمين، مرجع سابق، ١١٨/٢.

ونرى انتشار مصطلح العام والعموم عندهم وعُرف مصطلح العام عندهم بأنه: "لفظ وضع وضعًا واحدًا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له"^(١).

فهذا يبين أن العام عندهم غير محصور بشيء محدد وإنما يشمل كل ما يدل عليه اللفظ الموضوع له المعنى. "فالأصوليون حين تناولوا العلاقة بين الألفاظ ومعانيها من خلال العموم والخصوص لم يكونوا في الحقيقة صادقين إلا عن فطرة بيانية عربية صافية، وعن فكر إسلامي صرف نابع من معين القرآن الكريم والسنة النبوية الآتين بلسان العرب"^(٢).

ورد في كتاب "الرسالة": "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تَعَرَّفَ مِنْ معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأنَّ فِطْرَتَهُ أَنْ يَخَاطَبَ بِالشَّيْءِ مِنْهُ عَامًّا، ظَاهِرًا، يُرَادُ بِهِ الْعَام، الظاهر، وَيُسْتَعْنَى بِأَوَّلِ هَذَا مِنْهُ عَنْ آخِرِهِ. وَعَامًّا ظَاهِرًا يُرَادُ بِهِ الْعَام، وَيَدْخُلُهُ الْخَاصُّ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى هَذَا بِبَعْضِ مَا خُوِطِبَ بِهِ فِيهِ؛ وَعَامًّا ظَاهِرًا، يُرَادُ بِهِ الْخَاص. وَظَاهِرًا يُعْرَفُ فِي سِيَاقِهِ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ. فَكُلُّ هَذَا مَوْجُودٌ عِلْمُهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، أَوْ وَسْطِهِ، أَوْ آخِرِهِ"^(٣). فهو يبين سعة كلام العرب وتوسعه بالمعاني أكثر من الألفاظ، فالكلمات العربية لا تكون إلا بمعانيها، فهي التي تجعلها متنوعة في السياقات المختلفة التي تغير معاني المفردة الواحدة فالسياق وقصد المتكلم والمعنى النحوي جميعها تتضافر في إخراج المعنى المقصود^(٤).

وما أورده ابن الأثير يدل على اهتمامهم بالمعاني، وما كان فيها من توسع دلالي، مثل: تفسيره لمعنى العُشراء، إذ يقول: "العُشراء - بِالضَّمِّ وَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالْمَدِّ: الَّتِي أَتَى

(١) سعد، د. محمود توفيق محمد، دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ١٩٧.

(٢) المرجع السابق: ص ١٣٤.

(٣) الشافعي، الرسالة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٤) كما رأينا في المبحث الثالث: الخروج عن المعنى الوضعي بالمجاز، وما سنراه في المبحث السابع: الخروج عن المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره.

عَلَى حَمَلِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَقِيلَ لِكُلِّ حَامِلٍ: عُسْرَاءُ. وَأَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ عَلَى الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ^(١).

وهكذا نرى أن ظاهرة التوسع الدلالي لم تكن غريبة ولا خافية عن علماء اللغة والأصول بل اهتموا بها؛ لأنها تؤثر في فهم نصوص القرآن والسنة وإثراء وتوسع اللغة وبيان قيمة ألفاظها وعدم اندثارها.

فما أسباب حدوث التوسع الدلالي؟

أسباب التوسع الدلالي:

لكل ظاهرة لغوية أسباب، فلا يوجد ما يخرج هكذا بدون سبب، فكان لا بد من وجود أسباب لظهور التوسع الدلالي، وهي: أسباب لغوية، واجتماعية، وتاريخية حضارية، نلخصها بما يلي:

١- الأسباب اللغوية

وتعتبر هذه الأسباب داخلية تفرض على اللغة من داخلها، وليس من خارجها كالأسباب الاجتماعية، وقد صنفها موسى العبيدان، إلى نوعين^(٢):

الأول: تقارب الصيغتين بنية ودلالة

هذا التقارب بين الصيغتين في البنية والدلالة يجعل بينهما صراعاً لغوياً أيهما تفوز بدلالة الأخرى، وغالباً ما تفوز الكلمة الأخف في النطق؛ لكثرة استعمالها فتتسع دلالتها فتأخذ دلالة الكلمة الأخرى، مثل: كلمة "ثدي" للمرأة، وكلمة "تندوة" للرجل، فهما متقاربتان في البنية والدلالة، ولكن كلمة "ثدي" أخف من حيث البنية، فمع كثرة

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق، ٢٤٠/٣.

(٢) ينظر: العبيدان، د. موسى، التوسع الدلالي، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص

استخدامها على الألسن أصبحت تستعمل للرجل والمرأة، فتوسعت دلالتها واشتملت على دلالة الكلمة الأخرى المغلوبة.

الثاني: زوال الفروق الدلالية بين الكلمات المتقاربة في المعاني

البحث في الفروق الدقيقة بين المعاني المتقاربة يحتاج لجهد ذهني كثيف، والأغلب اليوم أصبح يعمم أكثر من أن يفرق بين المعاني للكلمات المتقاربة، فالناس أصبحت تميل للتيسير في خطاباتهما وكلامهما ويعتمدون على الدلالات الموسعة أكثر من الخاصة؛ لإيصال مقاصدهم من الكلام، كما قال إبراهيم أنيس: "الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقل عدد ممكن من دقة الدلالات وتحديداتها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي، وهم قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إثاراً للتيسير على أنفسهم، والتماساً لأيسر السبل في خطابهم"^(١).

ومن الألفاظ التي اختفت الفروق الدلالية بينها، وتوسع الناس في استعمالها:

"الفقير، والمسكين" لا يكاد الناس يفرقون بينهما، وقد فرق ابن قتيبة بينهما بقوله: "الفقير: الذي له البلغة من العيش، والمسكين: الذي لا شيء له"^(٢).

ونرى الثعالبي رد عليه هذا فقال: "قد غلط لأنَّ المسكين هو الذي له البلغة من العيش، أما سمع قول الله تعالى: ﴿أَمْ السَّيْفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقول الله تعالى أولى ما يحتاج به"^(٣).

(١) أنيس، دلالة الألفاظ، مرجع سابق ص ١٥٥.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب (أو أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص ٣٤.

(٣) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، فقه اللغة وسر العربية، ط ١، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ص ٥٩.

فنرى أن الفروق الدقيقة بين المعاني للكلمات اختلف فيها حتى علماء اللغة فما بالك بعامة الناس .

٢- الأسباب الاجتماعية والثقافية

اللغة كما قال عنها العلماء ظاهرة اجتماعية فهي مرتبطة بالمجتمع، فكل ما يحدث في المجتمع من رقي أو انحطاط تتأثر به اللغة، والمجتمع في حركة تطور وتقدم مستمر منذ أن جاء الإسلام إلى عصرنا الحاضر، فرأينا كيف غير الإسلام بعض دلالات الكلمات التي كانت في الجاهلية، مثل: لفظ المؤمن، والمسلم، والكافر، وغيرها.

وأيضاً: ما استحدث في المجتمع من تطور ثقافي واسع في عصرنا الحاضر، استدعى إنشاء مجامع خاصة باللغة، من أجل مواكبة تطور المجتمع واحتياجه لألفاظ جديدة تواكب ما حدث من تطور علمي وثقافي واجتماعي، بابتكار جديد لألفاظ جديدة، أو لتوسّع في دلالة ألفاظ قديمة، مع وجود الشرط في التوسع، وهو وجود بعض الملامح الدلالية التي تشترك فيها الدلالة الجديدة مع الدلالة القديمة للفظ، مثل: كلمة "الأسرة" التي تدل على^(١): "الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وَالْجَمَاعَةُ يربطها أمر مُشْتَرَك". ثم توسعت دلالاتها في العصر الحديث فأصبحت تطلق على: كل "جماعة يربطها أمر مشترك"، كالأُسرة التعليمية، أي: العاملين في حقل التعليم، وأُسرة اللُّغات السَّامِيَّة: فصيلة اللغات السَّامِيَّة، أُسرة عمل: فريق عمل^(٢).

٣- الأسباب التاريخية والحضارية

كل مجتمع كما نعلم له عاداته وتقاليده وحضارته الخاصة به، وهذا يشمل كل المجتمعات البشرية ليس بمحصور بمجتمع معين أو بيئة أو لغة معينة، فهذا يشمل

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا، مادة: (أ س ره).

(٢) عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق، مادة: (أ س ر).

المجتمعات التي هي امتداد لمجتمعات سابقة لها، فهي تستمد كل ما فيها من حضارة وثقافة وتتأثر بها، ولكن لا تبقى على حالها بل كل مجتمع جديد تظهر فيه مصطلحات وعلوم جديدة تحتاج للتعبير عنها إلى ألفاظ جديدة ومعانٍ جديدة لم تكن موجودة في المجتمع السابق لها، كما رأينا في الأسباب الاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مواكبة كل جديد ومستحدث في كل عصر إلا بإيجاد ما يناسبه من ألفاظ ومعانٍ جديدة، دلالتها متناسبة مع ما طرأ من مستحدثات على الحضارة، فيكون ذلك إما بابتكار ألفاظ جديدة أو بتوسيع دلالات بعض الألفاظ حينما يكون هناك تقارب بين الدلالة الأصلية القديمة والدلالة المستحدثة، من أمثلة ذلك: كلمة "السيارة" فقد كانت تعني قديماً "القافلة"، ثم أطلقت في العصر الحديث على العربة الآلية التي تستخدم في نقل الناس والبضائع^(١).

المعجم والتوسع الدلالي:

سنعرف فيما يأتي مدى اهتمام معجم الصحاح بخاصة بالتوسع الدلالي، هل أورد المادة اللغوية وشرح ما فيها من توسع أم لم يفعل؟ وهل تبعه أصحاب المعاجم الأخرى فيما ذهب إليه في الكلمات المختارة أم لا؟

ورد الخروج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي في المعجم العربي كما يلي:

— جاء في معجم الصحاح مادة (هوى): "الهواء ممدودٌ: ما بين السماء والأرض، والجمع الأهوية، وكل خالٍ هواءً"^(٢). أورد المعنى الوضعي للكلمة ثم بين ما خرج عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي في قوله: "وكل خالٍ هواءً" فاستخدم لفظ: "وكل" للدلالة على توسع دلالة اللفظ من دلالة خاصة إلى دلالة عامة

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: (س ا ر).

(٢) الجوهرى، الصحاح، مادة: (هوى).

تشمل كل فراغ، ثم جاء بالأمثلة التي تبين انتشار دلالة التوسع على المعنى الوضعي من خلال السياق الشعري والقرآني، فأورد قول زهير^(١):

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ مِنْ الظُّلْمَانِ جُجُوءُهُ هَوَاءٌ

شبه الناقه بالظليم وهو النعام، وأنها من شدة عدوها بسرعة كأن صدرها هواء خالٍ من كل شيء.

وقوله تعالى: ﴿وَأَفْدَتْهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، يقال: إنَّه لا عقول لهم، أي: أن عقولهم فارغة خالية^(٢). فبيّن خروج الدلالة عن المعنى الوضعي للهواء بالتوسع الدلالي بالسياقات السابقة.

وجاء في العين: "هوى: الهَوَاءُ، ممدود: هو الجو" ... ثم قال: "ويُقال للإنسان الجبان^(٣): إنَّه لَهَوَاءٌ، وقلبه هواء، قال الله تعالى: ﴿وَأَفْدَتْهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، وقال حسان:

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا سُفْيَانَ عَنِّي فَأَنْتَ مُجَوِّفٌ نَخْبُ هَوَاءُ^(٤)

فنراه أورد المعنى الوضعي للمادة ولم ينص على خروجها عنه بالتوسع الدلالي، ولكنه جاء بالأمثلة السياقية التي تدل على خروج المعنى الأصلي إلى معنى آخر وهو "الفراغ" دون أن يبين أنه خروج بتعميم دلالة الكلمة، فذكر: قلبه هواء، أي فارغ، وأورد السياق القرآني ثم السياق الشعري، وكلاهما يدلان على خروج المعنى الوضعي من دلالة خاصة إلى دلالة عامة بدليل انتشارها، وورودها في أكثر من سياق متنوع.

(١) المرجع السابق، نفسه.

(٢) ينظر: المرجع السابق، مادة: (هوى).

(٣) قولهم للجبان: إنه لهواء: خالي القلب عن الجرأة، ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق،

مادة: (هوى).

(٤) الخليل، العين، مادة: (هوى).

وقد أورد "الطبري" اختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَفْنَدَهُمْ هَوَاءً﴾ [إبراهيم: ٤٣]، والتفسير الذي ارتضاه، فقال: "وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب في تأويل ذلك قول من قال معناه: أنها خالية ليس فيها شيء من الخير، ولا تعقل شيئاً، وذلك أن العرب تسمي كل أجوف خاوٍ هواءً"^(١) ثم استشهد ببيت حسان السابق ذكره؛ مما يدل على استخدام العرب لمعنى الكلمة الذي خرج بالتوسع الدلالي.

وجاء في الجيم: "لقد هوى مكاناً قذفاً، يهوي هويًا"^(٢)، أورد المادة بمعنى السقوط، ولم يورد أي خروج لمعناها بالتوسع الدلالي.

وجاء في جمهرة اللغة: "والهواء بين السماء والأرض، ممدود، والجمع أهوية..." ثم قال: "ويقال: قلبه هواء، أي فارغ لا شيء فيه"^(٣). بين خروج المعنى الوضعي لمادة "هواء" بالتوسع الدلالي، ولكنه لم ينص على ذلك بلفظ دال على أن المعنى الذي خرجت له دلالة المادة متوسع دلاليًا، بل سبقه بقول: "ويقال"، كما فعل الخليل قبله، ولكن ابن دريد جاء بمثال وسياق واحد فقط.

وجاء في مقاييس اللغة: "هوي، الهاء والواو والياء: أضلّ صحيحٌ يدلُّ على خلوّ وسُقوطٍ. أضلهُ الهَوَاءُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، سُمِّيَ لِخُلُوهٍ. قالوا: وكلُّ خالٍ هَوَاءٌ. قال الله تعالى: ﴿وَأَفْنَدَهُمْ هَوَاءً﴾ [إبراهيم: ٤٣]، أي خالية لا تعي شيئاً، ثم قال زهير:

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَغْلٍ مِنْ الظِّلْمَانِ جُوجُوهُ هَوَاءٍ^(٤)

(١) أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٢، ٣٥-٣٤/١٧.

(٢) الشيباني، الجيم، مادة: (هوى).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (وهي).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (هوي).

نراه بينَ المعنى الوضعي للمادة بقوله: "أَصْلُهُ الْهَوَاءُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ"، ثم وضع الدلالة التي خرج لها المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي بقوله: "قَالُوا: وَكُلُّ خَالٍ هَوَاءٌ"، فنص بـ "كل" على أن المعنى عام وأن الخروج عن المعنى الأصلي كان بالتوسع في الدلالة.

— وجاء في لسان العرب: "هوا: الهواء، مَمْدُودٌ: الْجَوُّ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالْجَمْعُ الْأَهْوِيَّةُ، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَاجِدَهَا هَوًى، وَكُلُّ فَارِغٍ هَوَاءٌ. وَالْهَوَاءُ: الْجَبَانُ لِأَنَّهُ لَا قَلْبَ لَهُ، فَكَأَنَّهُ فَارِغٌ، وَقَلْبٌ هَوَاءٌ: فَارِغٌ"^(١).

بينَ بالنص تعميم الدلالة وخروجها عن المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي بقوله: "وكل فارغ هواء"، فكل للتعميم وجمع كل فارغ تحت معنى الهواء، ثم جاء بالأمثلة السياقية وبما جاء به من سبقه من سياق شعري وقرآني يبين خروج دلالة كلمة (هوا) عن معناها الوضعي بالتوسع الدلالي ولو كان عن طريق المجاز.

— وفي القاموس المحيط قال: "الْهَوَاءُ: الْجَوُّ... ثم قال: "وَكُلُّ فَارِغٍ، وَالْجَبَانُ"^(٢)، فنراه نص على الخروج من المعنى الوضعي للمادة بالتوسع في دلالتها بقوله: "وكل فارغ"، ثم جاء بمثال من السياق بذكر المشبه فقط بقوله: "والجبان"، فهي معطوفة على كل فارغ فيدل على أنه فارغ هواء.

فنرى خروج المعنى الوضعي لمادة (هواء) بالتوسع الدلالي بالدلالة على (كل فارغ) وقد نص على ذلك الخليل وابن فارس وابن منظور والفيروز آبادي، وذلك باستخدامهم لفظ "كل".

— وورد في الصحاح مادة (هجرس): "الثعلب، عن أبي عمرو. ويقال: الْهَجَارِسُ جميع ما تعسَّس من السباع ما دون الثعلب وفوق اليربوع"... ثم أورد هذا البيت:

بَعَيْنِي قَطَائِي نَمَا فَوْقَ مَرْقَبٍ غَدَا شَبِيهَا يَنْقُصُ بَيْنَ الْهَجَارِسِ

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (هوا).

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (هوي).

فناه أورد المعنى الوضعي الأصلي للمادة ثم بيّن ما خرج له المعنى الوضعي بالتوسع بإطلاق المادة على كل السباع، ووضح التوسع بقوله: "جميع ما تعسس"^(١)، فبيّن تعميم الدلالة بالخروج عن معناها الخاص بالثعلب إلى معنى عام يشمل كل ما تعسس.

- أما في العين فجاء قوله: "هجرس: الهجرس: من أولاد الثعالب". لم يذكر خروجاً عن معناه الوضعي بالتوسع الدلالي، بل أورد ما خرج له المعنى بالمجاز بقوله: "ورمّني الأيام عن هجرسها، أي: شدائدّها، ودواهيها"^(٢).
- أما الجيم: فلم ترد فيه هذه المادة.
- وفي جمهرة اللغة ورد قوله: "وهجرس ولد الثعلب"^(٣)، أورد المعنى الوضعي للمادة ولم يبين ما خرج له المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي.
- وقال في مقاييس اللغة: "الهجرس: ولد الثعلب"^(٤)، وهذا ما ورد عند ابن فارس بدون بيان لخروج هذا المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي.
- وجاء في لسان العرب: "هجرس: الهجرس، بالكسر: ولد الثعلب، وعمّ بعضهم به نوع الثعالب"... فبيّن تعميم دلالة المادة لنوع من الثعالب ونراه استخدم كلمة "عمّ" للدلالة على التعميم، ثم قال: "وقيل: الهجرس جميع ما تعسس من السباع ما دون الثعلب وفوق اليربوع"^(٥)، نراه أورد ما جاء عند الجوهري بنفس الصياغة واستخدام لفظ: "جميع" للدلالة على خروج المعنى بالتوسع الدلالي، ثم جاء بالسياق الشعري الذي جاء به الجوهري للدلالة على خروج المعنى بالتوسع.

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (هجرس).

(٢) الخليل، العين، مادة: (هجرس).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (هجرس).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (هجرس).

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (هجرس).

— وفي القاموس المحيط: "الهَجْرُسُ، بالكسر: القِرْدُ، والثَّغْلَبُ، أو وَلَدُهُ... أو كُلُّ ما يُعَسَّعُسُ بالليل مما كان دونَ الثَّغْلَبِ وفَوْقَ اليرْبُوعِ"^(١).

فنراه بين ما خرج له المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي بقوله: "كل"، كما فعل الجوهري وابن منظور باستخدامهم لفظ: "جميع" للدلالة على الخروج بالمعنى بالتوسع الدلالي، أما الفيروز آبادي فأخرج المعنى باستخدام لفظ: "كل"، ونلاحظ أن الخليل والشيباني وابن دريد وابن فارس لم يبينوا أي خروج للكلمة عن معناها الوضعي بالتوسع إلى معنى آخر.

— وجاء في الصحاح أيضاً مادة (يمم): "يممته: قصده... وتيممت الصعيد للصلاة، وأصله التعمد والتوحي... ثم كثراستعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب"^(٢). فنراه جاء بالمعنى الوضعي للكلمة (يمم) وهو القصد، ثم نص على دورانه على الألسنة حتى خرج من المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي ليبدل على التيمم، وبين هذا التوسع لدلالة المادة بقوله: "ثم كثراستعمالهم لهذه الكلمة" أي: خروجها بالتوسع وكثرة الاستعمال، وجاء هذا أيضاً عند ابن الأثير فقال: "(يمم) فيه ذكر «التيمم للصلاة بالتراب عند عدم الماء» وأصله في اللغة: القصد. يقال: يممته وتيممته، إذا قصدته. وأصله التعمد والتوحي... ثم كثري الاستعمال حتى صار التيمم اسماً علماً لمسح الوجه واليدين بالتراب"^(٣).

وورد عند ابن فارس في كتابه (الصاحي) قوله: "قولهم «التيمم» لمسح الوجه من الصعيد، وإنما التيمم الطلب والقصد. يقال: تيممته وتأممته أي تعمّدته، ومن ذلك تسميتهم السحاب "سماً" والمطر "سماً" وتجاوزوا ذلك إلى أن سموا النبات "سماً"^(٤). فنرى أنه أورد ما خرج له المعنى الوضعي بالتوسع في الدلالة بكثرة الاستعمال.

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (هجرس).

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة: (ي م م).

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق، ٣٠٠/٥.

(٤) ابن فارس، الصاحي، مرجع سابق، ص ١١٠.

- وجاء في العين: "أمم: اعلم أن كل شيء يضم إليه سائر ما يليه فإن العرب تُسمي ذلك الشيء أمّا... فمن ذلك: أم الرأس وهو: الدماغ... وكل مدينة هي أم ما حولها من القرى... وأم فلان أمراً، أي: قصد، والتيمم: يجري مجرى التوخي... فصار التيمم في أفواه العامة فعلاً للمسح بالصعيد، حتى أنهم يقولون: تيمم بالتراب، وتيمم بالثوب، أي: بغبار الثوب"^(١). فنرى الخليل أورد المعنى تحت مادة (أمم) ونراه وضح ما خرج له المعنى الوضعي للمادة بالتوسع الدلالي في قول العرب، ثم جاء بالأمثلة ليوضح المعنى بالسياق، ثم وضح ما خرج له المعنى الوضعي لمادة (تيمم) بالتوسع الدلالي بقوله: "فصار التيمم في أفواه العامة" دلالة على توسع الدلالة التي خرج لها المعنى الوضعي وذيعوها وانتشارها حتى أنها سلبت المعنى من الدلالة الأولى القصد، ووضح ما بينهما من علاقة خفية بقوله: "والتيمم: يجري مجرى التوخي"، فخرج المعنى لم يتم هكذا بل كما قلنا سابقاً لا بد من رابط بين المعنى القديم والدلالة الجديدة للكلمة.
- وجاء في الجيم: "اليمامة: القصد"^(٢). ولم يورد مادة (ييمم) ولم يذكر ما خرج له هذا المعنى بالتوسع الدلالي لمعنى آخر.
- وقال في جمهرة اللغة: اليمام "ضرب من الطير... ويقال: ييممت الرجل إذا قصدته"^(٣). أورد المعنى الأساسي الوضعي للكلمة، ولم يورد أي خروج للمعنى الوضعي للمادة (اليمام) ولم يذكر مادة (ييمم) ولا أي توسع دلالي للمادة.
- وجاء في مقاييس اللغة: "(أَمَّ) وَأَمَّا الهمزة والميم فأصل واحد، يتفرع منه أربع أبواب، وهي الأصل والمرجع والجماعة والدين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصول ثلاثة، وهي القامة والجين والقصد... قال الخليل: الأمم: القصد... قال الخليل: التيمم يجري مجرى التوخي... فصار التيمم في أفواه

(١) الخليل، العين، مادة: (أم م).

(٢) الشيباني، الجيم، مادة: (ي م م).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ي م).

الْعَامَّةُ فِعْلاً لِلتَّمْسُحِ بِالصَّعِيدِ، حَتَّى يَقُولُوا قَدْ تَيَمَّمَ فَلَانَ بِالتُّرَابِ^(١). فنلاحظ إيرادَه للمعنى الوضعي للمادة وهو (القصد) ثم ما خرج له بالتوسع الدلالي عن طريق نقله لما قاله الخليل قبله وقد بيناه في موضعه.

— وجاء في لسان العرب: "الْأَمُّ، بِالْفَتْحِ: الْقَصْدُ... وَيَمَّمُهُ: قَصَدْتَهُ... ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَ التَّيَمُّ اسْمًا عَلَمًا لِمَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِالتُّرَابِ... وَصَارَ التَّيَمُّ عِنْدَ عَوَامِّ النَّاسِ التَّمْسُحُ بِالتُّرَابِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْقَصْدُ وَالتَّوَخِّيُّ"^(٢). فنراه جاء بالمعنى الوضعي للكلمة ثم ذكر ما خرج له هذا المعنى بالتوسع الدلالي باستعمال عوام الناس، ونص على ذلك بقوله: "ثم كثر استعمالهم" وقوله: "وصار عند عوام الناس"، وجميعها ألفاظ تدل على تعميم الدلالة وانتشارها بين الناس.

وبهذا قال ابن قتيبة: "التييم بالصعيد" أصله التعمد، يقال: تَيَمَّمْتُكَ، وتَأَمَّمْتُكَ وأَمَّمْتُكَ، قال الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، أي: تعمّدوا، ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التييم مسح الوجه واليدين بالتُّراب"^(٣)، فنراه بين ما خرج له المعنى الوضعي بالتوسع الدلالي لدلالة جديدة.

— وجاء في القاموس المحيط: "التييم: التوخي، والتعمد... ويممه: قصده، والمريض للصلاة: مسح وجهه ويديه، قتييم هو"^(٤). نراه أورد المعنى الوضعي وما خرج له بالتوسع الدلالي معنى آخر، وهو (التييم) للصلاة بالمثل فقط بدون أن ينص ولا يوضح نوع خروج المعنى لدلالة أخرى.

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (أ م).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (أ م م).

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة: (ي م م).

فنرى أن إيرادهم لخروج المعنى الوضعي لمادة (يمم) بالتوسع الدلالي كان باستخدام قولهم: "ثم كثراستعمالهم"، بمعنى أن كثرة الاستعمال عممت الدلالة، ورد هذا عند الجوهري وابن منظور، أما الخليل وابن فارس فعبروا عن التوسع الدلالي للمادة بقولهم: "فصار في أفواه العامة"، أما ابن دريد فلم يورد توسعاً دلالياً للمادة. وأما الشيباني فلم يورد هذه المادة. ونلاحظ من خلال المواد المدروسة أنه لم يورد أي توسع دلالي لأي مادة.

وعلى هذا فحقيقة التوسع الدلالي لا يمكن إنكارها في واقع اللغات فهي عملية مستمرة حتى عصرنا الحالي، ومنه على سبيل المثال: توسعهم في استخدام كلمة "فأرة" لتدل على التحكم بإشارة الحاسب الآلي، وهي قديماً تدل على الحيوان المعروف بالفأر، ولكن لتقارب حركة إشارة الحاسوب وسرعتها من سرعة الفأر سميت باسمه، فهذا يعتبر توسعاً دلالياً خرجت فيه الدلالة عن معناها الوضعي الخاص "بالحيوان" إلى معنى آخر بالتوسع في الدلالة، فهذا دليل على استمرار ظاهرة التوسع الدلالي، وحاجة المجتمع لها للتعبير عما يجد من تطورات ومعانٍ جديدة.

المبحث السادس

الخروج عن المعنى الوضعي بالتغليب

- مفهوم التغليب
- التغليب عند العلماء
- شروط حدوث التغليب
- أسباب التغليب
- المعجم والتغليب

ظاهرة التغليب من الظواهر الدلالية التي عرفها العرب منذ القدم، واستعملوها في كلامهم شعراً ونثراً، وكان من أوائل من أَلَّف في التغليب محمد بدر الدين المنشي (المتوفى: ١٠٠١هـ)، في كتابه "رسالة المثنى والمثلث في اللغة"، وقد اطلع سليمان العايد على نسخة خطية لهذه الرسالة، ونقل مقطعاً من مقدمتها تدل على أنها ليست في المثنى، ثم قال معقّباً: "وواضح أنه لا يقصد المثنى المعروف في كتب النحو، بل يقصد في المثنى ما فيه وجهان في النطق، مثل المثلث، وهو ما فيه ثلاثة أوجه أو حركات"^(١)، وكان أغلب العلماء الآخرين التغليب خلال مباحث مؤلفاتهم، فظاهرة التغليب منتشرة بين اللغويين والبلاغيين والنحاة والفقهاء والمفسرين، فهي ظاهرة لا يمكن نكرانها.

وعند الحديث عن التغليب يتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة منها:

ما التغليب؟ من ذكره من العلماء؟ هل دخل في كل علوم العربية؟ ما شروطه؟ وما أنواعه إن كانت له أنواع؟ وما أهم أنواعه وأشهرها استخداماً؟ وهل ورد التغليب عند الجوهري؟ وكيف اهتم به أصحاب المعاجم الأخرى أيضاً؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال هذا المبحث الذي يهتم بالحديث عن خروج المعنى الوضعي إلى معنى آخر بالتغليب.

مفهوم التغليب:

ظاهرة التغليب عرّفها الكثير من العلماء، ويعرّف القرطاجني التغليب بقوله: "هو أن يغلب الأرجح من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً أو معنى"^(٢).

(١) باشا، والمنشي، ابن كمال، رسالتان في المعرب، بتحقيق: أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات

معهد اللغة العربية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ، ص ٧٠.

(٢) ابن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

وقال ابن الشجري: "إنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين، بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته، جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحة، كقولهم للأب والأم: الأبوان، وللشمس والقمر: القمران"^(١).

ويعرفه القزويني فيقول: "التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، قال تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مَلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]^(٢)، أدخل شعيباً - في ﴿لَنَعُودَنَّ فِي مَلَّتِنَا﴾ بحكم التغليب؛ إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلاً"، وقد يسمى "ترجيح أحد المعلومين على الآخر"، ويكثر التغليب في التثنية، من ذلك: "الأبوان" للأب والأم، و"الخافقان" للمشرق والمغرب، و"العمران" لأبي بكر وعمر^(٣).

التغليب عند العلماء:

ذكر التغليب عددٌ من علماء اللغة العربية بكافة فنونها، فكما ذكرنا سابقاً أن علوم اللغة العربية تكمل بعضها بعضاً^(٤)، وأيضاً ورد التغليب في القرآن الكريم، فاهتم به المفسرون وأصحاب علوم القرآن والفقهاء، وقد تحدثنا سابقاً عن دور الأصوليين في التفريق بين المعاني^(٥)، وأن هذا يساعد في فهم النصوص الشرعية، واستخراج أحكامها الفقهية وغيرها.

(١) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: هبة الله بن علي الحسن العلوي، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ج٣، ١/١٩.

(٢) خطيب دمشق، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، ج٣، ١٢٠/٢، وينظر: مطلوب، د. أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ط٢، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٣٤٩.

(٣) مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

(٤) ينظر: التمهيد، العلاقة بين علوم العربية بين التكامل والاستغناء.

(٥) ينظر: التمهيد، دور الأصوليين في التفريق بين المعاني.

فعند النحاة نجد سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) يذكر في "الكتاب" باباً لما غلبت فيه المعرفة النكرة، فيقول: "هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين..."^(١)، ونراه ذكر تغليب المذكر على المؤنث في العدد المركب إذا كان المعدود مختلطاً، فقال: "وتقول: هذا حادي أحد عشر إذا كن عشرين سنة معهن رجل؛ لأنّ المذكر يغلب المؤنث"^(٢)، وباب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم^(٣).

ويقول الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) في قوله تعالى: ﴿يَلِكْتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]: يريد: ما بين مشرق الشتاء ومشرق الصيف، ويقال: إنه أراد المشرق والمغرب، فقال المشرقين، وهو أشبه الوجهين بالصواب؛ لأنّ العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما، فيقال: قد جاءك الزهدمان، وإنما أحدهما زهدم^(٤)، فنراه يورد ما يثنى بالتغليب على الشهرة ولا يصرح بلفظ التغليب.

وصرح أبو عبيدة (المتوفى: ٢٠٩هـ) في كتابه (مجاز القرآن) بتغليب المذكر على المؤنث فقال: "إذا أشركوا فعل دَكَّر مع فعل أنثى غلب فعل الذكر وذكَر وهما"^(٥)؛ "لأنّ العرب إذا أشركوا بين الآدميين والموات غلب تقدم فعل الآدميين على فعل الموات"^(٦)، وغيرها من المواضع التي صرح فيها بالتغليب.

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق: ٨١/٢.

(٢) المرجع السابق: ٥٦١/٣.

(٣) المرجع السابق: ١٠٠/٢.

(٤) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاشي، محمد النجار، عبد الفتاح الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ٣٣/٣.

(٥) أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، ص ١٨٤.

(٦) المرجع السابق: ص ١٥٠.

وأورد ابن السكيت (المتوفى: ٢٤٤هـ) التغليب أيضاً في كتابه (إصلاح المنطق)، فقال: "باب: الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه؛ لشهرته أو لخفته، من الناس" ^(١)، ثم يورد أمثله للمثنى على التغليب.

ويقول المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ): "وقد يجتمع الرجال مع الرجل في التثنية إذا كان مجازهما واحداً في أكثر الأمر على لفظ أحدهما، فمن ذلك قولهم: العُمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومن ذلك قولهم: الخبييان لعبد الله ومصعب" ^(٢)، فنراه يلمح للتغليب ولم يفرد في باب مستقل. ويقول في المقتضب: "هَذَا رَابِعٌ أَرْبَعَةٌ إِذَا كَانَ هُوَ وَثَلَاثَ نِسْوَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ مَعَهُنَّ فَقُلْتُ: أَرْبَعَةٌ بِالتَّذْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مُذْكَرٌ وَمُؤْنِثٌ جَعَلَ الْكَلَامَ عَلَى التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ" ^(٣)، ونراه يلمح لتغليب المذكر على المؤنث عند اجتماعهما، ويقول أيضاً: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فَعَلَ أَبَوَايَ وَهَذَا ابْنُ أَبَوَاكَ تَغْنِي الْأَبَ وَالْأُمَّ وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَهُ مَخْرَجَ قَوْلِكَ أَبَ وَأَبَةَ، كَمَا تَقُولُ صَاحِبٌ وَصَاحِبَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَتَأْنِيثُهُ جَارٍ عَلَى تَذْكِيرِهِ" ^(٤)، فيغلب التذكير أيضاً هنا فيما جاء مثنى على التغليب.

وأورد أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) في كتابه (المذكر والمؤنث) تغليب المذكر على المؤنث، فقال: "أعلم أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلب المذكر على المؤنث" ^(٥)، وورد في

(١) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ٢٨١/١.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٤، ٢٢٠/٣.

(٣) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٤، ١٨٢/٢.

(٤) المرجع السابق: ٢٦٣/٤.

(٥) أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، راجعه: د. رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج٢، ٢٧٨/٢.

باب ذكر عدد المذكر والمؤنث^(١)، وباب ثاني اثنين، وثانية اثنتين^(٢)، وباب الجمع بين المذكر والمؤنث^(٣).

وأورد أبو الطيب اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ) في كتابه (المثنى) المثنى على الاستعمال تثنية لازمة من كلام العرب وصنفه إلى عشرة أصناف^(٤)، وأورد لفظ التغليب في أكثر من باب للمثنى على التغليب وهو: "الاثنان غلب اسم أحدهما على اسم صاحبه"، وباب "الاثنان غلب نعت أحدهما على نعت صاحبه"، و"الاثنان غلب عليهما لقب واحد منهما"، وهكذا نرى أنه أورد لفظ التغليب صراحة في مؤلفه ومثل للظاهرة^(٥).

وذكر ابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) في كتابه "الخصائص" التغليب في استعمال المتصل موضع المنفصل فقال: "لَمَّا كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل غلب حكم المتصل"^(٦). وفي باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، غلب المعنى على اللفظ، فقال: "تغليباً للمعنى على اللفظ وإعلاماً أن قَدَرَ المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ"^(٧).

وذكر التغليب ابن فارس (المتوفى: ٣٩٢هـ) في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة"، في (باب القول على لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح)، فقال: "إنما قال ذلك والله أعلم لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلب ما يعقل، وهي سُنَّة من سنن العرب، أعني "باب التغليب"^(٨).

(١) ينظر: المرجع السابق: ٢٢٩/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢٥٤/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٢٧٨/٢.

(٤) ينظر: الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، مكتبة مروان العطية مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م، ص ٣-٣٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ص ٣.

(٦) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق: ١٩٧/٢.

(٧) المرجع السابق: ١٥٩/٢.

(٨) ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ص ٧، وينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، مرجع

وذلك كقوله جل ثناؤه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، فقال: "منهم" تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم^(١).

وأما ابن هشام الأنصاري (المتوفي: ٧٦١هـ) فيقول في القاعدة الرابعة من كتابه (مغني اللبيب): "إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، فلهذا قالوا: الأبوين في الأب والأم"^(٢)، وذكر بعد ذلك مسائل للتغليب، فقال: "ومن التغليب ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، ومثله قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] فَإِنَّ الْخُطَابَ فِيهِ شَامِلٌ لِلْعُقُلَاءِ وَالْأَنْعَامِ، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى يذُرُّكُمْ فِيهِ يبتكم ويكثركم في هذا التدبير، وَهُوَ أَنْ جَعَلَ لِلنَّاسِ وَلِلْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا حَتَّى حَصَلَ بَيْنَهُمُ التَّوَالِدُ"^(٣).

ونجد السيوطي (المتوفي: ٩١١هـ) في كتابه (المزهر في علوم اللغة) يفرد التغليب بدراسة مستقلة فيذكر في النوع الأربعين معرفة الأشباه والنظائر، ومنها (ذكر المثنى على التغليب)^(٤) و(ذكر المجموع على التغليب)^(٥)، فنجد أنه أفرد له أبواباً خاصة به، فقال: "قال ابن السكيت - باب الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لخفته أو لشهرته"^(٦)، ثم يورد أمثلة المثنى على التغليب مع الشواهد.

(١) ابن فارس، الصحابي، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص ٩٠٠.

(٣) المرجع السابق: ٩٠١-٩٠٢.

(٤) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ١٤٩/٢.

(٥) المرجع السابق: ١٦٤/٢.

(٦) المرجع السابق: ١٤٩/٢.

أما البلاغيون فكان السكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ) أول من تحدث عن التغليب في كتابه "مفتاح العلوم" فذكر بعض مواضع التغليب بشواهدا، فقال: "والتغليب باب واسع يجري في كل فن" ^(١)، وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ، كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، وفي موضع آخر ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾ [التحریم: ١٢] عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [الكهف: ٥٠] عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب كما عد الأنثى من الذكور "وغيرها من المواضع" ^(٢).

وعرف الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) التغليب بقوله: "هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدا وإطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة" ^(٣).

أما المفسرون والفقهاء وأصحاب علوم القرآن فاهتموا بدراسة الظاهرة في القرآن الكريم، فكان الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) أول من أفرد للتغليب باباً في كتابه (البرهان في علوم القرآن)، فأورده في النوع السادس والأربعين وذكر بدايةً مفهومه فقال: "التغليب وَحَقِيقَتُهُ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ حُكْمَ غَيْرِهِ. وَقِيلَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَغْلُوبِينَ عَلَى الْآخَرِ أَوْ إِطْلَاقُ لَفْظَةٍ عَلَيْهِمَا إِجْرَاءً لِلْمُخْتَلِفَيْنِ مَجْرَى الْمُتَّفَقَيْنِ" ^(٤). ثم بدأ بتعداد أنواع التغليب مع التمثيل وهي ^(٥):

١- تَغْلِيْبُ الْمَذْكُرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَجْمَعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [القيامة: ٩] غُلِبَ الْمَذْكُرُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ جَامِعَةٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ مُقْتَصَصٌ وَلَوْ أَرَدْتَ الْعُطْفَ امْتَنَعَ.

٢- تَغْلِيْبُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ. فَيَقَالُ: أَنَا وَزَيْدٌ فَعَلْنَا وَأَنْتَ وَزَيْدٌ تَفْعَلَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق: ٢٤٢/١.

(٢) المرجع السابق، نفسه.

(٣) الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق: ص ٦٣.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ٣٠٢/٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣٠٢/٣ - ٣١٢.

بِتَاءِ الْخِطَابِ، غَلَبَ جَانِبَ [أَنْتُمْ] عَلَى جَانِبِ [قَوْمٍ] وَالْقِيَاسُ أَنْ يَجِيءَ بِالْيَاءِ؛
لأنه وصف القوم، و(قوم) اسْمُ غَيْبَةٍ وَلَكِنْ حَسُنَ آخِرُ الْخِطَابِ وَصَفًا لِـ (قَوْمٍ)
لَوْ قُوْعِهِ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ.

٣- تَغْلِيْبُ الْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِهِ. بِأَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ يَعْمُ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ فَيُطْلَقُ
الْلَفْظُ الْمُخْتَصُّ بِالْعَاقِلِ عَلَى الْجَمِيعِ كَمَا تَقُولُ: "خَلَقَ اللَّهُ النَّاسَ وَالْأَنْعَامَ
وَرَزَقَهُمْ"، فَإِنَّ لَفْظَ [هُمْ] مُخْتَصٌّ بِالْعُقَلَاءِ.

٤- تَغْلِيْبُ الْمُنْصِفِ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي
رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] قِيلَ: غَلَبَ غَيْرِ الْمُرْتَابِينَ عَلَى الْمُرْتَابِينَ وَاعْتَرِضَ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَهَذَا
خِطَابٌ لِلْكَفَّارِ فَقَطْ قُطْعًا فَهُمْ الْمُخَاطَبُونَ أَوَّلًا بِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ لَا
يَتَمَيَّزُ فِيهَا التَّغْلِيْبُ، ثُمَّ هِيَ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَعَهُمْ يَخُصُّ.

٥- تَغْلِيْبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقَلِّ، بِأَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْجَمِيعِ وَصْفٌ يَخْتَصُّ بِالْأَكْثَرِ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتَيْنَا أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]
أَدْخَلَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَنَعُودَنَّ﴾ بِحُكْمِ التَّغْلِيْبِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي
مِلَّتِهِمْ أَصْلًا حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهَا.

٦- تَغْلِيْبُ الْجِنْسِ الْكَثِيرِ الْأَفْرَادِ عَلَى فَرْدٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْجِنْسِ مَغْمُوزٌ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِأَنْ
يُطْلَقَ اسْمُ الْجِنْسِ عَلَى الْجَمِيعِ. كَقَوْلِهِ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (٧٢) إِلَّا
إِبْلِيسَ ﴿[ص: ٧٣، ٧٤]، وَأَنَّهُ عَدَّ مِنْهُمْ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْجِنِّ تَغْلِيْبًا لِكُونِهِ جِنِّيًّا وَاحِدًا
فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَئِنْ حَمَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْإِتِّصَالِ هُوَ الْأَصْلُ.

٧- تَغْلِيْبُ الْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ لَا وَاعَيْنَ أَوْ مُنْجَسِينَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٩] قَالَ
الرَّمْخُسَرِيُّ: فَإِنَّ الْمُرَادَ: الْمُنْتَرِلُ كُلُّهُ، وَإِنَّمَا عُبِّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُنْجَسِ، وَإِنْ كَانَ
بَعْضُهُ مُتَرَقِّبًا تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ.

٨- تَغْلِيْبُ الْإِسْلَامِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ﴾ [الأحقاف: ١٩] قاله الزَّمَخْشَرِيُّ: لِأَنَّ الدَّرَجَاتِ لِلْعُلُوِّ وَالِدَّرَكَاتِ لِلسُّفْلِ، فَاسْتَعْمَلَ الدَّرَجَاتِ فِي الْقِسْمَيْنِ تَغْلِيْبًا.

٩- تَغْلِيْبُ مَا وَقَعَ بِوَجْهِ مَخْصُوصٍ عَلَى مَا وَقَعَ بِغَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيُّدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ذكر الأيدي لأن أكثر الأعمال تؤدي بها.

١٠- تَغْلِيْبُ الْأَشْهُرِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَّيْتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨] أَرَادَ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ فَغَلَّبَ الْمَشْرِقَ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ الْجِهَتَيْنِ.

ثم حكم على التغليب بأنه يعتبر من المجاز^(١).

فنرى أن الزركشي عني بالتغليب وشرحه وبين أنواعه مع التمثيل لها، فهذا يدل على مدى عناية أصحاب علوم القرآن بالعلوم اللغوية الدلالية لأهميتها في فهم التعبير القرآني وتفسير النصوص، واستخراج الأحكام الشرعية والفقهية من النص القرآني.

وقد أفرد أحد الباحثين المهتمين بأصول الفقه دراسة بعنوان^(٢): "التغليب الفقهي" أورد فيها تعريفه فقال: "هو إعطاء الشيء حكم غيره لعلاقة بينهما"^(٣)، ثم يورد بعد ذلك أركان التغليب وشروطه. ويتضح أن التغليب عندهم كما في اللغة يشمل تغليب أحد الشيئين على الآخر^(٤)، وهذا يدل على أهمية التغليب ودراسته عند علماء الأصول.

أما حديثاً فلم يفرد أحد كتاباً خاصاً بالتغليب، فالمعاجم اقتصرت على إيراد مفهومه، فقد ورد في المعجم الوسيط^(٥): " (التغليب) (في اللغة) إيثار أحد اللَّفْظَيْنِ

(١) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ٣/ ٣١٢.

(٢) الشهابي، عمر عبد الله، «التغليب الفقهي»، دراسة تأصيلية، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلد: ٣٤، العدد: ١١٨، ٢٠١٩م، ص ٣٢٠.

(٣) المرجع السابق: نفسه.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ص ٣٢١ وما بعدها.

(٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (غ ل ب).

على الآخر في الأحكام العريية إذا كان بين مدلوليهما عُلقة أو اختلاط، كما في الأبوين: الأب والأم، والمشرقين: المشرق والمغرب، والعمرين: أبي بكر وعمر^(١)، وأورد أحمد مختار عمر التعريف نفسه لمفهوم التغليب في (معجم اللغة العربية المعاصرة)^(٢). فنرى أنهم لم يضيفوا جديداً على ما قاله القدماء عن التغليب، أوردوا المفهوم نفسه ولم يفرّدوا مؤلفات خاصة بظاهرة التغليب.

ومن خلال الاستعراض السابق لحدود التغليب وأنواعه نستطيع أن نخرج بالمفهوم التالي للتغليب: بأنه ما يطلق على أكثر من واحد بسبب وجود علاقة بينهما، إما لفظية أو معنوية: بهدف إفرادهم عن غيرهم في ميزة خاصة (أي تمييزهم عن غيرهم)، أو للاختصار في الكلام وجلب الانتباه لهم.

شروط حدوث التغليب:

- استنتج أحد الباحثين الشروط الواجب توافرها لحدوث التغليب في الكلام، وبعض هذه الشروط تفضيلية من خلال استقراء ما كُتب عن الظاهرة، وخلاصتها^(٣):
- وجود طرفين للتغليب، الأول (المُغلب)، والثاني (المُغلب عليه).
- لا بد من وجود علاقة ما (معنوية أو لفظية) تربط بين ركني التغليب.
- عدم الوقوع في الوهم أو اللبس عند حدوث التغليب؛ لأنه عند وقوعهما لا يصح التغليب، فيجوز إطلاق الوالدين على الوالد والوالدة لعدم الوقوع في الوهم، ولكن لا يجوز إطلاق لفظ (الابنان)، ونحن نريد الولد والبنت للوقوع في الوهم.
- العلم التام بطرفي التغليب، فالتغليب هو: ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاقه عليهما.

(١) ينظر: عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق: ١٦٣٢/٢.

(٢) عيسوي، أحمد عبد الوهاب، «ظاهرة التغليب اللغوي في القرآن الكريم وأثرها على الحكم الشرعي»، صحيفة الألسن: سلسلة في الدراسات الأدبية واللغوية، جامعة عين شمس - كلية الألسن، العدد ٢٦، ٢٠١٠م، ص ٢٤٤-٢٤٥.

- تغليب الأخف من جهة اللفظ.
- الأصل في العربية تغليب الأدنى على الأعلى.
- الأصل في العربية تغليب المذكر على المؤنث.
- الأصل في العربية تغليب العاقل على غير العاقل.
- الأصل في العربية تغليب اللفظ على المعنى.
- الأصل في العربية تغليب ضمير المخاطب على غيره من الضمائر.

أسباب التغليب

- مما ذكره العلماء نرى أن لتغليب اسم أو صفة على أخرى أسباباً منها^(١):
- تغليب أحد الاسمين على الآخر لشرف المغلوب على الغالب.
- تغليب أحد الاسمين على الآخر لاحتقاره وهو عكس الأول.
- تغليب أحد الاسمين على الآخر لكثرة استعماله.
- تغليب أحد الاسمين على الآخر لشهرته أو لخفته عند الناس.
- تغليب أحد الاسمين على الآخر لعظمه.
- تغليب أحد الاسمين على الآخر للاختصار في الكلام.

المعجم والتغليب

ومن خلال ما سبق سأستخرج التغليب الخاص باللغة، وهو ما ورد من المثني على التغليب في المعجم العربي، فالجوهري في معجم الصحاح أورد هذا النوع من التغليب، ومن أمثلة ذلك:

(١) ينظر: محمد، كمال الدين عبد الحميد، «قواعد تغليب المذكر والمؤنث في القرآن الكريم: نماذج مختارة»، مجلة كلية القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد ٧، ٢٠١٦م، ص ٣١٤ - ٣١٧.

- في مادة (زهر)، قال: "وَالْأَزْهَرُ: النَّيِّرُ. وَيُسَمَّى الْقَمَرُ الْأَزْهَرُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الْأَزْهَرَانِ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ"^(١)، فنرى الجوهري أورد المثنى على التغليب، وبين أن التغليب جاء على اسم القمر؛ لأنه يسمى بالأزهر فغلبه على الشمس، وهو من قبيل تغليب المذكر على المؤنث.
- وعند النظر في معجم العين للخليل بن أحمد نجده يقول في مادة (زهر): "وَالْأَزْهَرُ: الْقَمَرُ"^(٢)، ويكتفي بذلك ولا يورد المثنى على التغليب من هذا اللفظ.
- ولم يورد أبو عمرو الشيباني هذا المثنى في كتابه "الجيَم"، ولم أقف على مادة "زهر" في كتاب الجيم باب الزاي.
- وعند النظر في "معجم الجمهرة" نجده لم يذكر لفظ الأزهر من ضمن مادة (زهر)، فمعجم العين بين أن الأزهر: هو القمر، ولكن الجمهرة قال: في مادة (رزه)^(٣): "وَقَمَرًا زَاهِرًا"، ولم يورد اللفظ التغليبي.
- وفي معجم "مقاييس اللغة" نجد ابن فارس وافق الخليل في بيان معنى الأزهر، ولم يورد التغليب على المثنى منه فقال في مادة (زهر)^(٤): "وَالْأَزْهَرُ: الْقَمَرُ".
- وفي "لسان العرب" لابن منظور نجده يورد التغليب على المثنى كما أورده الجوهري، ولا غرابة في ذلك فابن منظور استقى بعض مادته من الصحاح، فقال في مادة (زهر)^(٥): "وَالْأَزْهَرُ: الْقَمَرُ. وَالْأَزْهَرَانِ، الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لِنُورِهِمَا".
- أما في "القاموس المحيط" فقد تبع ما جاء في "الصحاح" و"اللسان"، فأورد التغليب على المثنى، فقال في مادة (زهر)^(٦): "وَالْأَزْهَرُ: الْقَمَرُ، وَالْأَزْهَرَانِ: الْقَمَرَانِ".

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (زهر).

(٢) الخليل، العين، مادة: (زهر).

(٣) (ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (رزه).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (زهر).

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (زهر).

(٦) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (زهر).

- فنجد أن الجوهري وابن منظور والفيروز آبادي أوردوا المثنى التلغيبى "الأزهران"، بينما الخليل والشيباني وابن دريد وابن فارس لم يوردوا التلغيب من "الأزهر".
- وقال الجوهري: في مادة (هيغ): "وقع فلانٌ في الأهْيَعَيْنِ، أي في الأكل والشرب"^(١).
- وعند الخليل: "الأهْيَغ: أرْعَد العَيْش وأَخْصَبُه"^(٢)، عرّف الكلمة، ولم يورد المثنى التلغيبى لها.
- وأبو عمرو الشيباني تبع الخليل بذكر المعنى دون إيراد المثنى التلغيبى، فقال: (٣) "عامٌ أهْيَغُ أي مُخْصَبٌ".
- ونجد ابن دريد يقول: "ويُقَال: تركته في الأهْيَعَيْنِ، أي في الشرب والنكاح"^(٤).
- وقال ابن فارس: "ويَقُولُونَ: الأهْيَعَانِ: الأكل والنكاح"^(٥).
- وابن منظور يقول فيها: "وتركه في الأهْيَعَيْنِ أي الطَّعامَ والشَّرابَ، وقيل: في الشرب والنكاح، وقيل: في الأكل والنكاح"^(٦).
- أما الفيروز آبادي فأورد هذا المثنى في مادة (هيغ) فقال: "والأهْيَغَان: الخصب وحسن الحال، والأكل، والنكاح، أو الأكل والشرب"^(٧)، وأورده أيضاً في مادة (رفش)^(٨): فقال: "وأَرْفَسَ: وقَعَ في الأهْيَعَيْنِ، أي: الرِّفْسِ والقَفْسِ، وهما الأكل والنكاح".

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (هي غ).

(٢) الخليل، العين، مادة: (هي غ).

(٣) الشيباني، الجيم، مادة: (هي غ).

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (غ هي).

(٥) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (هي غ).

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (هي غ).

(٧) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (هي غ).

(٨) المرجع السابق، مادة: (رف ش).

فنرى ورود المثنى على التغليب من مادة (هيغ) عند الأغلب ماعدا الخليل وأبا عمرو الشيباني، فلم يوردا هذه المادة بصيغة التغليب على المثنى، مع اختلاف المعنى بعض الشيء عند أصحاب المعاجم من حيث أنها تعني الأكل والنكاح، أو الأكل والشرب، ولكن غلبة صفة الأهيغ في الجمع بين شيئين يدلان على حسن الحال ورغد العيش.

والأمثلة كثيرة على هذا النوع من التغليب، منها: "الهجرتان، والأبيسان، والوالدان، والثعلبتان، والثقلان، والزهمدان"، وغيرها كثير مما ورد في الصحاح، ونكتفي بهذه المواد على سبيل التمثيل لا الحصر.

المبحث السابع

الخروج عن المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره

- السياق والكناية
- مفهوم الكناية
- الفرق بين الكناية والمجاز
- المعجم والكناية

تتغير أساليب إيصال المعنى والتعبير عنه من متكلم إلى آخر، كما رأينا في المباحث السابقة، فمنهم من يخرج عن المعنى الوضعي بالمجاز^(١) أو باللازم والملزوم^(٢)، وهي من الأساليب البلاغية المعروفة منذ القدم، وهناك أسلوب بلاغي آخر يُخرج به عن المعنى الوضعي إلى معنى آخر، وهو التعبير عن الشيء وإرادة غيره، وهو ما يسمى بأسلوب "الكنائية"، فهي من المعاني البلاغية التي تتميز بعنايتها بالمعنى بأسلوب مبالغ فيه، يعطي قوة وجماً لآي أن واحد، وهذه القوة تكون بإيرادها للمعنى مع ما يتعلق به، وهذا ما يجعلها أحد أهم الأساليب البلاغية في اللغة، وبما أنها تختص بالمعنى كالمجاز فهي تدخل تحت علم البيان^(٣)، ولا يخفى علينا مدى اهتمام العرب بعلوم البيان عامة وبالكنائية خاصة، فقد "أقدموا عليها اتساعاً في الكلام واقتداراً واختصاراً، وثقة بفهم المخاطب"^(٤)، وكان أول من تكلم عنها أبو عبيدة (المتوفى: ٢٠٩هـ) في كتابه "مجاز القرآن"^(٥).

فما مفهوم الكناية؟ وما الفرق بينها وبين المجاز الذي أوردناه سابقاً؟ وما أنواعها؟ وما دور السياق في إيضاح المعنى الكنائي؟ وكيف اهتم المعجم العربي بأسلوب الكناية؟

عرضنا في مبحث الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز، أن السياق هو المكان الوحيد الذي يبين المراد من المعنى، وهو الذي يجمع الكلمة بالقرينة التي تخرجها من معناها

(١) ينظر: المبحث الثالث من هذا الفصل: الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز، ص ١٩٢.

(٢) ينظر: المبحث الرابع من هذا الفصل: الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم، ص ٢٠٦.

(٣) علم البيان هو: «معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه»، وهو أحد علوم البلاغة في اللغة العربية، ويستخدم في إيصال المعنى بطرق مختلفة مثل: استخدام فن التشبيه أو الاستعارة أو المجاز أو الكناية، ومثاله: معنى «كالشجاعة» يمكن تأديته بطرق مختلفة لتوضح الدلالة عليه، فيعبر عنها من طريق التشبيه: «محمد كالأسد في الشجاعة»، وتارة عن طريق الاستعارة، فيقال: «رأيت أسداً يخطب القوم على المنبر»، وتارة عن طريق الكناية، فيقال: «زارنا أبو الحرب» فإن أبوته لها كناية عن ملازمته إياها كما يلزم الأب ابنه، وهذا كناية عن شجاعته. وأوضح التراكيب دلالة على هذا المعنى هو الأول، يليه الثاني، ثم الثالث، وهكذا. ينظر: عوني، حامد، المنهاج الواضح للبلاغة، (د. ط)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٣٧/١.

(٤) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٥) ينظر: عتيق، عبد العزيز (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، علم البيان، (د. ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٢م، ص ٢٠٣.

الوضعي إلى المعنى الاستعمالي المراد، فهنا أيضاً الكناية التي تعتمد على السياق في إظهار المعنى المراد، فرأيت أن أبدأ بأهمية السياق ودوره في إيضاح المعنى الكنائي.

السياق والكناية:

إن صور البيان المختلفة لا يمكن أن نستخرج المعنى فيها من ظاهر اللفظ وحده، ولا من الدلالة المعجمية لهذا اللفظ، بل لا بد من عمق التفكير للوصول للمعنى المقصود، وهذا ما عبر عنه الجرجاني بقوله: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على «الكناية» و«الاستعارة» و«التَّمثيل»^(١). فالجرجاني يبين أن اللفظ يدل على معناه المعجمي، وهذا المعنى الأول يدل على معنى أو دلالة ثانية تصل من خلالها إلى المعنى المقصود.

وعليه تعتبر الكناية من أكثر الفنون البيانية بعد المجاز التي تعتمد في إظهار المعنى المراد منها على السياق، فهي أقرب للسياق الاجتماعي^(٢) والثقافي، وهذا ما يجعلنا نركز اهتمامنا على دور السياق في إظهار المعنى الكنائي، "وقد أدرك البلاغيون اختلاف بنية الكناية عن باقي فنون البيان، فحددها بعلاقة اللازم والمألوم، وهذا ما جعلهم يدرجونها في نهاية أبواب علم البيان بعد التشبيه والاستعارة والمجاز"^(٣).

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ١٧٣.

(٢) السياق الاجتماعي: «هو مجموعة الظروف الاجتماعية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي، ونقول هو السياق المقامي أو «سياق المقام» وهو المعطيات التي يشترك فيها المرسل والمستقبل حول المقام الثقافي والنفسي، والتجارب المشتركة بينهما والمعارف الخاصة بكل منهما». نقلاً عن: بودوخة، د. مسعود، «اجتماعية الكناية بين التخيل والتأويل»، مجلة الأثر، ٢٠١٢م، ص ٢٠٠.

(٣) النوباني، د. شفيق طه، «الأبعاد الثقافية في الكناية»، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد: ٥٣، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م، ص ٢٥١.

فالكناية تختلف عن المجاز في أن قرينتها غير واضحة، وبالتالي يجوز للمتلقي حملها على المعنى الحقيقي، وهذا التأرجح في الكناية بين حمل اللفظ على ظاهره أو حمله على المعنى المحال إليه جعل الأصوليين^(١) يشترطون فيها شرطين هما:

١- أن يتجاذب الكناية جانباً الحقيقة والمجاز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَسْمَعْ﴾ [النساء: ٤٣] حيث يجوز حمله على الحقيقة والمجاز^(٢).

٢- لا بد من وجود وصف جامع بينها وبين الصريح^(٣)؛ لئلا يلحق بالكناية ما ليس منها، فعند وجود هذا الوصف تكون الكناية صحيحة، وتأويلها سليم، كاللمس والجماع، فإن الجماع اسم موضوع حقيقي واللمس كناية عنه، وبينهما الوصف الجامع؛ إذ الجماع لمس وزيادة، فكان دالاً عليه بالوضع المجازي، فهو كناية لتوفر الشرطين. ولكن تأويل الثياب بالقلب في قوله تعالى: ﴿وَبِأَبْكَ طَهَّرَ﴾ [المدثر: ٤] غير سليم؛ لعدم الوصف الجامع بين الثياب والقلب^(٤).

فهذا التأرجح في الكناية بين جواز إيراد المعنى الظاهر من اللفظ، أو حمله على المعنى الثاني كما قال الجرجاني يجعلنا ننظر للكناية من خلال استعمالاتها وما تدل عليه من قبل مستعملها، وفي هذا يقول أحمد المراغي عن الكناية: "إن العرب تلفظ أحياناً بلفظ لا تريد منه معناه الذي يدل عليه بالوضع، بل تريد منه ما هو لازم له في الوجود بحيث

(١) الكناية عند الأصوليين: «هي ما استتر المراد منه بالاستعمال»، ينظر: أحمد، والبخاري، عبد العزيز، علاء الدين، كشف الأسرار، (د. ط)، دار الكتاب الإسلامي، ج ١/ ٦٦.

(٢) «فيصح حمل (اللمس) على الحقيقة وعلى المجاز، دون خلل في كل منهما، ومن ثم ذهب الشافعي -رحمه الله- إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد، فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة، وتلك هي الحقيقة في اللمس، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع، وذلك مجاز فيه، وهي الكناية»، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مرجع سابق، ٥١/ ٣.

(٣) الصريح عند الأصوليين: «هو ما ظهر المراد منه ظهوراً بيئاً زائداً»، ينظر: أحمد، والبخاري، كشف الأسرار، مرجع سابق، ٦٥/ ١.

(٤) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مرجع سابق، ٥٣- ٥٠/ ٣.

إذا تحقق الأول تحقق الثاني عُرْفًا وعادة، فنقول: فلان رحب الصدر، ونقصد أنه حليم من قبل أن الحليم يكون ذا أناة وتؤدة ولا يجد الغضب إليه سبيلاً، لما في صدره من السعة لاحتمال كثير من الحفاظ والأضغان^(١).

فدلالات الكناية ومقاصدها لا يمكن عزلها عن المتلقي وخلفياته الاجتماعية والثقافية، وفهمه وتأويله للدلالات والمقاصد التي يرمي إليها منشئ النص، فيقول الجرجاني: "ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم: «هو كثير رمد القدر»، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ، ولكنك عرفت أنه رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام قد جاء عنهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرمد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرمد على أنه تنصب له القدور الكثيرة، ويطبخ فيها للقرى والضيافة. وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب تحتها، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرمد لا محالة وهكذا السبيل في كل ما كان «كناية»"^(٢). فهنا وضح أن الدلالة الظاهرة ليست هي المقصودة وإنما المراد انتقال المتلقي منها لما هو أولى وأحق بالفهم وهو المعنى المقصود المستتر خلف الكلام.

فالدلالة بالكناية تكون ضمن سلسلة مترابطة من اللوازم^(٣) (الوسائط) التي يرتبط بعضها ببعض، حتى يصل بها المتلقي إلى المعنى المطلوب، ويؤكد الجرجاني على ذلك فيقول أيضاً: "إنك إذا قلت: «هو كثير رمد القدر»، أو قلت: «طويل النجاد»، أو قلت في المرأة: «نؤوم الضحى»، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من «كثير رمد القدر» أنه مضياف، ومن «طويل النجاد» أنه طويل القامة، ومن «نؤوم الضحى» في المرأة أنها

(١) المراغي، أحمد بن مصطفى (المتوفى: ١٣٧١هـ)، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، (د. ط)، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٣) سنرى هذا خلال حديثنا عن أنواع الكناية فيما بعد.

مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها^(١). فالجرجاني يبين أن دلالة الكناية استنتاجية كما قلنا عبر التنقل خلال لوازم المعنى ولا تعتمد على مجرد اللفظ.

فمن خلال هذه الأمثلة تظهر أهمية انتماء المتخاطبين مستخدمي الكناية لسياق اجتماعي وثقافي واحد، كما يظهر في المثال الذي شرحه الجرجاني شرحة أيضاً "السكاكي" وبين كيف توصلنا من خلال السياق الاجتماعي والثقافي للدلالة المرادة فقال: "قول العرب "فلانة نؤوم الضحى"، أي: مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها، وهذا لأن وقت الضحى هو وقت سعي نساء العرب للمعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات، فلا تنام فيه من نساءهم إلا من يكون لها خدم ينوبون عنها في السعي"^(٢)، فهنا يتبين لنا أن هذه الكناية لا تفهم إلا في سياق البيئة العربية، الذي يربط وقت السعي بالصباح الباكر.

فمن يقوم بإنتاج النص سواء كان شاعراً أو كاتباً يقوم بهذه العملية المتسلسلة المتلازمة، ينقل من خلالها المعنى إلى أحد لوازمه فيذكره، ويكون هذا اللازم المذكور هو نقطة الانطلاق للمتلقى في تحديد المعنى الكنائي، فيمر بلوازم المعنى التي مربها صاحب النص إلى أن يصل إلى المعنى المراد، فهناك كناية تكون كثيرة اللوازم، وكناية قليلة اللوازم، في الوصول للمعنى المراد وهذا سنعرفه لاحقاً. فالغرض من نظم الكلام تناسق دلالاته وليس ضمه إلى بعض، فلا بد من تتبع أثر المعاني بما يرتضيه العقل^(٣)، "فالألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد"^(٤).

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

(٣) ((ينظر: بودوخة، د. مسعود، «اجتماعية الكناية بين التخيل والتأويل»، مجلة الأثر، ٢٠١٢م، ص ٢٠٧.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

فمن هنا نتضح لنا أهمية السياق وخلفيات المتلقي وثقافته في التوصل للمعنى المستتر المقصود من الكناية فهي: "عدول عن إفادة المعنى المراد مباشرة إلى إفادته عن طريق لازم من لوازمه، ويكون على المتلقي أن ينتقل من المعنى الحرفي المذكور إلى المعنى المراد المتروك"^(١).

فالسّياق يُعَدُّ من أكبر القرائن لاعتماده على القرائن اللغوية وغير اللغوية^(٢)، ويقول ابن قيم الجوزية فيه: "السياق يرشد إلى تبين المجل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"^(٣). فهو يؤكد أهمية السياق في إيضاح المعنى المراد، فالكناية بسبب بعد معانيها عما وضعت له في الأصل فهي تؤثر في السياق؛ لأن الوصول إلى دلالاتها لا يكون إلا بتعدد الوسائط (اللوازم).

مفهوم الكناية:

أورد الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، فصلاً بعنوان: "اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره" عرّف فيه الكناية بأنها: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيؤمّ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: «كثير رماذ القدر»، يعنون كثير القري، فقد أرادوا في هذا، كما ترى، معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر

(١) بودوخة، اجتماعية الكناية بين التخيل والتأويل، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢) ينظر: المبحث الثالث: الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز، ص ١٩٢.

(٣) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى:

٧٥١هـ)، بدائع الفوائد، (د. ط.)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٤/٩.

معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان^(١). وهي عند البلاغيين: "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي"^(٢). ومثالها: "طويل النجاد" المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً. فالنجد حائل السيف، وطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد، فالمراد أنه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه، مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حائل السيف وطويل القامة، أي: يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازمي"^(٣).

ومن خلال التعريفات السابقة للكناية يتضح لي أنها تكون بمثابة إخفاء للمعنى الحقيقي فهي لا تصرح به مباشرة بل تصرح عنه بلفظ آخر، ولهذا سميت بالكناية^(٤)، فمثلاً نقول: "وقف مرفوع الرأس"، فالمعنى الظاهر هو أنه رفع رأسه لأقصى ارتفاع، في حين يدل المعنى الخفي لها على الفخر والاعتزاز. ونقول: "فلان كبير العقل" و"فلان كبير القلب" فالمعنى الظاهر كبير حجم عقله وكبير حجم قلبه، ولكن المعنى الخفي للأول هو الحكمة والتروي في حل المشاكل، والمعنى الخفي للثاني هو تسامحه وطيبته.

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص ٥١، وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٤٠٢، وينظر: المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص ٣٠١.
(٢) الصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ط ١٧، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ٣/٥٣٨، وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ١/٤٠٢، وينظر: الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبْنَكَةُ الميْدَانِي الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، البلاغة العربية، ط ١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٢/١٢٧، وينظر: الجارم، ومصطفى، البلاغة الواضحة، مرجع سابق، ١٢٤، وينظر: عتيق، علم البيان، مرجع سابق ١/٢٠٣، وينظر: قاسم، وديب، د. محمد أحمد قاسم، د. محي الدين ديب، علوم البلاغة «البدیع والبيان والمعاني»، ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠٠٣م، ص ٢٤١، وينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٨٧، وينظر: التفتازاني، مسعود بن عمر (المتوفى: ٧٩٢هـ)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، مختصر المعاني، ط ١، مكتبة البشري، باكستان، ١٩٠/٢.

(٣) عتيق، علم البيان، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٤) «لأن (ك ن ي) كيفما تركبت دارت مع تأدية معنى الخفاء من ذلك كنى عن الشيء يكنى إذ لم يصرح به ومنه الكنى، وهو أبو فلان وابن فلان وأم فلان و بنت فلان سميت كنى لما فيها من إخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام»، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ١/٤٠٢، وينظر: مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مرجع سابق، مادة: (ك ن ي)، ص ٥٦٨.

الفرق بين المجاز والكناية:

ذكرنا في بداية المبحث أن الكناية تندرج تحت علم البيان الذي يشتمل على: التشبيه والمجاز والكناية، فما الفرق بينها؟

الكناية كما عرّفناها سابقاً: لفظ لا يقصد منه المعنى الحقيقي، وإنما يقصد معنى ملازم للمعنى الحقيقي، مع جواز إرادة المعنى الأصلي، فمن هنا يتضح لنا الفرق بين المجاز والكناية وهو: صحة إرادة المعنى الحقيقي (الأصلي) في الكناية، ولا يصح ذلك في المجاز^(١)، فالمجاز يكون مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي^(٢)، وقد تمتنع إرادة المعنى الأصلي في الكناية لخصوص الموضوع، نحو: قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كناية عن الاستواء والملك، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، كناية عن قوة التمكن وتمام القدرة، أما قرينة المجاز فتمنع من إرادة المعنى الأصلي؛ لأن المجاز ملزوم قرينة مانعة لإرادة الحقيقة كما عرفنا سابقاً، فلا يسوغ إرادة الأسد المفترس في قولك: "في الحمام الأسد"^(٣).

(١) ينظر: تعريف المجاز، الفصل الثاني: المبحث الثالث: الخروج عن المعنى الوضعي إلى المجاز، ص ١٩٢.

(٢) ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ٢٨٨/١.

(٣) ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ٢٨٨/١، وينظر: الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفاتيح في علوم البلاغة، مرجع سابق، ٥٣٨/٣، «وفرق السكاكي وغيره بينهما بوجه آخر أيضاً، وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، (ينظر: الفصل الثاني: المبحث الرابع: الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم)، كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع»، (الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفاتيح في علوم البلاغة، مرجع سابق، ٥٣٨/٣، وينظر: التفتازاني، مختصر المعاني، مرجع سابق، ١٩٢/١)، وقد رد هذا = الفرق «بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص فإذا كان اللازم ملزوماً يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق، والسكاكي اعترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه»، (التفتازاني، مختصر المعاني، مرجع سابق، ١٩٣/٢).

ونرى ابن الأثير جعل الكناية جزءاً من الاستعارة، وليست نوعاً مستقلاً من المجاز؛ «لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى المستعار له، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المكنى عنه، فيقال: كل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية» (عتيق، علم البيان، مرجع سابق، ٤٤/١).

والجرجاني يجمع كلاً من "الكناية" و"الاستعارة"، فيعبر عنهما بـ "المعنى" و"معنى المعنى"، ويعني "بالمعنى" المفهوم الظاهر من اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة"، أما "معنى المعنى" فهو أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر^(١). فالجرجاني عبر عن الصورة التي تخرج بالمعنى عن معناه الوضعي إلى معنى آخر سواء بالمجاز أو الكناية بـ "معنى المعنى".

أنواع الكناية:

قسم العلماء الكناية ثلاثة أقسام، هي^(٢): كناية عن صفة^(٣)، وكناية عن موصوف^(٤)، وكناية عن نسبة^(٥). وهذه الأقسام معروفة لدى الجميع، وما يهمنا هنا ما يتصل ببناء المعنى الذي تقصده الكناية، وهما معنيان:

١- معنى قريب^(٦): "ما يكون الانتقال فيها إلى المطلوب بغير واسطة بين المعنى المنتقل عنه، والمعنى المنتقل إليه"، وهي التي يسهل على المتلقي فهمها، مثل: أن تقول "فلان طويل النجاد"، كناية سهلة يفهم المتلقي من خلالها أن المقصود طول قامته، فهي كناية موجهة لأي متلقي، فهو لم يقم بأي جهد ذهني في الوصول للمعنى المراد.

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ١٧٣.

(٢) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٣) مثالها: كما تقول (هوريبب أبي الهول) تكنى عن شدة كتمانها لسره. وتعرف كناية الصفة بذكر الموصوف: ملفوظاً أو ملحوظاً من سياق الكلام، ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٤) مثالها: كما تقول (أبناء النيل) تكنى عن المصريين، وتعرف بذكر الصفة مباشرة، أو ملازمة، ينظر: المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٥) مثالها: كقولك «خير الناس من ينفع الناس» كناية عن نفي الخيرية عمّن لا ينفعهم، ينظر: المرجع السابق، نفسه.

(٦) المرجع السابق: ص ٢٨٨، وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

٢- معنى بعيد^(١): وهي "أن تنتقل على مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم (وسائط) متسلسلة"، مثل: أن تقول: "فلان كثير الرماد"، فالوسائط (اللوازم) هي الانتقال من كثرة الرماد على كثرة الجمر، ومن كثرة الجمر على كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومن كثرة إحراق الحطب على كثرة الطباخ ومن كثرة الطباخ على كثرة الأكلة، ومن كثرة الأكلة على كثرة الضيفان، ثم من كثرة الضيفان على أنه مضياف فيوجد أكثر من واسطة بين الكناية وبين المطلوب بها، فهي موجهة لمتلقي مخصوص؛ لأن المتلقي بذل جهداً ذهنياً في الانتقال من معنى إلى آخر عبر سلسلة من المعاني ليصل للمعنى المراد وهو "الكرم".

ومن خلال هذه الوسائط (اللوازم) في معانيها جاءت أنواع الكناية بحسبها وبحسب السياق كما ذكرنا في (السياق والكناية)، فهذه الأنواع تبين ما تكلمنا عنه بدايةً من أهمية السياق في إيضاح المعنى المراد من الكناية.

وتقسم بحسب السياق واللوازم إلى ما يلي:

١- التعريض: "وهو نوع لطيف من الكناية يطلق فيه الكلام مشاراً به إلى معنى آخر يفهم من السياق أو المقام الذي يتحدث فيه"، مثاله: قولك أمام كاذب: ما أقبح الكذب^(٢)!

٢- التلويح: "هو كناية تكثف فيها الوسائط بين اللازم والمزوم"، وسميت بالتلويح لأنها تقوم على الإشارة من بعيد، مثاله: "أولئك قوم يوقدون نارهم في الوادي" كناية عن بخلهم، فقد انتقل من الإيقاد في الوادي المنخفض، إلى إخفاء النيران، ومن هذا إلى عدم رغبتهم في إهداء ضيوفهم إليها، ومن ذا إلى بخلهم^(٣).

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص ٤٠٥، وينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيديع، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) قاسم، وديب، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٣) المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

٣- الرمز: "هو كناية قليلة الوسائط، خفية اللوازم، وأهو الكناية القائمة على مسافة قريبة فيكون فيها الخفاء نسبياً"، مثاله: "فلان عريض الوسادة"، فعرض الوسادة يستلزم كبر الرأس، ويلزم منه البلاهة، فكان كناية عن أنه أبله^(١).

٤- الإيماء أو الإشارة: "وتتميز بأنها قليلة الوسائط، فتدلّ على المعنى المراد دلالة مباشرة كأنها توهم إليه"، فالعلاقة بين المعنى الحرفي والمعنى المراد واضحة بها، وهي كناية تتوسط بين التلويح والرمز. مثالها: كقول أبي تمام يصف إبله مادحاً أبا سعيد:

أَبَيْنَ فَمَا يَزُورَنَّ سَوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُورَنَّ أبا سَعِيدٍ

أفاد أن أبا سعيد كريم لا يخفى كرمه على أحد^(٢).

فمن هنا يتبين أهمية السياق في إيضاح المعنى المراد، وبيان الوسائط فيه، فالسياق هو المرجع الوحيد في فهم الدلالة المرادة من الألفاظ، وبيان الوسائط (اللوازم) الدالة على المعاني المقصودة، ففنون البيان جميعها تقوم على تعبير غير مباشر، غير أن فن الكناية يتميز بأنه فن سياقي لا تتضح الدلالة منه إلا من خلال السياق الاجتماعي (المقامي والثقافي)، فهي ترتبط بالنسق الثقافي في الثقافة العربية، وتعبر عن القيم العربية، كالكرم، والبخل، والمروءة، والعفة والشرف والدناءة والمكانة، وغيرها^(٣). وبذلك نرى أن السياق هو الذي يوضح المعنى المراد من الكناية، ويتضح دورها في استخدامها عما يستقبح ذكره بما يُستحسن لفظه^(٤)، كما في قولنا الآن للمطلقة "منفصلة"، لما

(١) قاسم، وديب، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، نفسه.

(٣) ينظر: النوباني، الأبعاد الثقافية في الكناية، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٤) ورد عند الثعالبي «الفصل السابع والتسعون: في الكناية عما يُستقبح ذكره بما يُستحسن لفظه»،

فقه اللغة وسر العربية، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

يشعر اللفظ بضيق في صدر المرأة، فكفي عنه بالانفصال، وهذا من سنن العرب، "ومن كنايات البُلغاء: بِهِ حَاجَةٌ لَا يَقْضِيهَا غَيْرُهُ، كناية عن الحدث"^(١).

المعجم والكناية:

أصحاب المعاجم كما ذكرنا غير مطالبين وغير ملتزمين بحصر المعاني الاستعمالية من كناية وغيرها في المعجم؛ لأنها متغيرة بتغير الزمان والمكان، وإن أوردوا بعضها، ومما ورد عندهم من الكناية ما يلي:

- **الصاح أورد في (كبر):** "الْكِبَرُ فِي السِّنِّ ... وأكبر الصبي، أي تَغَوَّطَ، وهو كناية"^(٢)، فنرى أنه أورد سياقًا لغويًا من إسناد الفعل إلى الصبي فأخرج المعنى الوضعي في (كبر وهو كبر السن) إلى معنى آخر استعماله وهو (التغوط)، وكان بالكناية، ووضح ذلك وبينه بقوله: "وهو كناية".
- وفي العين: "الْكِبَرُ: طبل له وجه بلغة أهل الكوفة. والْكِبَرُ: الإثم الكبير من الكبيرة... والْكِبَرُ: مصدر الكبير في السن من الناس والدواب"^(٣)، فنرى أنه لم يورد المعنى الكنائي لصيغة أكبر كما أورده الجوهري.
- أما الجيم: "كِبَرَهُمْ كَذَا وَكَذَا" ثم قال في موضع آخر: "تَقُولُ وَأَسَدُ: كِبَرْتُهُ وَأَنَا أَكْبَرُهُ فِي الْكِبَرِ"^(٤)، فلم يورد المعنى الكنائي الذي يخرج له المعنى الوضعي للكبر من (الكبر في السن) إلى (التغوط).
- في جمهرة اللغة: "وَالْكِبَرُضد الصغر"^(٥)، فلم يورد المعنى الكنائي للمادة كما أورده الجوهري واكتفى بالمعنى الوضعي فقط.

(١) المرجع السابق: ص ٢٧٦.

(٢) الجوهري، الصاح، مادة: (ك ب ر).

(٣) الخليل، العين، مادة: (ك ب ر).

(٤) الشيباني، الجيم، مادة: (ك ب ر).

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ب ر ك).

- وفي مقاييس اللغة: "الْكَافُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلُ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الصَّغَرِ"^(١)، أيضاً فلم يورد المعنى الاستعمالي الذي أورده الجوهري للمادة.
 - أما في لسان العرب: "الكبير في صفة الله تعالى: العَظِيمُ الْجَلِيلُ وَالْمُتَكَبِّرُ الَّذِي تَكَبَّرَ عَنْ ظُلْمِ عِبَادِهِ... ثم يذكر... الكبير ضد الصغر... وأكبر الصبي أي تَعَوَّظَ، وَهُوَ كِنَايَةٌ"^(٢)، فنراه يورد المعنى الذي خرجت له الكلمة عن معناها الوضعي إلى معنى آخر بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره، وهو التعبير عن (الغائط) بالكبر، وأورده بنفس المثال والتصريح بكونه كناية كما فعل الجوهري، وهو منقول عنه.
 - وفي القاموس المحيط: "تَقِيضُ صَغُر... ثم يقول... وأكبر الصبي: تَعَوَّظَ، والمرأة: حَاضَتْ"^(٣)، فجاء بما خرجت له الكلمة عن معناها الوضعي (الكبر في السن) لمعنى آخر استعماله فجاءت كناية عن بلوغ المرأة، وتغوط الصبي، ولكنه لم يصرح بقوله: أنها "كناية" كما فعل الجوهري.
- فنرى أن الجوهري وتبعه ابن منظور والفيروز آبادي أوردوا المعنى الاستعمالي الذي خرجت له مادة (كبر) بالمثل الذي يبين السياق الذي خرج فيه المعنى بقولهم: (أكبر الصبي)، وبعدها يصرح كل من الجوهري وابن منظور بأنها (كناية) خرج لها المعنى في هذا السياق.

- وورد في الصحاح أيضاً: مادة (لحق): "أي لَحَسْتَهُ. وَلَعَقَ فُلَانٌ إصْبَعَهُ، أي مات، وهو كناية"^(٤). يقال^(٥): في الأرض لَعَقَةٌ من ربيع، ليس إلا في الرطب،

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ك ب ر).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ك ب ر).

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ك ب ر).

(٤) أخرج المعنى الوضعي لمعنى استعماله آخر بالمجاز، فانتقل بنا من الحقيقة (اللحق: اللبس) إلى المجاز (في الأرض لعقة من الربيع) العشب الأخضر القليل في الأرض كأنه لعقة من الربيع. والقرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعي هي قوله: «من الربيع». فنلاحظ أن أكثر أمثلة المجاز عند الجوهري جاءت بعد قوله: «يقال».

يَلْعَقُهَا الْمَالَ لَعَقًا^(١)، أورد مثالا: بقولهم ”لَعَقَ فلان أصبعه“ وصرح بكونه ”كناية عن موته“، وبين ذلك، فأخرج مادة (لَعَق) من معناها الوضعي وهو (اللحس) إلى معنى استعماله آخر وهو (الموت) بالكناية، وهذا المعنى ورد عند الثعالبي في كتابه ”فقه اللغة وسر العربية“ حيث قال: ”لَعَقَ إِصْبَعَهُ وَضَحَا ظِلُّهُ: إِذَا مَاتَ“^(٢).

— أما في العين: ”اللَّعُوقُ: اسْمُ كُلِّ شَيْءٍ يُلْعَقُ، مِنْ حَلَاوَةِ أَوْ دَوَاءٍ“^(٣) فلم يورد ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى استعماله آخر، واكتفى بالمعنى الأصلي.

— أما الجيم: فقد وردت مادة (لَعَق) عنده بمعنى: ”والإلحاق: خِفَّةُ غَزْلِ الثَّوْبِ، يقال: هُوَ مُلْعَقٌ“^(٤)، ولم يورد المعنى الوضعي للمادة، وإنما أورد معنى استعمالياً مجازياً جديداً للإلحاق وهو: ”خفة غزل الثوب“، وهذا المعنى الاستعمالي لم يورده أحد من أصحاب المعاجم التي أبحث فيها، ولكنني وجدته في ”معجم أساس البلاغة“، أورده الزمخشري من ضمن ما خرج له المعنى الوضعي لمادة (ل ع ق) بالمجاز فقال: ”ألحق النساج الثوب: خفف غزله“^(٥).

— وفي جمهرة اللغة: ”اللَّعَقُ: مصدر لَعَقْتُ الْعَسَلَ وَغَيْرِهِ أَلْعَقَهُ لَعَقًا“^(٦)، فلم يورد ما خرج له المعنى الوضعي لمعنى استعماله آخر واكتفى بالمعنى الأصلي للمادة كما فعل الخليل.

— وفي مقاييس اللغة: ”أَصْلُ يَدُلُّ عَلَى لَسْبِ شَيْءٍ بِإِصْبَعٍ أَوْ غَيْرِهَا... ثم يقول... وَيُقَالُ: لَعَقَ فُلَانٌ إِصْبَعَهُ، إِذَا مَاتَ... قَالَ بَعْضُهُمْ: يُقَالُ مَا بِالْأَرْضِ لَعَقَةٌ مِنْ

(١) الجوهرى، الصحاح، مادة: (ل ع ق).

(٢) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) الخليل، العين، مادة: (ل ع ق).

(٤) الشيباني، الجيم، مادة: (ل ع ق).

(٥) الزمخشري، أساس البلاغة، مادة: (ل ع ق).

(٦) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ع ل).

رَبِيع، لَيْسَ إِلَّا فِي الرُّطْبِ^(١)، فأورد ما خرج له المعنى الوضعي لـ (لَعَق) لمعنى آخر استعماله وهو (الموت) وسبقه بقوله: "ويقال" كما فعل الجوهري، ولكنه لم يصرح مثله بأنها كناية، وجاء بما خرج له المعنى الوضعي أيضاً لـ (لَعَق) لمعنى استعماله آخر مجازي كما فعل الجوهري، وسبقه بقوله: "قال بعضهم".

— وفي لسان العرب: "لَعَقَ الشَّيْءُ يَلْعَقُهُ لَعْقًا: لَحَسَهُ.... وَلَعِقَ فُلَانٌ إِضْبَعَهُ أَي مَاتَ، وَهُوَ كِنَايَةٌ... وَيُقَالُ: فِي الْأَرْضِ لَعْقَةٌ مِنْ رَبِيعٍ لَيْسَ إِلَّا فِي الرُّطْبِ يَلْعَقُهَا الْمَالُ لَعْقًا"^(٢)، نراه أورد ما خرج له المعنى الوضعي للمادة إلى معنى آخر استعماله كناية وصرح بهذا المعنى حيث قال: "وهو الكناية"، وأورد السياق الذي خرج به للمعنى الآخر وبين أن المعنى الثاني هو (الموت) كما فعل الجوهري، وأورد المعنى الآخر الذي خرجت له الدلالة بالاستعمال المجازي كما فعل الجوهري وابن فارس.

— أما القاموس المحيط: "لَعَقَهُ لَحَسَهُ، وَإِضْبَعَهُ: مَاتَ.... وفي الأرض لَعْقَةٌ مِنْ رَبِيعٍ: قَلِيلٌ مِنَ الرُّطْبِ"^(٣)، فنراه يورد المعنى بما يخرج له بدون سياق بالإشارة للمعنى الاستعمالي الآخر للمادة عن طريق عطف الكلام على بعضه بتعداد المعنى دون التفريق بينهما، ثم يورد مثالا بسياق جملة لقوله: لَعْقَةٌ مِنْ رَبِيعٍ ويشرحه، ولكن دون بيان نوع المعنى الذي خرج له المعنى الوضعي للمادة.

ومن خلال عرض مادة (لَعَق) في المعاجم السابقة نرى التشابه الواضح بينها في إدراج المادة بالمعنى الوضعي لها ثم ذكر ما خرجت له من معنى استعماله كنائي، بذكر سياق يوضح المعنى الآخر، مع ما لاحظناه من جمل يقولها صاحب المعجم قبل إيراد المعنى الاستعمالي للمادة، ورأينا تميز أبي عمرو الشيباني في عرضه للمادة بمعنى استعماله جديد لم يوافقه فيه أحد من المعاجم محل الدراسة سوى الزمخشري. وأن الخليل وابن دريد اكتفيا بالمعنى الوضعي للمادة ولم يوردا ما خرجت له من معاني استعمالية.

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ل ع ق).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ل ع ق).

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ل ع ق).

- وورد في الصحاح في (بوع): "الباع: قَدْرُ مَدِّ اليدين... وربما عُبِّرَ بالباع عن الشرف والكرم. قال العجاج:
إذا الكرامُ ابتدروا الباعَ بَدَرٌ"^(١)

عبر عن خروج المعنى الوضعي (للباع وهو قدر مد اليدين) لمعنى آخر استعمالياً وهو (الكرم) بأسلوب الكناية وسبقه بقوله: "ربما عُبِّرَ" بدون تصريحه بكلمة "وهو كناية"، مثلما فعل بالأمثلة السابقة، وجاء بسياق شعري ورد فيه المعنى المراد فيصف الكرام بالسباقين بمد الباع، فهم الذين يبدؤون بالكرم دائماً، وأن الممدوح يسبق جميع الكرام في الكرم.

- أما العين: "البوع والباع لغتان، ولكن يُسمَّى البوعُ في الخلقة، وبَسَطُ الباع في الكرم ونحوه فلا يقال إلا كريمُ الباع، قال: له في المجدِ سابقةً وباعٌ"، فنرى الخليل أورد ما يخرج له البوع بالتعبير عن الكرم فجاء بالسياق الذي يبين الخروج عن المعنى الوضعي للمادة (بوع) إلى المعنى الآخر بالكناية عن الكرم والجود، وعبر عن المعنى الآخر بقوله: "إنه لغة أخرى للمادة (بوع) هي: الباع"^(٢) وخصصه بهذا المعنى الاستعمالي في الكرم بقوله: (لا يقال إلا كريم الباع).

- أما في الجيم: فلم أقف على المادة (ب وع) عند الشيباني.
- وفي جمهرة اللغة: "وباع الرجل يبيع بوعاً إذا مد باعه وتبوع تبوعاً"^(٣)، لم يورد أي مثال يدل على خروج الكلمة لمعنى استعمالياً آخر غير معناها الأصلي.
- أما مقاييس اللغة: "الباءُ وَالْوَاوُ وَالْعَيْنُ أَضْلُ وَاحِدٌ، وَهُوَ امْتِدَادُ الشَّيْءِ... قَالَ الْخَلِيلُ: الْبُوعُ وَالْبَاعُ لُغَتَانِ، وَلَكِنَّهُمَا يُسَمَّوْنَ الْبُوعَ فِي الْخِلْقَةِ. فَأَمَّا بَسَطُ الْبَاعِ فِي الْكُرَمِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَقُولُونَ إِلَّا كَرِيمَ الْبَاعِ. قَالَ:

(١) الجوهري، الصحاح، مادة: (ب وع).

(٢) الخليل، العين، مادة: (ب وع).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة: (ب ع و).

لَهُ فِي الْمَجْدِ سَابِقَةٌ وَبَاعٌ^(١)

فنرى ابن فارس يورد ما قاله الخليل في مادة (بوع) من كونها على لغتين، وأن هذا المعنى الآخر ليس خروجاً عن معناها الوضعي وإنما هو لغة فيها، ويورد المثال نفسه.

— أما لسان العرب: "الباعُ والبَّوعُ والبَّوع: مَسَافَةٌ مَا بَيْنَ الْكَفَّينِ إِذَا بَسَطْتَهُمَا... وَطَوِيلُ الْبَاعِ وَقَصِيرُهُ فِي الْكَرَمِ... وَالْبَاعُ: السَّعَةُ فِي الْمَكَارِمِ، وَقَدْ قَصُرَ بَاعُهُ عَنْ ذَلِكَ: لَمْ يَسْعُهُ... وَرَبَّمَا عَبَّرَ بِالْبَاعِ عَنِ الشَّرَفِ وَالْكَرَمِ؛ قَالَ الْعَجَّاجُ:
إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرُ تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ
وَقَالَ حُجْرُبْنُ خَالِدٍ:

نُذْهِدُ بَضْعَ الْلَحْمِ لِلْبَاعِ وَالنَّدَى وَبِعْضُهُمْ تَغْلِي بَدَمٌ مَنَاقِعُهُ

ثم يستشهد بقول الأزهري: البَّوعُ والبَّاعُ لُغَتَانِ، وَلَكِنَّهُمَا يُسَمُّونَ الْبَّوعَ فِي الْخِلْقَةِ، فَأَمَّا بَسْطُ الْبَّاعِ فِي الْكَرَمِ وَتَخْوِهِ فَلَا يَقُولُونَ إِلَّا كَرِيمَ الْبَّاعِ^(٢)... فنرى ابن منظور يستشهد لخروج المعنى الوضعي لمادة (بوع) إلى معنى آخر استعماله كناية بالسياق الشعري فأورد بيتين يدلان على المعنى الآخر، ويخصص هذا المعنى الآخر لطول الباع وقصره في المعنى الاستعمالي، وهو: الكرم فقط، ويعبر عنه بنفس عبارة الجوهري عند الإشارة إلى التعبير عن الشيء وإرادة غيره، بقوله: "وربما غير"، يريد التعبير عن الباع بالمعنى الكنائي، فمعناه الوضعي باللفظ الظاهر (هو: قدر ما بين الكفين عند بسطهما) وإرادة معنى غيره بالسياق وهو (الكرم) فالعطاء يكون عن طريق مد الباع، فكانت هذه اللوازم التي توصل للمعنى المراد، ويستشهد بقول الأزهري في خروج المعنى للدلالة الأخرى، كما عند الخليل.

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (ب وع).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (ب وع).

— أما في القاموس المحيط: "الباع: قَدَرُ مَدِّ اليَدَيْنِ... وَالشَّرْفُ، وَالكَرَمُ"^(١)، فقد ذكر المعنى الوضعي فقط ثم ذكر ما يخرج له هذا المعنى الوضعي للمادة من معنى استعماله آخر بدون شرح ولا ذكر أمثلة تُظهر المعنى من خلال السياق.

وربما اعتمد الفيروز آبادي في هذا على ما ذكره من سبقه من أصحاب المعاجم، فلم يُرد الإطالة في الشرح وذكر الأمثلة، إلا أن هذا يجعل القارئ الذي يطلع على معجمه دون اطلاعه على المعاجم الأخرى لا يتنبه أن هذه المعاني استعمالية.

ومن خلال عرض هذه النماذج من المعاجم يتبين لنا اهتمام بعض المعجميين من أمثال: الجوهري، وابن فارس ثم ابن منظور، بإيراد ما خرجت له بعض معاني المفردات عن معناها الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره، ولكنهم مع إيرادهم لذلك الخروج في بعض الكلمات يستحيل أن يحيط المعجمي بالمعاني الاستعمالية التي خرج لها المعنى الوضعي بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره، بدليل عدم ذكرهم لما خرج له المعنى الوضعي لمعنى استعماله في مفردات أخرى، مما يدل على أن المعجميين غير مطالبين بإيراد هذا الخروج للاستعمالات المختلفة لمعاني الكلمات، وإنما الذي يحدد الاستعمال المراد هو السياق وقصدية المتكلم بما يريد إيصاله من معنى للمتلقى، فالمعاني الاستعمالية متجددة ومتغيرة بتغير الزمان والمكان.

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: (ب وع).

الخاتمة

وقفنا في هذه الدراسة على صور الخروج عن المعنى الوضعي لخلافه من معانٍ أخرى مختلفة عن طريق الاستعمال، وأثبتنا هذا الخروج بالأمثلة من المعاجم العربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نعرضها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

- أن السياق له دور كبير وأساسي في الخروج عن المعنى الوضعي إلى معانٍ أخرى، فلا يمكن إغفال السياق وتأثيره بتحديد معنى الكلمة التي ترد فيه، فاهتم معجم الصحاح في بيان الخروج عن المعنى الوضعي لخلافه بالشواهد المختلفة التي تثبت هذا الخروج عن طريق السياق الذي يحدد المعنى المراد من الكلمة داخله بعد اقترانها مع الكلمات الأخرى.
- أن الوضع هو: المعنى الأصلي الأول للمفردة، وغالبًا يكون أول معنى يقابل الكلمة في المعجم، أما الاستعمال فهو: إكساب الكلمة معنى غير معناها الوضعي الأصلي الأول، فيكون معنى آخر لها ويحدده السياق كما في النتيجة الأولى.
- أن المصطلحات العلمية التي تنتمي للعلوم الأخرى، خرجت من معناها الوضعي إلى معنى وضعي آخر، فأصبحت حقيقة عرفية، فهي تعد دلالة حقيقية داخل دائرة أهل هذه العلوم، فهي في استعمالها حقائق وإن خالفت الأوضاع اللغوية.
- أن الألفاظ والمصطلحات الشرعية خرجت عن معناها الوضعي الحقيقي إلى معنى آخر متأخر بعد ظهور الإسلام، فأصبحت حقيقة شرعية.
- أكثر صور الخروج عن المعنى الوضعي إلى معانٍ أخرى في المعجم العربي، كان بالمجاز والكناية "بالتعبير عن الشيء وإرادة غيره".
- الوضع هو الذي يبين الفرق بين الحقيقة والمجاز، كما رأينا.

- أكثر صورة اهتمت بإيرادها المعاجم للخروج عن المعنى الوضعي لخلافه، بداية بمعجم الصحاح، وتبعه بعض المعاجم الأخرى في الدراسة هي ظاهرة التوسع الدلالي، وتبعها التغليب.
- أقل صورة وردت في المعاجم العربية للخروج عن المعنى الوضعي لخلافه، هي صورة الخروج عن المعنى الوضعي إلى اللازم والملزوم، فلم أجد على حد بحثي في الصحاح ما يثبت الجوهري لصورة هذا الخروج.
- معجم الصحاح للجوهري ألم ببعض المعاني الاستعمالية، وقد قمنا بتعميم ما جاء فيه على المعاجم الأخرى التي تناولتها الدراسة، لكونها تمثل أكبر معاجم في المدارس المعجمية المختلفة.
- تبين للباحثة من خلال تحليل نماذج تطبيقية لبعض المواد المعجمية وجود اختلاف بين المعاجم العربية في تناولها للمعاني الوضعية والاستعمالية من حيث الاختصار والتوسع، فبعض المعاجم كالقاموس المحيط للفيروز آبادي، كان ذكره للمعاني الاستعمالية مختصراً من دون توضيح أنها استعمالية في حين نجد توسعاً في شرح المادة اللغوية في بعض المعاجم الأخرى كلسان العرب لابن منظور، ونقله لما جاء في الصحاح للجوهري، وقد صرح بإعجابه بمنهج الجوهري في الصحاح وأنه من أهم المعاجم الخمسة التي استقى منها مادته، وأثنى عليه في مقدمة لسان العرب. أما في معجم الجيم لأبي عمرو الشيباني فقد كان من أصعب المعاجم التي رجعت لها الدراسة، فمادته موجزة بشرحها، وغير وافية بل مقتضبة، ويركز على الشرح بالمثل الشعري أو الأقوال غالباً، ويغفل الكثير من الكلمات، وربما كان هذا عائداً لكونه من أوائل التجارب المعجمية، ولكون تخصصه هو الرواية وجمع الأشعار، وهذا يتبين في كونه يسرد الكثير من الأبيات في المادة المعجمية فيضيع معناها. أما معجم العين للخليل ففيه إلمام ببعض المعاني الاستعمالية لبعض المواد المدروسة. أما الجمهرة لابن دريد فقد كان متفاوتاً فيما جمعه من معاني استعماله. وتميز معجم مقاييس

اللغة لابن فارس كما نعلم بإيضاحه للأصل في الكلمة بداية قبل البدء في ذكر معانيها الاستعمالية، حتى إنه يبين إذا كان للمادة اللغوية أكثر من أصل كما رأينا في مادة "أمم" وغيرها.

- أن المعجم العربي لا يحيط بالمعاني الاستعمالية، وإن أورد بعضها على سبيل الإلمام فهو قليل جداً، وهذا يثبت ما ذهب له أستاذي سليمان العايد.
- المعجم العربي مطالب بالوضع فقط، ولا يحصر الاستعمال؛ فهو متغير وفي تطور مستمر.
- أن مستعمل اللغة لا يمكن أن يتصور عجز اللغة عن الوفاء بما يطرأ من معانٍ جديدة، وابتكار أو استحداث ألفاظ قديمة لمعانٍ جديدة في عصرنا الحاضر.
- أصحاب المعاجم لم يلتزموا ترتيباً معيناً للمعاني في المعجم، فقد يبدوون بالمعاني الجديدة والمجازية أو غيرها من صور الخروج عن المعنى الوضعي، ثم يوردون المعاني القديمة الأصلية والعكس صحيح، نستثني منهم معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس فهو يبدأ بما سماه الأصل أي: المعنى الوضعي الأصلي للمادة اللغوية، ثم يذكر ما خرج له من معانٍ خلاف الوضع.
- جميع المعاجم العربية القديمة وقفت عند زمن العصر الذي يحتج بأهله، وهو أوائل القرن الثاني للهجرة، فنرى أن بعض المعاني الخارجة عن المعنى الوضعي أصبحت من كثرة استعمالها حقيقة، وبعض المعاني اندثرت ولم تعد تستخدم.

ثانياً: التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:
- الاهتمام بالربط بين علم الأصول وعلم اللغة، بدراسة دقائق معاني الألفاظ التي توصل إليها علماء الأصول، وأهمها علماء اللغة.

- دراسة دور علوم البلاغة بإثراء معاني اللغة العربية، وتوسيعها بعمل معجم لغوي لما خرج من المعاني الوضعية لخلافها عن طريق المجاز والكناية، مما يهتم الشعراء والكتاب والباحثين.
 - التوسع في دراسة أحد المباحث في الفصل التطبيقي دراسة إحصائية في معجم معين، أو في حروف معينة في المعاجم العربية.
 - دراسة ألفاظ بعينها تتطور معانيها في عصرنا الحاضر وتخرج عن معناها الوضعي والاستعمالي في المعاجم القديمة إلى معاني استعمالية أخرى في عصرنا الحاضر، وذكر من رصد هذا الخروج في المعاجم الحديثة.
 - إعادة ترتيب المعاني في المواد اللغوية في المعاجم بحيث تقدم المعاني الحقيقية على المعاني الاستعمالية؛ لأنه يصعب فهم بعض المعاني المجازية قبل معرفة المعنى الحقيقي السابق عليه.
- والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع



المعجم العربي بين الوضع
اللُّغوي وخلافه

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

الكتب:

- ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة. (د. ت).
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- أحمد، والبخاري، عبد العزيز، علاء الدين، كشف الأسرار، د. ط، دار الكتاب الإسلامي.
- الأزدي، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وأدابه، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار الجيل، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الأسعدي، للشيخ محمد عبيد الله، الموجز في أصول الفقه، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي (المتوفى: ٤٧٨هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (المتوفى: ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م / ١٤١٨هـ.
- أنيس، د. إبراهيم:
 - دلالة الألفاظ، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م.
 - من أسرار اللغة، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب. (د. ت.).
- باشا، والمنشي، ابن كمال، رسالتان في المعرب، بتحقيق: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات معهد اللغة العربية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ.
- بالمر، أف. آر، علم الدلالة، ترجمة: مجيد الماشطة، حقوق الطبع للجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥م.
- بحيري، د. سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط١، طبع في دار نوبار، القاهرة، ١٩٩٧م.
- براون، وويول، ج ب ج، تحليل الخطاب، ترجمة: د. محمد لطفي الزليطني، ود. منير التريكي، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م / ١٤١٨هـ.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ):
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- بشر، د. كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (المتوفى: ٣٢٨هـ):
- الزاهر في معاني كلمات الناس، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، راجعه: د. رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- بوجراند، روبرت دي، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- تشاندلر، دانيال، أسس السيميائية، ترجمة: د. طلال وهبة، ط ١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨م.
- تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة: د. يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (المتوفى: ٧٩٢هـ):
- شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، مصر، (د. ت).
- مختصر المعاني، ط ١، مكتبة البشري، باكستان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني (المتوفى: ٧٧١هـ)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: محمد علي فركوس، ط ١، المكتبة المكية، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- التونسي، محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ):
 - مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
 - الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت. (د. ت.).
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناfi بالولاء، الليثي، أبو عثمان (المتوفى: ٢٥٥هـ):
 - البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
 - الحيوان، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- الجارم، وأمين، علي، ومصطفى، البلاغة الواضحة، ط١، مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ.
- جبل، د. عبد الكريم محمد حسن:
 - في علم الدلالة، دار المعرفة المصرية، ١٩٩٧م.
 - المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (المتوفى: ٤٧١هـ):
 - أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، مجدة. (د. ت.).
 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: د. عبد الحميد هندawi، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- جُغيم، د. نعمان، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، ط١، دار النفائس، الأردن، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. (د. ت.).
- الجندي، د. سميح عبد الوهاب، أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ):
 - الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. (د. ت.).
 - المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، ٢٠٠٩م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه: د. محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة.

- الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م.
- الحاج، ذهبية حمو، في قضايا الخطاب والتداولية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٦م.
- ابن حازم القرطاجني، أبو الحسن (المتوفى: ٦٤٨هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- حجازي، د. محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة. (د. ت.).
- الحربي، أ. د. عبد الرزاق أحمد محمود، علم الوضع، ط٢، ديوان الوقف السني، العراق، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت. (د. ت.).
- ابن حزم الأندلسي، الإمام أبو محمد أحمد بن علي بن سعيد (المتوفى: ٥٠٥هـ)، التقريب لحد المنطق، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ت.).
- حسان، د. تمام:
 - اجتهادات لغوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
 - الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
 - اللغة العربية معناها ومبناها، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
 - مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- الحسنائي، فضاء ذياب غليم، الأبعاد التداولية عند الأصوليين، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٦م.

- حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ط٢، الناشر: المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- الحكيم، محمد تقي، الوضع، مطبعة العاني، بغداد. (د. ت).
- الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المثنى، تحقيق: عز الدين التنوخي، مكتبة مروان العطية، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- حمداوي، د. جميل، محاضرات في لسانيات النص، ط١، شبكة الألوكة، ٢٠١٥م.
- الحمد، عبد القادر شيبية، إمتاع العقول بروضة الأصول، ط٣، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: ٤٠٠هـ)، الإمتاع والمؤانسة، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- خطابي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١م.
- خطيب دمشق، محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت.
- ابن الخطيب، لسان الدين، ديوان الصيب والجهام والماضي والكهام، تحقيق: د. محمد الشريف قاهر، ط١، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. (د. ت).
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط١، دار البلخي، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.
- خلف، أ. عبد الرحمن، خلاصة علم الوضع، ط١، دار الظاهرية، الكويت، ٢٠١٨م/١٤٣٩هـ.

- الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (د. ت)، دار ومكتبة الهلال. ت: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- خليل، د. حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي.
- الخولي، د. محمد، علم الدلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١م.
- داود، د. محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الداية، د. فايز، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية - تأصيلية - نقدية، ط٢، دار الفكر - دمشق، سوريا، ١٩٩٦م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ):
 - الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
 - جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠م/١٤٣١هـ.
- الدريني، د. فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- ديسان، أحمد محمد، التكيف البلاغي في القرآن الكريم، جزء عم - دراسة أسلوبية، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٦م/١٤٣٧هـ.

- الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٢٥هـ)،
البلاغة العربية، ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- دي سوسير، فردينان، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي،
ومحمد الشاوش، محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
- الراجحي، د. عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت،
١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- رفيدة، د. إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، ط٣، الدار الجماهيرية للنشر
والتوزيع، ١٣٩٩هـ / ١٩٩٠م.
- الرّمالي، د. ممدوح عبد الرحمن، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع
النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، السويس، ١٩٩٦م.
- رمضان، د. يحيى، القراءة في الخطاب الأصولي، ط١، عالم الكتب الحديث، إريد،
عمان، ٢٠٠٧م.
- روبنز، ر. هـ. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم
المعرفة، الكويت، ١٩٩٧م.
- روشن، محمد باقر سعيدي، منطق الخطاب القرآني دراسات في لغة القرآن،
ترجمة: رضا شمس الدين، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،
بيروت، ٢٠١٦م.
- الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط٢، الدار العالمية
للكتاب الإسلامي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج
العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن
المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- الزحيلي، د. وهبة، أصول الفقه الإسلامي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفكر، ١٩٧٩م / ١٣٩٩هـ.
- أبو زيد، بكر بن عبد الله، المجموعة العلمية (التعاليم، حلية طالب العلم، آداب طالب الحديث، الرقابة على التراث، تغريب الألقاب العلمية)، ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ.
- الزين، د. محمود أحمد، مقاصد التأليف في المعجم العربي، ط١، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- السبكي، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ، ٤ ج.
- ستكيفتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر، القاهرة، ١٩٨٥م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ)،
الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان،
بيروت. (د. ت).
- السيرري، مولود، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية، ط١، دار
الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- سعد، د. محمود توفيق محمد، دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، ط١،
مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- السعران، د. محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب
(المتوفى: ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، علق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد
مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ)،
الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣،
١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المخصص، المحقق:
خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ج٥
- ابن سينا، الشفاء، تحقيق: محمد خضيري، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،
القاهرة، ١٩٧٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (المتوفى: ٩١١هـ):
• الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع
اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، الموافقات، ضبطه: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، ط١، دار بن عفان، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، مكتبة الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م.
- الشافعي، حسن محمد بن محمود العطار (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (د. ت.)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشافعي، والعروسي، عبد الرحمن مصطفى العيدروسي (المتوفى: ١١٩٢هـ)، أحمد موسى بن داود (المتوفى: ١٢٠٨هـ)، رسالتان في الاستعارة والمجاز، تحقيق: أ. د. السيد محمد علام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشتيوي، د. محمد علي، التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: هبة الله بن علي الحسن العلوي، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (المتوفى: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- الشهري، عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ٢٠٠٤م.
- الصبيحي، محمد الأخضر، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، (د. ت)، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- صحراوي، د. مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الصعيدي، عبد المتعال، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ط ١٧، مكتبة الآداب.
- العايد، أ. د. سليمان بن إبراهيم، مقالات في اللغة العربية، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- عبد الجليل، د. منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
- عبد الرحمن، د. طه:
- تجديد المنهاج في تقويم التراث، ط ٢، عبد المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط ١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨م.
- عبد الكريم، د. أشرف عبد البديع، الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- عبد اللطيف، د. محمد حماسة:
- اللغة وبناء الشعر، ط١، مكتبة الزهراء، ١٩٩٢م.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- عبد الله، د. محمد حسن، الصورة والبناء الشعري، دار المعارف، القاهرة.
- عبد المجيد، د. جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- العبيدي، د. حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- عتيق، عبد العزيز (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٢م، علم البيان، د. ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- عثمان، د. رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، تقديم: أ. د. حسن حمزة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- عفيفي، د. أحمد، نحو النص - اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- العلوي، محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسني (المتوفى: ٣٢٢هـ)، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- علي، محمد محمد يونس، علم التخاطب الإسلامي، ط١، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٦م.

- عمر، أ. د. أحمد مختار:
- صناعة المعجم الحديث، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- علم الدلالة، ط ٧، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩ م / ١٤٣٠ هـ.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- أبو عمرو الشيباني، ٢٠٢٠ م، كتاب الجيم، تحقيق: عبد الكريم العزياوي، مراجعة: عبد الحميد حسن، مطابع ديكو، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- عوني، حامد، المنهاج الواضح للبلاغة، (د. ت.)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- فاخوري، د. عادل، تيارات في السيمياء، ط ١، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٩٠ م.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (المتوفى: ٣٥٠ هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- الفارابي، أبو نصر، كتاب في المنطق، تحقيق: د. محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٦ م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (المتوفى: ٣٩٥ هـ):
- مقاييس اللغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م / ١٤٢٩ هـ.
- الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، (د. ط.)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة. (د. ت.).

- الفاسي، عُلال، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، طه، دار المغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
- فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاشي، محمد النجار، عبد الفتاح الشلي، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- فرج، د. حسام أحمد، نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، تقديم: د. سليمان العطار، د. محمود فهمي حجازي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
- الفضلي، الشيخ الدكتور عبد الهادي، دروس في أصول فقه الإمامية، ط١، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، ١٤٢٠هـ.
- الفقى، د. صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- فندريس، ج.، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب بن السراج، ٢٠٠٩م، القاموس المحيط، تحقيق: د. محمود مسعود أحمد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت.
- القاسم، وأبوزيد، مدخل إلى السيميوطيقا، إشراف: سيزا، ونصر حامد، ط١، دار إلياس العصرية، القاهرة.
- قاسم، وديب، الدكتور محمد أحمد قاسم، الدكتور محيي الدين ديب، ٢٠٠٣م، علوم البلاغة «البيدع والبيان والمعاني»، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ت.).
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ):
- إعلام الموقعين عند رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- بدائع الفوائد، (د. ت.)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- لاينز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- مبارك، د. حنون، دروس في السيميائيات، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧م.
- المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤م.
- المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ):
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، تركيا.

- محمد، د. عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، تقديم: د. سليمان العطار، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- محمد، د. محمد سعد، في علم الدلالة، ط٢، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- المراغي، أحمد بن مصطفى (المتوفى: ١٣٧١هـ)، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، (د. ط.).
- المسدي، د. عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، ط٣، الدار العربية للكتاب.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤م.
- مطلوب، د. أحمد، ٢٠٠٧م، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ط٢، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت.
- المظفر، الشيخ محمد رضا:
 - أصول الفقه، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠م / ١٤١٠هـ.
 - المنطق، دار التعارف، بيروت.
- المعتزلي، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- مفتاح، د. محمد، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط٣، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩٢م.
- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٧، دار صادر، بيروت، ٢٠١١م.
- النجار، أ.د. نادية رمضان، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

- نجم الدين، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري (المتوفى: ٧١٦هـ)، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- نصار، د. حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ.
- نوفل، د. يسري، المعايير النصية في السور القرآنية، ط١، دار النابغة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٤م.
- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، (د. ط)، المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر، القاهرة.
- هلبش، جرهارد، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- وافي، د: علي عبد الواحد، علم اللغة، ط٩، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.
- ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- يعقوب، وعاصي، د. إيميل بديع، ود. ميشال، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

المجلات العلمية:

- بلحوت، أ: شريفة، "طبيعة النص وعلاقته بسياق المقام من منظور مايكل هاليداي ورقية حسن"، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد: ١١، العدد: ١٦.
- بودوخة، د. مسعود، ٢٠١٢م، "اجتماعية الكناية بين التخيل والتأويل"، مجلة الأثر.
- جمعة، أ. د علي، "ترتيب المقاصد الشرعية"، مفتي الديار المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أبحاث ووقائع المؤتمر الدولي العام الثاني والعشرين، بحث منشور.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، "مدخل إلى علم اللسان الحديث: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، المجلد: ٤، العدد: ١.
- حسكر، د. ناديا، "المعجم العربي بين الواقع والطموح"، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد: ٧٨، الجزء: ٣.
- ستيتة، د. سمير شريف، "منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي"، دائرة اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، بحث منشور.
- السمطي، عبد الله (ناقد)، "أنظمة التكثيف في النص الشعري محمد صالح وصيد الفراشات"، مجلة نزوى - فصلية ثقافية، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان، العدد ١٨، أبريل ١٩٩٩م.
- الشهابي، عمر عبد الله، ٢٠١٩م، "التغليب الفقهي، دراسة تأصيلية"، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت: المجلد: ٣٤، العدد: ١١٨.

- صالح، محمد سالم، "أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى"، مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧م، المجلد: ٤، العدد: ٧.
- الصويان، سعد العبد الله، "النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير"، مجلة الدراسات اللغوية المجلد: ٣، العدد: ٢، ٢٠٠١م.
- الطائي، د. نعمة دهش فرحان، "التأصيل بين فلسفة الوضع والاستعمال اللغوي"، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ.
- العايد، أ. د. سليمان بن إبراهيم:
 - "معاني النحو"، دار اليمامة للبحث والنشر، مجلد: ٤٢، العدد: ١١، ١٢.
 - "توظيف الكفاية والأداء في تدريس النحو العربي، الرتبة والمطابقة نموذجاً"، بحث منشور.
- عيسوي، أحمد عبد الوهاب صابر، ٢٠١٠م، "ظاهرة التغليب اللغوي في القرآن الكريم وأثرها على الحكم الشرعي"، صحيفة الألسن: سلسلة في الدراسات الأدبية واللغوية، جامعة عين شمس - كلية الألسن، العدد ٢٦.
- فضيلة، أ. يونس، "مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب الثوري (تناول تداولي للخطاب الثوري)"، المركز الجامعي البويرة، مجلة الخطاب، نصف سنوية، جامعة مولود تيزي وزو، الجزائر، ٢٠٠٦، المجلد: ٥، العدد: ٦، بحث منشور.
- محمد، كمال الدين عبد الحميد، "قواعد تغليب المذكر والمؤنث في القرآن الكريم: نماذج مختارة"، مجلة كلية القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد: ٧، ٢٠١٦م.
- المرضي، عبد السلام، "آليات التكثيف الدلالي في الدراسات الأسلوبية"، مجلة الكلمة - أدبية فكرية شهرية، العدد: ١٤٩، سبتمبر ٢٠١٩م، الرابط:

<http://www.alkalimah.net/Articles/Read/20669>

- مصلوح، د. سعد:
 - "العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص"، الكتاب التذكاري بقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، إعداد: د. ودیعة طه نجم، د. عبده بدوي، ١٩٩٠م.
 - "نحو آجرومية للنص الشعري"، مجلة فصول، مصر، المجلد: ١٠، العدد: ١-٢، ١٩٩١م، بحث منشور.
- ملكاوي، فتحي حسن، "مقاصد المؤلفين"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، السنة العشرون، العدد: ٧٨، خريف ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
- النعيمي، م. د. زينب الحاج مديح جبارة، "رؤية نقدية في المعجم العربي"، جامعة واسط، كلية الآداب.
- النوباني، د. شفيق طه، ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م، "الأبعاد الثقافية في الكناية"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، (٥٣).

الرسائل العلمية:

- حكيمة، إعداد: مرازي، "التغير الدلالي ومستوياته في الخطاب القرآني"، إشراف: أ. د. مذبوح محمد، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي لباس / سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٦ / ٢٠١٧م.
- شارف، حميدي، "أساليب الإيجاز في بناء الخطاب القرآني - مقارنة أسلوبية"، إشراف: د. نور الدين زراي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤ / ٢٠١٥م.
- العاني، مهدي محمد مصطفى، "البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية"، إشراف: د. هدى محمد الحديثي، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م.

- عبد الخالق فرحان، شاهين، "أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب"، إشراف: أ. د. عقيل عبد الزهرة مبدر، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- عنبر، عبد الله نايف، "نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث"، إشراف: د. نهاد موسى، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- لحماي، فطومة، "نظرية المقاصد بين الأصوليين واللسانيات التداولية"، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١١م.
- لي، إن سوب، "الفصائل النحوية في اللغة العربية"، إشراف: د. نهاد موسى، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م.

مواقع الإنترنت:

- أبودنيا، أحمد محمود سعيد، "الفكر اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني"، مقالات، شبكة الألوكة، الرابط: <https://www.alukah.net/sharia/0/26217/>
- الإدريسي، د. ربيعة العمراني، "التكامل المعرفي بين علوم العربية: النحو، والصرف، الإملاء، البلاغة، أصول النحو"، دراسات وأبحاث، شبكة ضياء، نشر ٢٥ يونيو ٢٠١٤م، الرابط: <https://diae.net/15427/>
- بنعمر، د. محمد:
 - "الدرس اللغوي عند الأصوليين"، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرابط: <https://nama-center.com/Articles/Details/355>
 - "صناعة المعنى في الدرس الأصولي"، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرابط: <https://nama-center.com/Articles/Details/41060>

- الجنباز، عمير، "لمحات في مقاصد التأليف - الدراسات والبحوث العلمية وأسئلتها"، ٢٠١٤م/١٤٣٥هـ، موقع الألوكة. الرابط:
<https://www.alukah.net/sharia/0/72242>
- سعودي، نواري، "مخبر معجم المصطلحات اللغوية والبلاغية في التراث العربي"، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، شبكة ضياء، الملتقى الوطني الأول: (التكامل المعرفي بين علوم اللغة والأدب)، مايو ٢٠١١م، الرابط:
<https://diae.net/2848/>
- شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق، بدون معلومات نشر أو طبعة.
- الصالح، د. حسين حامد، "التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث"، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٧م، الرابط:
<http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=21396>
- العايد، الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم:
- "مواقع النحو في الكلام"، عمادة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، جامعة أم القرى، ١٤٤٢هـ، بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ٢٠٢٠م. الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=TBSdwMP7LTk>
- "سلسلة محاضرات: كتب صنعت التاريخ: تهذيب اللغة"، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠١٩م. الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=GD74qfWR3Wg>
- محاضرة عن بعد، بعنوان: "وقفات عند المعاني وأصول الصنعة المعجمية عند العرب"، بجامعة ديالى، العراق، بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٢١م، بواسطة برنامج زووم.
- محمد، د. سامح عبد السلام، "المفهوم (مفهوم الموافقة والمخالفة في الفقه)"، موقع الألوكة الشرعية، ٢٠١٤م/١٤٣٦هـ، الرابط:
<https://www.alukah.net/sharia/0/80241/>

- المهيوبي، موقع الدكتور عبد العزيز بن عبد الله، "نظرية السياق"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الكتابات، ١٤٣٨هـ، الرابط:
<https://members.imamu.edu.sa/staff/aamahyoubi/writings/Pages/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82.aspx>
- موسى، زينب، "التكثيف الدلالي"، مدونة ملهم - منصة عربية إلكترونية، ٢٠
أيلول ٢٠٢٠م، الرابط:
<https://molhem.com/@zainmolhem.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A-2144>.



نبذة عن المؤلف

وفاء بنت سليمان الجهني، ولدت في مدينة تبوك، باحثة في اللغة والمعجم، أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية بجامعة تبوك. نالت درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتقدير ممتاز مع التوصية بطباعة الرسالة. تولت رئاسة قسم اللغة العربية بجامعة تبوك، وهي عضو في الاتحاد الدولي للغة العربية وعضو في الجمعية العلمية السعودية للغة العربية. نشرت العديد من الأبحاث منها: أثر الترويج السياحي عبر منصة أكس في نشر اللغة العربية (السياحة في مدينة العلا أنموذجاً)، وحضرت العديد من المؤتمرات والدورات وحاصلة على العديد من شهادات الشكر والتقدير، وحاصلة على جائزة تبوك للتفوق العلمي.



نبذة عن الكتاب

لم يقتصر اهتمام المعجميين العرب على بيان المعاني الوضعية الأصلية للمفردات فحسب، بل سَعَوْا أيضًا إلى توثيق التطورات الدلالية التي تطرأ على هذه المفردات نتيجة للاستعمال.

يبحث هذا الكتاب في العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى الاستعمالي، متخذًا معجم الصحاح للجوهري أنموذجًا؛ للوقوف على المعاني الاستعمالية التي تضمنها المعجم، وطريقة إيرادها لها، وكيفية خروج المعنى عن صورته الوضعية إلى صورٍ استعماليةٍ أخرى، والصور التي خرج بها عن المعنى الوضعي إلى معانيٍ أخرى.



9 786038 525272

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

